سلسلة السياسة والمجتمع



غازي حيدوسي



دار الطليعة - بيروت

الجزائر

التحرير الناقص

هذا تعريب لكتاب :

Ghazi HIDOUCI

Algérie, La libération inachevée

Édition La Décourverte/ Essais, 1995

9 bis, rue Abel-Hovelacque

75013 Paris - France

بيروت ـ لبنان
ص. ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٤٦٥٩
فاكس ٠ ٣٠٩٤٧٠ ـ ٩٦١١

الطبعة الأولى
آذار (مارس) ١٩٩٧

غازي حيدوسي

الجزائر
التحرير الناقص

ترجمة:
د. خليل أحمد خليل
أستاذ في الجامعة اللبنانية

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الإهداء

إلى زوجتي،

الأقدارُ هي تلك التي تعرفينها،

. . . فللمقابر الخالية من الأزهار، ازدهارها هي أيضاً.

بيار باولو بازوليني

Poeta delle cerreri, Arléa, 1980.

مدخل

كان ينبغي أن ننتظر ثلاثين سنة بعد الاستقلال، للبدء بالتفريق في الخطاب حول الجزائر، بين لغة الوقائع والممارسات الاجتماعية، وبين لغة التنظيرات المتسرّعة والإنشاءات الإيديولوجيّة المفروضة. وعليه، يستطيع أخيراً المجتمع الجزائري أن يظهر كما هو، أولاً في نظر بنيه، وهذه ضرورة أساسيّة إن كانوا يرغبون في البناء غداً على أرض صلبة؛ وثانياً في نظر الآخرين، أولئك الذين تتواصل الجزائرُ معهم باستمرار.

إن الوقت الذي لزم لتمزيق الحُجب التي نسجتها موجباتُ الدولة والمصالح والامتيازات والانغلاق الإيديولوجي، قد يبدو طويلاً جداً، لمن يكتشف اليوم مدى النكبة وعمق المأساة التي تهزُّ الجزائر. عملياً، تضافرت عدّة عوامل، وكان تضافرها، على الأقل، لإبقاء جيلٍ بكامله في قيد الإذعان، ومنعه من التعبير عن نفسه، وللسماح باستمرار نظام سياسي ظالم، مبذِّر وغير فعّال. فالدروبُ التي تقود إلى سجالاتٍ صافية، واضحة، حول الوقائع الاجتماعية والثقافية، وحول التطلّعات الحقيقيّة لشعب محروم من حقوقه في الكرامة وفي العدالة، ستكون بدورها طويلةً وملأى بالمصائد. ولا مفرَّ اليوم من الإعلام والشهادة، للمساعدة على تصوّر مسارات الغد. ففي آخر المطاف، حتى إذا كانت التجربة لا تصلح إلاّ للفرد الذي يعيشها، ولا تكونُ في نظره سوى مرآةٍ مشوّهة، فإنها ضرورية لاكتناه الجوهري ولفهم الأوضاع والتصرّف بصورةٍ صحيحة. لذا قرّرتُ أنْ أدلي بما عشته.

في الوقائع التاريخيّة المغيّبة

سنة ١٩٦٢، خرجت الجزائر من الحرب طموحةً وغير مفتقرة إلى وسائل. بادىء الأمر، كانت السيادة المستعادة تعادلُ، في نظرنا، ممارسة امتيازات المواطنيّة وإقامة نظام مؤسَّس على العدل. وكان يُنتظر الكثير من الدولة الجديدة، سواء على مستوى الممارسات أم على مستوى القناعات وفلسفات الحكم. وكان يبدو المشروع قابلاً للتحقيق، بدون إكراهات مفرطة، ما دامت تحمله حركة وطنيّة كبرى. الواقع أن الجهاد، الشّاق والباهظ، استنفر كل الفئات الاجتماعيّة.

إن طابع حرب الاستقلال، المفاجىء والداوي إعلامياً، العنفي والمأساوي، سيساعد

تناقضياً على إخفاءِ الوقائع والحقائق التي لا بدّ من التذكير بها، لمحاولة فهم التاريخ الحديث للبلد. ففي نظر الكثيرين، لا تزال تبدو حربُ الجزائر كأنها عمل جهاز سياسي وعسكري شديد الانبناء والتمرتب، له استراتيجيته وتوجهه وأجهزته التنفيذية والمُراقبة. وكان من شأن هذا التنظيم أن يختار، إيديولوجياً، إنشاء مؤسسات دولة استبدادية مُمركزة. إن هذه «الحقائق الموضوعة» استخدمت مُطوّلاً كمبرِّر لأولئك الذين كان لهم مصلحة في أن يستمدّوا شرعيّةً من تلك الحرب، كما كانت ضرورية وموافقة لإضفاء العقلانيّة على المسالك الانتهازية، والكفاية السياسيّة، والمنافع المادية والتسابق على السلطة. ومع ذلك، لم تكنْ على صلة كبيرة بالواقع.

قبل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، لم تنجح أبداً الضغوط المركزية الممارسة في سبيل قيادة موحَّدة للحركة الوطنية. وظلّت المنظّمات والتيارات السياسيّة مستقّلة عن بعضها، وتمارس ضغطاً متنوّعاً وتطوّر شبكاتٍ تضامنية متعدّدة الأشكال.

كانت حربُ التحرير حصيلة ثورة متعاظمة أكثر فأكثر، ثورة على الإدارات السياسية الأنانية لاستعمار شعب، ولم تكن نتاج استراتيجية مُصاغة ببرودة، ويطبّقها جهازٌ سياسي واحد. إنها بالأحرى تركيبة تناقضيّة لاعتداءات ثقافية مستديمة، ولمعاملات اجتماعية غير متكافئة، ولممارسة أحكام متباينة بتباين السكان، هي التي صاغت وصهرت الثقافة والممارسات السياسية للحركة الوطنية، وأناطت الانتفاضة بطابعها الشمولي. خارج الأجهزة، قامت أقليّة عرفت كيف تجد الكلمات الصحيحة لكسب التأييد.

ما زلنا بعيدين عن الإجماع، عن الوحدانية والضابطة التنظيمية التي فرضها لاحقاً تغييبُ الماضي. فما كان مهمّاً آنذاك، إنما كان التكامل في العمل، البحث عن تضامنات ملموسة تسمح، على الرغم من الرقابة الدائمة ومن الخلافات العميقة غالباً، بنمو فعاليةٍ سياسيّة، اجتماعية وثقافية، غنيّة ومتنوّعة. إلاّ أنَّ التنظيم المركزي لمختلف الحركات لم يكن أبداً في مستوى تلك القدرة الكبيرة على التعبئة والسجال. وكنا كلما ارتقينا في مرقاةِ الأجهزة، نصادفُ فيها الشِّعار والمشاغل التكتيكية وحروب المواقع. إن هذا التكيّف الضعيف للمنظّمات ولممارساتها السياسية الميدانية، هو الذي يفسِّر النجاح السريع لشعارات مناضلي المنظمة السرية (OS) في الخمسينيّات. وكان يأتيهم الدعم مباشرةً من كل تيّارات الحركة الوطنية ومن الجمعيات، لأنهم عرفوا، بعيداً عن الأجهزة، كيف يكيّفون عملهم التعبوي وخطابهم مع تنوّع المواقع والمواقف، ومع المطالب المتشابكة، مقدّمين لها إطاراً تعبيرياً مشتركاً.

في المنطلق، لم تكن جبهة التحرير الوطني (FLN) سوى نتاج ذلك التطور، ولا شيء أكثر من ذلك. فالحركة التي حملتها اعتباراً من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، كانت آنذاك راهنة، حديثة بالمعنى السياسي، وبنحوٍ خاص، لم تكن السياسة قد توسّلت الدين. ومن ثمّ كانت جمعية العلماء تقدّم بسخاء المناضلين والنصوص العقيدية الجزئيّة، الصادرة عن مطلب مرموق ومطبوع باحترام حرية العبادة وفصل الدين عن الدولة. ففي أثناء سنوات الحرب السبع، لم

تطرح في أية لحظة المسألة الدينية على صعيد الاهتمامات السياسية لحركة التحرير، فيما كانت المعركةُ تعادلُ جهاداً. إنَّ تلك الإحالة إلى قيم الإسلام لم تكن مُعاشة، إطلاقاً، في مجال السياسة، بل في مجال الأخلاق والسلوك الثقافي.

إن الوجوه الكبرى للإسلام الجزائري الذين سينضمون إلى الحركة في الداخل وفي الخارج، سيقومون بمهام غير دينية، متعلّقة حَصْراً بمعركة التحرير، دون أن يدّعوا أنهم المرجع الأخير.

كما أن الانتماء الإقليمي لم يكن يضطلع إلاّ بدور ثانوي، مصلحي نسبياً.

ستشهد المقاومة في تطورها عدداً معيناً من الضغوط، وبالأخص صعوبة التحرّك، وضرورة التمركز في المناطق الريفيّة الأقلّ بلوغاً. وسوف يُعدَّل البناء التأطيري للحركة، ليغدو فلاحياً أكثر، سياسياً أقل. وفيما بعد، ستجدُ الأطروحاتُ السوسيولوجية المتعالمة، المتعلّقة بالخصوصيّات، وبديمومة المسالك القَبَليّة وبالصراعات الأزلية بين الناطقين باللسان البربري والناطقين باللسان العربي، ستجدُ في التراث المحض للنسخة الكولونيالية، أولاً في الولاءات الجزائرية، وثانياً في تقليد الأجنبي، ديناميكيةً لا تزال تنزع اليوم إلى استغلال الرأي العام وتعكير صفوه.

في الوقائع، على الدوام كانت تُستعمل وتُستخدم الخصوصيات، ومنها المطلب الثقافي البربري ـ الحيّ جداً والمترسّخ في العمق ـ، وكذلك تأسيس الإسلام، لتغذية خصومات الأشخاص والنزاعات السياسية. وفي لحظات التأزم، في الجزائر كما في سواها، تقومُ مشاعر الانطواء على الهوية والتضامنات المحلية، بجعلها تنطوي بكل وضوح على مظاهر المعطيات الموضوعية والبنيوية. والحال، ألا نحاول بعد مرور أربعين عاماً، أن نأخذ بالأطروحة القائلة إن صعود الحركة الإسلامية يمكنه أنْ يقود إلى انفصال؟ إنها ذرائع أخرى لحقباتٍ أخرى، لكنَّ التزوير يخدم دوماً مقاصدَ المحترفين غير المؤهلين للعمل السياسي.

في الخمسينيات، كانت تنعقد التحالفات والتجمعات، كما هو الحال اليوم، على قاعدة اجتماعية أكثر منها على قاعدة إقليميّة. ففي المقام الأول، كانت تنهضُ جبهة التحرير الوطني على مناكب الأجراء والعاطلين عن العمل وأصحاب المهن الصغيرة، في المناطق الحَضَرية كما في البيئة الريفيّة. ولئن كان صحيحاً أن الحركة كانت أقوى وأشدّ تنظيماً في المناطق ذات الكثافة الأوروبية الضئيلة، وتالياً ذات مداخيل منخفضة، فإن ذلك لم يكن على أية علاقة باللغة والدين أو بديناميكية المنظمات الاجتماعية التقليدية؛ وكانت تحدث الظاهرة نفسها من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب، بلا قصور. أما تأطيرُ رجال المنظمة السرية، ثم جبهة التحرير الوطني، الأكثر عدداً في المناطق التي كانت الظروف فيها مؤاتية أكثر للتعبئة وللعمل، فقد كانت تتوزّع بسهولة وفقاً للحاجات في المناطق الأخرى، على قدْر ما كانت المواصلات سهلةً، ولم تكن مصالح الأشخاص ونزاعاتهم موضعَ شك.

فالذي يقرِّب ويوحّد، في اللحظات العصيبة من حياة الشعوب، هو إرادة البقاء والتطلّع إلى مصير آخر؛ وحتى لو ظهرت في العمل اليومي، وتكشَّفت المطامح والمركزية الأنوية الخاصة بأولئك الذين تضعهم المصادفة تحت نيران المنجنيق، فلا اللغة ولا الدين، ولا الخصوصيّات شبه الأزلية أخيراً، استخدمت رافعةً لتطور الحركة الوطنية أو الالتزام بالكفاح المسلح، حتى وإن كان جليّاً، بعد استعادة السيادة، أن ممارسة اللغة العربية، والتجدد الثقافي وحرية العبادة، كان ينبغي لها أنْ تتطور بلا موانع. لقد كان استرجاع حقوق المواطن هو الشاغل المركزي، وكانت تأتي في المقام الثاني الشعاراتُ والإنشاءات الإيديولوجية الظرفيّة.

«جيش الجبهات» يُصادر السلطة

كانت الحرب طويلة وبالأخص كانت مكلفةً بالرجال. والمؤسف أن التأطير السياسي الصادر عن الحركة الوطنية كان قد تضرّر من جرّاء القمع، أو تهمّش من جرّاء النمو في الخارج للقواعد الخلفية للجهاز السياسي والعسكري. وفي وقتٍ مبكّر جداً، انشغل الكثيرون من صانعي حرب التحرير بالمخاوف من مصادرة بيروقراطية لقيادة العمليّات. وكان التجديد الضروري للكوادر، يدفع إلى مراكز القيادة مسؤولين غير مُعَدّين إعداداً كافياً. ولما كان هؤلاء منهكين ويعانون من مصاعب التموين، ولا سيما مصاعب التواصل مع مختلف المناطق، فلم يبقَ أمامهم في أغلب الأحيان سوى إمكان الحفاظ على أدنى حدٍ من الحضور والفعالية. ناهيك بأن قيودِ التنظيم التراتبي والتطبيع البارد للعلاقات التي تنجم عن ذلك، ستحدّ داخل البلاد من تأثير الكوادر السياسية في المنظمة العسكرية. وإن محاولات إعادة تنظيم بُنى الحركة، التي قام بها أبّان رمضان بنحو خاص، لتوطيد نُظمة سياسية للحرب، ستفشل: إذ كان الشاغل الأكبر آنذاك هو البقاء، وكان التنسيق السياسي يزداد صعوبةً، بينما كانت تنزع البنى في الخارج إلى الاستقلالية، وكانت ترمي إلى مصادرة السلطة.

وتالياً لم ينجح مشروع أبّان رمضان، وكذلك المشاريع الأخرى. إذ إن التصلب الشديد للمعركة داخل الجزائر سيهمِّش كل محاولات التنظيم على الصعيد الوطني. ومن مهازل القدَر أن الكوادر السياسية للحركة سيرغمون على الالتحاق بالقوى الخارجية، في ما وراء الحدود، فيما كان يتوجّب عليهم تأمين تفوّقهم ونفوذهم في الداخل. وفي الوقت عينه كان إنشاء حواجز مكهربة على امتداد الجبهات الغربية، وبالأخص الشرقية، الواسعة جداً، مما أجهز ـ ولأمد طويل ـ على إمكانات الوصل بين منظمات الداخل والخارج.

ففي تونس والمغرب، تضخمت الأعداد، المغتذية بانتظام من خزّان السكان ومن المحاربين، ومن انضمام الجزائريين المهاجرين إلى الثورة. ولتأمين عملانية حروب العصابات، المزدادة صعوبة، وكذلك لتوسيع العمل الدبلوماسي الدولي للمنظمة، تنامت أجهزة الدولة المدنية والعسكرية تنامياً كبيراً. وفي بيئةٍ مطبوعة بالأزمات القيادية وبصراعات الأشخاص، فيما كانت تزداد تعقيداً إمكانات تعزيز حروب العصابات في الداخل، سيزداد اهتمام التنظيم

السياسي ـ العسكري بالمستقبل أكثر من الحاضر.

إن الإدارة المدنية لجبهة التحرير الوطني ستتأثر تأثراً شديداً، وهي تبتعد عن الميدان، بالممارسات الإدارية في البلدان المُضيفة، المستقلة حديثاً، والتي تنهلُ مراجعها، سواء في تونس أم في مصر، من العقداء (الكولونيلات) أو من البلدان الاشتراكية. وإن الصعود الشديد للقوميّة العربية سيسمح لممثلي بورجوازية صغيرة لا تحمل مشروعاً اجتماعياً، بأن يميّزوا أنفسهم من خلال الانطباع السريع بخطاب «عربي ـ إسلامي». إنه خطاب ضروري لتوطيد التحالفات مع قسم من الإطار العسكري، ولاحتواء نفوذ قدامى القادة السياسيين والنخب الجديدة التي تربَّت على القيم الغربية، وهذه الأخيرة لن تبقى على الهامش، بل سيجري توظيفها في مشاريع إعادة إنتاج النماذج الاقتصادية الممركزة في الدولة، والتنمية المتصاعدة. وتلاقت كل المطامح لإنتاج خليط متنافر من الكفاية الوطنية ومن المحافظة الريفية، والحداثة الاجتماعية والتسلّط.

إلاّ أن «جيش الجبهات» سيكون لديه الوقت الكافي لكي يتجهَّز ويتنظَّم، فارضاً، خطوةً خطوة، تدخله في فضّ نزاعات الأشخاص، ومحافظاً على وحدته ليغدو مؤسسة الملاذ الأخير.

وفي داخل البلاد، ولكن بدرجةٍ أقل أيضاً على صعيد الهجرة، كانت هذه التطورات لا تُعاشُ كما يجب، حتى وإن لم يجرِ فهمها في البداية فهماً كافياً. فعلى الرغم من الاحتلال القسري للميدان من قبل أرباب الحرب، وهم في معظمهم من الفلاّحين المتعلقين بالأرض، فإن الشاغل الأساسي للسكان كان يكمن في التحمّل والصمود، ولذلك كان يقوم على الخضوع للمستلزمات والمتطلبات الأكثر تطرفاً. فقد ازدادت الحربُ همجيةً. وعانى الأهالي، وبالأخص سكان الريف، معاناةً مرعبة. فكانوا يشدّون الأيدي وينتظرون.

انطلاقاً من العام ١٩٦٠، أدّى تضافرُ انخفاض الضغط المرتبط بالتراجع الفرنسي، مع دورة تظاهرات الشارع والضغط الدولي، إلى التخفيف من عذاب الأكثر عذاباً في أرض الجزائر، ونجم عن ذلك أيضاً تضخم أعداد القيادة بحيثُ تغلَّب حراكُ الجماهير وتحريكها، على المشروع السياسي الوطني.

أما القادمون الجدد، العديدون والمتحمسون، فسوف يتنازلون بسهولة أمام الإجماع والشعارات التي سيكسبون من ورائها كل شيء. لقد كانت مرحلة غريبة حقاً، جرى فيها بسخاء وضع البيوت الفخمة والسيارات السياحية والمال الوفير المجموع لصالح «خطة قسنطينة»، في تصرّف الريفيّين النسَّاك الذين نجوا بأعجوبة من ضراوة حرب العصابات. وكان يجري توظيف سواعد الجحافل الجديدة، فيما كان الحرس القديم للحركة، المُهمَل والصامت، يبدو خارج العصر أكثر فأكثر.

ثمّة كتبٌ كثيرة ستفسِّر، بالوزن الضئيل للبورجوازية الصغيرة في قيادة الحركة، وباستيلاء الفلاّحين عليها، التطوّر غير الديمقراطي للسلطة في الجزائر؛ إنها مختصرات سوسيولوجية

قاصرة. فقد اختارت البورجوازية الصغيرة، بأغلبيّتها، وبثبات، السير وراء الحركة، وليس التقدّم عليها، اختارت أن تخدم، لا أن تحكم أو تقود. وفوق ذلك، قدّمت الذرائع الإيديولوجية والعملية لغياب الديمقراطية، في مقابل ضبطها الحصْري للأجهزة الدنيا في الدولة. فهي لم تكن ترى مصلحة أو فائدة في توسيع القاعدة السياسية، وبذلك كانت تنقطع عن أجنحتها الديمقراطية ـ وكانت تهمّشها ـ سواءٌ لدى الفلاّحين والعمال والحِرفيين أو حتى لدى البورجوازية المحافظة.

ولسوف أُفاجأ غالباً، في الستينيات وحتى بعد الاستقلال، حين أحتكُّ بمناضلين ومثقفّين أوروبيين، من أصدقاء قضيتنا أو حتى ملتزمين بالعمل الناشط إلى جانبنا بأن اكتشف رؤية للمجتمع الجزائري تكون فيها البورجوازية الصغيرة على الدوام بمنزلة الضحيّة القربانية للفلاحين الأجلاف وللضباط القساة، وللوطنيين المتعصبّين أو للبورجوازيين الكومبرادوريين، فيما هي تشغل، في كل الأجهزة المدنية والعسكرية مراكز حاسمة. ولن أفهم إلاّ لاحقاً، وفي ظروف أخرى، أنها كانت هي ذاتها الخط القطعي في صورتها التي تبرّئها من أخطائها.

كلمة أخرى أيضاً: إنني لا أشهد إلاّ في سبيل المساهمة في إعلام أولئك الذين سيحتاجون، غداً، إلى المعرفة لأجل ممارسة المسؤوليات. فالأصدقاء الذين تفضّلوا بقراءة كتابي هذا قبل النشر، وجدوا الأخبار مختصرة أحياناً، غير مزدانة كفاية بالأمثلة، وبأسماء الفاعلين الحاسمين والحوادث الدامغة. وإني لعلى قناعة تامة بأن قاعدة اللعبة، على مدى الثلاثين سنة المنصرمة، هي التي وضعت بعض الأسماء في مقدمة المشهد، وأن قاعدة لعبٍ أخرى ستضع، غداً، أسماء جديدة ستشتهر بما صنعت خيراً أو شراً. وعندي أن الناس بحاجة إلى أن توضع النقاط فوق الحروف، لكي تتحدَّد المسؤوليّات. وإني سأضمّن هذا الكتاب مشاعري تجاه رؤساء الدولة؛ فهم لا يمكنهم التفلّت من هذه المسؤولية، إنني أشهد ولا أشعر بالقدرة على محاكمتهم. كما أنني سأستشهد برؤساء الحكومات، ما داموا قد قبلوا الإدارة العامة، وما دام عملهم في نظري كان مؤثراً في مجرى الأحداث بطريقة أو بأخرى. وبالنسبة إلى بقية الكتاب، فإن تحليل تنظيم السلطة وبناها الفعلية الحاسمة، والعمل الملموس، هو الذي شغلني أكثر من الفاعلين أنفسهم. وآمل أن أكون في ذلك صريحاً وملتزماً بما فيه الكفاية. أما أولئك الذين تطيب لي ذكراهم، وهم كُثُر، والذين أسهموا، برأيي، إسهاماً كبيراً، فهم غير معروفين بكل أسف. ذاك أن التاريخ الحَدَثي، التشويهي، لم يحفظ أسماءهم.

إن تأثير الرجال في الأحداث ثانوي؛ أما تأثير قواعد اللعبة فهو حاسم، لأنه ينتج، دوماً فيما بعد، لغةً، رموزاً، وبالأخص ممارسات... ولقد رغبت، انطلاقاً من النشاط الملموس للأفراد وللمنظمات، في الانكباب على درس الماضي والحاضر، فحاولت القراءة في سلوك المواطنين، قراءة ما يمكنه أن ينتج من قواعد جديدة.

I

١٩٦٢ ـ ١٩٨٨
بناء النظام وأزمته

ـ ١ ـ

الضبط العسكري للسلطة

توطيد الحاضر

عشية الاستقلال، اجتمعت عملياً شروط استلام السلطة، وصار في إمكان الفئات الاجتماعية التي تملك السلاح والمعرفة، أن تشغل المجال السياسي. وستحاول أن تقاوم، لأجلٍ معيّن، الأطر الهرمة لأجهزة الأحزاب القديمة. فهي المقطوعة عن قوات الجبهات المسلحة، ستتحالف لأجلٍ مع قادة المجموعات في الداخل، المهيّئين قليلاً للتفاهم، ولتحديد الرهانات، وبالأخص لتنظيم تعبئة سياسية حقيقية للسكان، وبسرعة سيُنهك الطرفان، في كثرة المبادرات المفاجئة، بلا غد. وستؤثر قليلاً في الرأي، لا لأنّها ستغرق في المزايدة الاشتراكية الاجتماعية، أو لأنها «تورّطت» في اتفاقيّات إيفيان، بل لأنها ذهبت بعيداً في المناورة، ولم تتزوّد بأدوات تعبئة حقيقية للمجتمع.

ففي وقتٍ تعيّن فيه على العمل السياسي الفعّال أن يقوم على تعبئة العاملين في الأرض، والمستخدمين في الإدارة، والمقاولين والعمال والعاطلين عن العمل، تعبئتهم في مشروع نهضوي للعمل العام وللفعالية الاقتصادية، في أفق سجال حقيقي حول الرهانات والبرامج، كان رجالُ السياسة المجرَّبون، الذين لا يزالون في البلاد، قد ارتدوا رداءَ القادة الحربيّين الثوريّين، وفي آنٍ واحد، أخلى الميدانَ المتربصون والمناضلون والنقابيّون وقدامى المحاربين والمساجين.

وفي خلال ذلك الوقت، وخلال بضعة أشهر أقدمَ شبّانٌ أغرار، لا سلطان للأجهزة السياسية عليهم إلاّ قليلاً، على امتلاك مكاتب فارهة وسيّارات وشققاً توظيفيّة، ومارسوا سلطاتٍ ضخمة كانت تتولاّها الإدارة الكولونياليّة. وفي الوقت عينه، اشتدّت حماسة الكفاءات الفعلية، التي لا تملك في الغالب وسائل كبيرة، لتشغيل الاستثمارات الزراعيّة والمنشآت المتروكة والخدمات العامة. وعلى الرغم من الإرادة الطيّبة ومن الحزم الأخلاقي لدى العديد من الكوادر، توطّدت عناصر الانكسار والقطع بين جهاز الدولة والمجتمع وشروط الانحراف والتضليل.

في القمّة، نجح جيشُ الجبهات في تقسيم القادة السياسيين وفي احتواء أحمد بن بلّة، محضّراً بذلك للاستيلاء على السلطة في الجزائر والحدّ من المقاومين في الداخل. عملياً، كانت

الأوليّة للاستيلاء على أجهزة الدولة ومراقبتها بطريقة شبه هُجاسية. ولم يكن في الإمكان أن تتجذّر الإيديولوجيا المفروضة من دون الإجماع على كل الجبهات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. لمحو الماضي، ينبغي اللعب على مطلب الهويّة والدفاع عن السيادة في مواجهة المقاومات الداخلية ومصادرة الإرث الاقتصادي الذي يتربّصُ به المقاولون. هكذا اكتشف الجزائريّون أنهم يشكون من نقص كبير في الهويّة، وأنْ نخبهم تهتّم بأن تصنع لهم شخصيّة جديدة، عربية - إسلاميّة، لا يخجلون منها وبها، فالشخصيّة التي كانوا يباهون بها بالتباس، لم تكن جديرة بدولة حديثة.

هكذا تغلغل اللسانُ والدينُ، على تفاوتٍ، في مجال الأداتيّة السياسيّة. وكانت العمليّة، الموجهة في البداية لإضعاف التيارات الديمقراطية ولخنق النقابات وزعزعة المعارضة، عصيّة على الضبط والرقابة لاحقاً، الأمر الذي جعلها تتحوّل إلى عملية شعائرية (ليتورجيا). أما الأوساط المدافعة، قبل الحرب وبعدها، عن أفكار زعماء الحركة الوطنية، فسوف تساند بأغلبيتها هذه العملية. وعليه، ستتحالف مع الكوادر المتعطّشين للترقية، وهم المؤطّرون حديثاً في المشرق العربي وفي الغرب، في مدرسة القومية العربية (البعثيّة، الناصريّة) وفي المدرسة التنموية، والقائلون بنشر تعليم توفيقي و تجميد كل علمنة تالية للسجال السياسي. ولأمدٍ طويل، سيفضي ضبط واستخدام الممارسة الدينية واللغة لأغراض سياسية، إلى تراجع استعمال العربية، وكذلك إلى نكوص الإدارة السليمة للتجدّد الثقافي. وفي ما بعد، سيرتدّ احتكار الرقابة الثقافية على أرباب الإيديولوجيا العربية - الإسلامية «المستوردة». ولكن في الوقت الحاضر، يسمح المشروع بتدجين كل الشريحة المُعربة أو المستعربة من الصفوف الوسطى التي وصلت إلى مراكز المسؤولية، ويمكنها بذلك أن تحظى بترقيةٍ في الجهاز الإداري للثقافةِ والإعلام. هذا الخطاب سيصّفقُ له، في الجهاز، أولئك الذين تأهّلوا في المدرسة الفرنسية، ويخشون أن يُتَّهَموا بالعلمنة وبقلّة الحماسة للثورة العربية الرسمية.

إن النضال ضد الاستغلال، ولبناء الاشتراكية في الاقتصاد، سيعتمد سُبُلاً متوازية. ذاك أن لآلة البيروقراطية، بعدما تركت جماعات الشغيلة يديرون عفوياً وبلا وسائل كبيرة، وغالباً بفضل المساعدات الخارجية، ويسيّرون المزارع والمشاغل التي تركها شاغرةً قدامى المالكين الأوروبيين، أخذت تلك الآلة تتحرك منذ تشكيل حكومة بن بلّة الأولى. وسوف يكمن إنشاء أجهزة التسيير الذاتي في التحايل على الاستثمارات ليجري فيها إنزال المستخدمين القدامى، غالباً، في الإدارة الكولونيالية الزراعية، وإنزال مدّعي الوطنيّة الكسالى في المراكز القيادية. أما العتاد والتمويل والتسويق فكانت ممركزة بين أيدي أجهزة الإدارة (مراكز تعاونيّة، مصلحة الإصلاح الزراعي، مكتب تعبئة القطاع الاشتراكي...)، وكان يجري تسيير الإدارة بواسطة التعاميم. وأما في المصانع فكان يجري على عَجَلٍ، وحسب حجم المنشآت، ومن خلال البلدية أو الوزارة، تعيين مديرين سيقوم دورهم على تلقّي الأوامر بانتظام من مكاتب الإدارة، والقيام في

مقابل ترقيتهم، بإجراء تعييناتٍ مُغْرِضة في مراكز الكفاءات الشاغرة. وهكذا، ستقيد بداياتُ العملية الاشتراكية، وبالأولوية دوماً، الفئاتِ الاجتماعية ذاتها، على خدمات مقدّمة في خلال الحرب، وتقابلها الآن مناصبُ تقريرية؛ أي مقابل خدمات يجب تقديمها، وبحماسة لا تشوبها شائبة، في المناصب الأخرى.

إن الحيازة الوافرة لأملاكٍ تركها الأوروبيّون على عَجَل (عقارات، تجهيزات صناعية ومنزلية، أموال تجارية) ستؤدي، في مرحلة إدارةٍ جزئية حادّة، إلى صفقات خفيّة أو مُشَرْعنة على عجل، تشكّل نهْباً حقيقياً للموروث الكولونيالي على حساب المجتمع. إلاّ أنّ تلك العمليّات لم تجرِ في الفوضى الظاهرة التي ستميّز احتلالات شققٍ اجتماعية. ذاك أن المستفيدين من ممتلكات إنتاجية كانوا منظّمين جيداً، ويشكّلون شبكات تراتبية مُغلقة من المتميِّزين (موظفي مصالح المحافظات أو الولايات، مسؤولين قدامى مرموقين في حروب العصابات، مالكي سيولاتٍ مباشرة)، الذين جمعوا ثرواتٍ طائلة في مدى سنتين أو ثلاث سنوات. زدْ على ذلك، قبل الحرب وبعدها، أن عائلات المزارعين والتّجار وصغار المقاولين، الميسورة، كانت توظف بسهولة أرصدتها السائلة في ابتياع أملاك عقارية وإنتاجية، كان يحاول كثير من الأوروبيين أن يجنوا منها حداً أدنى من الأرباح، عن طريق أساليب معقّدة تستوجب أيضاً مراقبة السلطات وتواطأها (إن شرعنة تلك الممارسات ستشكّل المتاهات الأبدية للرهان الجزائري ـ الفرنسي..).

لن يبقى الأهالي خارج اللعبة كلّيّاً. ففي إمكانهم الإفادة، بسعر منخفض، من شراء تجهيزات منزليّة وأدوات عمل ومنتوجات شتى تركها المضاربون. وبوجهٍ أعمّ، على الرغم من ازدياد البطالة وانتفاخ الهجرة، التي تشجعها الديناميكيّة الاقتصادية في فرنسا، سيكون في الإمكان شغل أكثر من مئتي ألف وظيفة في الإدارات والمصالح العامّة، بدون تثمير جديد عملياً. ولكن بوجه الإجمال، خلف قناع خطاب الدولة والمساواتية، كان يواصل الاقتصاد الكولونيالي، بسرعتين، طبع المشهد الاجتماعي بطابعه. فلم تستفد الخزينة العامة ولا معظم الأهالي من سياسة اقتصادية أو اجتماعية خليقة بتوفير إعادة توزيع للموروث الكولونيالي، أقلَّ فظاعةً.

والحال، في مدى عام أو عامين سيحتّل المتميّزون الجدد مفاصل السلطة في كل المجالات. أما أولئك الذين كانوا يرتقبون تطوراً أكثر انتظاماً في مسيرة مؤسسات الدولة وبعثاتها، فسوف يكون عليهم الاكتفاء بمهام تنفيذية وإشباع حاجتهم التشاركية من خلال تحمل المشاكل الاجتماعية للأهالي والتدبير الفنيّ للمصالح.

صار النشاط السياسي أقل ممارسةً، شيئاً فشيئاً، خارج البنى الرسميّة والمتهافتة لجهاز الحزب، الموضوع على هامش كل النشاط الفعلي لأجهزة الدولة، والذي لم يعد عملياً يعني أحداً. إن الأحداث، ولا سيما الصراع الحدودي الطارىء مع المغرب سنة ١٩٦٤، وعداوة زعماء المعارضة المعلنة، وتنافر برامجهم، وكذلك النزعة المؤسفة إلى رفد صفوفهم بقادة

الحرب القدامى، اللاسياسيّين، وبأغرار الثورة، سوف تحبط دوماً إرادات الممانعة والمقاومة. وكلما سعت الحركات الجدية إلى التكوّن، تدخلت بقوّةٍ الشرطةُ السياسية، التي تعمل في ظلّ السلطة، في جوٍ من الاضطراب الأمني العام، مانعةً كل استغاثة، ومبعدةً الكوادر المرموقة عن المجال الاجتماعي.

بصورة أساسية، سيعود التحسّن الحقيقي لمستوى المعيشة إلى توزيع الوظائف، بالتعاقب والتناقل، في الإدارة؛ وإلى التكديس العام للأسعار، المرتبط بخفض الطلب التالي لرحيل الأوروبيين وغياب التضخم في إدارة الأموال العامة التي لا تزال تخضع لقواعد تُمليها الخزينة الفرنسية. كما أن الهجرة ستشكّل صمام أمان. وهكذا، يسمح الوضع العام بحالةٍ اجتماعية مُرْضية، لن يبدأ رصيدها بالنمو إلاّ من خلال الأعمال الديناميكية والجريئة التي ستقوم بها النقاباتُ والعاطلون عن العمل، والتي سيجري قمعها بسرعة. في هذه الظروف سيكون في الإمكان، وبدون ردود فعل واسعة، تحمّل الهدر وعدم الكفاءة في إدارة الأملاك العامة، وجشع الاستهلاك وتحلّل الآداب الذي طاول الأحياء الميسورة في كبريات المدن، بعد مرحلة طويلة من الحرمان.

ببطءٍ تبدّلت صورة المجتمع. فبين ١٩٦٢ و ١٩٦٥، حاولت الأجيال القديمة من الكوادر السياسية أو النقابية، أو بكل بساطة، من موظفي إدارة الجبهات، تجنّب مراكز المسؤوليّة، وبحثت آنياً أو نهائياً عن مواقع غير مكشوفة في الدبلوماسية وإدارة الشركات أو التسيير الاجتماعي. أما الأجيال الجديدة من المسؤولين، وهي تجمّع متنافر من مُنظّري الثورة العائدين من المنفى، ومن الجامعيّين الذين قضوا ردحاً من الوقت في تونس والمغرب أو البلدان الاشتراكية، وكانوا مناضلين حربيين حقيقيين يعملون بلا كلل على عدم نكء الجراح، وتوجيه الآلة الاجتماعية والسياسية في دروب أكثر أماناً؛ ومن التقنوقراطيين ذوي الأنياب الطويلة الذين أرسلتهم عائلاتهم لاحتلال مراكز استراتيجيّة، فقد تعايشوا وتكيّفوا مع أجواء متقلبة من التحالفات والانقطاعات وتصفيات الحسابات. كل هذا تحت العين الساهرة للوزراء المقيمين في المواقع الستراتيجيّة، من قبل نائب الرئيس بومدين، كأنهم شرطة موازية لهذا الأخير، وللشرطة المنافسة، شرطة بن بلّة وقادة الحرب الذين لم يتركوا بعد. إن هذه البيروقراطية المنصَّبة حديثاً في مناصبها وفي سجالاتها، تقود شبيبةً قليلة الخبرة، تريد أن تصبح نافعةً، لكنّها غالباً ما تتعامل، بكل أسف، مع الطريدة وكأنها الظلّ. وإن الخطاب السياسي، المشوَّش غالباً، والمزداد غموضاً وتشوّهاً من جرّاء قيود الرقابة الحاضرة في كل مكان، والدعاية الكاسحة، لن يسمح بالفصل بين القمح والزؤان إلاّ بصعوبة بالغة.

خارج أجهزة الدولة، تمتصُّ المهامُ اليوميّة، الواسعة، المرتبطة بالعودة إلى نشاطاتٍ اجتماعية واقتصاديّة طبيعيّة، وتستوعبُ طاقةَ جميع أولئك الذين يملكون قدراتٍ على المبادرة. ليست شروطُ الحياة رديئةً، لكنَّ القيود البيروقراطيّة، والمسالك الاستبدادية، والممارسات

الفاضحة لكثيرٍ من المسؤولين، أحبطت شيئاً فشيئاً الإرادات الطيِّبة واستسلمت؛ فاسترجعت الفرديّةُ حقوقها، وجرى تدريجياً نسيانُ التحديات.

تجدُّد النُّخَب والتجزئة الاجتماعية

آنذاك، كانت تتجاور ثلاثُ ثقافاتٍ في المجتمع، لكنَّها راحت تتجاهل بعضها أكثرَ فأكثر. ففي أقصى طرف المروحة السياسية، ما برحت الجزائرُ تحلم بقيمٍ تناقلتها الحركةُ الوطنية، ولا سيما قيم ضمانة الحرّيات والنقاش السياسي الحرّ: هذه كانت تدفع ثمن التطور مرّتين، إذ كانت البيروقراطية الحاكمة تتوجّس منها وتُبعدها تدريجيّاً، ولكنْ بالتأكيد، عن كل شبكة نفوذ، فيما الأجيالُ الجديدة تتهّمها بأنها لم تتمكّن من دفع الديكتاتورية والفساد. لقد غادرَ المسرحَ السياسي، مكرهين ومرغمين: الكوادرُ السياسية القديمة، مقاتلو حرب العصابات، المناضلون النقابيّون، العمّال، التجّار، المزارعون. في هذه المرحلة المرعبة من فقدان الأوهام، لم يجدوا، أو أنهم وجدوا استثنائياً في صفوف المثقفين، في الصحافة، وبنحوٍ أقل في النُخَب الجديدة، صلة وصلٍ مع مطالبهم، ومشاريع كفيلة بتجميع الطاقات؛ الفكر يتجمّد... إلاّ أن هذا الجيل كان له الفضل في متابعة الهموم اليومية وتدبيرها، وتشغيل جهاز إداريّ، اقتصادي واجتماعي، لم تكنْ قيودُه جذّابةً، إطلاقاً، للنُخَب الجديدة. واستمرّت الإحالاتُ المرجعية إلى التحرر الوطني. ومع الوسائل المتداولة، كان هؤلاء الإداريون القدامى يدفعون الشبّان إلى الفهم والانتظام، وإلى تجنّب مصائد الخطاب الدهماوي (الديماغوجي)، وبالأخص إلى عدم الاستغراق كثيراً في حبائل الانتهازية الكاسحة.

في الطرف الآخر، أغلبية المثقفين والكوادر، سواءٌ تكوّنت من خلال اتصالها بالغرب وبالمشرق أو بلدان الشرق، كانت تعمل بلا تمييز على تطبيق إيديولوجيات تنموية في الاقتصاد، عربية ـ إسلامية وعالمثالثية في السياسة، عمياء عن التناقضات التي يُفترض أن تواجهها دولة، وصمّاء عن طلبات الفئات الأشد، فقراً ومطالبتها بالمشاركة. وكان الأمر الجوهري هو أن خطاب العداء للإمبريالية يضفي الشرعية على غياب الديمقراطية، السياسية والاقتصادية معاً، ويسمح بالاستبدادية.

في الوسط، بات الشاغل الأكبر آنذاك، وبسبب انعدام الأفضل، هو الرجوع إلى النظام، وإلى حدٍ أدنى من القواعد والأحكام. وبغموضٍ كانَ يُرتجى انفتاح المجال السياسي، ولكنْ ذلك لم يكنْ مُنْتَظراً من السلطة. فالجهاز العسكري، الحاضر منذ ١٩٦٣ في المناصب الأساسية للحكومة، وفي الإدارات، شهد تطور الوضع، وقوّم يومياً شعبيّة بن بلّة. ومنذ أن غيَّب هذا الأخيرُ الماضي، وهمَّش الكوادر السياسية، وتسترّ على إدارة الحزب، وقع في اللامبالاة العامّة. وبقوّة سيوضع حدٌ لنشاطات الشرطة الموازية وللقادة الحربيين المستمرين في الحضور؛ وفي الحركة ذاتها، سيُقضى على آخر الكوادر، الحاملين مشروعاً تجديدياً؛ وسيكون مصيرهم إما القمع وإما التحييد.

الإجماعُ المفروض

إن وصول بومدين إلى السلطة في حزيران (يونيو) ١٩٦٥، سيضع حداً للتهويمات والأقنعة. فلم يعد ثمَّة حاجة إلى المظاهر المؤسسية، القانونية والشرعية. ينبغي على الجيش أنْ يؤمّن النظام ويحافظ على قواعد اللعبة، علناً وفي المرتبة الأولى. لم تعد الموضة آنذاك على المسرح الدولي، موضةَ الاستياء من هذا النوع من الممارسات. كانَ يُنظَر إلى العسكريين نظرة حسنةً، وكان العصر عصرَ الإدارة التقنيّة الثورية، المستندة إلى انضباط الثكنات.

في غياب دولة قانونية قادرة على فرض احترامها، راحت مجتمعات العالم الثالث تنتج حكومات عسكرية. وعلى المسرح الداخلي، كانت تصفّق البورجوازية الصغيرة التحديثية، الطرية العود والمحدودة العدد. إنها تعرف مع مَنْ تتعاطى: مع ضباطٍ شبّان لا يثيرُها أبداً التخلّي عن قيم الحركة الوطنية، وتشاركُ في مطامح الحداثة عينها، هاجسها الإدارة الجيّدة والانضباط. ناهيك بأنها ربحت في المبادلة، إذ إن السلطة الجديدة أزالت من طريقها المناضلين المتمركسين وقادة الحرب المزعجين، ورجالات الثقافة التقليدية؛ وصار في إمكان البورجوازية الصغيرة أن تشغل، بلا تواطؤ وبلا أوهام، مختلف المناصب في أجهزة الدولة، باسم التنمية.

أما كوادر حركة التحرير الذين كانوا قادرين على تجسيد مثالٍ ديمقراطي، فإن الحربَ أفقدتْهم الاتصال بالقاعدة. كان قد جرى تهميشهم، كما رأينا، بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥. الأمر الذي أدّى إلى رفض التيارات السياسية والنقابية الفعّالة لاستيعاب أجهزة الحزب الأوحد والنقابة، والانضمام إلى تبعيّتها في سلطة الأسلحة. وبما أنّ هذه الأجهزة فقدت مادتها الجوهرية، فسوف يجري تدجينها طيلة خمس وعشرين سنة، وسوف تُستخدم ظلاً للسلطات الحقيقية وللانتهازيات من كل صنف.

إن المدنيّين والعسكريين المشهورين باندماجهم، والذين اجتذبتهم الامتيازات، فالتحقوا بالخطاب الشعبوي السائد، انتهوا إلى الانكشاف والتعرّي أمام عيون الرأي. وعلى الدوام، سيتُّهمون بالإذعان وبالعجز عن فضح سلطان رجال الأعمال والاقتصاد الريعي، وبالأخص، سيتّهمون بتهمة الانحلال البطيء والمنتظم للنظام التربوي. ونظراً لقلة عددهم، لن يتمكّنوا في الأوقات الصعبة، من مساعدة السلطة على مواجهة استياء الأهالي، ولن يتشجّعوا على الالتحاق بحركة التغيير. فيما المناورة التكتيكية ستدفعهم أكثرَ فأكثر لكي يكونوا دمى متحرّكة وهامشية، لدرجة أنهم باتوا بلا جدوى.

أما الآخرون، الأكثر عدداً، فسوف يصونونَ بكل الوسائل الرفضَ والأمل بتغيير المجتمع، دون أن يتمكنوا من أن يكونوا أكثر فعالية.

حين كنتُ طالباً في باريس ما بين ١٩٦١ و ١٩٦٥، التقيت أولئك الذين بدأت تستبعدهم السلطة. لكنني كنتُ منذ خريف ١٩٦٢ خارج كل حركة معارضة. وكائنةً ما كانت الأهداف، فإنَّ

المعارضين النشطاء كانوا يكرّرون إنتاج خطة ثابتة: فالتيار يتحدّد بزعيم تاريخي، ويكوّن ثلاث شبكات مستقلّة عملياً؛ أما الذين يساجلون، من طلاّب مثقفين متمركزين في العاصمة الجزائر وفي باريس، فكانوا غائبين في المواقع الأخرى؛ وعلى الدوام كان الذين يموّلون جزئياً من الشغيلة وصغار التجّار المهاجرين وكان الذين يتحرّكون حلقة مُغلقة دوماً من الأصفياء. كانت مختلف التيّارات تعبّىء، بسهولةٍ أدهشتني دوماً، جهوداً لوجيستيكية وإيديولوجية مساندة، داخل التنظيمات غير الحكوميّة والجمعيّات الأجنبية. وكان القائد، المتحرّك دائماً، يؤمّن العلاقات بين مختلف الشبكات، بكثير من الموضوعية والسرّية: فهو يتكلّم لغةً مختلفة باختلاف محاوريه، ولا يلتقيهم معاً إلاّ استثنائياً. وبسرعةٍ شديدة، أدركنا أن مستقبل المجتمع لم يكن الشاغل المركزي لأولئك القادة: لم أتمكّن، آنذاك، من المشاركة في أي مكان، في أي سجالٍ حول المؤسسات وتعبئة المواطنين. على الصعيد الثقافي، كانت تتجه كل الحركات نحو التبسيطات، مشدّدة على فئتين متمايزتين: التقليديين والمُحدثين. وكانت ممارسة السلطة هي الرهان الكبير. أما الثغرة الناشئة مع الحركات الأجنبية التي تدعم المعارضة، فكانت تتسع بسرعةٍ كبيرة؛ وكان المهاجرون ينكمشون على أنفسهم، نظراً لأنهم لم يفهموا الرهانات. وكنتُ أفعلُ مثلهم؛ فانطويت، بحق أو بغير حق، وابتعدت عن كل الاهتياجات، مترصّداً علاماتِ تبدّل في الحياة اليومية.

لم يكن ثمة ما يُبهج في وقائع ممارسة السلطة. كما رأيناها من باريس. فالكوادر المشاركون في الإدارة، يأتون غالباً في بعثات، ثم يتحوّلون؛ لم يعودوا يألفون الأحياء ذاتها، فبدّلوا عاداتهم وأذواقهم... كانت النخب الجديدة تقيم على الضفة اليمنى، ولم تعد تقوم بغير الرحلات السياحية، النادرة والسريعة، من جهة السان ـ ميشال، لكي تتوظّف عند الاقتضاء. إنها مصدر معلومات وفيرة، مصدر تحليل وتقويم لحقيقة السلطة وواقعها. كان كل شيء يتكشّف: اكتفاء القادة السياسيين الجدد وسلوكاتهم، عدم تحضير الملفّات، واقع العلاقات التي يقيمها ضباط الجبهات في ما بينهم، والكوادر التقنيين، وكذلك الوسطاء في عالم الأعمال. كانوا يلتزمون شجونَ العصر والعالم الحديث، بأكثر الأساليب بدائيّةً وإقطاعيّة، لكن من دون ثقافة وشرعية زعماء القبائل الغابرين.

لم يعد العصر عصر أوهام. فتخلّيت عن انطوائي، ورحت خلال ما تبقى من إقامتي في فرنسا، أتصل بالحركات العالمية التي ساعدتنا في الماضي[1]. إن معاشرة أولئك الذين يواجهون القمع في كل أنحاء العالم، هي المدرسة الفُضْلى لفهم مشروع الحكم الصعب

---

(١) تُمَارس الأممية الخصبة في تبادل التجارب بين أولئك الذين لا يعيشون في مناصب جديدة من النمط ما بعد الكولونيالي، في الغرب كما في البلدان المستقلة حديثاً. إن تجدّد الإشكاليّات والأحزان العميقة هو بلا نهاية. بعد الجزائر، استمرّت الفيتنام وفلسطين لأمدٍ طويل، وتتكرّر بانتظام مآسي البلدان الأفريقية والأميركية ـ اللاتينية. إن مركز CEDETIM في باريس لا ينضب، ويستقبل بانتظام المنفيّين الجدد.

والعشوائي. فهي تُنير للمواطنِ الجديد مثلي، بنحوٍ خاص، الوقائع التي تخفيها في كل أرجاء العالم الثالث تقريباً، الخطب اللينينيّة حول العالمية الثالثة والعداء الرسمي للأمبريالية. إن مجابهة مشاكل الآخرين توسّع القدرة التحليلية والتفهمية، وبنحو خاص، تنسج صداقاتٍ صافية، وتنشىء علاقات وروابط مستديمة. كانت تلك المرحلة من أسعد مراحل حياتي؛ لقد كنتُ ما رغبتُ دوماً في أن أكونه بغموض، في هذه الجزر من السّلام والحرية حيث كان في الإمكان، بعيداً عن الأجهزة تثمين حرية التحرك والنقاش الحرّ. هذه التجربة ستكون قيّمة بالنسبة إليّ عندما سيتوجب علي أن أحتكَّ بالأجهزة. ففي اللحظات النادرة، حينما سيكونُ العملُ ممكناً، لن أنسى أولئك الذين يضعون الأفكارَ فوق المصالح.

صحيح أنني لم أشعر أبداً، في خلال الحرب، بأنني على تآلف مع الطلبة المنظمين، والباحثين منذ ذلك الحين عن مسؤوليات مستقبلية، ولا حتى مع مسؤولي الأحزاب، المشغولين جداً بالنزاعات التي كانت لا تزال تقسم الأجهزة القديمة. أدركت بوضوح أن الاستياء كان متبادلاً، دون أن يكشف لي أحد عن ذلك. وكنتُ أعاني كثيراً من الإزدراء، اللاواعي غالباً، الذي كان الناس البسطاء (وكان اسمهم القاعدة، آنذاك) يعيشونه؛ فلم يُسمع صوتهم، إذ كان المحرّضون الشبّان غير المجرّبين يرفضون الإصغاء لأولئك «البسطاء» الين كانوا يفتحون لنا أذرعتهم في كل مكان بحرارة، وكانوا يتحمّلون بصبر مزاعمنا، ويقودون خطانا بسريةٍ وتواضع. آنئذٍ، تعلّمت كثيراً، على مدى الليالي الطويلة، في منازل النوم وخلفّيات المحلاّت حيث اكتشفتُ ولاحظتُ النشاط السياسي الحقيقي، ذلك الذي يكمنُ في العطاء دون أخذ.. إن الفقراء يعرفون معنى كلمتي «تضامن» و «ضيافة». كذلك استولى عليَّ الحَذَر من الأجهزة، وخصوصاً من الشعائر. قبل الاستقلال بكثير، كنتُ محضَّراً للرغبة في القطع مع جهاز جبهة التحرير الوطني، عند نهاية الحرب؛ فقطعت علاقاتي منذ الفرصة الأولى، برضى الجميع، سنة ١٩٦٢.

مع انتهاء دراساتي سنة ١٩٦٥، عدتُ إلى الجزائر؛ واكتشفت أنَّ المسافة تشجّع التحليل وتحمي من التنازلات والمواطآت. منذ ١٩٦٥، شغلت عملاً في الإدارة العامة للخطة، الملحقة بالرئاسة، ثم بوزارة المال والتخطيط. وبسرعة كبيرة، اكتشفت أن المشاكل الاجتماعية التي لا تحصى، والناجمة عن الحرب ـ اقتلاع جذور السكان، انحطاط الدورات الاقتصادية، ضعف جودة التعليم ـ كانت غائبة عن اهتمامات الحلقات القيادية الجديدة. كان على الكوادر المُبعدة عن الإدارة السياسية الرسمية، العاجزة عن أي اختيار، أن تواجه بمفردها قضايا المجتمع. في المقابل، سيجري السهر فقط على توفير أجور لتلك الكوادر، مع الحد الأدنى من الموارد، لضمان السلم الاجتماعي.

إنَّ الإدارة الستراتيجية ـ التي أُبعد عنها هؤلاء الكوادر ـ راحت تنمو في وعاء مُغْلَق، مقلِّدة الخطط الجاهزة، وهادفة بالدرجة الأولى إلى ضبط المجال السياسي. صار صعود إيديولوجية

الدولة عصياً على المقاومة. وصار المعتقد الرسمي يُنكر التاريخَ والثقافة السياسية السابقة بقدْر ما ينكر الوقائع الاجتماعيّة. وفي مدى عامين، منذ ١٩٦٧، لن يبقى وسيلة للأمل في تصحيح التسديد. لقد فُرِض الإجماع بالإكراه، وكان على كل فعل أن يساعد على تغذية أجهزة النظام الاستبدادي.

سيكون في إمكان الاستعمال الممركز للرأي أن ينمو بلا كابح: فكلما ظهرت مقاومة حقيقيّة، كان يكفي تعيين عدو خفيّ أو شيطان مريد، لخنق كل احتمال مناقشة أو تحكيم. وعليه، لا يستطيع الرأي أنْ يأمل بتطور إلاّ بعد حدوث تبدّل في توازن القوى، التي يملك بعضها أدوات سلطة متنوعة، ولا يملك بعضها الآخر سوى الاعتماد على وزن القناعات والأفكار، منتظرينَ ساعتهم.

منذ ١٩٦٥، غزت هذه العادات كل المسرح السياسي. وسرعان ما بلغت السلطة المرحلة التي لا يجري فيها سوى تبادل الأوامر، حاكمةً على نفسها، وحتى الشطط، بتحمّل كل عواقبها[١].

الإجماع المضاد: الإدارة بالخفاء والإشاعة

لئن كان هذا التنظيم يقدّم كل الضمانات لضبط اجتماعي فعّال، فإنه يلغي كل احتمال تصحيح الأخطاء؛ وراح النظام يتخشّب، لأنه لم يعد قابلاً لأن يحكم عليه من نتائجه أو مبادئه. وسوف يحكم على كل محاولة تحسين بأنها محاولة معادية. وعندما يضعف النظام، يحتاج إلى اختراع أعداء، لكي يهزمهم دوماً، ويثبت شرعيّته.

إنّه تضخّم اللفظ والبحث الدائم عن أكباش محرقة. في هذا المنطق، إن كل تبدّل ـ ولو هامشي ـ في المسيرة، يستلزم إخراجاتٍ مسرحية معقدة، واستعمالات دقيقة للإعلام لتمرير المساوىء وكأنها حسنات، ولتركيب المحاكمات. ويغدو الخطاب الإيديولوجي حكراً على قاضي البلاد الأول، القادر وحدَه على التعبير عن الحقيقة الرسمية، بلا مخاطر. ولا يمكن أن يتجذّر التغير أو الخطأ إلاّ في تطبيق هذه الحقيقة التي يملكها واحد؛ لكنْ السلطة تترك للإشاعة مهمة إيجاد المتّهَمين.

إن ضبط التغيّر الخفي يفرضُ إدارةً للإشاعة تُنيط حكم السلطة بالصدقية والمعقوليّة. ففي بضع سنوات، سيظهر في كل مناصب الدولة اختصاصيّون متحمسون لفكّ رموز الحوادث وتفسير الظواهر وترشيد القرارات المتخذة. لا يمكن أخذ الإشاعة على محمل الجد إلاّ إذا تناقلها الأشخاص المفترض وصولهم إلى الأسرار. هذا هو الدور الطبيعي للأجهزة الملحقة بالدعاية،

(١) في مرحلة أولى، أقام بومدين مجلساً للثورة يرأسه ويضبطه وسرعان ما خرج منه عقداء الولايات والكوادر السياسية، إلى جهاتٍ شتى، منها المنفى والأعمال أو المراكز الدونية. إن ما تسمى مجموعة وجدة وفّرت الهيكل العظمي وتقاسمت الوزارات الكبرى.

والأجهزة العامة الداخلة في نطاق إدارة الامتيازات والقرارات. وعندما لا يظهر أنهم مقنعون، صادقون كفاية، يجري الانتقال إلى ابتكار أجهزة سرية معارضة للسلطة إيديولوجياً. عندئذٍ تُروَّج الإشاعة بصورة مناشير، يتولى توزيعها الأشخاص أنفسهم تحت المعطف. إن العملية مفيدة على غير صعيد. وبما أن المعارضة ممنوعة، فإن من الطبيعي أنْ تُمارس في السر، مع الاحتياطات المألوفة: والحال، لا يستطيع أحد تقديم الدليل على التزوير، ويستفيد النظام من ذلك، خالقاً أعداءً مستورين. إن هذه التقنية تسمح بتنظيم محاكمات مفاجئة، عند اللزوم، كلما ظهرت بوادرُ معارضة حقيقية.

سيكون هناك، ولفترة طويلة، تقسيم حقيقي للعمل. وسيتخصّص المنشور اليساري المتطرف في استنكار إدارة التقنوقراط للدولة. ولإضفاء الجدية على لونه الدعائي سيقدّم مادة إعلامية أولية عن الثروات الخاصة وعن تصرفات القادة والحكّام.

أما المنشور الممهور بالخاتم الإسلامي فيرمي إلى النيل من التقنوقراطيات الثقافية والتشويهات المحلية التي لا تخضع لحقل الرقابة. ويفترض أن يكون مصدرُ المنشور مؤيدين قدامى، مبعدين عن السلطة، وأنه يستهدف أولاً فضح الألاعيب التي يمارسها مسؤولو أجهزة في طريق الزوال، وتعريضهم للانتقام الشعبي... هكذا، كانت الإشاعة تروي عروق الحياة اليومية، وتحجب الوقائع وتشوّش إدراكها. إن مسرح الظلال هذا يشجّع تمويه المسؤوليات، ما عدا مسؤولية القائد الأعلى، المضطر للاندماج وحده مع النظام الاستبدادي. وعليه، يكون المسؤولون الآخرون محرَّرين من كل مسؤولية، وتعزى سلطة كبيرة لمراكز القرار الخفيّة.

تجمَّد تقسيم العمل بين السياسي والتنفيذي والتنظيمي والقضائي والبوليسي، إلى حدّ التلاشي في الإدراك الجماعي؛ إنه التباس كل الأنواع في حاضر دائم يمحو أصوله ويغلق كل مستقبل، لأنه يمنح سرَّ الحياة. أخيراً، في هذه المغامرة يكون المثقّف المأذون، في آخر المطاف، هو الذي يحترم، بوعي أو بغير وعي، قواعد اللعبة الموضوعة هكذا على الأرض. وإذا اختار هذا السبيل، يكون في المقابل واثقاً من ديمومته. وأما المثقّف الجدير بهذا الاسم فهو ذلك الذي يسكت أو يقبل أفقَ الذهاب إلى السجن.

والحال، اكتشفت الغموضَ الذي غرقت فيه الإدارة. الصمتُ مطبق وصارم. وكانت علاقاتي الموثوقة، المتينة في الوسط النقابي ومع مناضلين قدامى بالدرجة الأولى، مبعثرةً ومراقَبة، إن لم تكن حبيسة. وذهب آخرون أيضاً إلى اختيار التكرّس للتعليم، وأحياناً لنشاطات خاصة في الخدمات. وكانت قد تهاوت جمعيات التعاضد، التي ازدهرت بعد الاستقلال (ورش عمل، إعادة تكييف مدن الأكواخ أو إطلاق فعاليّات شتّى). وما كدت أقوم بجولتين أو ثلاث جولات في الأجهزة العامة، المالية والصناعية، الجديدة حتى هربت منها.

وكان قادة عيّنوا حديثاً، يقترحون علينا إما تحمّل مسؤولية كل إدارة على نحو بالغ الغموض، وإما العمل في القيادة، وإما، أخيراً، العودة إلى الخارج، لأجل معيَّن، حتى نستزيد

من الجدارة في الإدارة. الأمر الجوهري: هو التظاهر بالإدارة. في مراكز القيادة (ربما كنتُ قد وقعتُ موقعاً سيئاً؟) كوادر سياسيون قدامى، أمضوا الحرب في السجون أو في الخارج، وبعض المهندسين الجدد؛ وفي الإدارة اليوميّة، موظفون صغار، قدامى، من ورثة البنى الكولونيالية، الذين رقّتهم الضرورة إلى المرتبة الإدارية لمنظمات اقتصادية واسعة النطاق.

التخطيط والإدارة البيروقراطية

إن الطابع المغامر والعشوائي لمشروع بناء دولةٍ مقطوعة عن المجتمع، كان مرتسماً ارتساماً مسبقاً وكلياً، في ما كنتُ قد رأيته في أسبوعين. مع ذلك، اخترتُ العمل، بعيداً قدْر الإمكان عن مراكز القرار، لكن على مقربة كافية من الإعلام، لكي أرى وأفهم وأحاول التأثير وتوقّع القدرة على التحرّك. فعلى الرغم من حَذَر فطري تجاه التحليل الاقتصادي العريض، انتهى الأمر بي إلى الاندماج في إدارة التخطيط. كان ذلك هو رد الفعل الطيّب. فلن أغادر مكاتب الخطة طيلة تسعة عشر عاماً.

منذ أن تمّ التخلي النهائي عن مشروع بن بلّة الاشتراكي، لصالح مركزية دولة بومدين التقنوقراطية المتوحشة، لم يعد التخطيط المركزي يعني أحداً، سواءٌ من المحترفين أم من أولئك الذين يحبّون المال. بعيداً عن الإدارة اليومية، لم يكن يُطبّق التخطيط إلاّ على وضع الموازنة. في المقام الأول، كانت تهتمّ السلطة بوزارة المال، المولجة بصرف التسليفات وإدارة العائدات، وكذلك بالوزارات التقنية التي كانت مولجة بمهمّتين، إدارة المشاريع وتأمين إدارة الرساميل العامة. ولم يكن ثمة أي تصوّر لإمكان تناول وتدبير إعلام الخطة العام، وقدرة الإعلام على تطوير التحليل ونشره، وعلى كشف التناقضات المباشرة والمقبلة.

لهذه الأسباب بالذات، كانت تجتذبُ الإدارةُ عدداً محدوداً من الكوادر المهرة، المهتمّين بخدمة الدولة. كذلك كان يجري الدخول إلى الخطة، لتعلّم كسب القيمة في مجال آخر، مع ضمان حسن الاستعلام، وللعمل بلا أحوال نفسية، والاستعداد للحصول على ترقية في الوزارة المقابلة. هذه الفئة لم تكن مؤذية بنحو خاص. أما أنا فقد كان يناسبني المنزل بقدْر ما كنتُ أكتشفُ فيه، بسرعة، تقسيماً للعمل، قريباً مما كان يمكنُ للمرء أن يأمله آنذاك. عبد الله خوجة، رب العمل الأكبر، الموظف اللامع، كان يضطلع اضطلاعاً رائعاً بدور كاتب الدولة النموذجي، الذي يحترم قواعد اللعبة، في التمثيل والاتصال. وكنت ألاحظ بسرعة أن ذلك لم يكن سوى مظاهر، وكنتُ سعيداً بذلك. إن اللغة المخشّبة كان يمكنها أن تكون مجرّد ملهاة. ففي الوقائع، كان يجري تشجيع سرّي للمواهب الحقيقية، وكان يحمي بفعالية، من الداخل والخارج، العمل السياسي الكؤود لفريق مُصمِّم على تخريب كل شيء عند الفرصة الأولى. والمؤسف، بعد ردح طويل من الزمن، أنني تأخرت في الإفصاح عن كل مودتي وتقديري الكبير جداً الذي أكنّه لعبد الله خوجة، هذا الكادر الكبير في الجزائر الصاعدة. (كم تعيَّن عليه أن يتحمل طيلة ثلاث عشرة سنة، من تصرفاتنا الحمقاء، ومن المصاعب والمتاعب والتهديدات، وهو الذي كان قناعه

كتقنوقراطي نموذجي لا يعجب كثيراً من البلهاء، فيما كان هو يستعمله للدفاع الأكبر... وعندما اكتشف أمره لاحقاً، كان أول من دفع بيننا ثمناً باهظاً لدوره الكبير).

كان يرتقب الجميع ويهتمون، في البيت، بأن تكون كتلة الكوادر الكادحين، من الفنيّين والماهرين، هي الأفضل معاملةً وترقيةً في العالم. ولكن على غرار المناصب الرفيعة في مواقع أخرى، لم يجد الطموحون أنفسهم مرتاحين في عملهم، خلال فترتهم الانتقالية. إذ كانت القاعدة غير المعلنة في الخطة، هي أن العاملين فيها يجب عليهم عموماً التظاهر بقدرة كبيرة على ابتلاع كل المقالب. لقد كانت الخطة إدارةً حسنة التوجيه والتدبير، وكانت تتظاهر بأنها تضطلع بالدور المُناط بها. وكانت تساعدني ممارسة القناع، عندما كان ينبغي عليّ بدوري الاتصال المكشوف مع السلطات الفعليّة.

منذ وصولي، خصّوني بعشٍ صغير في فريق التحليل الاقتصادي الشمولي. كان السرّ والإشاعة مفروضين، وكانت تقوم لعبتنا، في خلال ساعات العمل، على تصليح الأرقام والتفسيرات الرسمية، دوماً في ثلاث صِيغ: الأولى، صيغة حصيفة للرئيس؛ الثانية، تقريبية صادقة، للاستعمال الداخلي؛ الثالثة، مصطنعة قصْداً، لعلاقات العمل مع الوزارات. كان ينبغي أن نبيّن لهم دوماً أنّه لا يوجد مال. ولم نكن نقوم بالعمل الحقيقي إلاّ خارج ساعات المكتب، في حلقات ضيّقة، يجري توسيعها بحذر، حسب الظروف، أمام الكوادر الراغبين في تعاطي السياسة، في أثناء الليالي الأطول، غالباً، من النهارات. وكانت الممارسة تقوم على فحص المعلومات التي كان يجمعها كلٌّ منا عن المعاملات الحقيقيّة لإدارة ومراقبة النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛ وعلى تخيّل سيرورات اضطراب، محتملة وغير مباشرة. في النهار، كنا نحاول أن نعطي لكل تلك الألعاب تلويناً محايداً، علمياً وبريئاً. تلك هي القواعد التي كان يفرضها علينا التسيير الممركز لاقتصاد الدولة.

تعلُّم آليّات القرار

لم نكن قد انتظمنا على هذا النحو، إطلاقاً، لمسرّة القلب ولا لتثقيف نوع ما. بين ١٩٦٥ و ١٩٦٩، كان جهاز التسيير الاقتصادي الممركز، موضوعاً كلياً تحت الرقابة المباشرة لرئيس الدولة. أما الإدارة الاقتصادية، التي كانت سلطتها التقريرية شديدة التركز على مستوى الوزارات، ومديري الشركات الوطنية الكبرى، والولاة (المحافظين)، فلم تكن تمارس، عملياً، سوى رقابة مظهرية على تشغيل الاقتصاد. إذ كانت تتلقى التعليمات. وكان الأصفياء يعلمون معناها، فيما كان الآخرون يطبّقونها دون أن يفهموها غالباً. وفي عدّة سنوات، رسمت السلطة تقسيماً للعمل الاجتماعي والسياسي، مطابقاً للتحالفات الفئوية وللمصالح التي تدعمها.

التقنوقراطية الصناعية تدير الاقتصاد العام، المتّسع أكثر فأكثر، من جرّاء التأميمات ونمو الاحتكارات، وتعمّم معاييرها التقنية على الإدارات والمصالح العامة في الزراعة والتجهيز

والتجارة. إنها تتكوّن أساساً من ممثلي طبقاتٍ وسطى، من كوادر مطيعين وظفّتهم كفاءاتُهم الفنيّة السابقة، وممارساتهم في الشركات الأجنبية المؤمّمة، أو تأطيرُهم المطبوع بطابع الطوارىء لأداء مهام محدودة في الإدارة والإنتاج. وبعناية فائقة، يتجنَّبُ النُّخَبُ النقابيين المشوّشين، والاقتصاديين الفضوليّين أو المناضلين المعروفين، المحصورين في نطاق مهمات دنيا.

هذه التقنوقراطية التي تمركز بين أيديها إدارة المجالات الستراتيجية من المحروقات والمشتقات النفطية، وتجارة التجهيزات والمواد الأولية والاستثمارات الكبرى، إنما تؤمّن عبر التشابكات الإدارية، توزيع الأسواق والتنظيم التجاري وتحديد الأسعار، والتوظيف والتوزيع النُّخَبي للمكاسب الاجتماعية على الشغيلة؛ وهي نادراً ما تتصرّف بمبادرةٍ منها.

تتولّى وزارة المال مراقبة المساعدات والتسليف، دون أن يكون ثمّة ضرورة لتطوير نظام مصرفي. لم يرأس هذه الوزارة تقنوقراطي قط. في مرحلة توطيد النظام، كان على رأس الوزارة عسكريّون من جيش الجبهات، مقرّبون جداً من رئيس الدولة؛ فمن ١٩٧١ إلى وفاة بومدين، ثم في عهد الشاذلي بن جديد، رأسَها كوادر مطيعون، سيعملون في الواقع تحت الوصاية المباشرة الدائمة لرئيس الدولة، الذي سيفضُّ النزاعات انطلاقاً من هموم سياسيّة تتعدّى أجهزة الإدارة.

بالنسبة إلى ما يفوّضه رئيس الدولة من سلطة التقرير المالي، فإنه يتمركز كلياً في مكتب الوزير، وليس في الإدارات المركزية؛ أو ما يفوضه إلى الوالي، وليس في المصالح غير الممركزة أو اللامركزية. إننا نُصادف فيها جهازاً مختلفاً، في الغالب، ومن عدّة زوايا، عن الجهاز الذي يدير المصالح الدائمة ونشاطات الإنتاج. فلا حاجة هنا، البتّة، إلى التخرّج من المدارس الكبرى، ولا إلى وضع الكفاءة الفنيّة في خدمة مشروع. إذ يكفي، في المقام الأولى، التحلّي بالسرية والفعالية، ومعرفة توجيه التسليف والإعانة والمخالفة الإدارية أو المالية إلى حيث يجب توجيهها، والاعتراف أو التعرّف إلى زبائن المرحلة المميّزين. لهذه المهام، تختار المكاتبُ الوزارية الموظفين الميسورين الذين خلّفتهم الإدارة الكولونيالية وأجهزة الجبهات والعائلات الغنية للجزائر الجديدة، والذين يجري إكمالهم ببعض المتموّلين المنظورين؛ وفوق ذلك، يقوم بتأطيرهم الحرسُ المُقرَّب في الوزارة المعنية، والذي يكون غالباً بلا كفاءة.

لكي يستطيع عمل المكتب أن يجري بلا توترات شديدة ولا إكراهات، ينبغي أيضاً ـ ويغويني القول: خصوصاً ـ أن تكون إدارة الأموال محرومة من الإمكانيات والجهاز والسلطة على حدٍ سواء. فعلى امتداد قرابة خمس وعشرين سنة، سيجري الانكبابُ، بثباتٍ وعماهةٍ، على إبقاء أحد الأجهزة الأساسية لتشغيل الدولة، في وضعٍ من الانحطاط المُعيب. فلن يكون ثمّة مهام أخرى أمام موظفي الضرائب والجمارك والخزينة والموازنة والمجالات الأخرى، سوى معاودة الإنتاج، في خلال تلك الحقبة، ودون أية قدرة على التصوّر والتقرير أو الخِبرة، لتدابير وأساليب من عصرٍ آخر، والتطبيق الأبكم للتعليمات المالية والنقدية الأكثر شططاً وغلواً. ومن وقت إلى آخر، سيجري تزيين واجهات الإدارات المركزية ببعض الأشخاص المقبولين الذين

تسعى المكاتب باعتناء شديد إلى تهميشهم، حتى تستبدلهم بسواهم. وبالنسبة إلى البقية، ستقرّر المصادفة وحدَها المواهبَ المِهن.

البعض سيجتاز هذه السنوات الثلاثين وهم يتوهمون أنهم خدموا الدولة؛ والبعض الآخر سيبلغ منصباً رفيع المستوى في الإدارة، مقابل مرتبة أدنى لكنها أحسن أجراً في المصارف والتأمينات؛ وأخيراً، هناك آخرون سينقادون لأهواء زبائن المنشأة والوسطاء.

كان المضطلعون بوضع الخطة قد اعتادوا على القيام بعدّة جولات في وزارة المال، «لأعمال إنسانية»، كما يقال اليوم، في خدمة الدولة، مثل الإقدام على نجدة موظفين آخرين ومساعدتهم على ترصين المعطيات والتوقعات. في ممّرات الخزينة والضرائب، الخالية غالباً، كنا قد تعوّدنا، في خلال تلك السنوات السوداء، على الهرولة وراء نهل المعلومات التي كانت تنقصنا، بينما كان رؤساء المكاتب ذوو الأجر الرديء والمحبطون غالباً، يفتحون لنا كل شيء، غير آبهين لكشف أسرار الإدارة. مع ذلك، كان من الأصعب التغلغل في المكاتب، حيث لم يكن يستقبلنا أحدٌ إلاّ في فترات وضع الموازنات وتقديمها.

مقابل إنتاج مجانيّ للغات المناسبة ولتأطير التوازنات، كنا نتمكّن غالباً من كشف حقائق «توزيع الموارد» ـ التي كانت تخفيها الأرقام الأجماليّة الآنيّة ـ سواءٌ في القطاع العام أو في قطاع المقاولين الخاص. كيف ندّعي، بطريقةٍ أخرى، الحصول على المعلومات؟

توزيع الأدوار

في عموم المكاتب، سيجري بسرعة وضع اللجان وأجهزة الرقابة والإدارات الفنية المشرفة على أموال الدولة أو المولجة بالتوّسط المالي، الموزّعة للمال، تحت وصاية الرجال الذين يتوّلون في هرم السلطة العامة، السلطة الاقتصادية والسياسية الحقيقية، وفقاً لنوعين من الأساليب الرئيسة.

تتولّى الإدارات المهيمنة (الداخلية، الولاية، الشرطة، الرقابة الضريبية والمالية) الإشراف على توزيع الأسواق وتحديد الامتيازات التجارية وقواعد التوظيف وصرف المرتّبات؛ تعاونها في ذلك أجهزة النقابات والحزب التي يُختار منها المحاربون القدامى أو ما يعادلهم، والجهاز السياسي العامل وزبانيته، المرتبطون كلهم بالقادة السياسيين القائمين.

أما بخصوص اختيار القادة للمراكز الستراتيجيّة (وزراء، مديرون عامون للمنشآت، مديرون ماليّون وتجاريون، هوائيّات تجارية في الخارج)، وبذلك للعمليات الكبرى المتعلقة بالعلاقات المالية والتجارية الخارجية، فإن الرقابة تُمارس على أرفع مستويات الدولة، إذ إن الرئيس يُنيط هذه المهمة الدائمة بأجهزة الأمن المرتبطة بمكتبه.

إن القيادة الناشئة من انقلاب ١٩٦٥، كان ينبغي عليها أن تحلّ مشكلة خطيرة هي أن الجهاز السياسي والعسكري الذي مارس بألقاب مختلفة، مسؤولياتٍ قبل ١٩٦٢ وبعدها، والذي

جرى استبعاده على يدي هواري بومدين[1] من الإدارة السياسية المباشرة، لم يتخلَّ أبداً عن المطالبة بتقاسم السلطة، ولا عن رغبته في نيل امتيازاتها. ولم يكن في مستطاع السلطة الجديدة تجاهل قدرته على الأذى داخل الجيش، وكذلك لدى كل الكوادر القديمة لأجهزة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني على التوالي.

والحال، سيجري الاستبعاد الجسدي للزعماء التاريخيين المزعجين جداً؛ وستُقدَّم للآخرين وزبانيتهم، تعويضات اقتصادية على قدْر التضحيات السياسية المفروضة عليهم. أما العمليّة التي ستدوم حتى منتصف السبعينيات، فسوف تجري سراً، حتى لا ينفضح الخطاب الرسمي المساواتي، والاشتراكي أكثر فأكثر، وحتى لا تتصاعد مطالبُ أدعياء آخرين. وسوف يتولاّها رجال موثوقون من الرئاسة والمالية، مزوّدون لهذه الغاية بسلطات تقريرية خفيّة على الجهاز الإداري والاقتصادي.

إن حركات الممتلكات والأموال والتسليفات التي أنتجتها البرامج المتتالية لاسترداد «الأملاك المتروكة» من قبل الأوروبيين، وأنتجها التأميم لأسهم داخلية وخارجية، وإعادة تنظيم الدولة للدورات التجارية والمالية، ستكون موضع ترحيب وقبول لمنح التنازلات والامتيازات وحقوق التملك بأسعار بخسة. واعتباراً من ١٩٦٩، سيجري وصل هذه الحركات بحركة وصول الزبانية نفسها إلى امتيازات نظام الاستثمارات الخاصة، ثم إلى الأسواق العامة التي ازدهرت من جرّاء وتيرة التثميرات المتصاعدة. وعلى الدوام، سيجري ضمان الأساليب الحميدة للتبادل، بفضل بلوغ المراكز الستراتيجية في الإدارات الكبرى (العدل، المال، الداخلية) من قبل مسؤولين مختارين إلى حد كبير من الأوساط عينها. ذاك أن رقابة المنشأة بأكملها كانت تتولاها الأجهزة الأمنية، الموضوعة مباشرةً في تصرف رؤساء الدولة، والحاضرة في كل مستويات التقرير الستراتيجيّة (تعيين الكوادر، لجان الأسواق، مراقبة التسيير، المعاملات القضائية، الخ).

إدارة الموارد

تدريجياً، سينتظم ضبطُ الاقتصاد حول قناعتين:

- الثروة الحقيقية التي تأذن بممارسة السلطة الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية، تكمن في ريع النفط والغاز. ولا بدّ لجهاز الدولة الاقتصادي من امتلاك هذا الريع وتوزيعه في أفق التحديث المتصاعد للفعاليات المختارة مسبقاً. وبنحو أعم، فإن مجمل الرأسمال الصناعي هو

(١) في وقت مبكْر، بدأ بومدين ينفصل عن مؤيديه من مجموعة وجدة، ليمركز السلطات المفوَّضة سابقاً. سيكون قائد أحمد أول من سيخرج من جهاز الحزب المجمَّد، بلا مناضلين. ومن ثمّ سينتمي إلى المعارضة ويموت في المغرب. وفي وقت لاحق سيغادر شريف بلقاسم المالية ليلتحق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الصامت، قبل أن يتقاعد مبكِّراً. أحمد مدغيري، وزير الداخلية سيموت بشكل غامض، بعد معارضة شبه مستورة، دامت سنتين. ولم يرافق بومدين حتى النهاية سوى عبد العزيز بوتفليقة في الدبلوماسية، وقاصدي مرباح في الأمن العسكري.

الذي سيُفترض أنه أغنى، قبل الاستقلال، الجماعات الأوروبية والإدارة الكولونيالية، وأنه يعتبر الآن مصدراً للأرباح ولمعاودة إنتاج الرّفاه، وعليه، ينبغي أن يُلحق به مُجمل النشاطات الأخرى. هذا هو حال الزراعة، ولا سيما الزراعة التقليدية، وكذلك حال الحِرفيّة والتجارة والخدمات. وسوف يُفترض أن ازدهارها وتكيّفها سيتحقّقان، آلياً، من جرّاء الحداثة والفعالية الموظفتين في القطاعات المحرِّكة لتصنيع المشتقات النفطية، الرفيع المستوى.

ـ وحتى يمكن تطوير استراتيجية كهذه، لا بدّ للإدارة من الاستناد إلى احتكار الدولة المُمارس على مجمل القرارات الستراتيجية لاستثمار الاقتصاد وضبطه. ويتعيّن على اللاعبين الاقتصاديين أن يكونوا مجرَّد منفّذين لإرادةٍ تتعدّاهم.

هذا المقصد سيكون محمولاً في الجزائر ومقبولاً أكثر من أي مكان آخر في العالم، نظراً للظروف المؤاتية، إذ إن العجز والنقص الداخلي يجري تعويضهما بفوائض الموارد الخارجية. خلافاً لصحارى الخليج قبل النفط، الأقل تطوراً، حيث كان كل شيء إبداعاً جديداً، كان يجري في الجزائر تحطيم اقتصاد وتوازن موجودين من قبل، في سبيل إطلاق الأسطورة الجديدة.

عملياً، منذ نهاية ١٩٧٠، اكتملت تأميماتُ المصالح الأجنبية. أما الأراضي الزراعية التي تعود بأشكال شتّى إلى وطنيّين، فسوف يجري تأميمها، بعد مرور عشر سنوات على استملاك أراضٍ شاغرة تركها المستوطنون (٢,٥ مليون هكتار)، لمناسبة «الثورة الزراعية» ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ (قرابة مليون هكتار إضافي). ناهيك بأنَّ العمليتّين ستسمحان بأن توضع تحت المراقبة المباشرة للإدارة، الأجهزةُ التجارية والمالية، والتعاضديات والتعاونيات في العالم الريفي. زدْ على ذلك أن القطاع العام سيرث مساكن وممتلكات شتّى وحديثة، تمثّل أكثر من ٧٠٪ من تلك الموجودة في المناطق الحَضَريّة.

إن ما يشكّل حَدَثاً هو أن مجمل عمليات الاستملاك هذه ستتحقق، لأسباب تاريخيّة (آليات تعويضية نصَّت عليها اتفاقية إفيان) واقتصادية، دون أن يكون ثمّة داعٍ للحصول على موارد جديدة، لها دلالتها التعويضية. إذْ كان المستفيدون القدامى من تلكَ الفعاليات، إما من الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، الأجانب الذين تغطيهم اتفاقيات تعويض إجمالية، وإما من المدبّرين الجزائريين العابرين، الذين لا تحميهم التشريعات، وإما من المرابعين، ولا سيما في الزراعة. إن نقل الأرصدة لصالح الخزينة العامة، سيجري عملياً بدون مقابل مالي مباشر. وستشعر الإدارات السياسية، لأمدٍ طويل، أن هذا الاستملاك لا يكلّف عملياً شيئاً، وأنّه يأتي بربح وفير. من هنا، وعلى الدوام، سلوكٌ لامبالٍ وميل شديد إلى التبذير.

إن النشاطات الموضوعة تحت الرقابة المباشرة للدولة، ستكون منذ البداية تحت قيود الرساميل، ومندرجة في عمليات معقّدة من الاستدانة والإدارة غير المسؤولتين، الأمر الذي يبقيها دوماً في حال من الاستلحاق والتبعية لحسن الإرادة المركزية. وبلا إعداد، رأت السلطات الإدارية نفسها مولجةً بالتعاون مع الأجهزة السياسية والنقابية، باكتشاف حقل واسع من التدخل

المباشر، دون إنماء الحد الأدنى من قواعد التقويم والتدبير الحصيف. عملياً، بدأ التسيير الممركز للاقتصاد منذ ١٩٧٢. فنظام الشركات الوطنية الكبرى، التي تملك احتكاراتٍ وامتيازاتٍ عدة لدخول السوق بنحو خاص، سيجري تطويره أولاً في الصناعة، ومن ثم سيمتد إلى الأشغال العامة والبناء والتوزيع. إنه يسمح بتكليف عدد محدود ومضبوط من الأجهزة، مهمة تسيير العمالة والتثمير وإعادة توزيع النتائج: الوصول بالأولوية إلى الإعانة والتسليفَ، والتسهيلات التجارية الخارجية والإعفاءات الضريبيّة، سيسمح لأمدٍ طويل بإرضاء كل الأفرقاء (تصاعد مريح للتوظيف، تكاثر المكاسب الاجتماعية، تمويل غير مراقَب لنشاطات الدعاية، مكافآت سرية...). وسيكون في الإمكان تأجيل الحصيلة إلى أمد بعيد، نظراً لأن حاجات الخزينة مُغطاة بالاستقرار الجيد لأسعار النفط وبالتسليفات الخارجية التي يجري الحصول عليها بضمانة الدولة، دون مقابل مباشر اعتباراً من ١٩٧٤. حتى إن هذه الموارد ستسمح بتوسيع جبهة الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التزايد السكاني، وفتح الطرق الموصلة إلى المساعدات والحمايات لفئات جديدة من الزبائن.

في نطاق «برامج التنمية الإقليمية» يُسمح للولاة (المحافظين)، وعلى مسؤوليتهم المباشرة والحصْرية، بأن يُنشئوا ويراقبوا، بطريق المعونة والتسليف الآلي من الموازنة، منشآتٍ إنتاجية في مجالات الصناعة والتجارة والبناء. وكل منطقة، ذات صلة بوزن نُخبها في التوازن السياسي، وذات قدرة على استيعاب التثميرات، ستعاود إنتاج النموذج المركزي لتدبير الريع وإدارته حول الوالي، والمسؤولين العسكريين وأجهزة الحزب والنقابة.

سيشهد أخيراً مقاولو القطاع الخاص، تطوّر سياسة ذات سرعتين: الأولى تتعلّقُ بأولئك الذين سيجري اختيارهم للمشاركة في برامج التثمير العامة، عن طريق عقد الصفقات مع الإدارات والشركات الوطنية في مجال الصناعة والبناء. وبذلك سيصلون إلى امتيازاتٍ مهمّة تدور، في الموقع الأعلى، حول تكوين رأسمال أوليّ من خلال توزيع ممتلكات عقارية بأسعار رمزية، وتجهيزات مسلّفة بفوائد منخفضة جداً؛ وفي الموقع الأدنى، تدور حول منح امتيازات حصرية للأشغال والتصنيع، محميّة من التنافس الداخلي والخارجي. إن هذه المجالات ستظل مناطة، حضرياً، بكوادر سياسيين تخلّفوا لأسباب شتّى عن التنافس على السلطة، وبمسؤولين مدنيين وعسكريّين غادروا جهاز الدولة. أما المكاسب التي يجنونها من هذه النشاطات، فإنها تسمح بتوفير تطورٍ متواصل للنشاطات ولتوزيع المكافآت والرواتب الكافية للحصول على السِّلْم النقابي.

وهناك تالياً غير الأصفياء الذين سيتعيّنُ عليهم، لكي يجددوا نشاطهم، أن يساوموا باستمرار للحصول على أذونات إدارية وقروض، وأن يعاودوا تمويل أنفسهم من سوق الاستهلاك. ولكي يستفيد هؤلاء حقَّ الإفادة من تثميراتهم، سيتعيَّن عليهم أن يختاروا المضاربات ذات المردود الرفيع جداً، وأن يمارسوا التهرّب من الضريبة والتغريم.

ممانعات الخطة

في هذه الشبكة المنسوجة بقوّةٍ حول جهاز منصهر في القمّة، والمستفيدة من ديناميكية إنمائيّة تدفعها وتحملها ظروف مالية مؤاتية، وملحوظة بشدّة من طرف سكّان خرجوا لتوّهم من مطاوي النسيان والإهمال، كان يتعيَّنُ علينا البحث عما يُبقينا في حالة من الحذر الدائم. ففي غياب القدرات الداخلية على ترصين وتدبير كافيين، سيكون النظام شبهَ ملحقٍ، حصْرياً، باستراتيجيات تجارية ومالية خارجية، خلفَ الخطاب الدهماوي (الديماغوجي)، كان البرنامج يعاود في الحقيقة إنتاج خطة قسنطينة التي اقترحها ديغول سنة ١٩٥٨، باستثناء الاستعانة بالإدخار الخاص والتفاوض الاقتصادي مع الشركاء الاقتصاديين، اللذين فُضِّلَ عليهما استعمال موارد الخزينة والتدخل الإداري.

بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠، استطاع فريقُ الخطة أن يستفيد، في هذا المنظار، من ظروف مؤاتية للصياغة الاقتصادية الكبرى، وللتحليل الاجتماعي ودراسة السلوكات، لأنه لا يمكن أن يكون هناك، في المنطلق، تباينات كبرى مع أولويات العمل. إلاّ أن النزاعات ستتطور انطلاقاً من العام ١٩٦٩.

الخطة ستجتذب الكفاءات، طالما أنها اختارت مبدأ التعيين المُتاح أمام كل الاختصاصات، لكنه أكثر توجّهاً نحو أولئك الذين كان لديهم أفكار يدافعون عنها، ولم يتمتعوا بامتيازاتٍ رائجة. وبذلك سيسهل كثيراً التنافس بين الاختصاصات ونقاش الأفكار. إن الفرصة متاحة دوماً لمغادرة الخطة إلى مواقع أفضل في وزارات أخرى، والذين يبقون فيها، إنما يبقون بحكم توجههم، وإما طلباً للتكوّن المهني.

أما مساهماتُ التعاون الدولي، الضرورية آنذاك في كل أنحاء الجزائر، فكانت نافعة وفعّالة، بينما كان يتوطد، في الفترة ذاتها، دور الشركات الأجنبية المشاركة في عقود كبرى، في عدّة مجالات. فكانت العلاقات وثيقة جداً من الجانب الفرنسي، على صعيد التخطيط والإحصاءات؛ وكان يجري تجديد الفِرَق باستمرار، وعموماً باصطفاء متبادل للكوادر المهتمين بأهداف محدَّدة تماماً، ويعود بعضها إلى أعمال مرحلة خطة قسنطينة. وبعد مرحلة قصيرة من التعاون الكثيف مع الجانب السوفياتي، وقع الفتور، وراحت التشكيلات التعاونية تتوجّه نحو الوزارات والأعمال الفردية، وبالأخص أولئك الذين جاءوا من معاهد التحليل والبحث، الذين كانوا يبحثون عن بقائهم في الخطة لأطول مدَّة ممكنة؛ فيما كانت الأساليب التعاونية من جانب البلدان الشرقية الأخرى، ولا سيما بولونيا وهنغاريا، تسمح باختيار شخصيّات ذات شهرة راسخة ومرموقة في مجال إصلاح الأنظمة التخطيطيّة. إن لامركزية المهام، والمبادرة الواسعة المتروكة للكوادر في تنظيم عملهم، كانتا تساعدان على استدماج أعمال الأجانب. كان هناك تجابه بين ممارسات وتجارب ومشاريع، من دون ضغوط بيروقراطية أو شكلية خاصة.

هذه المرحلة سوف تتسم اتساماً شديداً بمساهمة خبير بولوني في التخطيط، هو البروفسور بوبروفسكي، الذي سيتمكن من إضافة قدرته على التحليل والتوليف كباحث، وخبرته السياسية، إلى ممارسة مديدة لإدارة التخطيط، سواء في المرحلة الستالينية أم في عهد غومولكا Gomulka. إنه خبير من الأمم المتحدة، غير مرتبط بالجزائر ولا بإدارة بلاده. فهو متقاعد، غير ملحق بأي جهاز حزبي، ماركسي ذكي، يعبِّر عن آرائه باستقلالية تامة؛ شاءت المصادفات أن يتعلّق تعلقاً شديداً بالجزائر، من بين بلدان العالم الثالث التي زارها، فرغب في العودة إلى الجزائر غالباً، والتزم كلياً بمشاكلها.

سيتمكّن البروفسور بوبروفسكي، بسريةٍ وبلياقةٍ، من تبليغ الكوادر الشابة، الابتعاد عن اليقينيات، والاستعمال الحذِر للأرقام، والأهمية الستراتيجية لتحليل توزيع فائض القيمة والتفاوتات، وبالأخص الاستطلاع الاقتصادي الجزئي. ففي خلال السنوات الأولى، جرى تكليفه بسياسة المداخيل والعمالة والتجارة الخارجية، وكنتُ أشاطره اهتماماته، إذ كنتُ شديد التعلّق بالتوليفات الشمولية. وعلى امتداد عملي في خدمة الإدارة، لا يكاد يوجد شيء مهمّ لا أدين به لشخصه. فعلى الرغم من ممانعة أوليّة خاصة بتكويني كاقتصادي، استطاع إقناعي بأنّ رؤية صحيحة للمقادير الكبيرة تحلُّ غالباً وبكفاءة محل أثقل النماذج، وأن الخلاصات الاقتصادية الكبرى لا قيمة لها، ما لم يجرِ التحققُ منها عبر مسالك اللاعبين ميدانياً. هكذا، اجتذب البروفسور بوبروفسكي عدداً كبيراً منا، إلى زيارة الريف والمصانع، فضلاً عن مكاتبنا، وإلى التواصل مع المهنيّين، والاحتكاك بكل الاختصاصات.

كنتُ أجرّب ذرائعي في السياسة الاقتصادية الخارجية على محترفين في هامش قطاع الدولة، قبل أنْ أدفنها في تقارير الخطة، وكانت الخطة توضع في تصرّف الأفراد والمنظمات، وكانت تُجنى من ذلك فائدة كبرى، بينما كان المقرّرون الاقتصاديّون المركزيون «يطوّرون» الاستيراد ـ التصدير تحت ضغط أوساط رجال الأعمال والإيديولوجيين.

وعندنا أن الاقتصاد الشمولي لا يجوز أن يكون أداةً لتعزيز الدولة والنظام وحسب، بل يجب أن يكون أيضاً تمريناً في ترجمة الوقائع الاجتماعية. ففي كل مجال، كان يعيش المجتمع اشتراكيته الذاتية، البعيدة جداً عن اشتراكية الخطاب الرسمي. وكانت سياسات الأسعار والأجور والمداخيل تحتّل، تدريجياً، مكانة كبيرة بين اهتمامات الخطة، مربكةً بذلك عمل الحكومة لصالح التطبيع الإداري والادخار الإكراهي ورفض الاعتبار لأوامر إدارة النقد والتسليف.

زدْ على ذلك أن البروفسور بوبروفسكي كان قد علّمنا التواصل مع الأجهزة دون المخاطرة بكشف مشاريعنا المضادة؛ فكان يحتّك بكل الأوساط، ويستقبله الوزراء والرئيس، فيما كنا مُبعدين عن كل دوائر القيادة، وكنا نفتقر كلياً إلى الاتصال. وبما أنه كان يجيد دقائقَ اللغة السياسية أحسن منا، فقد بذل جهوداً جمّة لإضفاء الشرعية النسبية على الخطة ومعرفة كوادرها، حتى وإن لم يؤثّر إلاّ قليلاً في القرارات الاقتصادية؛ كما أنه اضطلع بدور مرموق على صعيد نقد

فِرَق الخطة لما كان يجري في الشرق، وفي كثير من بلدان الجنوب التي كان يعرف قادتها.

المزّيفات

في جوٍ مطبوع بالإفلاس والإفقار الخطابي، تمكنّت الخطة، بنوع من المعجزة، من تكوين احتكارها الصغير، احتكار وضع لغة اقتصادية لا تعكس الممارسة السائدة، وذلك دون وعي النظام لما يجري في حينه. ذاك أن البيروقراطيات القائمة كانت قد تركت لإدارة تقنية مهمة التحليل والتفكير بلا سلطة، فوجدت نفسها بلا أدوات عندما استقرت السلطة وصارت بحاجة إلى تجميع العناصر العقائدية المبعثرة وإلى إعطاء المشروع لحماً ودماً. وحسب الصيغة الرائجة، كانت التقنوقراطية البراغماتيكية قادرةً، بشكل انتهازي، على تجنّب القضايا الأساسية، وازدراء كل مجهود نظري وتصوّري.

لقد كانت براغماتيكية إلى حد أن بنى الصياغة كانت عملياً لا تنتج أية وثيقة. في نهاية الستينيات. ففي جهاز الحزب، كانت اللغة المتخشبة قد سكتت سنة ١٩٧٠، بعد خطاب أحمد قايد، مسؤول الحزب آنذاك، إن ذوي «الأقدام الحمراء» الذين كانوا يسألون عن رأيهم في الماضي، غالباً، أقدموا في كل مكان عملياً على طيّ حقائبهم أو تحوّلوا إلى مجالات الترقي في المنشآت، فيما كان السوفيات الشجعان مكلّفين بالمهام التنفيذية. لقد كانوا براغماتيكيين إلى درجة الإصابة بالبُكم. والحق أن النخبة الصناعية حاولت أن تحل محلهم، وأن تقاوم لغة الخطة الدقيقة، مستعينةً بمكاتب الدراسات وبالجامعات الأجنبية. وكانت هذه الأخيرة قد تمكنّت، بنحو أو بآخر، من صياغة خطاب مقبول على صعيد النظام الدولي الجديد، موجّه إلى الخارج، وغايته تسويغ فضائل إدارة الدولة أو اقتراح عقود.

على الرغم من كل شيء، ظلّ مشوّشاً الخطابُ السياسي الاقتصادي والاجتماعي. فقد كان ثقيلاً قلمُ التقنوقراطية الجزائرية في مراكز القيادة، وكان تعبيرها مبهماً. وكان يمكن احتلال الميدان بلا مصاعب. فاستعملنا وبالغنا في استعمال تقدمنا المتواضع، الذي أتاح لنا شيئاً فشيئاً أن نتدخل في تحرير التقارير العامة أو في مقررات مجالس الوزراء، حيث سيحظى مديرنا العام بموقع سنة ١٩٧١. آنذاك كان الرئيس بحاجة إلى لغتنا لكي يخفي الاستياء المحموم.

من الواضح أنَّ السلاح كان ذا حدَّين. وكنا على وعي تام بأنه كان يسمح للسلطة، وللرئيس أولاً، بتقديم صورة مجازية عن السلوكات والممارسات، في الداخل والخارج على حدٍ سواء. ولكن ذلك كان، بالنسبة إلينا، إحدى الوسائل النادرة للحصول على معلومات جيّدة، ولإعاقة القرار وحتى للتأثير فيه. وكانت تقوم لعبتنا، آنذاك، على السعي بكل الوسائل لمدّ القطاعات المنتجة، الموسومة بالحداثة، بالموارد التي كان يمكن تخصيصها للزراعة والقطاعات الاجتماعية والتجهيزات الجماعية. لم تكن المهمة سهلة، لأنَّ المهندسين والتنمويّين ورجال الأعمال كانوا لا يشبعون، فهم مقتنعون بأن القيود المالية، ولا سيما بالعملة المحلية، غير موجودة. كنا في مواجهة فريق قوي جداً. ناهيك بأننا كنا نُتهم بالانحياز إلى المحرومين

والسخاء عليهم. فلا تنسوا أن الاشتراكية هي أيضاً التقشّف والحزم تجاه كل شيء ما عدا الآلات الجميلة ورموز الدولة والرحلات حول العالم التي تفرغ صناديق المال. كيف يمكن في هذه الظروف تخصيص موارد للاجتماعي وتثميرها فيه؟

في المقابل ربما كان صمتنا قد ساعد على إدراك أفضل لطبيعة النظام، وعلى تسريع ضَعْفه؟ ربما. فقد كنا لا نزال بحاجة، آنذاك، إلى القدرة المعنوية والفكرية لانتظار مشروع سياسي مضاد، وموثوق، فنرفض أن يغذّي اليوميّ التناقضات، ويفضي إلى تحسين الوضع. بطيبة خاطر، كنا قد اخترنا الطموح المتواضع لكشف ديماغوجية الخطاب الرسمي، وتجريده من الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمكننا بلوغها. آنذاك، لم يكن هناك في الجزائر ولا في الخارج علامات مبكّرة تنذر بأزمة اقتصادية جدية، خلال عشر أو حتى عشرين سنة، بل كان الأمر على العكس. إذ كانت السوق الخارجية ناشطة، وكان النظام المالي العالمي سخياً في دعم تصديرات الشركات الكبرى والتوظيفات المربحة، وكان باطن الأرض الجزائرية غنياً بالوعود. عبثاً كنا نكرّر الإنذارات، وندعمها بالأرقام، فقد كان يملك النظام ما يمكّنه من الصمود طويلاً، ومن التجاهل المريع للتضخم والمديونية. وتالياً، كان يبدو المشهد السياسي صافياً في الجزائر وفي الخارج. وبدا لنا أن من الأفعل العمل بصبر من داخل النظام. ومن ثمَّ، سيتّخذ بعضُ المتزمّتين مواقف تواطؤية وإصلاحية صبورة، على غرار مثقّفي وممارسي البلدان ذات الإدارة الممركزة شرقاً وفي العالم الثالث، الذين لم يسعوا لغير التغييرات الجزئية. كانت سهلةً اليقينيات المُصاغة بعد ذلك. لكن ماذا كان يُقترح خارج ذلك، خارج الخطابات، عندما كان يتلهّى بيروقراطيو الدولة بالتبذير وإفساد المبادرات أو خنقها؟

الأساطير الطليعية

بفضل اتفاقيات التعاون، كنا نزور آنذاك مخططي البلدان الشرقية ونحاورهم باستمرار. قلّما كانت تختلفُ تحليلاتُهم وسلوكاتهم عن تحليلاتنا وسلوكاتنا. فسواء أكان هناك تخطيط مركزي موجَّه ومضبوط سياسياً كما هو الحال عندهم، أم كان ثمّة تسيير اقتصادي ممركز بدون سلطة فعلية للتخطيط كما هو الحال عندنا، فإنّ الممانعات كانت تنتظم وفقاً للمقاربات عينها. كان المطلوب آنذاك توجيه النظام للسير في السبل التي تجعله يفقد تماسكه الكلّي والبيروقراطي. وكان من الفأل الحسن أن نعتقد، بالمناسبة، بأننا كنا موضع تفهّم أو تتبع، حتى على يسارنا. وكان الأمر معكوساً تماماً، إذْ كان السبيل الأكثر غوايةً لليسار الشعبوي، الناشط آنذاك في الجامعات والمنشآت، هو التعاون المثمر مع رأسمالية الدولة، إن لم نقل تبجيلها. فهذه الأخيرة كانت تُعتبر وطنية ما دامت ترمي إلى الإنماء، دون اللجوء إلى الادّخار والملكية الخاصّين. وبنحو خاص، كانت تُثمَّن المركزيّة البيروقراطيّة لقدرتها على توفير الوصول إلى السلطة السياسية من دون الاحتكام الانتخابي للمجتمع. ولتجميل اللعبة، كان يجري الرهان، بغموض، على الخطاب الرسمي حول تشكيل طبقة عاملة قوية، بفضل التصنيع المفتعل، حتى وإن كان هذا

التصنيع يجري في ظروف كارثيّة مدمِّرة. هكذا كانت تتغذّى الأساطير الطليعية... وغالباً ما كانت تقدِّم المسيرة كأنها حصيلةُ خيارٍ طوعي للتنمية، تستمدُّ ذرائعها من التخطيط السوفياتي في الثلاثينيّات، ومن الكتابات الأميركية ـ اللاتينية أو من الكتابات المترسّبة في العالم الثالث بعد الكينزية. وبنحو خاص، كانت حصيلة خيار متماسك لتنظيم الرقابة السياسية الممركزة على التسيير الاقتصادي والاجتماعي.

على الرغم من هذا الإجماع، فإن قليلاً من الرجالات في قمّة جهاز الدولة الاقتصادي سيكونون معنيّين بالخيارات والقرارات الملموسة المتعلّقة ببرامج الاستثمارات، الموزّعة على عددٍ صغير من المشاريع الكبرى، للحدّ من الجهاز الإداري. إن هذه المقاربة تستجيب تماماً لمصالح دوائر ضيقة من السلطة الفعلية في بيروقراطية الدولة، وكذلك لمصالح الوسطاء ومديري المنشآت الخاصة الذين يراقبون ـ لا سيما في البناء وفي المبادلات التجاريّة مع الخارج ـ توزيع الريع بين الزبانية، المختارة بدقة والموزّعة على أجهزة التقرير.

كما أن السياسة المحترفة تجد في ذلك حصتها: ففي الواقع، هل هناك ما هو أكثر مردوداً من الإعلان المتواصل عن إنجازات عظيمة، تُقدّم وكأنها تحديات لا بدّ من مواجهتها؟ آنذاك كان الوضع الدولي مؤاتياً بنحو خاص، وكان على الشركات الكبرى أنْ تُصدِّر بأي ثمن، وكانت تسايرها المصارف والإعلانات، وتصاحبها بقدْر ما كانت السيولات متوافرة، وكانت الجزائر تُعَدُّ بلداً مليئاً: كان ثمة استعدادٌ للدفع باعتدال، دفع الحد الأقصى من الخدمات، ومن ضمنها أحياناً الأطعمة في الوِرش.

إن كل ما يشارك في العيد، من قريب أو من بعيد، كان يجد حصته في هذه اللعبة التي جرى تعميمها بعد عدَّة سنوات من صدمة ١٩٧٣ النفطية الأولى، وشملت تعاونيات تربية الماشية الصغرى أو المشاغل ـ المدارس. لقد اتسع حقل القطاع الإنتاجي الخاص؛ وفيما كان أصحاب امتيازات المنطلق يحتكرون رقابة الأسواق، كانوا يبخسون حقوق الخدمات المختلفة التي كانت تحتاجها المنشآت الأجنبية، وأرباب الحِرف، وغالباً ما كان يكفي لمزارع، لتاجر أو لقريب متمكّن في إدارة أو منشأة عامة، تأمين مساهمة أوليّة ضئيلة جداً، ومدخل مصرفي حسن أو أية أذونات إدارية، لكي يتحوّل في بضعة أشهر إلى مقاول مزدهر.

اعتباراً من ١٩٧٢، سيدفع «الإصلاح المتوازن للمناطق» الحكومة إلى تكليف الولاة، مباشرةً وحسب الصيغ عينها، بالاستثمارات اللامركزية. الحقيقة أن المنَّ طاول، بشكل متفاوت، وبدرجاتٍ مختلفة، كل أولئك الذين يمكنهم التوصّل إلى امتيازات الأذونات، والإعفاءات والحصص. وبمعايير المداخيل، وكذلك المراكز الاجتماعية، تكوّنت فئات ميسورة حول «المال السهل» والخضوع للأجهزة التي تراقبها السلطة. هؤلاء «الأثرياء» سيمتنعون تماماً عن كل تدخل اجتماعي أو سياسي يناقض السلطة، وكانوا يحيطون أنفسهم، في الوقت نفسه، بوقايات تحميهم وتصون «المنافع المكتسبة» (فساد الموظفين، تهريب الرساميل، توظيف بأقل

مخاطرة، مضاربة عقارية ومضاربات على المنتوجات). هكذا، كانوا يديرون الظهرَ لبيئتهم الأصلية، وينقطعون تدريجياً عن الوظيفة العامة الصغيرة، وعن أُجراء المنشآت، والجسم التعليمي والمنشآت الزراعية الفردية الصغيرة، والتجارة والخدمات، غير المضمّنة في إعادة التوزيع.

السجالات الزائفة حول التنمية

كان من المفضَّل لدى النخَب المأذونة أن تتحمّل مسؤولياتٍ في النظام، وأنْ تُنظِّرَ دون أنْ تمارس. ذاك أنَّ التحليل الرسمي لم يكن مشغولاً إلاّ بالقضايا الثانوية وبالمخططات السريعة. أما في الممارسة، فإن الخلافات التي صارت شهيرة، منذ ذلك الحين، بين فِرق الخطة وفرق الصناعة[1] حول «نموذج التنمية» و«الفيلة البيضاء»، لم تكن تدور حول الخيارات النظرية ولا حول كيفيات التنمية الصناعيّة. فما كان يشغل خصومنا بشكل خاص، كان إقناع السلطة بأننا كنا نريد «قليلاً من الأدلة»، وبأنه كان لدينا حلفاء للنظام في الخارج.

من وجهة الخطة، كانت المقاربةُ سياسيّةً أولاً. كنا نرفض التنمية المفروضة. وفي هذا الشأن لم يكن لدينا مُحاوِر ممكن في الصناعة: كان يُفترض بالوزراء ومديري المنشآت أن ينفذوا مشاريع، في أقصر المُهَل، لتلبية المتطلبات السياسية لسلطة تعاني من مأزق الإنجازات والحداثة التقنية. في العقد الذي يربطهم بمالكي السلطة الفعلية، كان دورهم يكمنُ في التنفيذ. ومن الواضح، نظراً لثقافتهم أو تكوينهم، أن بعضهم كانوا يجدون في ذلك مطلبهم، وأن آخرين، كثيرين، كانوا يشاطرون، ببراءة، التصوّر نفسه للحداثة وللقوّة الاقتصادية، فيما آخرون، أيضاً، أكثر براءة، كانوا يدخلون في تلك العمليات، بهدف التأهيل، وإنماء القدرات الإدارية، وكما رأينا سابقاً، بهدف التحضير لظهور الطبقة العاملة. والمؤسف أنهم لأمد طويل ظلوا يرفضون، جنباً إلى جنب الكثيرين من الاقتصاديين والاجتماعيين، الجزائريين أو الأجانب، ربط مسيرة تصنيع الجزائر بسير النظام وآليّات ضبط القرارات، والنوايا الحقيقيّة للمقرِّرين أنفسهم، وبالأخص، كانوا يرفضون ربطها بالنتائج المتحققة في مجمل المجتمع.

بالنسبة إلى إدارات الصناعة أو الوزارات الأخرى، كان يُفترض بتحفظات الخطة أن تكون من الطراز الاقتصادي حصراً (الأرباح التي يجنيها السوق الداخلية من الإنجاز والإنتاج، لولب المديونية الداخلية والخارجية، اختلالات بنيوية..). فهي لم تقبل، في أية لحظة، بنقاشات

(١) كان الوزراء والمديرون العامون الكثيرون في الجزائر، المكلّفون بمهام فنّية، قد طبعوا التصنيع بطابعهم، وكانوا قليلي الكلام، ويتجنّبون قبل ١٩٨٨ المشاركة في المناقشات المجتمعية. بعد حزيران (يونيو) ١٩٩١، سيُستدعى على التوالي سيد أحمد غزالي، الرئيس السابق لشركة سوناتراك، وبلعيد عبد السلام، وزير الصناعة السابق، إلى تولي المنصب السياسي لرئيس الحكومة. وحينئذٍ فقط، سيرتدي مشروعهما، المنسوخ بعد خمسة عشر عاماً عن الأصل، دلالة لها معناها بالنسبة إلى المجتمع. والسجال الذي جرى تجنّبه لأمدٍ طويل، سيحدث أخيراً، وسيحسم أخيراً بحصيلة يُرثى لها.

فكرّية حول السياسات الاقتصادية. ولم تكن تُعطى لنا أبداً الأجوبة عن أسئلتنا وشواغلنا المعبَّر عنها رسمياً في تقاريرنا. ناهيك بأنها كان يمكنها أن تفضي، أكثر فأكثر، إلى إعادة النظر في النظام نفسه. والحال، كان من المُستحسن الاحتيال وإجراء محاكمات زائفة للأمور. وكان علينا الانتظار عشرين عاماً، حين رجع سيد أحمد غزالي وبلعيد عبد السلام إلى السلطة سنة ١٩٩٢ ـ بدون الريع النفطي ـ، حتى تنكشف في الممارسة طبيعة المشروع التنموي، وتضع نهايةً للأساطير.

كان النقاش الحقيقي قد حصل بالأحرى مع رئيس الدولة نفسه، من حيث الشكل ولكن بصفة مستديمة، ومن حيث المضمون، في اللحظات الصعبة. لم يكن يُدعى إلى النقاش، لا الوزراء ولا رؤساء المنشآت، التنفيذيون. وكنت على قناعةٍ بأن بومدين اعتقد لأمد طويل بأن التقدم والحداثة يمكن ابتياعهما، بكل بساطة، ممن يملكونهما، وأنه لم يكن بحاجة إلى مقاولين في السوق الداخلية، وإلى تنظيم اقتصادي. إن الكفاح السياسي الذي خاضه في الداخل والخارج، لكي يثبّت في الجزائر الحد الأقصى من الريع النفطي، ويحاول تغيير قواعد تقاسم الموارد في السوق العالمية، إنما كان هدفه الأساسي التزوّد من وسائل هذه الصفقة. كما أن التقشف في تقديم الموارد للاستهلاك وللنشاطات التقليدية في البناء والتحول الصناعي، يفسر بهذه الرغبة في التحديث أولاً حيثُ يبدو التقدم أفضل انتشاراً للوهلة الأولى، نعني في تكديس التجهيزات. من هنا كان الميل الشديد للرئيس إلى الإصغاء للخبراء في التنمية، والمهندسين، وإلى عدم تحدي رحّالة المتاجرة والدجالين الآخرين.

بما أنّه كان هو نفسه لا يعرف، فقد كان يثقُ ثقةً مفرطة بمن كانوا يدّعون المعرفة ويجيدون الطاعة. كان الرئيس مبهوراً بالثقافة التي لم يحظَ بامتلاكها؛ فكان مقتنعاً بأن النخبة الجزائرية المكوَّنة في المدرسة الغربية قادرة على أن تنتزع من الشركات الأجنبية أكثر مما كانت هذه الشركات مستعدة للعطاء. وفي الوقائع، لم تكن تعطي شيئاً لهذه النخبة، والأسوأ من ذلك ستعتاد معها على عدم العطاء. إن التقنوقراطية الجزائرية هي التي اختارت التأميم وتقديم الضمانة الكاملة للقروض من الدولة وليس من الشركات التي فرضتها؛ كما أنها هي التي اختارت، صراحة، احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وألغت كل حق للشركات، وقرّرت إدارياً تشغيل الأسواق.

فيما كان ينتشر النموذج من الصناعة إلى الزراعة، إلى البناء ثم إلى التأهيل، بتشجيع من الوفرة الظاهرية للموارد، كان يدرك رئيس الدولة تمام الإدراك أنّ مشاكل التنمية لا تُدار بسهولة، وأنَّ العوامل البشرية تقاوم بشدّة وتمانع المخططات المفروضة. صحيح أنَّ المدرّسين كانوا سعداء بحيازة المباني الحديثة والتجهيزات المتطورة، لكنَّهم أظهروا قلّة اهتمامهم بالتأهيل السريع جداً، وخصوصاً بشراء البرامج التعليمية «الجاهزة». وسوف يُتَّهمون، لأمدٍ طويل، بالعجز عن تحقيق تطورهم... وسيظهر الفلاّحون أكثر تخلفاً منهم، «متحجّرين»، «ضيّقي الأفق»، وقليلي التعاون، بينما كانت المصالح العامة الزراعية والصناعيّة تدأبُ على أن تتطور

لخدمتها المصالح العامة، المعاهد، محطات الشراء والبيع التي يديرها مباشرة الموظفون، وحتى في فترة معينة، محطة محاسبة معلوماتية. كل ذلك بلا نجاح كبير. فقد استمر الفلاّحون في الرفض المكابر لتوسيع الرؤية وللثقة، مطالبين دوماً، مثل الرأسماليين الصغار، بمراقبة الإنتاج وشبكات الشراء والبيع والأسعار وحتى التسليف. وذهبوا إلى حد المطالبة بملكية الدولة، بوصفها قدس الأقداس، وبالعمل كيفما أتى، والبيع، كلما استطاعوا، بيعاً ينقذ منتوجاتهم في سوق دائمة العوز، وسيّئة المردود.

إلاّ أن الإنذارات وصرخات التحذير توالت في هذا الشأن. ولم يصغِ أحدٌ إلى متخصصي التنمية الريفية، الأفضلِ والأكثر عدداً من متخصصي الصناعة، الجزائريين أو الأجانب. في المقابل، لن يهتم المحلّلون العلماء، أبداً، بدوافع الفلاحين وحوافزهم، ولا بتماسكِ سلوكهم. وسوف يبقون متعلّقين، لأمد طويل، بفضائل التنمية الزراعية «من فوق»، وبتعميمها من قبل الأجهزة الإدارية، حالمين بوضع الفلاحين في مختبر. وسرعان ما اكتشفوا سبباً وحيداً لفشلهم، ولم يتخلوا عنه أبداً: بما أن الخطة تخصّص عشر مرّات من قيمة الموارد للاستثمار الزراعي، أقل مما تخصص للاستثمار الصناعي، فإن مردَّ ذلك، من حيث المبدأ، هو عدم اهتمام المخططين بمشاكل الزراعة. والحال، تمّ العثور الجاهز على تفسير تأخر الإنتاج والإنتاجية. وعندهم أنَّ المجتمع الذي يقاوم ويرفض التحرك، هو مفهوم بالغ التجريد، وبالتالي لا يستحق أن يؤخذ في الحسبان.

إن الوقائع مختلفة تماماً. ففي المقام الأول، المنشآت والتجهيزات الزراعية أقلّ كلفةً من المنشآت والتجهيزات الصناعية، وفوق ذلك تستلزم عدّة شروط لاكتسابها واستعمالها. فلا يمكن شراءها بكميّاتٍ كبيرة جداً في آنٍ، ولا بسرعة شديدة. وفي المقام الثاني، بما أن من الواجب مقارنة ما لا تمكن مقارنته، فلا بدّ من تخفيض الاستثمار الكبير في مجال النفط، إذ لا مفرّ من العيش الجيد ومن التصدير، وبذلك تغدو المقادير معقولة أكثر. وحين نتعمَّق في المسألة، نصل إلى الاكتشاف بأن التبذيرات للإمكانيات في الزراعة كانت معادلة لما عرفته الصناعةُ، وأنه جرى الإنفاق بكثرة في القطاعين، مقابل لا شيء، ناهيك بأن المزارعين لم يكونوا يطالبون أبداً بما كان لا ينتج إلا قليلاً في آخر المطاف، على صعيد رأسمال الاستثمارات. كانوا يريدون أن يُنفقوا بأنفسهم، وهنا تكمن المسألة الحقيقيّة. أخيراً، وبنحوٍ خاص، لم ترفض الخطة قط تخصيص موارد للزراعة والطاقة المائية، على الرغم من التقاليد الإقطاعية القاسية التي عرفتها الزراعة في الجزائر.

مهما يكن الأمر، فإن تسييراً للزراعة من الطراز الإداري، أدّى، كما هو الحال في كل الأماكن الأخرى، إلى فشل نمو المنتوجات والمداخيل؛ وفي غضون ١٥ عاماً، بينما كان الاستهلاك الغذائي قد ضُرب بخمسة، كادت تتضاعف قيمةُ الإنتاج، على الرغم من الأسعار التشجيعية، وجنّ جنون التكاليف. إن ضعف الإنتاجية، مضافاً إلى تقصير إداري مزمن، وإلى

تناقض معايير الرقابة، سيؤدي إلى إغراق الزراعة العامة في مديونية مزمنة، الأمر الذي سيرفع تكاليف الإنتاج باستمرار. إن الفوائض الحقيقية تجري مصادرتها في أعلى المنحنى وأدناه، لتشغيل البيروقراطيات المتهافتة، وتحويل المزارعين إلى أجراء أو فقراء، فلا تتمكن أبداً من التأثير في القرارات المركزية لتوزيع الريوع لصالحهم.

إن المطالبة، المشدَّد عليها مراراً وتكراراً، بتضمين مسؤولية المزارعين في النشاط الزراعي، لن تقنع السلطة، وهذا الأمر لا يزال صحيحاً اليوم، ولا التيّارات المتعددة في التقنوقراطية. وعلى المدى البعيد، يبدو من المعقول تماماً أن ما يميّز البيروقراطيّات من الأشكال التنظيمية الأخرى، هو عنادها وإصرارها على الاستغناء عن الكائنات البشرية في تسيير المجتمعات.

عملياً، كان يستحيل في هذا المجال بنحو خاص، وأكثر من الصناعة، التأثير على موقف رئيس الدولة. وفي هذا الموضوع كان يتشبث بفكرته الخاصة بالفلاحين، وقوامها رغبته في السبعينيات في تمدينهم من خلال مشروع «الألف قرية»، وهي فكرة أخرى مشوّهة عن خطة قسنطينة. وبعد عدّة سنوات، سيقوم بنقل وزير صناعته إلى رئاسة قطاع الزراعة. وحول الحداثة والاستهلاك، كان في رأسه مشروع كبير لمزارع الدولة، لكن الفكرة لا يمكن تحقيقها، لأن بومدين، عام ١٩٧٧، لم يعد قادراً على فعل ما كان يريد.

إن الأفضلية المزعومة حول تخصيص الموارد للإنماء الصناعي، ستعني بالأحرى، وفي كل القطاعات، التخصيص المفرط للادّخار والمال المستقرض من الرموز الخارجية للمجتمع الصناعي، وتوظيفها في المباني والآلات، أكثر بكثير من توظيفها في عرض المنتوجات، الاستثمار الاجتماعي أو التكوين والتأهيل.

ديناميكية الفعاليّات المنسيّة

حتى العام ١٩٧٢. احتفظت الفعاليات الخارجة عن المجهود الأولوي للحكومة باستقلالية معيّنة. من هنا كانت ديناميكية إنتاجية قيِّمة وإدارة كَفوءة للرساميل المتحركة في سوق غير مطبوعة بعد بالعوز ولا بالضبط الإداري الكلي لتجارة الاستيراد.

وهكذا تعايشت ثلاثة قطاعات ناشطة، دون تناقضات ظاهرة مع رأسمالية الدولة، ما دام الضبط والرقابة غير عامّين: قطاع الصناعة التحويلية الصغيرة، تجارة الجملة والزراعة الخاصة. وكانت لا تزال المنشآت المتوسطة بمنأى عن الضابطة المركزية. وعلى الرغم من تطور ممارسات منح الامتيازات (صفقات حول المباني، منح أسواق عمومية وإجازات استيراد)، جرت الفعالية الاقتصادية في هذه القطاعات بشكل صحيح، دون أن تُفرض اقتطاعات مرتفعة على المنشآت والمستهلكين، من قبل احتكارات الدولة والوسطاء الخفيّين الذين يراقبون توزيع الغنائم بحماية من أجهزة الدولة.

ولتوفير ظروف توظيفية مناسبة لادخارٍ خاص متراكم، قبل الحرب وبعدها، لدى تجار ومزارعين أو ريعيّين عاديين كانت نشاطاتهم قد كبحها تدخلُ الإدارات والفعالية السياسية للدعاية الرسمية، جرى وضع برنامج، مستقى من الخطة، للحضّ على الاستثمار، عبر التعرفة الجمركية والتسليف وتقديم التسهيلات التأسيسية، بشكل شبه سري اعتباراً من ١٩٦٦. وأعطت هذه المسيرة نتائجها حتى ١٩٧٢، قبل أن يحصل ما يؤسف له من نَخْبٍ على صعيد التسليف والاختيار الأولوي للمتدخلين ولمجالات التدخل، ومن توجيه متصاعد للاستثمارات نحو نشاطات منفعية ذات قيمة مضافة ضعيفة، وذات معدلات استيراد مرتفعة، الأمر الذي حدَّ من الجدوى الاقتصادية الإجمالية للعملية.

القطاع العام للصناعة التحويلية كان يتكوّن من الإرث المتنوع والمتواضع للمنشآت الأجنبية المؤمَّمة. وبعد اجتياز سنوات الضياع السوداء، سيكون في الإمكان الحفاظ على نشاطه، معظم الأحيان، بفعل الإرادة القوية للجهاز العامل فيه، وبعزم الفنيّين والمدبّرين والكوادر النقابيين. ومنذ ١٩٦٦، سيكون هذا القطاع الولد المدلّل للخطة، وسيكون من السهل عليه الوصول إلى التمويل وتنمية الفعاليات. كما أنّه سيحظى باهتمام دائم من قبل التعاون، ولا سيما السوفياتي والأوروبي، الذي كان لأسباب شتى، وفي ميدان معروف، مؤاتياً للتجديد، ما دام بعيداً عن اهتمامات البيروقراطية الصناعية، المشغولة بمجالات استراتيجية أكثر. فحتى العام ١٩٧٤، ستسمح هذه الظروف بإنجازات مهمة، تجسّدها شبكة مهمة هي (PMI) في مختلف مناطق البلد. إن ميل مسيّري القطاع إلى التغيير والتجديد سيكون مفيداً على غير صعيد.

ستنوّرنا الاتصالاتُ بين كوادر الخطة والمحترفين، حول الروافع الحقيقية لتقدّم الصناعة، في مقابل الإرادية التحديثية المطبّقة على القطاعات المسماة استراتيجية. فالمنشآت المعنية التي تمتصّ قليلاً من الموارد الجديدة لجهة الرأسمال، ستحقّق أرقاماً لها دلالتها على مستوى الانتاجات المتكيفة مع طلب البناء والتجهيز والصيانة الصناعية. في هذه الحركة، ستنمّي كفاءات مهمة على صعيد التصميم والمناهج، وبسرعة ستراكم تقدّمات في المهارات، وفي الأغلب ستتمكّن من مضاعفة البنى التكوينية، في محيطٍ معادٍ.

وعليه فإنني أتذكر كيف تعيَّن عليّ أن أدرسَ في آنٍ برنامجاً كاملاً لتحديث مشاغل الصيانة لسكك الحديد، ومشروعاً لصنع شفرات حلاقة. في الحالة الأولى، كان أمامي فريق مكوَّن من مسؤول مركزي للتصدير، ببذلة رمادية، ومن مهندسي شبكة السكك الحديدية ومسؤولي النقابة. وكان برنامجه يتعلّق بعمالة ثلاثة آلاف عامل وفني وكادر، عبر البلاد كلها؛ وغايته كانت إنماء نشاطات التصليح والصيانة والتصنيعات الضرورية لتشغيل الشبكة. أما الملفّات فكانت تدور حول الطابع البدائي لسكك الحديد: من تقنية الطَّرْقِ التقليدي، إلى الوصلات المصنوعة في البيت. وكان يشارك في وضع البرنامج سبعون مهندساً ومسؤولاً استثمارياً، وثلاث شركات أجنبية مشاركة، ومكتب دراسات خبرة مستقل. دامت المناقشاتُ شهرين. وقام كوادرُ الخطة

المكلفون بالملف، بزيارة المشاغل، وتحدثوا مع رؤساء الفِرق، واستمعوا للمطالب النقابية حول المحطات، وتحقّقوا من الأرقام على مستوى فِرق الإنتاج. كان الطلبُ زهيداً، وكانت الحاجة ملحّة، بعد سبع سنوات من قطع الاستثمارات، وكان الجهاز البشري والوسائل قد عملوا واستُعملوا أكثر من المعايير المعقولة. لم يكن لدى العاملين في السكة سوى مشكلتين: الحصول على إجازات منتظمة، وإقناع الخزينة بالموافقة على الإعانة التعاقدية.

في الحالة الثانية (محاولة طموحة لمعاودة إنتاج أحدث نماذج الشفرات في محطة واحدة)، ثمّة رئيس ـ مدير عام، كان هناك وحيداً لأنه كان صديق الوزير، ولكنني لم أكن أعرف حدوده؛ وكان يأتي إلى العمل ببذلة أنيقة جداً، مُعطَّراً، وفي فمه سيجار؛ يحيط به أبكمان، قيل إنهما المديران المالي والتجاري. كان يحقُّ لنا الإطلاع على مجلدات ضخمة تعرض المشروع، وعلى فاتورة جميلة، من صنع شركة عالمية كبرى. هذه الأخيرة كانت قد رتبّت كل شيء، في عام، إذ إنها «وجدت التمويل» وكانت جاهزة للبناء والإنتاج والتأهيل، عند اللزوم، حتى تبلغ الشفرات مستوى الجودة المماثل للشفرات المستوردة من الخارج، خفيةً، لأن التقشف الرسمي كان يمنع استيرادها. ولم يطلب منا الرئيس ـ المدير العام سوى السماح له بمساهمة أولية في الرأسمال، وضمانة الدولة للقروض ودعم استثماري لثلاثين سنة. كان يمكن الحصول على كل شيء بالتسليف. وفي غضون أربع أو خمس سنوات، سيكون في الإمكان ممارسة الحلاقة الوطنية، وفوق ذلك، سيمكن بنحو خاص الدخول إلى نادي الشركات الكبرى المتخصصة في الفولاذيات. لكن، هل كان في إمكان الشركاء ضمان النتائج الاقتصادية المتوقعة؟ كلا، بكل وضوح، إذْ لا يجوز أن يُملوا علينا إراداتهم. ألا يمكن لإنتاج الشفرات أن ينتظر قليلاً؟ كلا، إذ ليس مقبولاً التحمّل، لأمد طويل أيضاً، أسماء الماركات الأجنبية على رفوف التجار الصغار. هل يمكن أن يُقال لنا لماذا تكلّف التجهيزات والدراسات والهندسات هذه التكاليف الباهظة جداً؟ مَن يرغب يمكنه الذهاب إلى مكتب الدراسات، حيث كل شيء محسوب «بدقة». الرئيس ـ المدير العام لا يدخل في التفاصيل، بل يدخلها الأجانب. لم يدم عمل «التخطيط» سوى ساعتين. ثرثرة من جهة، وسوء نية صريحة من جهة ثانية. أخيراً، كُدت أنسى الإشارة إلى أن تكاليف المشروعين لثلاثة آلاف عامل سكة حديد، ولمئتي عامل في شفرات الحلاقة، كانت متقاربة.

بعد شهرين، سيتلقّى تقاريرنا، الرئيس ـ المدير العام، المدعوم هذه المرة من مدير الإدارة المركزية للصناعة. هذا الأخير، مُراد قسطل، مسؤول الصناعة السابق في الخطة، لن يتمكن من المحافظة على جدّيته أكثر من عشر دقائق. نصح الرئيس ـ المدير العام أن يبقى حيث هو، وزاد من سزورنا الخفيّ حين حمل معه كل الملفات، ومن ضمنها ملفّي. بالطبع، سيجري تنفيذ المشروع في مهلة أطول مرتين أو ثلاث مرات من الزمن المتوقع، وسيكون ذلك بأمر من الوزير، إن الشفرات الجزائرية، التي استقبلت بحفاوة، ستظل لأمد طويل رمزاً لعقوبة مقصودة، أنزلتها الدولة بأولئك الذين لا يمكنهم الحصول على شفرات Gillette من السوق الخفيّة.

هذان المثلان ليسا حالتين معزولتين. ففي كل الميادين، من المحروقات إلى الأغطية، ستواجه فِرَقُ الخطة، باستمرار، شبكتين متمايزتين من المحاورين، تهدفان إلى واقعين مختلفين، إلى أن يغطي التطبيع نفسه ـ أخيراً، بعد الصدمة النفطية الأولى ـ، كل النشاطات والفعاليات.

خارج المجالات الخاصة والعامة للاستثمارات، لا تصل مشاكلُ المجتمع إلى الخطة إلا عَرَضياً وعشوائياً. إن النشاطات المتوسطة للخدمات والنقل والتجارة هي عمليات فعاليات مجهولة ومنسيّة، سواء في أعمال التحليل والاستقصاء أم في برامج الاستثمار للوزارات. ولا يجري لحظها إلاّ من خلال وضع الحسابات الوطنية ودراسات المداخيل والاستهلاك، أو تحليل الأسعار والدورات التجارية على المنحنى السفلي للنشاطات العامة. ولن تهتم الإدارات المركزية أو حتى المحلية بمصيرها ولا بشروط تكيّفها مع التطور العام للانتظام الاقتصادي، إلى أن يصدم تنامي العوز، فجأة، المسيّرين ويضعهم أمام وقائع اقتصادية واجتماعية أشد تعقيداً، عندئذٍ فقط سنبدأ بالظهور في مظاهر خطرة.

تجابه المسيرات

سنة ١٩٧٤ ستندلع أول أزمة عامة في التعايش بين سلطة اقتصادية منشغلة كلياً بالإنجازات التقنية، ومُسيِّرة للرأسمال العام ولتوزيع الريع دون أي اهتمام بمعاودة الإنتاج ولا بالمسالك الاجتماعية من جهة، وبين فرق تخطيط تحاول، من جهة ثانية، تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاعات التي لا تزال مُهمَّشة.

في الداخل، اكتملت التأميماتُ وسمحت بالسيطرة الكلية على الريع النفطي، فيما امتدّ نظام التسيير الممركز إلى النشاطات التجارية الخارجية الستراتيجية وإلى قسم كبير من الصناعات التحويلية والبناء، التي كانت خارج الرقابة من قبل.

جرى إنزال إداريين مكوَّنين في مدرسة «المفتاح باليد»، على إدارة المنشآت الصناعية التحويلية في كل القطاعات. وبقرار جرى تجميع شركات وطنية تضمُّ نشاطات الإنتاج والتجارة الخارجية وتجارة الجُملة دون تقويم ودون مساهمات بالرساميل ذات شأن. إن الاقتراب الشديد، نسبياً، بين القادة الجدد والمكاتب الوزارية، سيحدِّد توزيع الوحدات الإنتاجية بين الشركات الوطنية، دون اهتمام كبير بالتكاملات الصناعية، المهنية أو التجارية. وترك الموظفون العاملون فيها الأمورَ تجري دون مقاومة كبيرة، وكانت تجتذبهم تحسينات آلية في معاشاتهم، مرتبطة بتغيّر المنصب: الواجهة الحديثة تبرّر الأجر، وتوسلُ السلطة وإمكانات الترقية والتوظيف المتاحين من جرَّاء التوسع في توزيع المناصب.

وعلى عَجَل، جرى على الصعيد الوطني إنشاء منشآت تجارية، دوماً بقرارات منح حصريّة، إن لم نقل منح احتكارات، تستوعب حسب المناهج ذاتها، تجارةَ الجملة وخدمات

المرافىء والنقل، ومناطق التخزين والوحدات التحويلية الصغرى، وشاركت في العملية كل الإدارات المركزية؛ ومن الطاقة المائية إلى الفنادق، مروراً بكل القطاعات الاقتصادية، أدرك الجميع أن التوقف عن الممانعة والمقاومة هو السبيل إلى البقاء والازدهار.

لكن، منذ العام ١٩٧٤، ارتسم أفق المصاعب المالية، نظراً لتضخم تكاليف التسليف في الأسواق المالية العالمية، ولزيادة أسعار المواد الأولية والتجهيزات المستوردة، ولتزايد الضغوط النقدية الداخلية. انتهزت فِرَقُ الخطة الفرصةَ لكي تثير مسائل الاختيار والتوزيع، في مناسبة الخطة الرباعية الثانية سنة ١٩٧٣. فوضعت المشاريع على المحك الشديد، وتوصلت أحياناً إلى نقل السجال إلى الساحة العامة، وفي أجهزة الدولة غالباً. عندئذٍ هرول المصرفيون وممثلو الشركات الأجنبية إلى نجدة زبائنهم، وقامت الصحافة الأجنبية بحملة دعم للتنمية المتسارعة. وللمرة الأولى وجد رئيس الدولة نفسه مضطراً للتحكيم جوهرياً بين مختلف الجهات الموالية له داخل الجهاز الواحد. وعقد لفترة من الزمن اجتماعاتٍ حضرها الوزراء النافذون. ودعيت القطاعاتُ المعنيّة وكوادر الخطة إلى مناقشة خلافاتها والدفاع عن وجهات نظرها.

إن تصفية الحسابات، المهذبة غالباً، جرت بانتظام لصالح الخطة؛ فالتقنوقراطيات لم تتدّرب كفايةً على التحكّم بالمعطيات والتحليلات الإجمالية، وتكاليف تطبيقها وتنظيمها. أما وجبة الممانعة فكانت تدور، بكل وضوح، حول التصنيع. حينئذٍ نظمت تقنوقراطية الدولة الزاهرة مشهداً مسرحياً خارقاً: على مدى أسبوع، استمال الوزير بلعيد عبد السلام كل رؤساء الشركات المسؤولين في إدارته. ولم يكن ثمة نقص في التقارير الضخمة من مكاتب الدراسات الأجنبية، ولا في وعود الأيام المقبلة وهي تغنّي، ولا في تسويق العروض. إنه أكبر مسرح لذر الرماد في العيون. وفي الساعة الحرجة، كان يجري، استنسابياً، استرجاع ذكريات حرب التحرير المشتركة في الجبهات، وتبادل الآراء حول استراتيجيات الشركات الكبرى وأوساط الأعمال. كنا نشاهد، بمرح ولكن بحزن، مسرحية فارغة من مسرحيات العالم الثالث. وكان هناك خطاب طليعي يخفي بقوةٍ شعبويةً في غاية الهزالة.

كنا صامتين، ما دام المسرح شغّالاً؛ لا نحاول إزعاجه إلاّ بالأسئلة الكلاسيكية حول المُهَل والتنسيقات المالية والقدرات الاستيعابية. نحن نريد سجالاً سياسياً، وليس عرضاً مسرحياً، وكنا نجيد انتظار اللحظة التي ينبغي فيها لرئيس الدولة أن يحسم الأمور. كنا نرى جيّداً انزعاجه؛ فهو يعرف حجّة الخطة، ولم تساعده تقنوقراطيته كثيراً على إجلائها. وعندما أزفَّ الوقت المناسب، قدّمنا ملاحظة حول التصنيع الإكراهي ونقيضه: ضرورة خفض الاستثمارات التربوية والاجتماعية، ضغط القدرة الشرائية للأجراء، الاستدانة بلا حدود، وتحمل مسؤولية حقبة طويلة من التضخم. لقد حدَّدنا الهذيان. وفي أفضل الحالات، على مدى عشر سنوات لن يبني التبذير البيروقراطي صناعةً أكثر من مصر عام ١٩٦٥، على الرغم من أنّه قد ضحّى منذ البداية بالاشتراكية الحقيقية وبالتربية في سبيل التصنيع.

حاول الرئيسُ إقناعنا بأننا نبالغ في التخوّف من المديونية ومن ضغوط التضخم، التي تقلّل من أهميتها أوساط الأعمال والمصرفيّون العالميون. هناك نظام جديد منطلق، سيسمح للجزائر، ذات يوم، برفض الدفع. ليس التضخم مسألة كبرى؛ ناهيك بأن الاتحاد السوفياتي الذي نتّهم بحبنا الشديد له ـ وهذه كليشه أخرى ـ قد لجأ إلى ذلك قبل الحرب. هناك وزير ناولني كلمة يُعلِمني فيها أنهم قالوا له، في أثناء المأدبة، إنني كنت شيوعياً. . . وخلافاً للقواعد المرعية، دخلنا في حوار حول طبيعة الاشتراكية في الجزائر. وبيّنا أن الاتحاد السوفياتي، في الثلاثينيات، كان قارّة غير مكتشفة تقريباً. كانت احتياطيات الموارد هائلة، وكان في مستطاع السلطات أن تخاطر في استباق الأمور. وكانت العلاقات بالاقتصاد العالمي ضعيفة جداً. ولم يكن حالنا كذلك، ولا يوجد أي احتمال لاكتشاف منجم جديد من طراز منجم حاسي مسعود. زدْ على ذلك أن آثار غياب السياسة النقدية كانت مقيّدة هناك بتسيير إسبارطي للاستهلاك والمداخيل، وهذا ليس حالنا أيضاً. أخيراً، الضباطة الستالينية وحدَها هي التي كانت تسمح للنظام السوفياتي بالبقاء.

سمعت بغموض جواباً يقول إن السلطة في الجزائر يمكنها أن تتحمل مسؤولية كل شيء، حتى الستالينية. وقضت اللياقة تأجيل التحكيم. عملياً، لن نرى الرئيس ثانيةً، ولن ندعى مجدداً إلى مناقشة السياسة الاقتصادية والاجتماعية. بعد عدَّة أشهر تغلّبت علينا أسعار النفط؛ وكان وراء الظاهرة «معركة منظمة البلدان المصدرة للنفط» وليس الدولار. صار منجم حاسي مسعود الجديد منظوراً، أقلّه على مستوى الأسعار الخارجية. جمع المخططون عدّتهم، لأن أحداً لم يعد مستعداً لسماع كلامهم عن الضرورة والقيود الاقتصادية، فكل واحد منهم يساند المغامرة والمديونية. الإنفاق فوري، والتسيير متفاوت ومتباين.

منذ ذلك الحين صارت حركة مركزة الاقتصاد وتمركز الفعاليات في قبضة الشركات الوطنية، حركة لا تُقهر. وتدريجياً، جرى الحدّ من تأثير الخطة حتى الإلغاء. ثمة لغة جديدة، أكثر وفاءً للثقافة السياسية للفئات الاجتماعية المرتبطة بالسلطة، ارتدت شكلها النهائي مع ما سيسمى عام ١٩٧٥ باسم الميثاق الوطني.

ـ ٢ ـ

«إلهٌ يهبط على المسرح» *

لن تحتاج السلطة المنبثقة عن حيش الجبهات، إلا لسبع سنوات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢)، لكي تقيم مجمل آليّات تسيير المجتمع وضبطه.

إن الحيازة الدائمة لريع كافٍ، سواء في الموارد المحلية (ممتلكات موروثة ومؤممة) أم في الموارد الخارجية (تسليفات وقروض)، مقابل حاجات لا تزال متواضعة لجماعات لا تزال قليلة العدد نسبياً، ستكون لها عدّة آثار مُضلِّلة. فهي ستجعلُ من الممكن التسيير الاقتصادي غير المكبَّل باختلالاتٍ مالية واجتماعية داخلية خطيرة، وإجراء تطبيع إداري قليل الاهتمام بالسياسة الاقتصادية الإجمالية وبإعادة إنتاج الرأسمال، وبالأخص تعزيز تحالف المصالح بين ثلاث ثقافات ذات توجّه متباين أصلاً، تحت إشراف الجيش: ثقافة قدامى مقاومي الداخل المعاد توظيفهم في الأعمال النفعية والإدارات السلطوية، والذين تقلّدوا السلطة الحقيقية نفوذاً وتوسّطاً وتدخلاً؛ ثقافة النخب الناطقة بالعربية التي اجتذبها الوصول السهل إلى الوظيفة العامة العليا، واطمأنّت إلى توجّه الدولة الحديثة؛ ثقافة النخب الناطقة بالفرنسية، التقنية، المنخدعة باعتراف هذه الفئة وتلك بها، والعاجزة عن إشباع رغبتها التنمويّة إلاّ تحت مظلّة سلطة استبدادية وممركزة.

لا تزال التيارات السياسية المتعاقبة، الموجودة سابقاً، تملك حقلَ نفوذٍ وتأثير في الأوساط الحَضَرية للإدارة والتجارة والمنشأة الصغيرة والخدمات الاجتماعية العامة، وكذلك في التعليم والزراعة الخاصة. إلاّ أنها لا تستطيع الإفصاح عن نفسها ولا الانتظام علناً، فهي مقيّدة بالحظر المؤسسي، ومُضّعَفة أيضاً من جرّاء التجديد السريع للأجيال التي تُمنع من معرفة التاريخ. إن المسيرة التي طوّرتها الخطة سيكون لها هدف دائم في هذا السياق: هو تقديم طريق أقل بيروقراطيةً لتسيير التنمية الاقتصادية، من شأنه البدء بإضفاء الديمقراطية على النظام.

(*) باللاتينية Deus ex machina حيلة مسرحية تُستعمل في المسرح الكلاسيكي لإظهار إله من الآلهة على خشبة المسرح بواسطة الة معينة، إما لتأكيد طقس من الطقوس، وإما لحلّ عقدة المسرحية. ومن هنا انطلق التعبير مثلاً عاماً على الشخص الذي يُساعد أو يتدخل، فجأة، في إيجاد حلّ لموقف أو مأزق معين ـ م.

بسعادة أقل، وبكفاءةٍ أقل ستتوجَّه فِرَقُ الخطة نحو سياسة ناشطة لإصلاح البلاد، غايتها إضفاء اللامركزية على برامج الاستثمارات، وكذلك إنماء الهبات وزيادة قدرات تدخل الجماعات المحلية. إلاّ أنّ قلّة الرؤية والخبرة لن تسمح بالحدّ من رقابة الولاة ـ وتالياً السلطة المركزية ـ على برامج الأعمال، ولن تأذن بتقديم بديل.

التخطيط الانعكاسي

في المجال الاقتصادي الواسع ستحمل ثمارَها استقلالية التفكير وسلطة الخطة. فهي ستأذن بجعل هذه الإدارة تتطوَّر من بنية تعكسُ العلاقات التنازعية بين الوزارات، وتلبس لباس الدولة لخطة قسنطينة، إلى جهاز مهتمّ باستيعاب الاقتصاد الواسع والاقتصاد الاجتماعي في السياسة العامة. والحال، بفضل تراكم المعلومات والتحليلات على صعيد الأسعار والمداخيل وميزان المدفوعات والعملة، المتحقق بشكل شبه حَصْري في أجهزة التخطيط، سيغدو في الإمكان توجيه الانتقادات لنظام الدولة الريعي، وتطوير البدائل، لهذا النموذج.

يبقى أنّ الخطة لن تتمكن في خلال هذه الحقبة من تصعيد سياسة اقتصادية واجتماعية أخرى. وهذا الأمر سيمتاز بغياب مشاريع انفتاح على الاقتصاد التعاقدي، وعلى تصور حقل، ولو محدود، للاقتصاد التنافسي. إن هذا النقص سيمنع فِرق الخطة من الإدراك والتحليل الصحيح لظواهر الفساد المتعدّدة الأشكال، والمتعلقة بنمو الرقابة الإدارية المركزية للاقتصاد. الواقع أن الثقافة السائدة في الستينيات والسبعينيات، في الجزائر كما في سواها، كانت بعيدةً كل البعد عن التحضير لدراسةٍ تنتقدُ اختلالات نظم الدولة للتسيير الاقتصادي، فيما كان الصمود الجيد للاقتصاد العالمي يحولُ دون وعي حجم الفساد.

انطلاقاً من العام ١٩٧٤، سيتوقَّف عملياً توسّل الخطة لإنتاج اللغة الاقتصادية ولوضع أدوات التحكيم في موضعها الصحيح. ذاك أن السلطة، المنتعشة لعدَّة سنواتٍ من جرّاء تخفيف الضغط المالي الذي تلا زيادة أسعار النفط، والعرض الوفير للتسليفات في السوق المالية العالمية، ستتطور عملها في اتجاهين جديدين.

سيشمل تقديم الموارد البنى التحتية الثقيلة والتنمية المحلية، دون احتياطات وقائية كبيرة على صعيد حجم المشاريع أو الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية. إن الاعتماد في المستوى المحلي على الأساليب المركزية في التبادل الانتقائي للأسواق، ومنح تسليفات آلية، وتشكيل فعاليّات تجارية وخدماتية حصرية، سيسمح بتوزيع واسع للريع على زبائن بعيدين عن العاصمة، في كل المناطق. كما أن الشهيّات المحلية سيمكنها توسيع رقابتها لتشمل فعاليات البناء المتوسطة، وفعاليات التحويل والتجارة والخدمات. سيلحق أذىً كبير بمداخيل الزراعة العامة والخاصة، الأمرُ الذي سيجمّد تطور هذا القطاع لأمدٍ طويل.

إن الاستبعاد ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ لشخصيَّاتٍ (قايد أحمد، أحمد مدغيري، شريف

بلقاسم) معادية لمصادرة الدولة مصادرةً واسعة للسلطات الاقتصادية، جعلت هواري بومدين السيد الوحيد عملياً للقرار السياسي والاقتصادي. عيَّن على رأس إدارات تقنية مهمة، موظفين صغاراً، ذوي مسالك استزلامية وطرائق تقريبية في التسيير والإدارة. وهؤلاء إذْ أضعفوا قدرات الضباطة الإدارية، المحدودة من قبل، إنما فتحوا الطريق أمام تطور الوساطة الخفية والمحسوبية، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ازدهار المشاريع الأشد اعتباطاً. وفي الوقت الذي جرى فيه التهميش النهائي للخطة، جرى تجريد وزارة المال مما بقي لها من صلاحيات الضبط المالي والنقدي. في المستقبل ستحتل شخصيات باهتة وكوادر مدجَّنة أو مروضة، المناصب الوزارية، ولن تقوى على مقاومة الضغوط الإنفاقية.

إنه انتصار الخطاب الديماغوجي. عندها اختار رئيس الدولة أن يقود، بثورة في القمة، الممانعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التي ظلَّ المجتمع يواصل تطويرها. بعد مرور ١٢ عاماً على تعلّم الجزائريين من فم نخبهم الجديدة أنهم كانوا يشكون من نقص في الهوية، دخلوا في عصر «الثورات» الضرورية، الصناعية والزراعية والثقافية، الهادفة إلى صنع «الإنسان الجديد».

عملياً لا جديد على صعيد الثورة الصناعية. لا شيء سوى التأكيد العام الرسمي على وجود طريق واحد، طريق المفتاح باليد، وهدف واحد، هدف إقامة أكبر عدد ممكن من المصانع في أقصر الفترات. وبمساعدة مكاتب الوزراء والولاة، ستضع أجهزة الرئاسة جدولاً بالورش التي يجب فتحها وإغلاقها، والتي تسمح بتعبئة الطاقات وتشجيعها. لم يتوانَ الرئيس عن زيارة البلد والشدّ على أيدي الأجراء. نشبت أزمةُ المهارات، التي لن يستطيع الحدّ منها التأهيل السريع ولا التأطير التقني الأجنبي. جرى تشجيع الفعالية والاستهلاك بالتوظيف الكثيف، لدرجة أن الفاقة انتشرت وأن ديمومة الورش انخفضت بشكل خطير. بما أن الموارد متوافرة، فإن هذه القضايا لن تثير المخاوف الكبرى في أي مكان. بل على العكس، ستكون الوظائف الوهمية الكثيرة، الناجمة عن العوز والتسيير العشوائي للمشاريع، مصادر ثمينة لمداخيل يجنيها الوسطاءُ وكثير من الموظفين الذين لا يؤنّبهم ضميرهم.

سيكون طابع المسيرة تحمسّ الخطاب الجديد لتهميش وتبخيس النشاط الخاص، الصناعي والتجاري معاً، الذي سيُعتبر استثمارياً منذ أن يبلغ حجماً معيّناً، غير محدَّد مسبقاً، أبداً. وفي الوقائع، ستلغى آخر حريات الوصول المباشر إلى التجارة الخارجية. إن تجارة الجملة ووساطة الأجهزة سيجري اعتبارهما من نشاطات المضاربة الرفيعة، وستُلحق تلك التجارة تدريجياً بالقطاع العام، الذي سيشجع بدوره الوساطة الخفيّة، غير المحصورة، لأنها حليفة للسلطة الحقيقيّة. أما المقاولون المبعدون فسوف يكون أمامهم عندئذٍ أن يختاروا إما مواصلة العمل بلا تصريح، فيشترون سكوت الأجهزة الاقتصادية المولجة بتوزيع الأذونات والحصص، وإما الانضمام في الخارج إلى الزبانية الخفية، وإما أيضاً إخراج رساميلهم من البلد. إن ظروف التهرب من

الضريبة، وتنمية التجارة السوداء في حالة الفاقة والصفقات الخفية حول الممتلكات العامة، أخذت تجتمع تدريجياً. وستغدو أكثر ربحاً أيضاً من خلال تعميم التنظيمات الإدارية للأسعار وللفوائد والصيرفة، التي تُحدّد دوماً دون قيمتها الحقيقية، بهدف التسالم مع المستهلكين ودعم الإنتاج. أما الخسائر فسوف يتحملها المال العام.

الزراعة تأتي بعد الصناعة والتجارة. تشكّل **الثورة الزراعية** المصراع الثاني للمسيرة الجديدة. التوجّه الرسمي للمشروع هو استرداد الأراضي ممن يملكونها دون أن يعملوا فيها مباشرةً. وكذلك سحب الفائض ممن يملكون منها أكثر مما يستطيعون استعماله بأنفسهم. إن الأراضي المستعادة على هذا النحو، ينبغي أن توزعها الإدارة على الفلاحين الذين لا أرضَ لهم أو على أولئك الذين لا يملكون أرضاً كافية. هذا أمر بسيط وغير واقعي.

كلفتني الخطّة بالانضمام إلى لجنة مكلفة بالإشراف على مراقبة هذه العمليّات، الموسومة بالمرحلة الأولى من الثورة الزراعية، وبإنشاء تنظيم تعاوني مزعوم للاستثمارات الجديدة، وللدورات الواقعة عند أعلى منحنى الزراعة وأسفله، والمسمّاة «المرحلة الثانية». أما في الوقائع فكان علينا الاهتمام الخاص بإطلاق الاستثمارات المنتجة الحديثة، ومراقبة برنامج الألف قرية زراعية اشتراكية، وتحويل أكثرية المستثمرين إلى أجراء. حتى إن هناك مرحلة ثالثة، متعلقة بالتنظيم الحديث للأراضي الرعوية، كانت متوقعة في الخطة. فتبيَّن أن هذه المراحل كان يصعب تطبيعها.

سيجري إطلاق الثورة الزراعية بحملة إعلانية كبيرة، وستحتل المشهد الإعلامي طيلة عامين، ١٩٧٢ و ١٩٧٣. فعلى قاعدة تقسيم الأراضي وفقاً لمردوداتها، باشر الولاة عمليات تحويل المستثمرين إلى إجراء. في الممارسة، ستكون حالات الاسترداد السلطوي الفعلية أو حالات تغيير المستثمرين، هامشيّة نسبياً. ذاك أن الريفيين القدامى، المتوّطدين بقوة في جهاز الدولة وفي النشاطات الخاصة، سيُدعون إلى تقديم هبات للدولة. فلبّوا الدعوة دون معانداتٍ كبيرة، وذلك لحساب سياسي، ولأن المداخيل في الزراعة الخاصة لا يمكنها إلاّ أن تكون ظرفيّة. فسوف تنشر أسماؤهم على نحو سيّء في الصحافة الأمر الذي يكشف للأهالي حقائق حجم الترقية الاجتماعية للمتميّزين. وهكذا سينقطعون في الغالب عن المجال الذي يرى فيه هؤلاء الذين يواصلون العيش من الزراعة التقليدية، أن حرياتهم أخذت تضيق من جرّاء التنظيم الجديد. مع ذلك، ستكون العملية كارثية؛ فالنزاعات الناتجة عن هذه الإجراءات ستؤدي طيلة أكثر من ١٥ عاماً إلى سلوك لاتثميري، حتى من جانب المستفيدين الجدد. سنة ١٩٨٩، أي بعد ١٨ عاماً، جرى الترخيص للحركة التجميعية، وصارت الخلافات المستجدة في صميم مطالب التغيير الجديدة، وراح «الواهبون» الأكارم يطالبون من الآن فصاعداً، باسترداد الأراضي الموهوبة للمجتمع.

على الصعيد العقاري، سيكون «التجديد» الكبير هو تغيير نظام الأراضي البلدية: وستكمن

البدعةُ في تبديل طبيعة تعاقد المستثمر مع الأرض. إنه يتحول من مستثمر إلى «تعاوني». وهكذا سيجري إرضاء نُخب المدن التحديثيّة، بثورتها الزراعيّة. لقد نجحوا في تغيير سمة الألقاب التي يحملها الفلاّحون، وفي تحويل هؤلاء الأخيرين إلى أجراء فعليّين. أما بالنسبة إلى البقيّة، فليست التعاونيات سوى تسميات، لا أكثر؟ إن كل الصلاحيات هي في أيدي أجهزة الإدارة، الأمر الذي يسمح، أخيراً، بسيطرة كلية للبيروقراطية الزراعية على مجمل الأجهزة التجارية والمالية والتقنية، الضرورية لتشغيل الاستثمارات. سأترك اللجنة بعد أقل من سنة من إنشائها، إذ إنني لم أنجح إلاّ في الترفيه عن المشاهدين، وأنا أتحدث بانتظام عن حق الفلاّحين.

ميدانياً صارت الثورة الزراعية منسية، ومع ذلك ستشغل الإدارات المركزية لعدة سنوات. فسوف يجري بناء قرى زراعيّة للأجراء الجدد بوتيرة ثابتة، مقدّمةً عروضاً بأسعار جذّابة لمنشآت البناء، وقواعد نشاطات عشوائية مهمة للعائلات المستفيدة. إن معظم هذه القرى سوف تتحوّل، تالياً، إلى مراكز حَضَريّة؛ وبالتدرّج سيجري بيع البيوت، اعتباراً من ١٩٨٥، كذلك، سيجري شراء أجهزة كثيرة من الأجهزة الإدارية الجديدة للزراعة. سنة ١٩٧٤، بعد القيام الخجول بعدَّة عمليّات رائدة في السهوب (لواحد بالألف من قطعان الماشية)، لن يتحدّث أحد عن «ثورة زراعية» في ما دون معدّل ٦٠٠ ملم من الأمطار. وبعد عدَّة سنوات، سينبغي الاهتمام بالدعم المالي لكل البنى المُقامة، والمرور في نفق الخسائر والأرباح، على صعيد الكلفة شبه الإجمالية، وهذا ما تتحمله الخزينة، والمزارعون المستهلكون.

أما ما ترسّخ بنحو خاص في أذهان الرأي العام، فهو أن النظام يدير ظهره، نهائياً، للزراعة، وأنه لا ينبغي لهم تحمّل المخاطر في هذا القطاع. وأخذت تتعمَّم وتنتظم حالاتُ النقص التمويني. وسرت العادة على انتظار تغطية الحاجات الأساسية بفضل الواردات، والاستغناء عن المنتوجات الأخرى التي لا تظهر إلاّ نادراً، بأسعار مرتفعة أكثر فأكثر.

يحكى أخيراً عن ثورة ثقافيّة، لكن لن يُقدَّم، رسمياً، أيّ برنامج شامل. إذ من التقاليد المألوفة في الجزائر، منذ ١٩٦٢، التصريح بصوت عالٍ وبقوّة أن كل نقاش ثقافي مستحيل بطبيعته. فالجزائريون هم «عرب مسلمون»، وعليهم بهذه الصفة أن يرفعوا شأن اللسان العربي، وأن يصفّقوا لاحتكار الدولة للدين. وفي نطاق الحقل الفولكلوري، يمكنهم تثقيف الخصوصيّات المحليّة. إن هذا الخطاب لا يقوم على أي تحليل، ولا على أي برنامج مديد ومتماسك. فالأمر لا يتعلّق بنظرية، ولا بمشروع ثقافي، بل يتعلق بعُرْفٍ أرفع، لا جدال فيه، يتعلق بمغالطة: يمكنُ فعل كل شيء على صعيد السلطة؛ ولا يمكن فعل أي شيء خارج الإرادة المقرَّرة. لا يمكن فعل شيء في الخارج ما دام كل خطاب مختلف يضع القاعدة على المشرحة.

في الممارسة، السلطة تقود السياسات الثقافية والتربوية قيادةً إكراهيّة، دون الاهتمام بحاجات السكان، ولا بضرورات التواصل بين مختلف التيارات الفكرية، مرغمةً إياها على العمل السري أو على ممارسة الاستبعاد.

على الصعيد التربوي، حُسم الأمرُ لصالح تعريبٍ متصاعد، سطحي، وبدون وسائل تعليمية، لضمان مبايعة البورجوازية الصغيرة المستعربة، ولجعلها تصل، على عجل وبلا تقويم، إلى وظائف الإدارة. الأمر الذي أدّى إلى عطب التعليم العام، وخصوصاً التعليم العلمي، في سياق الحركة ذاتها. إلاّ أن السلطة لم تعد قادرة على المضي قُدماً في هذا الطريق، نظراً لقلة الوسائل التأطيرية التربوية الكفوءة؛ وبذلك ستفقد ثقة حلفائها الذين لم يروا ما كانوا يتمنّون من فرص عمل، فراحوا يضغطون لمنع كل تغيير. ستفضي «الثورة الثقافية» إلى هروب إلى الأمام، في الخطاب، وإلى ترقيع دائم في المشاريع والبرامج.

إن هبوط قيمة التعليم، سواء بالعربية أم بالفرنسية، سينزع إلى التخفيض السريع لنوعية التأهيلات، وإلى إنتاج عاطلين مستقبليّين عن العمل. في مواجهة المزايدة، سيذهبُ الذين أُهّلوا باللسان العربي، إلى تعميق معارضتهم للسلطة، والانضمام لاحقاً إلى الحركة الإسلاميّة، التي سيقوم بعض قادتها بتلميع سراباتٍ أخرى. أما الذين أُهّلوا تأهيلاً تقنياً وعلمياً، بلسانين، فلن تغويهم المعارضة إلاّ لاحقاً، عندما طاولهم الارتكاس.

منذ السبعينيات، اجتمعت كل العوامل الأساسية لديمقراطية مستحيلة في الجزائر على صعيد النقاش الديني والثقافي والتربوي: السلطة منعت الإعلان العام عن المطالب.

تحت المعطف، تنازلت السلطة عن تسيير السياسة الثقافية والتربوية للتيار العروبي في الجهاز السياسي، الذي استخدمها لتوسيع رقعة مؤيديه، ولتخفيض قيمة المدرسة واحتكار الخطاب الديني. وفُوِّض أمرُ التسيير الاقتصادي، ومن ثمَّ شروط التوصل إلى العمل، إلى التيار الفرنكوفوني، الذي اعتقد، هكذا، بأنه يُقاوم انحدار النظام التأهيلي، وأنه يُمسك بروافع الحداثة. تجاهل التياران بعضهما بعضاً، وانتظرا تصادم قواهما في اليوم الموعود، محافظين على تحالفهما، في السلطة، مع الجيش. أما هذا الأخير فقد كان راضياً، لأمد طويل، عن «التوجه العربي - الإسلامي» للنظام، بوصفه كشكولاً إجماعياً، يسمح بإسدال حجاب الحياء على المراهنات الحقيقية للمجتمع. وساد الظنّ في الطبقات الوسطى بأن النماء المستديم، الذي تكفله التنمية، سيسمح لاحقاً بتوفير حلول للمشاكل المتراكمة. لذا غرقت الثورة الثقافية في الرمال، منذ إعلانها.

ستولد صراعاتُ المصالح عندما يُدْرَك أنَّ الاستبعاد الاقتصادي مرتسم في الواقع المقبل. وستطالب النُخَبُ العروبيّة، من خلال جهاز جبهة التحرير الوطني، آنذاك، بالمشاركة العلنية في السلطة، أقلّه في هذا المجال. أما النخبُ الفرنكوفونية - ومن ضمنها مدبّرو أجهزة الدولة - فسوف تحاول إقناع الجيش بتهميش الحزب بعدما صار تقنياً أكثر، وكذلك أكثر اهتماماً بالحفاظ على مكاسبه وامتيازاته، إلاّ أن موقعه الستراتيجي يتوقّف على تصميمه على إبقاء السياسة اللغوية والدينية. وفي ظروف التجمّد هذه وهنت المعركةُ في سبيل «الثورة الثقافية»، قبل أن تخمد مع غياب بومدين.

تدريجياً، سيكتشف بومدين تهافت مشاريعه الثلاثة. رأى على الصعيد الإيديولوجي أن الرأي العام لا يماشيه، على الرغم من جوقة متعلّمي السياسة التي أرسلها إلى جهاز الدعاية. ذاك أن فشل نظام التوزيع وعجز الإسكان والمخاوف المتعلقة بانحطاط النظام التربوي، كانت تشغل الأذهان أكثر من المعركة السياسية الرسمية في سبيل «اشتراكية خاصة». ووجدت الجزائر نفسها على الصعيد الدولي معزولة أكثر فأكثر على هذا الطريق. وكان الاستنادُ المرجعي إلى عروبة الدول قد اهتزّ، فكان على مؤيديه في الجزائر أن يواجهوا صعود المخاطر.

كانت تأتي المخاطر من جهتين: بالنسبة للبعض، من جهاز جبهة التحرير الوطني، وفي مواجهتها، من الإسلام السياسي حيث ينبغي تكوّن المخرج؛ وبالنسبة للبعض الآخر، من جهاز الدولة، حيث بدا أن الساعة قد اقتربت، ساعة قطع العقد التسييري مع الاستبداد الاقتصادي، في محاولة للانفتاح على التحالفات المغربية والغربية، ولتخطي المجابهة الاجتماعية واحتوائها. هكذا، أنمت الثورةُ الثقافية في أجهزة السلطة المكائدَ الصراعية الأكثر تنوعاً، التي لن تظهر ترجمتها العلنية، المموهة وغير المباشرة، إلاّ من خلال تسمية أعداء خارجيين وإعادة اكتشاف «حزب فرنسا»، الذي يريد التعلّق بالماضي. لقد ابتعدت رأسماليةُ الدولة عن مطامحها الاستقلالية، وبحثت عن طريق جديدة، في الوقت الذي صار فيه كل حلفائها حذرين.

١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، أو عقد المفاسد

بالنسبة إلى السلطة، هذه أيضاً مرحلة تغيير الحصان. «الثورات» لم تنتج سوى الحرمان والإحباط، وأوشكت قاعدة النظام على الاهتزاز. ذاك أن تقاسم المغانم والامتيازات لم يعد يسمح، وحده، بضبط الجسم الاجتماعي ولا بتوفير الانسجام للتحالفات. سنة ١٩٧٥، بدأت مسيرة جديدة: مسيرة العودة إلى التنظيم المؤسسي، المهجور منذ ١٩٦٥. الهدف واضح. في المنطلق، كان على مختلف التيارات أنْ تفصح عن آرائها، وأن تتواصل وتفتح المناقشات، لكن في النسق التراتبي لمراتب أجهزة الدولة. إن دستوراً جديداً، مرتكزاً على سلطة تنفيذية قوية، سيضمن، ضمن الانضباط، عملَ جمعيات منتخبة، ويحدّد الإطار الذي ستصاغ فيه القوانين. عملياً، تكمنُ العمليّةُ في تخليص الرئيس ـ وتالياً الجيش ـ من الاندراج المباشر في نزاعات التسيير وحركات الرأي، مع تخصيص رئيس الدولة، بوصفه القاضي الأرفع، بمجمل خيارات التحكيم والقرارات.

بخصوص كيفيّات العمل، كلَّف الرئيسُ جهازَ الحزب، المعاد إحياؤه للمناسبة، و «المنظمات الجماهيرية»، بمهمة جمع المناضلين والأهالي في كل مكان، لمناقشة القضايا الكبرى ووضع تقارير عنها. وتقوم بتحرير وسائل الدعاية ورفعها للرئيس، أجهزةُ الدولة والوزراء والمستشارون والكتبة المختارون بعناية فائقة.

والحال، لم يقبل بالنضال ضمن الأجهزة، سوى جزءٍ من الجسم التعليمي، الجامعة، وهامشياً، صغار موظفي القطاع العام. وفي المقام الأول، اهتمت هذه الفئات بالتربية وبالثقافة

اللتين تمهّدان للوصول إلى العمل.

تركّز السجال العام، إذن، وبسرعة، على العلاقات بين الدولة والدين، وعلى النظام التربوي ومطلب العدالة الاجتماعية. أما الحزب الذي لم يعد يهمُّ أحداً، منذ أمدٍ بعيد، فلم يعبّىء لضبط السجال سوى المتفرغين المهتمّين بأن يكونوا حاضرين في أثناء تقاسم الجثث. وتالياً، طالبوا بالضمانة الدستورية لـ «دولة إسلاميّة أكثر»، وبالتعميم المتصاعد للغة العربية، لتوسيع إمكانات العمالة. وسوف تلبى مطالبهم في النقطتين، لأن السلطة وقعت في فخّها الذاتي، فوجدت في ذلك الوسيلة الوحيدة لإخفاء النقاش حول فشلها الاقتصادي، ولتجنّب تعبئة الفئات الاجتماعية الأخرى.

إن صياغة الأطروحات الرسمية في هذا الشأن، داخل جهاز الدولة، تقع على كاهل كوادر الاقتصاد المنظورين، المدعومين من قاعدة ومن مؤخرة يسارية ذات توجه توتاليتاري، بالغة السعادة في المناسبة لتجديد التحالفات مع «المواطنين» المدافعين عن اقتصاد الدولة. هنا أيضاً تكمن الإرادة على الصعيد المؤسسي، في توطيد النظام الاحتكاري والبيروقراطي القائم، وحظر وضعه على محك النقد، بموجب الدستور الجديد.

إلاّ أنَّ الخوف الدائم في المجالين، الثقافي والاقتصادي، هو من تمكّن قوى أخرى من استعماله في المستقبل؛ ولتجنّب كل مفاجأة محتملة، من إصلاح أو تصحيح، جرى إذن ابتكار نظام ذي صمامين للأمان: سيتضمّن النصُّ الحقوقي للضبط، «ميثاقاً وطنياً» ودستوراً. لتأويل الدستور، سيكون الميثاقُ الوطني هو المرجع الوحيد. ولكن جرى الرجوع إليه بإفراط شديد[1]. فالميثاق الوطني مُفصَّل لدرجة أن كل مجالات النشاط الاجتماعي ستكون سويّةً، طبيعية. والبيروقراطيون، المنقطعون عن كل ثقافة سياسية، عن كل واقع اجتماعي، عن كل سياق عالمي، سيطلقون العنانَ لنزوتهم، ويفرضون مجموعة نصوص بالعربية الرسمية (هي في الأغلب مجرد ترجمة للفرنسية غير الرسمية)، ذات تنافر وتناقض، تكفي قراءتها للتمثيل على مدى الإرباك الفكري للنظام السياسي. مع الوقت، رحت أتساءل: بأية معجزة تمكّن الشرح السياسي الاقتصادي الذي ازدهر بوفرة حول موضوع التطور في الجزائر طيلة هذه المرحلة، وبالفرنسية أيضاً، واستطاع لأمدٍ طويل ألاّ يرى فظاعةَ الإنتاج الرئيس للنظام. المؤسف في الجزائر أن ذروة الحماقة التي يشكّلها الميثاق الوطني، وما نجمَ عنه من دستور، ستظلّ مفروضةً لأكثر من عشرة أعوام، على جيل بكامله، حتى في مجال التعليم؛ وأن أثرَ إفقار الفكر الاقتصادي والسياسي، سيكونُ ملحوظاً بقوة في الفترة التي سيتعين فيها على اللغة أن تتطور سنة ١٩٨٩.

بخصوص المعايير الحقوقية، سيترجم دستور ١٩٧٦ الهربَ المزدوج إلى الأمام. فلن

(١) المحرّرون الرئيسون للميثاق الوطني، الذين جمعهم بومدين، هم فريق الصناعة، خلف بلعيد عبد السلام، رضا مالك الذي سيغدو رئيساً للحكومة سنة ١٩٩٤، وكذلك أحمد طالب ومحمد يحياوي، الذين سنراهم مجدداً في قيادة جبهة التحرير الوطني، بعد ١٩٨٨.

يعود هواري بومدين رئيس أصولية دولانيّة، بلا روح، معاندة للتطورات التي بدأت تفعل فعلها في العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي. غلبه المرضَ سنة ١٩٧٨ ، فخلّفَ للشاذلي بن جديد الإرثَ الموضوع دوماً تحت رقابة الجيش.

التغيّر في التواصل

التباين الأساسي بين المرحلة السابقة والمرحلة المبتدئة، هو أنَّ بومدين كان قائد الجيش، فيما الشاذلي سيكون مرشحه، الذي اختاره أقرانُه.

سنة ١٩٧٦، فرضَ بومدين تبنّي دستور منسوخ عن النماذج الستالينية الأقل رصانةً وصياغة. وفي الطاحونة، جرى استبدال ديكتاتورية البروليتارية بديكتاتورية الجهاز العسكري، «حارس قيم الثورة»؛ فيما إيديولوجيا «الاشتراكية الخاصة» تجد مصدرها في الإسلام، دين الدولة.

في هذا المنظار، ينبغي لرئيس الدولة أنْ يجمع، فضلاً عن السلطة التنفيذية، بين قيادة الجيش والتحكيم في مجال التأويل الإيديولوجي والديني. وبذلك، يجمّد كل إمكانٍ لتطور النظام، لأنَّ من الضروري أن يغيّر هو نفسه رأيه، حتى يمكن تغيّر شيء ما. إلاّ أن الدستور الجديد بعيد كل البعد عن التعبير عن حقيقة التوازنات السياسيّة.

باسم التحديث والفعالية التقنية في الجيش، تتوقُ الأجيال الجديدة من كبار الضبّاط إلى الاضطلاع بدورٍ حاسم، وتطالب بمزيد من الاستقلالية على صعيد مراقبة الأجهزة الأمنيّة، التي يراقبها الرئيسُ كلّها من جهة، ومجمع الضبّاط القدامى، من جهة ثانية.

سنة ١٩٧٦، كان التيار الديني منقسماً منذ أمدٍ بعيد. صار جهاز الدولة الثقافي وأولئك الذين يستخدمونه في جهاز الحزب، أقل موثوقيةً، فيما حركة دينية معارضة، مستيقظة ومقموعة بانتظام، راحت تنمو في المجتمع، مطالبةً باستقلالية العبادة والتفسير، وعرضياً، بالتخلي عن اشتراكية الدولة.

الثروات المتراكمة في المجال الاقتصادي، تتوقُ للاضطلاع بدور أكثر حسماً في ضبط النشاط، وبالأخص للحدّ من ضغط النقابة والقوانين الاجتماعية حول تقاسم الغنائم. إن أرباب العمل الجدد، الممثلين بقوّة في كل مستويات السلطة، راحوا يضغطون للحصول على بيع الأسهم العامة، ولمشاركة الرأسمال الأجنبي، خصوصاً في المجال التجاري، فطالبوا بحزم أكبر لخنق مطالب الرّفاه.

كان بومدين قد توصّل، بالإكراه ولأنه كان يتولّى فعلياً مراقبة الأجهزة، إلى تجنب التسويات الاجتماعية الشديدة الخطورة. بعد وفاته، لم يعد في الإمكان تكرار الشيء نفسه. فالرئيس الجديد لم يصل إلى السلطة وهو يفرضُ نفسه على منافسيه: كان ينبغي اختياره بالتوافق، بعد تحكيمٍ شاق بين مختلف التيارات التي تحرّك النخب المشاركة في السلطة. منذ

البداية، لم يكنْ ممكناً سوى الانطلاق من إرث بومدين، إفساحاً في المجال العريض أمام المطالب المتنوعة لأولئك الذين اختاروا بن جديد. الرئيس الجديد سيكون إجماعياً، ومنفتحاً على تطور النظام القائم، خصوصاً في المجال الإيديولوجي والاقتصادي. غير أن ميثاق ودستور ١٩٧٦ لا يسمحان بهوامش مناورات كافية، وعندئذٍ سيدور السجال السياسي بشكل مصطنع بين النزعات المختلفة، من خلال إحياء جهاز الحزب.

إن جبهة التحرير الوطني، المحصورة والمهمَّشة من قبل، ستناط بأنظمة وبُنى، لكي تخفي المساومات المستمرة عن أعين الرأي العام. ستمنح لها إعانات ومساعدات كبيرة من الموازنة على كل المستويات، وسيطلب منها أن تصوغ، على غرار ما يجري في البلدان الشرقية، التوجيهات الجديدة التي سيتعيَّن على الجهاز التنفيذي أن ينفّذها. هذه هي الزينة الوحيدة التي يأذن بها الدستور للحدّ من قيود الاشتراكية الخاصة؛ ناهيك بأنها الوسيلة الوحيدة المتاحة لتجنب إظهار أسياد اللعبة الحقيقيين على مقدمة المسرح. ففي الإطار الجديد، سيتعيّن، مع ذلك، التصميم بسرعة كافية على إزالة أولئك الذين يريدون الحفاظ، باسم التواصل مع عهد بومدين، على جانب كبير جداً من رقابة السلطة في مستوى الجهاز المركزي للدولة. ولما انقسموا، جرى إبعاد محمد يحياوي، عبد العزيز بوتفليقة، وبلعيد عبد السلام. بعد عشر سنوات، سيعود هؤلاء «البارونات»، ما عدا بوتفليقة، مع الشعارات ذاتها، والمزاعم عينها، عندما عُيِّن عبد الحميد المهري، سنة ١٩٨٩، أميناً عاماً لجبهة التحرير الوطني، فحاول جمع شمل كل قدامى الحزب.

الواقع أن الشاذلي، وهو يحاول تصفية الممانعات، لن يقوم بغير احترام خجول للجهاز الذي كان معارضوه قد ساعدوا سلفه على إقامته، قبل بضعة أعوام. أرسل الوزراء المزعجين إلى بُنى الحزب المُرمّم، وأنعم عليهم حسب تقاليد الاحترام المحض، بأجمل مباني العاصمة، التي سيطرد منها الإداريون، كما أنعمَ عليهم بالألقاب الفضفاضة، كأعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية. وفي الوقت نفسه، ركّز على مستوى مكتبه أهم الصلاحيات التنفيذية، وكلّف وزير التخطيط الجديد، عبد الحميد الإبراهيمي، مهمّة الإشراف على الوزارات التقنية.

لن يمضي الشاذلي بن جديد سوى بضع سنوات لكي يختار وجوهاً جديدة على الحزب والأجهزة الأمنية والجيش، ولكي يفرضَ بذلك وجهاتِ نظره. والمؤسف أنه لن يستطيع تطويرها بسهولة آنذاك، لأن الأزمة الاقتصادية، الناشبة عام ١٩٨٥، ستغيّر طبيعة المتطلبات، وستنقل السجال تدريجياً إلى مستوى المجتمع. في أثناء ذلك، الإصلاحاتُ المتعاقبة للحفاظ على الإجماع، ستوسع كثيراً من مجال الوصول إلى الامتيازات أمام محسوبين، متحدّرين من جهاز الحزب والنقابة، من الإدارة والقطاع الاقتصادي العام، فخفّفت مرّةً أخرى ـ بعد بلوغ أسعار النفط ذراها سنة ١٩٨٠ ـ من مطالب قسم من الطبقات المتوسطة، وهمّشت نفوذها في المجتمع.

أما أولئك الذين لم يتكيفوا مع هذا التطور أو الذين استبعدوا منه، فسوف يدخلون،

تدريجياً، في آفاق تغيير النظام السياسي. هذه الحركات ستستفيد في عملها من وفرة الارتهانات التي تقدّمها السلطة الجديدة لرجال الأعمال وللمضاربة بكل أشكالها. جرى تشجيع خصخصة الأملاك العامة، ولا سيما في العقارات، فاستفاد منها، بأسعار رمزية وامتيازاتٍ مهمة، أرباب المصالح الخاصة والكوادر المميَّزون في جهاز الدولة. إن توسيع مجال الاستيرادات ليشمل المواد الاستهلاكية الغذائية والصناعية، والتجهيزات الجاهزة في القطاع الاجتماعي، المستهلك الكبير للتسليفات، كان مصدراً لأرباح جديدة وضخمة، بكل أشكال العملات الصعبة، وفي السوق المحلية. وإن الممارسات التي رافقت هذه الأشكال من الليبرالية، بلورت المعارضات سواءٌ في المجتمع أم في أوساط كوادر الجهاز الاقتصادي والإداري للدولة.

هذا العقد من استقرار السلطة المظهري ومن هشاشتها العميقة، الذي سيستمر حتى ١٩٨٥، لن يكون بحاجةٍ إلى أي عمل تخطيطي. فالخطة، الخالية من أي توّجه بعد الآن، لم تعد تنتج سوى أشغال مطلوبة، ومنفَّذة بسرعة، من المحاسبة الوطنية التي لا تفيد إلاّ في تزيين الخطاب الرسمي عن النماء، في مرحلة بلا قيود، وكذلك التجميع العادي، بلا دلالة، لبرامج التجهيزات العامة.

منذ ١٩٧٦، تفرّقت في الرياح الأربعة، الفِرَق المكوَّنة بعناء، التي عجزت عن التمسك بمشروع شامل للتأثير في التسيير الاقتصادي والاجتماعي. وبكل طيبة خاطر استقبلت الجامعاتُ والوزارات والمنشآت، كوادر قيّمة من حيث تجربتها، لكنها لن تجد، إلاّ نادراً، الفرص المتاحة لتحقيقها. ناهيك بأن الذين بقوا، في البداية، من باب الكبرياء أكثر من الحساب، لن يهتّم منهم سوى القليل بإضرام الشعلة. عندها كانت ظروف العمل مثالية بشكل تناقضي، إذاً كانت تتموَّل المصالح الإدارية من الموازنة بدون محاسبتها على النتيجة. كنا نطوِّر برامج دراسات داخلية في المجالات التي كان فيها الاستثمار التقني عاجزاً من قبل: تنظيم التسيير الاقتصادي وإطار حقوقي للتخطيط والرقابة، تدامج الشبكات الاقتصادية الكبرى وأعمال التوقع على المدى المتوسط والبعيد، دراسات حول اللامركزية والتنمية المحلية. في هذا الأفق، تسمح اتفاقيات التعاون بانفتاح نسبي على التجارب والأعمال التي كانت تتطور في بلدان الشرق والغرب.

وعليه، ابتداءً من ١٩٧٥، صيغت تأملات معمَّقة حول ضرورة الإصلاح البنيوي للنظام القائم. اكتشفنا مدى وجودة الأعمال التي تتحقق في بلدان مثل هنغاريا أو الاتحاد السوفياتي أو في أوروبا أو الولايات المتحدة، سواء في ميادين الأسعار والمداخيل أم في مجال الصناعة أو الزراعة. تشكلت فِرق مشتركة، خصوصاً لدرس التنظيم وإدخال التحليل المالي والأسعار.

عملنا في الجبهة الداخلية على المعرفة المفصّلة للطاقات الاقتصادية الكامنة في مناطق البلد المختلفة، ومعرفة تأثيرات البرامج المطوّرة في التحضُّر والعمالة وتوزيع المداخيل، كما عملنا أيضاً على مشاركة ملموسة في إنجاز المشاريع. وعلى مدى عدّة سنوات، انخفضت كثيراً العقبة الأولية، سواءٌ على صعيد معرفة الاقتصاد الداخلي أم على صعيد معرفة الطفراتِ المهمّة

في البيئة العالمية. إن العلاقات المتواصلة، المنسوجة مع مؤسسات بلدان تواجه مشاكل متماثلة غالباً، على صعيد التنظيم والتسيير، وتالياً اللاجدوى الاقتصادية، سمحت بتماسكٍ أكبر في التحليل. إلاّ أنَّ هذا الأخير تُرجم أيضاً بتهميش أكثر حدَّةً، بالمقارنة مع الاهتمامات اليومية لبنى التسيير ومراكز القرار الاقتصادية.

والحال، فإن السجال حول الإصلاحات الاقتصادية، المتقدّم بقوّة سواءٌ في الغرب أم في بلدان الشرق الأوروبي، أدّى تدريجياً إلى إجماع حول ضرورة إصلاحاتٍ مؤسسيّة، تتعدّى تنمية «السوق الاشتراكية»، وبالطبع تتعدّى ما تستطيع أنْ تتحمله البيروقراطيّات الحاكمة. ففي أميركا اللاتينية، تطوَّرت مطالب الانتقال السياسي إلى الديمقراطية تطوراً لا يُقاوم، بوصفه شرطاً للعافية وللنماء المحتمل. أما في الجزائر، فإن فِرق الخطة، المطّلعة تماماً على هذه التطورات، شهدت عكس ذلك، التأكيد على اليقينيات البيروقراطية وكلبية التقنوقراطيين: لقد انغلق البلد على نفسه، نظراً لأنه يملك هوامش كافية للمناورة. إن كل مرجع خارجي هو تهديد للسلطة.

هذه المخاطر ستحفّز فِرق الخطة على المضي قُدُماً في التحليل، وإلى الأخذ بعين الاعتبار، وفي ما يتعدى القضايا المتعلقة بالتسيير الاقتصادي، للضغوط البنيوية المرتبطة بطبيعة السلطة؛ فكانت القطيعة شاملة، وبات العمل سرياً في الواقع، عندما غاب بومدين وجاءت فِرق جديدة. إذ لا يمكنُ للإصلاحات الاقتصادية، ولو جزئية، أن تنجح من دون إضعاف حازم للرقابة البيروقراطية المنصَّبة على المجتمع. في اتجاه هذا الهدف، ترتسمُ استراتيجية متدرّجة، متكتّمة لكنها محدَّدة وصارمة، لمحاصرة أجهزة الدولة المركزية من أطرافها، ولضرب استقرار النظام من الداخل. في هذا المشروع، تميّز الداعون إلى فتح جبهة المطالب الاجتماعية (نوعية التعليم، السكن، الصحة)، وتطوير اللامركزية الإدارية والفعاليّات. فما كان من الشاذلي والقادة الجدد، المهتمّين بصورتهم، إلاّ أن انزلقوا في هذا المنزلق، بلا وقاية. آنذاك، كان الخطابُ العام للخطة يدور جوهرياً حول ثلاث نقاط: تعديلات ضرورية للأولويات، بين التثميرات المنتجة من جهة، والتثميرات الاجتماعية والبنية التحتية من جهة ثانية؛ تحسين تغطية الحاجات الاستهلاكية، كأولوية، من خلال تخفيض التسيير الإداري للأسواق؛ وإدراج السلطات المحلية في تسيير التثميرات الاجتماعية ـ الاقتصادية.

توسع الإدارة الريعية

في البداية سجّلت السلطة بإيجابية هذه المقترحات الإصلاحية، ما دام الوضع السليم للقدرات المالية يسمح باستيعابها. فمن جهة، رأت نخبة رجال الأعمال في لامركزية الاستثمارات مصدراً لنشاطات وأرباح إضافية مهمة ما دامت أجهزة الدولة اللامركزية مراقبةً جيداً، وفي الغالب، بشكل أسهل من الوزارات. ومن جهة ثانية، قدَّم إنماء المبادرات الاقتصادية والاجتماعية حقلاً توسعياً، مؤاتياً لتأطيرٍ صار بالياً على المستوى المركزي.

في بضع سنوات، وفي حركة تبدأ في المناطق ذات الطاقة الاقتصادية القوية وتمتدّ شيئاً فشيئاً إلى كل المناطق، تكاثرت برامج التنمية الإقليمية، مستوعبة مطالب تحسين البنى التحتية والتجهيزات الاجتماعية والتغطية الاجتماعية للسكان. في الطوابق السفلى من جهاز الدولة، كان ثمنُ السلم الاجتماعي واستمرار الاستخدام البيروقراطي والفاسد للسكان، هو تزايد المستلزمات الاجتماعية في العمالة والرفاهية؛ وفي القمة، صار من الضروري التحكيم بين الهذيان الصناعي والقطاعات الأخرى. إن الزراعة والطاقة المائية والبناء والتجارة، وكذلك الصحة والتأهيل، التي كانت مهمّشة حتى ذلك الحين، راحت تطالب بموقع مؤثر في المراتب التنفيذية المركزية، وكان لها ذلك. فبقدر تنامي البرامج الإقليمية راحت تتوسع شبكات الفساد وتقاسم الامتيازات. عمَّ الاستيلاء وارتدى «رداء ديمقراطياً» إذْ شاع في كل المدن مع زبائنه، وهمَّش النُّوى السليمة في جهاز الدولة. وتالياً، لا بدّ من محاولة الإحاطة، قدْر المستطاع، بمطالب التعويض على سكانٍ يزدادون خجلاً من مشهد التبذير.

بهذه المناسبة، كان يمكن القيام بتوزيع للموارد أكثر توازناً، لصالح النشاطات التقليدية، بحيث يصار إلى إحياء النشاطات الإنتاجية والخدمات الممركزة ذاتياً. المؤسف أن هذه الديناميكية لن تكون جديّة. ففي قمة جهاز الدولة، سيضغط مسؤولو التوزيع الريعي، بكل ثقلهم، للحؤول دونَ أية قدرة إنتاجية مستقلة، ودون أي توسيع للمشاركة، غير مُراقَب. وبعد عدة سنوات، ستكون النتيجةُ تعميمَ طرق تنفيذ المشاريع الكبرى، الجارية في الصناعة، وتطبيقها على مجمل ميادين النشاط.

إن القدرات الوطنية على البحث والدراسات، التي جرى تأسيسها بشقّ النفس، سيجري إحباطها منهجياً، فتُدفع إلى الإفلاس أو تُحوَّل إلى أجهزة وسيطة، مطيعة للوصايات الإدارية. أما الباحثون والفنيّون والمهندسون الجزائريون، الذين لم يتمكنوا من إيجاد ملاذٍ مناسب في الجامعة أو في الخارج، فسوف يتعلمون ممارسة مهنة غير شريفة، مثل حمل حقيبة ممثلي الشركات الأجنبية، المنسقين والمسيّرين الوحيدين للمشاريع، الذين سيندهشون بدورهم من ملاحظة قلّة الإسراع إلى تلقي المناهج والتقنيات التي يتقاضون أجورهم مقابل نقلها.

في مطلع الثمانينيات، كانت مع ذلك راضيةً الدعايةُ الرسمية. الموصولة بوسائل الإعلام الأجنبية، المحكومة بالدهشة والغرابة. إن مكاتب الولاة تشبه أجهزةً لتطوير المنشآت، فيما الولاة أنفسهم يتحولون إلى رؤساء ورش، محتقرين وظائفهم في الخدمة العامة، عندما لا يكونون مسافرين، في زيارة للمورّدين المحتملين. واعتمد الوزراء الأسلوب نفسه، فلم تتوانَ كلفةُ الاستثمارات عن التزايد، مؤديةً إلى المديونية الخارجية.

من الواضح أن البداية ستكون الكذب في شأن التكاليف الحقيقية للأشغال، ومواعيد الإنجاز وأرقام الإنتاج؛ وهذه الأضاليل ستفضي إلى تعميم أساليب إعادة التثمين المتسلسلة، فتلغي الجوهريَّ في دلالة العقود التجارية، وتوسّع الفساد إلى الأجهزة الفنيّة والضريبية ومراقبة

القطع. ستتعلم المنشآتُ الأجنبية بنحو خاص، الدفعَ وتضخيم رشواتها على امتداد سلسلة طويلة ومعقدة من العقبات والطرق الملتوية، إن الأجهزة العامة التي تقبض المال، أصابها الفسادُ لدرجة أنه بات من الصعب، إن لم يكن من المستحيل العمل فيها دون المخاطرة بدخول السجن. الكفاءات هربت أو لاذت بمهمات دُنيا، آملةً مرورَ العاصفة، فيما المغامرون من كل الأجهزة يغزون مناصب الإدارة والخدمات العامة والنقابات.

لم يدم إخفاء الأسعار سوى حينٍ من الدهر؛ إذ كانت الفاتورة تتضخم باستمرار، فيما الأشغال لا تنتهي. وكان لا بدّ من الاختيار السليم. وسيجري الاختيار، أخيراً، بعد المناقشات الشهيرة حول «الحياة الأفضل»، دون إعلانه أبداً، على حساب القطاعات الاجتماعية والاستهلاك، إنه عصر الفاقات والمدارس المثقلة والجامعات الأشبه بقاعات المحطات، والمستشفيات ـ المضافات.

ستقوم فِرق الخطة بمحاولة أخيرة، كثيفة لدى وصول الشاذلي، لاعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية تحدّ من صعود المخاطر الاجتماعية، وتوفّر الموارد المالية غير القابلة للتجدد، وتحسِّن فعالية التسيير الاقتصادي. ومما يؤسف له أن أعمالها ستخدم، لأجلٍ، الدعايةَ الرسمية في نقدها للتسيير الاقتصادي السابق؛ ومنذ أن توّطدت السلطة، سنة ١٩٨١، وضع التخطيط نهائياً على الرّف، ولاذ كوادر الخطة بالصمت العميق.

إن إدارة الخطة، الخفيفة والمحصورة سابقاً في دور خبير مستقل، جرى تجديدها وتحويلها إلى جهاز مخيف لتسيير عادي للتكييف، بدون مشروع، ومشارك كامل في مسيرة التسابق إلى السلطات والامتيازات الخاصة بالنخب الفنيّة الجديدة. إلاّ أن أعمال التخطيط الأخيرة، التي بوشر بها في بداية الثمانينيّات، ستُستخدم في تغذية نقاش واسع، في أجهزة الدولة وكذلك في حركات المعارضة العاملة في الخارج، حول طبيعة التغييرات الواجب إدخالها على النظام الاقتصادي القائم. وبنحو خاص، ستسمح للنخب الجديدة المتكوّنة حديثاً، بتجنب الانزلاق في تصفية الحسابات التي باتت علنيةً داخل النظام السياسي، حيث صار يتعارض من الآن فصاعداً، أنصارُ الانفتاح الاقتصادي، مع الإبقاء على انغلاق اللعبة السياسية، وأولئك الذين يفضّلون العودة إلى تنظيم المرحلة السابقة، المنغلق كلياً.

هربُ الكوادر والتوجّهات الجديدة

إن إدارة الخطة، المحوّلة إلى جهاز تطبيعي، قصيرِ المدى، للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وجهاز لخدمة المنشآت التي يديرها قادة جدد بلا خبرة، سوى تدخلاتهم الفارغة والديماغوجية، غصَّت بالتقنوقراطيين الطموحين، الآتين من مراكز سلطوية سابقة، فقدت فعاليتها. تدريجياً، استبدلت الأسطورة التصنيعية الستينيّة بأسطورة التقدم المادي، التي تنسقها الدولةُ دوماً، والتي تزداد انفتاحاً على الاستيراد والسماح بعقود جديدة. في مواجهة التبذير، تنامى آنئذٍ توجّهٌ إلى التقاعد، إن لم يكن إلى المعارضة، في الإدارة والقطاع العام.

منذ العام ١٩٨١، كنا آخر المقاومين بين فِرَق الخطة، فتلاشينا نهائياً. ربما أسأنا الاستلهام بمغادرة مركبٍ ثَمِل، بعدما حاولنا بفعاليةٍ تعكيرَ صفو «الاكتفاء» البيروقراطي. ذاك أن المجهود المبذول في هذه المؤسسة اليائسة، على مدى عشر إلى خمس عشرة سنة، لم يكن استراحةً بالنسبة إلى أكثر العاملين فيها. ففي نهاية المطاف، تغلبت غواية الانفتاح والحرية على هاجس المحافظة على أداة تحليلية ثمينة. المؤسف أن حركتنا لم تكنْ معزولة: كانت تشهد الجامعة، منذ بضع سنوات، الظاهرة عينها، على مستوى البحث والتأطير. كان الكوادر في عدّة مجالات، يتصوّرون مصائر جديدة، بعيداً عن جهاز الدولة، ساحبين وراءهم الكوادر الأكثر شباباً. في كل مكان، صارت التسوية مستحيلة مع بيروقراطية تزداد شللاً، ونفاقاً ونهباً. سيكثر الذين سيغادرون البلد، فيما الآخرون سيحاولون، بنجاح نسبي، إرساء بنى للدراسات والتحليلات أو التكوين، بعيداً عن الوزارات، منتظرين أياماً أفضل.

سأحاول من جهتي تجميع فرقة، وإحياء بنية استكشاف استراتيجي. وما كدنا نرفع الصقالة، حتى انقض على المشروع وزراءٌ نافذون. في آخر المطاف، الرئاسة ستستولي على الفرقة، لتؤسس معهداً للرقابة الاجتماعية والسياسية، يأكل الموازنة، بلا روح وبلا مشروع، وبعد ذلك، سأحاول جاهداً إنشاء شركة مالية مختلطة؛ فشكروني مجدَّداً منذ أن عثرت على الشركاء والمال؛ ومع ذلك تعلَّمت التعاملَ مع بنى خارج الإدارة.

في جزائر الثمانينيات، كان الكثيرون من الموظفين يمارسون العمل اللامتشكل في شبكة، وفقاً للحساسيات وللمشاريع والقناعات. وفي الأغلب كان يجري هذا الأمر مجاناً في بنى أولئك الذين يستفيدون بدورهم من مواقع استراتيجية في المنشآت. كان لكلٍ منهم مهاراته المفضَّلة لفتح ورش عمل ودراسة أو مجرد التأمل بحسب الظروف، وعقد اجتماعات، وإنشاء سكرتارية، وحتى تنظيم جمعية سرية. وفوق ذلك، كانت تسمح هذه الممارسات بالتجوُّل عبر البلاد ومجابهة التجارب، والاستماع بنحو خاص.

خلف واجهات شكلانية الإدارة، اكتشفنا نشاطاً خفياً[1] وكثيفاً من النقاش والتفكّر في المستقبل، خصوصاً لدى الأجيال الجديدة من الكوادر الذين كانوا يرفضون، من قبل، أن يتصوّروا أدنى حدوث تطور داخل النظام، فراحوا يبحثون عن مواطن جديدة للصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقبل ذلك، كانت تدور نقاشات نقابية حقيقية بين شبّان تجمعهم المقاربات السياسية. والواقع أن السير الحقيقي للاقتصاد والخيارات والقرارات لم تكن تُناقش وتحلل إلاّ في غياب المسؤولين المنجذبين، وخارج البنى. ففي كل مجال كانت تتكوّنُ عفوياً في أوساط الأفراد الأكثر تصميماً، شبكُاتٌ نضالية سرية، خارج المخططات المفروضة. كانت الأجيال الجديدة تفرض على القديمة تجاوز الخلافات بين النخب، والبحث عن مشاريع سياسية جديدة.

هكذا وصلت الآن إلى تجاوز التأخر المتراكم خلال التعامل المديد مع الإدارات المركزية.

كانت تظهر في المجتمع ثلاث نزعات، في غاية الوضوح.

كان الحذر من أجهزة الدولة عميقاً، وكاد يعادل في كل مجال تقريباً الرفض القديم لأجهزة الحزب والنقابة والجمعيات الأخرى المرتبطة بالسلطات المحلية أو المركزية. وبات من الصعب جداً إقناع الأجيال الجديدة بأن حداً أدنى من القواعد القديمة يمكنه البقاء في تشغيل المصالح العامة. وكان في أساس هذا الرفض، التعيين الاصطفائي، العشوائي في كل مستويات جهاز الدولة، حتى في المناطق الأكثر بُعداً. لقد أُصيب بالفساد حتى التعليم والأجهزة الصحية. وكان يبدو مستحيلاً تغيير النظام من داخله.

في المقام الثاني، على الرغم من اليُسر العام الحقيقي فعلاً، كانت شريحة متعاظمة من الطبقات المتوسطة، خصوصاً في عداد الأجراء، تفتقر. بالنسبة إلى الأجيال القديمة، صارت الترقياتُ نادرةً، ومحكومة في كل مكان بوفرة أعداد الموظفين وبالمحسوبية الاستزلامية العامة. وبالنسبة إلى الجدد، كان يُضاف إلى غياب التقويم بحسب الكفاءة، قيود السكن التي يستحيل تجاوزها، وانحطاط الشروط المدرسية للأطفال، وبالأخص الانتفاضة في مواجهة نمو الامتيازات والانحرافات والمظالم من كل نوع. وكانت مطالب الشبّان تحظى بآذان صاغية أكثر من مطالب القدامى. وكان يبدو مستحيلاً أكثر فأكثر التطورُ السلمي للوضع.

أخيراً، وبنحو خاص، كانت تزداد عمقاً كل يوم، الهوّةُ بين النخب الفاسدة وبين باقي الطبقات المتوسطة. ففي مجتمع لا يزال مطبوعاً بقوة بطابع الروابط العائلية وباحترام المراتب الاجتماعية القائمة، صار التعايش صعباً بين أولئك الذين نجحوا وبين الآخرين، حتى في أثناء الأعياد الخاصة ومآتم الدفن. في الثمانينيات، وبالأخص عندما يُعتبر المرء منتمياً إلى الجيل الحاكم، كان ينبغي الحرص على المعاملات وتجنّب صحبة المتميّزين، حتى لا يرى الوجوهَ الشائحة. هكذا بدأت تنمو «شبكة المساجد».

المتميّزون الجدد

إن تدفق الدولارات، من جرّاء حرب العراق وإيران، يجيزُ كل الحيل والمكائد. لم يعد العصرُ عصرَ التضحيات المفروضة بحكم بناء المجاميع الصناعية الكبرى؛ الموضة الدارجة هي موضة الحياة الأفضل، والوارداتُ المتزايدة تسمح بالنفقات الأكثر ابتذالاً. كان لا بدّ لنا من «مراكز ـ مدن» ساطعة، مساجد واسعة، جامعات كبرى وقصور عريضة؛ وبما أننا كنا على عجل، تركنا الشركات الأجنبية تبني بسرعة مدناً كاريكاتورية، شبه جاهزة. إن صلف القادة وضحالة ثقافتهم واستيلاءهم على كل شيء، كان يجعل الأثرياء الجدد يقلّدون مسالك أثرياء الشرق الأوسط، فيما كانت تعمّ الصفقات والتهرّب من الضريبة، وتنحطُّ الحماية الاجتماعية للأكثر حرماناً.

إلاّ أن اشتراكية «الضَّرع»، كما سيتجاسر على تسميتها روّادها بالذات، لن تدوم سوى ثلاثة

أو أربعة أعوام؛ أي الوقت المتاح لمنشآت القطاع العام حتى تمحو، بلا مقابل، جزءاً من الديون المتراكمة طيلة العقد السابق، ونقلها إلى حساب الخزينة؛ وحتى تزيد الأجور والمكاسب الاجتماعية لتهدئة الشغيلة، وللتزوّد من الخارج بلا تدقيق.

خلال العملية، تكدّست ثروات في نطاق أسواق الدولة، داخلها وخارجها، وجرى نهب المباني والعقارات المهمة، فيما جرى قذفُ الأجراء والعاطلين عن العمل في المدن الكبرى، نحو الضواحي البعيدة. كذلك ستجري، بلا نجاح، محاولة لرفع معنويات شبيبة المدن، وتزيين المذهب الاستهلاكي بزينةٍ جديدة، من خلال التثمير البالغ التكاليف ـ في الجزائر العاصمة أولاً، ثم في معظم المدن الكبرى ـ في مراكز ترفيهية باذخة. ازدهر فولكلور تزييني على قاعدة الإعانات، وبإشراف متميّزين جدد وأصحاب ثقافة مبتذلة، يدَّعون أنهم رُسُل الحداثة. أخيراً، نما سوقُ الأناقة الكبير، وصار في متناول الأغنياء الجدد، وراحت «الزوجات الفارغات» تفتح حوانيت، ينفقُ فيها أولاد النومنكلاتورا Nomenklatura (*)، بلا حساب، المال الذي جمعه «الأبوات».

إن انخفاض الوسائل المالية الخارجية سيحدُّ باكراً من حماسة الزبائن المحسوبين على النظام، دون التخلي مع ذلك عن المقصد، سأكتشف سنة ١٩٨٦، في صالون مهجور من مكتب الرئيس، ماكيت مشروع ضخم لمجمّع مخصص للرئاسة المقبلة. في مرتفعات العاصمة الجزائر. لقد مررنا حقاً بالقرب من مصير بوخارست؛ ولولا سقوط أسعار النفط، لكان لنا الحق في ذلك المصير.

في الغليان الفوضوي والعفوي غالباً الذي كان يقضُّ مضاجع المتروكين للقدر، لم أكن أعرف متى وكيف ستظهر الحركاتُ الحاسمة، ولكن بعد ثلاثين عاماً من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٤، كان لا بدّ من الاستعداد لذلك. آنذاك، كنتُ أواجه مسألة عملية لا بدّ من حلّها: محاولة ترك الإدارة سراً، دون التخلي عن حقوقي في التقاعد. الواقع أنني كنت أستطيع الإفادة من تدبير مفيد جداً، جرى وضعه في السبعينيات للسماح بوضع كوادر عليا خارج الإدارة، بدون فضائح كبرى، بعدما صاروا من غير المرغوب فيهم، وذلك بشرط أنَّ يفهموا أنْ عليهم الرحيل بلا ضجة.

عملياً كنت بلا عمل وبلا مهمة محددة منذ ثلاث سنوات، عام ١٩٨٤، فرحتُ أقوم بأقل ما يمكن من الحركات، وكنتُ أتخفى أكثر فأكثر وراء صورة تقنوقراطي بلا روح، ويعدُّ عملياً الأيام التي كانت تفصله عن انتهاء فترة العشرين سنة خدمة، التي تمنحُ الريع المحسوم، مع تقديم خدمات صغيرة، بين الحين والآخر، على شكل تحليلات، مرفوعة لرئيس الحكومة المعاصر، العقبة الأساسية على طريق الخروج. كان يبدو لي من الأخلاق الرفيعة أنْ أتقاضى من النظام تقاعداً مناسباً يسمح لي بأن أخرج، بدون هموم مادية كبرى.

(*) تسمية للفئة الاجتماعية الطفيلية المستأثرة بامتيازات الحكم ـ م.

- ٣ -
التحجُّر البيروقراطي

ليس مُتاحاً إجراء توقعاتٍ صحيحة إلاّ لمختارين نادرين. قبل انتهاء عقدي بثلاثة أشهر، استدعيت إلى الرئاسة حيث أبلغني العربي بلخير، مدير المكتب، نبأ تكليفي بشؤون القطاع الاقتصادي لدى الرئيس؛ كأن إمّحائي كان قد لفت أنظار السلطة إليّ، فهي لا تحبُّ أن ترى أحداً يفلتُ منها. الرفض يعني ضياع أفق التقاعد المشهور. والقبول كان يعني التمادي في المكر لى أبعد حد، في وقت لم أعد أعتقد بأي تطوير إيجابي ممكن للنظام، وكنتُ قد توصلت إلى لك القناعة بوضوح وبشكل حاسم. قيل لي إن الرئيس، القلق على مسار الأحداث بعد خفض وسائل الدفع الخارجية، كان قد قرّر أن يتناول الأمور مباشرة، وأن يتزوَّد بقدراتٍ تحليلية محايدة. الواقع أن الترقية نفسها طالت عملياً، إلى جانبي، علماء اجتماع منظورين، من قدامى الرابطة الجزائرية للبحث في الاقتصاد (ARDES)، الملحقة بإدارة التخطيط منذ خطة لقسنطينة، كما شملت عالماً سياسياً مرموقاً، ورئيس محكمة الجزائر السابق، وباحثاً قديماً مشهوراً، وقاضياً كبيراً. كانوا مسرورين، وكانوا يعدّون أنفسهم باللجوء إلى مناورات كبرى... حتى يصبحوا وزراء.

كنتُ شديدَ القلق، ومع ذلك لم أرفض، خصوصاً من باب الفضول. لم أكن قادراً على تفويت فرصة المشهد (التي أتيحت لي) لممارسة السلطة فعلياً، إذ كانت ثقافتي تفتقر إلى ذلك. كما أن غواية التعكير، ولو ظرفياً، لصفو شاغلي الأمكنة الرفيعة، لم تكن غريبة عن قراري. قبلت المغامرة بلا تأنيب كبير للضمير، وكذلك بلا فطنة ودراية، كما سأدرك لاحقاً. لقد وُعدت بإطلاق يدي، فلا أقدّم تقارير إلاّ للرئيس الذي يحاسبني عليها، ويمكنني أن أكتب ما أريد. هذه النقطة الأخيرة كانت الوحيدة التي تحقَّقت. وبالنسبة إلى الباقي، اكتشفت بسرعةٍ فائقة أن الميدان كان محاصراً، وأن أوراقي كانت مراقبة غالباً، وأن الغاية منها تغذية الأفكار المبهمة لأعضاء مكتب الرئاسة والوزراء المنظورين، الذين لا يتمنّون لي إلاّ الخير؛ كما اكتشفت أن الرئيس كان قليل الاهتمام بالاقتصاد آنذاك، وأن المطلوب كان استعمالي للتسابق على السلطة، أكثر من مساعدتي للرئيس.

العمل في القمّة

كانت تكمن مهمتي الأساسية في تحضير تحكيمات مجلس الوزراء حول المسائل الاقتصادية، واقتراح بدائل، عند اللزوم، لمشاريع الحكومة. حتى أقوم بمهمتي الأولى، كان يتعيَّن عليَّ أن أتردّد على المجالس المشتركة بين الوزارات التي لا تفيد إلا في الأعمال الثانوية. بالنسبة إلى الملفات المهمة، كان إعداد القرارات يمرّ في قنوات سرية، خارج الجلسات والاجتماعات الرسمية. هذه ممارسة ثابتة في الأنظمة البيروقراطية، قوامها عدم الثقة بما تقيم من آليات عمل. فهي غير مقيّدة بأية آلية ضبط خارجي، ولهذا الأسلوب مأثرة تجنّب بعض الشهود، في المجالس المشتركة بين الوزارات، إذ تجري بالأولى مناقشات زائفة لتضليل أولئك الذين لا يعلمون أسرار الفِرق القيادية الضيّقة. مع ذلك، لهذا النظام نقطة ضعف: إنه يضع السلطة بين أيدي أشخاص عُتاة أو مدّاحين لا يزعجون القادة، لكنهم عاجزون عن إعطاء شكل متناسق لمشاريعهم، ومضطرون فعلاً لكشف جزءٍ من مقاصدهم لهؤلاء الذين يسمّونهم فنيّين. وهؤلاء الأخيرون يراد لهم أن يكونوا مطيعين ومستقلين عن مختلف شبكات السلطة، ونزيهين إذا أمكن. عبد الحميد الإبراهيمي، الذي انتقل من الخطة إلى مسؤولية رئيس الحكومة، كان يظنّ بأنه وجد بين قدامى كوادر الحزب العصفورَ النادر، محمد صلاح بلكحلا، الذي كان يعتبر التصويب بمنزلة الوفاء والسذاجة.

لكي يجسّد خطابه، كان عليه أن يجعله يعرف ما كان ينبغي إخفاؤه في الاجتماعات الرسمية. وبما أنني كنت على اطلّاع بما كان يدور في الرئاسة، لم نجد، هو وأنا، أية صعوبة في إقامة شبكة عملنا الخاصة بنا، وفي التأكد من صحة معلوماتنا، والمحافظة الدائمة على مبادرة تدبير الملفّات. في هذه اللعبة تمكّنا غالباً من وضع خلاصات لمجالس الوزراء، لم تكن متوقعة من المجالس المشتركة بين الوزارات ولا من مكتب الرئيس. لم يكن التمرين ذا مدى كبير، فلم يمدّنا إلاّ بفتات الملذّات، نظراً لأنَّ السلطة ووزراءها يعلمون منذ أمد بعيد أن القرارات المكتوبة والمنتظمة لا تلزم إلاّ بقدر ما يكون تطبيقها سهلاً ولا تنطوي على مخاطر؛ كان في إمكاننا جعلهم يتبنون ما كنا نريد، فهذا لا قيمة له في نظرهم. البلد لا يُدار في مجلس الوزراء. . مع ذلك كان لكتاباتنا أهميتها النسبية. كان يمكننا التذكير بها دون انقطاع، وكان هذا مزعجاً، مُضيِّعاً للوقت، ومستلزماً لعدة أشكال من البهلوانيات والتبريرات والجهود غير المعتادة. تدريجياً كنا نرغم السلطة على اعتماد لغتين، وعلى بذل جهود كبيرة لتمويه الحَكَم واللغو وعدم الكفاءة، ولم تكن دوماً ناجحةً في ذلك؛ فكانت بيانات مجالس الوزراء، أقله فيما يخص الاقتصاد، ترتدي أكثر فأكثر، رداء محاكمة عمل السلطات العامة، الأمر الذي لم يقع دوماً، وخارجاً، في أذن الطرشان.

كانت تقع على كاهلي مهمة ثانية، تعود إلى ما يمكن تسميته المجال المخصص للرئاسة، رياضته المفضلة، المُمَارَسَة منذ أمد بعيد في المنزل، الرصد. الواقع أنني اكتشفت غرابة أخرى

للقادة، قوامها الاعتقاد بأن تقنوقراطياً جيداً يكون قادراً ومن جهة على كشف الضربات الطائشة والهفوات وعدم طاعة المدبّرين للأوامر والانضباط، ومن جهة ثانية الاعتقاد بأنه يملك التوجه الطبيعي لكي يرشد سلطة البلاد العليا، إلى كل ما تقدم. بهذه الصفة، كان يمكنني توظيف معاونين، والتأثير في مجال الإعلام، والسفر، نظراً لأن الأمر الأساسي هو إطلاع الرئيس على كل الشرور والأمراض، المنسوبة إلى الموظفين الصغار، التي يمكنني رصدها.

كان الوزراء ورؤساء المنشآت الكبرى يعطون أهمية كبرى لمراقبة هذه الممارسات ويخصصون لها كثيراً من طاقتهم؛ فالآلة الموضوعة على سكة العمل لم تكن تخدم فقط استبداد رئيس غير مؤهل لدوره الحقيقي، بل كانت بنحو خاص أداةً يستعملها المكتب[1] لتبرير تنقلات المسؤولين، وعزلهم وترقيتهم على كل المستويات من مراتب الدولة. كانت التحريات موجهة، وكانت نتائجها المصفّاة حسب مزاج واضعيها، في أفق المحاكمة الرديئة، تحت ستار الإعلام والرقابة. كذلك، كان يتعين على كل مسؤول رفيع أن يسهر، بكل الوسائل - ومنها الفساد، بالنسبة إلى البعض - على تجنّب مؤثرات هذه الآلية. ناهيك بأن الجو العام كان في الممارسة أشدّ تلوثاً، إذ كان هناك مجالان مفصولان بوضوح للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، سواء على مستوى الوزارات الوصيّة على القطاع العام المهيمن أم على صعيد المؤسسات والمنشآت.

في المقام الأول، في الثقافة الاقتصادية للبيروقراطية السائدة، لا يمكن أن يكون أصل المشاكل سوى اختلال الوظيفة في القاعدة، وليس في القمّة، ولا حتى في المستويات الوسطى. فإذا سجّل الاقتصاد نتائج سيئة، وسار بشكل سيّىء، فمرد ذلك إلى أولئك الذين يعملون في المنشآت والمؤسسات العامة، ومديريهم أحياناً. فالقاعدة هي التي لا تفي دوماً بتعهدها، سواء في المستشفى أم في المصنع، في الورش والمدرسة. أما البنية الفوقية فهي لا يمكن أن تنخدع ولا أن تسيء التصرّف. ففي هذه المجالات، كما في سواها، يلعب الكمالُ الاستبدادي دوره المطلق. في هذا السياق، يطرق الرئيس الشرَّ ويقتلعه من السلوكات السيئة لصغار الموظفين، وتنصب المراقبة القاسية على استعمال مركبات الخدمة وآلاتها، فيما تزدهر التجارة المخالفة للقانون والتدبير المالي المشين. من الواضح أن هذا الموقف كان ينعكس في هرم المسؤوليات. إذ كان يجري اختيار الوزراء والمدبرين المكلّفين بمراقبة الإنتاج السلعي والقطاعات الاجتماعية، من بين التقنوقراطيين ذوي المراكز الدنيا، المتحمسين للنظام والانضباط. وكان يجري تخصيص تدبير السياسة الاقتصادية والمناصب الرئيسة، المجال الثاني، للمحسوبين الممتازين. وباستمرار، كان يمكن دخول المتميزين إلى مكتب الرئيس. كانوا يتخطون رئيس الحكومة،

---

(١) ليس هناك وجود رسمي لمكتب الرئيس، كما نسميه هنا. مع ذلك، كان يجتمع باستمرار. المقصود بذلك جوهرياً الأمين العام للرئاسة ومدير المكتب (اللذان لن يتغيّرا لأمد طويل)، والأمين العام للدفاع عندما كان الشاذلي وزيراً، ثم الوزير نفسه عندما جرى تعيينه، ومسؤولي الأمن ومسؤول الإعلام لدى الرئاسة. طيلة رئاسة الشاذلي لن يتغيّر مدير المكتب، إلاّ في الأشهر الستة الأخيرة.

ويتمتّعون باستقلال نسبي في السلوك بالمقارنة مع برامج الحكومة، كما كان يمكنهم أنْ يبنوا مهنتهم بأنفسهم وأن يتوقوا إلى مراكز القيادة. كان عقد وفائهم يُدار في مكان آخر. وكان الآخرون خاضعين لتقويم المرؤوس، وعملياً كان يطلب منا مراقبة هؤلاء. من الواضح أنني كنت أفضّل تكريس وقتي للامتيازات.

كمسؤول عن الاقتصاد العام، لم يكن لديّ عدد كبير من الناس حتى أعيّنهم في مراكز السلطات. والأشخاص السيئون لم يكن في الإمكان وجودهم في الآليات المالية ولا في مستوى قواعد إدارة الاحتكارات المكلفة بالتجارة أو بأصحابها. مع ذلك حاولت القيام بشيء ما، بغية تغيير العادات. بدأت بتغيير الدورات الإعلامية، وبالتخفيف منها جوهرياً، خلافاً لزملائي الذين كانوا يخافون على سلطانهم. قمت بربط أجهزة الرئاسة بالمصارف مباشرة وبالمنشآت التجارية وأجهزة الإحصاءات والمحاسبة الوطنية في الخطة التي نسيطر «بالإرث» على أعمالها. كان هذا مزعجاً للكثيرين، لكنهم لم ينجحوا في وقف العملية. إذ لم تعد تصل إلى الرئاسة سوى ثغرات النظام وعيوبه: السياسات السيئة للمديونية والتسليف، الاختلالات في آليات الأسعار، أسباب التضخم، وبالأخص مخالفات الترسانة الحقوقية لاقتصاد الدولة. تدريجياً، صار بمستطاع المدبّرين الانتقال إلى الهجوم، إذ تغيّر موضوع الرصد وهدف الإرشاد؛ وأخيراً، لم يعد في الإمكان إخفاء التبذير والهدر والصفقات التي تعقدها الاحتكارات التجارية والإدارات السائدة والمؤسسات المالية، ومن ورائها، كل الاقتصاد الريعي.

انتفخ وتضخّم عدد من مسؤولي منشآت الإنتاج، السعداء بكونهم لم يعودوا المرمى الوحيد للرقابة البيروقراطية؛ وتفكك تضامنُ آخرين، مختارين ومُرضى عنهم كثيراً. على مدى عامين، تمكّنا، مع ذلك، من قلب التيّار، إذْ عزّزنا ووسّعنا شبكة المسؤولين الاقتصاديين والنقابيين الذين كانوا يطالبون باستقلالية التسيير، وتبديل قواعد اللعبة والتكييف المالي. في أثناء إحدى الحفلات الشعائرية، التي تُقام تقليدياً في «مؤتمرات التنمية»، لتناول حالة الاقتصاد، انتهى الأمرُ بالرئيس إلى التسليم بأن مكمن الداء كان في الجهاز الذي يرتبط بسلطته. فبدأ أهل الرأي يسمعون لغةً غير بعيدة كثيراً عن الوقائع المُعاشة، فيما كان الخطابُ المهيمن ينشر تناقضاته. كان ثمة هاوية تفصل بين خطاب أجهزة رئيس الحكومة، والوزراء الفنيّين والأجهزة المكونة للسياسة الفعلية التي تقودها الأجهزة الاقتصادية.

استعاد قوّته رئيس الحكومة، المسؤول المعلن عن الانحرافات والانتكاسات، وجاءت تسوية ١٩٨٥ لتضع حداً لتصفيات الحسابات. لم يعد هناك أزمة مفتوحة؛ فالرئاسة ستعزّز سلطانها على الحكومة، بتعيين عسكريين قدامى في مناصب وزارية حساسة، وسيكون في إمكان رئيس الحكومة ترقية بعض المدبّرين ممن أظهروا أنيابهم.

في المنشأة الجديدة، يتعلق الأمر بالنسبة لمركز السلطة، بمحاولة الردّ على نداءات المجتمع والنقابات والمدبّرين المسيّرين، الضاغطة أكثر فأكثر، دون التخلي عن الامتيازات،

وعن رقابة التسيير النفعي. مع ذلك، سيجري ارتكاب غلطتين تقويميّتين كبيرتين. في المقام الأول، ستناط أمانة الرئاسة العامة بمولود حمروش، أمين عام الحكومة، الذي يعتبر موظفاً كفوءاً في الدوّلة، متمكناً ومنضبطاً. ومرة أخرى، تسير نقاط ضعف البيروقراطيين في الاتجاه عينه، إذ يجري الخلط بين الاستقلال والمسافة وبين الإذعان. استفادت مجموعتنا من بلوغ منزل عضو في الشبكة؛ وأكثر من ذلك، استفادت، على خطاه، من انضمام القسم الأكبر من كوادر الجهاز الحقوقي للدولة، إلى مجموعتنا. كان يمكن أن تبدأ الزحزحة المؤسسية. وفي المقام الثاني، لم يتولَّ الجهاز الجديد رعاية الأزمة، الفعلية حقاً، في وسائل المدفوعات الخارجية وانعكاسها على توازنات الموازنة والتثمير والعمالة. كانت تلعب لصالحنا، الهشاشة الكبرى، المنتظرة من النظام، وكانت تظهر عمليات الترميم عديمة الوزن في وجه صعود التضخم والديون العامة واختلالات نظام السوق.

في شباط (فبراير) ١٩٨٦، لم يستطع رئيس الحكومة عبد الحميد الإبراهيمي تجنّب وضع برنامج إصلاح اقتصادي، لكنّه وضع هذه المرة من داخل قيود أصعب. مع مساهمة الأمين العام الجديد، تعزز الفريق الذي كان يتولى، في الرئاسة، مهمة الحدّ من تناقضات النظام. فهو مطمئن إلى عدم الخضوع للمراقبة، وإلى إمكان القيام مباشرة بالتحكيمات، دون تشويه لدى الرئيس من قبل مكتبه. على رئيس الحكومة أن يأخذ الفريق بعين الاعتبار، فوجد نفسه في وضع يغري بالتحالف. لم نكن معادين لأفق مساندته في مواجهة السلطات الفعليّة، إلاّ أن المشاكل التي كان يتعين عليه علاجها، كانت معقدة. فهو لم يكن قادراً على السير معنا إلى البعيد. كان مسؤولاً سابقاً عن التطبيع الممركز لعدة مجالات في السياسة الاقتصادية والاجتماعيّة، وخصوصاً الانبناء المتجدد والمكلف للمنشآت العامة، وإعادة ترتيب أجور القطاع العام والتمركز في وزارات تسيير الأسواق العامة، وكان يصعب عليه إعادة النظر في البرامج المكلفة التي كان أطلقها بنفسه. لقد شارك كثيراً ولأمدٍ طويل جداً في إدارة النظام، فلم يكن في مستطاعه أن يعارضه بسهولة. كان هامش مناورته ضيّقاً جداً؛ فاختار التدليس. في هذه الأوضاع، تحمَّل وحدَه مسؤولية الترميم والتصحيح، سامحاً للأجهزة المراقبة من خارج الحكومة، أن تواصل عبثها وإخفاء مسؤوليتها عن تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. بما أن رئيس الحكومة كان عالقاً، فإن الرئيس لم يعد من واجبه التحكيم، فترك الأمور تأخذ مجراها، ولم يتولَّ سوى التعديلات ذات الطابع الهامشي. كل مراكز القرار تركت الوضع يفسد، وهي مقتنعة قناعة عمياء بأن انقلاب اتجاه أسعار النفط سيحدث قريباً، لأمر الذي من شأنه السماح بالقضاء على المخاطر، دون إعادة النظر في القواعد الجامدة للرقابة الاجتماعية والتسيير الاقتصادي.

الهرب إلى الأمام

بما أن السلطة لم تكن ترى داعياً للتخوّف من أزمة مديدة في ميزان المدفوعات، كان ينبغي، في خلال ذلك، الصمود مع تحقيق بعض الوفورات على ظهر السكان، والحد قليلاً من

معدلات الاستثمار والاستهلاك، وبذلك، امتصاص الأزمة الراهنة. وبما أن الانتاجيّات المجمدة في القطاع العام، كما في سواه، كانت تظل تسجّل على حساب الشغيلة والمدبرين، فإنَّ تعزيزاً للانضباط البيروقراطي كان يمكنه السماح بتحسين النتائج الاقتصادية وضغط التكاليف الاجتماعية. هذا الخطاب كان قادراً على إرضاء كل دوائر السلطة وصون التوازنات القائمة.

قررنا العمل وحدنا، بعدما فشلت عملية الإصلاح من داخل الحكومة، أمامنا، بدائل سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية كانت تتحضَّر آنذاك في دائرتين متمايزتين.

الندوة الأولى، عديدة وضجَّاجة، تكوَّنت أساساً من كل ما يدور حول جهاز جبهة التحرير الوطني: منتخبون محليون، نواب، وزراء، قادة نقابيّون. في خزّان الكوادر الدنيا كانت تسوّق فيه الدعاية الرسمية، الموجهة للخارج ونقد التسيير الجاري للإسراع في الإصلاحات؛ الخطاب هو خطاب المناورة أكثر منه خطاب الاستكشاف. إنه ملتقى الفراغ والاصطناع والضحالة؛ هناك توضع باستمرار النظريات الأكثر خواءً وديماغوجية التي ترمي إلى زعزعة أولئك الذين يتولّون التدبير. في ظروف المرحلة، يقوم الخط العام على رفض التزام الحكومة بأقل إصلاح للآليات الإداريـة، دون إعادة النظر في أي مكسب اجتماعي أو أي امتياز قائم؛ وفوق ذلك، باسم الوعود الماضية، يُضغط على الحكومة ،حتى توسع حقل التبذير والفاعلية غير المنتجة والإعانات. وإذا كان نظام التأهيل ينتج غير كفوئين، فلا داعي لإصلاحه بنحو خاص، بل ينبغي الإبقاء على دعم اللاكفوئين الذين يسيّرونه، وإيجاد فرص عمل غير منتجة، لأولئك الذين يغادرونه. وإذا لم تعد القدرة التصديرية كافية لتغطية حاجات السكّان أو الإنتاج، فلا داعي بنحو خاص لكي تقترح الحكومة أقلَّ وفر، بل يجب عليها ابتكار أي شيء مصطنع لكي توهم بأنها ميسورة، لأن اقتصاد الدولة لا يمكنه الإفلاس! وإذا كانت المالية العامة في حالة إفلاس أو عجز، فلا داعي لتحميلها عبئه؛ وإذا افتقر البلد إلى وسائل المدفوعات الخارجية، فإن من واجب الأسواق المالية والبلدان الغربية أن تدفع لنا؛ فنحن بلد كبير وسوق مرغوب فيه كثيراً لدرجة يبرّر كل التضحيات! إن الكذب المعمَّم يسمح بتضخم المطالب الأقل تأثيراً بين الزبانية والمحاسيب، ويستوجب بنحو خاص ضرورة القيام بمعارضات جذرية.

تتكون الدائرة الثانية من السلطات الفعلية نفسها، علناً، من خلال محاسيبها في أجهزة الدولة والقطاع العام الاقتصادي، وأولئك الذين يملكون ما يكفي من ثروة ونفوذ لكي يفكّروا جدياً بالتعاطي الحر مع سلطة الدولة، وكذلك لكي يتحدّثوا عن معارضات مهذبة، مصطنعة وتحديثيّة. وكلاهما يستلزم بصوت أعلى وأقوى بنقل الأرصدة العامة إلى القطاع الخاص، وبإلحاق السلطات العامة بمشاريعهم. أما الوصفات التي يقدمونها للأزمة الاقتصادية، فمختصرها مفيد: إنها الكلفة الاجتماعية لتسيير الدولة التي لم يعد في الإمكان تحملها؛ ومع خصخصة الاقتصاد العام، يُترك للمقاولين أمر إعادتها إلى مستويات معقولة. لهذا الأمر عدة فوائد: أولاً، تتخلص الدولة بدون تأنيب ضمير سياسي كبير، من الضغوط التي يمارسها على

تسييرها حلفاؤها الأجراء، المزعجون أكثر فأكثر؛ أما أرباب القطاع الخاص، وهم في أغلبهم من قدامى الحزب، والجيش والدولة، ومن الرواد المتحمسين في الماضي للدولة ـ النعمة، فسوف يعرفون كيف يتولون تدجين تلك الضغوط. وثانياً، إدارة الرساميل والعرض الموجّه نحو الطلبات المليئة، ستكون أكثر ربحاً، بفضل الأسعار التي تتطور بحرية، وبفضل حماية داعمة للنشاطات في مواجهة المنافسة الخارجية. للقيام بالعملية، يتعيّن حدوث الخصخصة طبعاً من دون تغيير شيء في الأساليب البيروقراطية الممركزة القائمة. وعلى الأجهزة الإدارية حفظ الرقابة الحصْرية للعمليات، كما حدث ذلك بالنسبة إلى السوق العقارية؛ وعليها أيضاً تقديم التسليف والتسهيلات من كل نوع لمن يريدون اشتراء المجال العام.

ولا يرقى أي شك إلى جميع هؤلاء النّهابين بأن الدولة تملك الوسائل لتحقيق مطالبهم، وفوق ذلك تربح منها أيضاً. وسيكون لديها ما يكفي من الموارد لتخليصها من كل المتاعب الاجتماعية والجماعية، لأن المسألة لم تعد مسألة وجود آخرين يفتقرون من جرّاء العملية، ويُقلقون الأرباب الجدد للصناعات، وحلفاءهم في جهاز الدولة. بين الإجاصة والجبنة، يحدث أحياناً قيام هؤلاء وأولئك بالبرهان على إنسانيةٍ حصيفة. إنهم يمنحون الصوت للمعارضات «المرخَّصة»، وعندئذٍ يعترفون بطيبة خاطر أنَّ جهاز الحزب يشكل عبئاً ثقيلاً أكثر فأكثر، وأن من الأحسن تناسيه، والاكتفاء بهيئات ممثلة «للمجتمع الأهلي»، مخصصة لأهل السيرة الحسنة. وذهب بعضهم إلى أن من المفيد أن يقوم محامون يمثلون كل ضمانات حسن السلوك، وأطباء مشهورون أو أهل ثقافة منفتحون قليلاً، بالحديث عن حقوق الإنسان، وأن يديروا نقاشات عامة، وتقديم صورة محترمة عن التطور الذي يتمنّون دمغه بالواقع.

لكنّ تهافتهم ينجم عن حقدهم المزمن. فهم لا يفكّرون إلاّ بأنفسهم، وهم صُمٌّ عن نمو الممانعات وتبلورها في المجتمع. تطورت الستراتيجيات والتركيبات في حلقات مغلقة ومحدودة، وسط الناس المضمونين من حيث سلطتهم وحقوقهم العليا، الذين يحتقرون كل القيود، لكنهم يستمدون قوتهم من الممارسة الفعلية للسلطة؛ مباشرةً، لأن ثقافتهم هي التي تتجلى كلياً في المسيرة الفكرية وفي ممارسة الرئيس والقادة الآخرين؛ ومداورةً، لأن ما لا يمكنهم الوصول إليه بواسطة السلطة، يحاولون الحصول عليه بالمال، على كل المستويات، في وسائط الإعلام، لدى المقاولين أو الرجال النافذين.

الضغط لأجل التغيير

كان علينا أن نكون حبّة الرمل التي تقصم هذه الآلية المعقدة للسلطة، حتى يمكن أن يولد التغيير. فلم نكن نستطيع الاعتماد إلاّ على العجز في الصياغة والتسيير والتوقع، نقمة الرأي العام، منتظرين أن يلعب الوقتُ لصالحنا. كان الأهمّ آنذاك هو تجنب الرجحان الشديد لكفة الميزان في صالح النهّابين. فقد كانوا أشد خطراً على المستقبل من قدامى جبهة التحرير الوطني. فكأن الحكومة لم تتغيّر إلاّ لكي يراقبوها كلياً، بعدما ضربت وأفرغت من جحافلها بسهولة،

أجهزةُ الحزب والنقابات. أما حركاتُ أهل الرأي، الحاضرة أكثر فأكثر، فكانت بعيدة جداً عن الإحاطة بحجم الرهانات، وأبعاد النهب التي كانت تتهيأ في الظل.

من جهة، حاولنا إلى أقصى حد تزويد الحكومة بمشاريع إصلاحية، قادرة على تعزيز الرقابة الاجتماعية لتطور الأزمة، ومقاومة ادعاءات توسيع الإدارات الريعية والمضاربات، وجعل الأجراء والمسيّرين يسهمون في الممانعة. ومن جهة ثانية، جعلنا مقر الرئيس منطلقاً لتقويم صحيح لمخاطر «الليبرالية الفوضوية» اجتماعياً وسياسياً، التي كان المقر ينطق باسمها. أخيراً، كنا نوظّف أقصى وسائلنا المحدودة لتوسيع شبكات النقاش والصياغة، على كل مستويات جهاز الدولة، حتى نُشرك الحد الأقصى من الكوادر في التقويم السياسي للتطور الذي كان يتكوّن. من الواضح أن المهمة لم تكن سهلة على أحد. فكما رأينا، لم يكن لدى الحكومة سوى هامش قليل من المناورة، لكي تأخذ مبادرات، وأقل من ذلك، لكي تجدّد. وكان معظم الوزراء قد ظلوا أسرى استلحاقهم بالسلطات الفعلية، على الرغم من وضعهم الميؤوس أكثر فأكثر.

كان الرئيس شديد الانقباض والتكدر من تشويه صورة الحداثة التي كان يرغب في تقديمها عن إدارته وعن نفسه، وكانت ترتعد فرائصه من الخوف من النتائج غير المضبوطة لخياراته وخيارات حلفائه. وكان هذا الخوف مكسباً ثميناً. إذْ إنَّ كوادر القطاع العام، ومن ضمنهم كوادر النقابات، لم يكونوا مقتنعين كثيراً أن عليهم التحول إلى قوّة صياغة وتحليل واقتراح. فما أكثر الذين كانوا يكرهون، بصدق، أن يعيدوا النظر ولو هامشياً، بتسيير استبدادي، يُعتبرون من مستفيديه المميَّزين؛ وما أقل أولئك الذين كانوا أكثر تأثيراً في جهاز الدولة، ويتمنون استمرار التنظيم الاستزلامي للتعيين والترقية، فكانوا يستنكرون كل تطوير للنظام.

كان ينبغي أن نواصل العمل بفطنة، وأن نعتني بعدم التخويف قبل الأوان. فلم نكن قادرين على مهاجمة الدستور علناً؛ فذلك كان يعني الدخول في اللاشرعية. . . كما أننا لم نكن نستطيع التنديد بمصادرة السلطة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية من قبل الأجهزة البوليسية غير الخاضعة للقانون العام، وكان معنى ذلك الخضوع لمحاكمات مصطنعة، ودخول السجن. لم يبق سوى حل: تعكير صفو الآليات الإدارية، لجرّ السلطة إلى اعتبار التسوية مع التغيير، كأمر ضروري لبقائها، مع إخفاء ما كانت تشكّل هذه الديناميكية من خطرٍ عليها.

جماعة الإصلاحات

كما هو الحال في السباق على السلطة، كان كل فرد يرفض مواجهة الأزمة الاقتصادية، وكنا قد تمكنّا من إقناع الرئيس بأن يعهد إلينا بمسؤولية الاقتراح الفنّي. وفي كل مجال كان يُفسح أمامنا، ولكن بخلفيّات شتى؛ فالحكومة لم تكنْ شديدة القلق؛ إذ كانت متفننة في تغليف المشاريع، وكان لديها ما يكفيها من الوسائل لكي تجعل الأشياء تموت من ذاتها. وكان للكوادر المتعاونين مع المنشأة، مصلحةٌ في التعاون معنا ورؤية ما سيحدث. كانت ترى أجهزة السلطة في هذه الأعمال وسيلةً للرقابة دون خطر على الحكومة والاقتصاد.

لكي نعزز كل هذه التحليلات، كان هاجسنا أن نبيّن أننا لم نكن مهتمّين بغير الإصلاح الفني لآليات التسيير الاقتصادي؛ ونجح الطبُّ، فلم يكد ينظر أحد إلا بعين الرضا إلى تولي مهمة الاقتصاد من قبل ما سيسمى لاحقاً «فريق الإصلاحات». عندها تمكنت شبكات النقاش من الخروج إلى العلانية؛ فصارت مجموعات عمل، مولجة، بموجب روزنامة دقيقة، بتقديم مقترحات إلى مجلس الوزراء. وبهدف التخفيف من مقاومة المبادرة ـ المترسخة بقوة في السلوكات بفعل السنوات الطويلة من ممارسة الاستبداد في تسيير المهن والأعمال ـ، حرصنا حرصاً شديداً على إناطة أدوار التمثيل المنظورة بأشخاصٍ موثوقين، حتى وإن كانت أهدافهم مختلفة عن أهدافنا. في المقابل، كان العمل الحقيقي يعبّىء كل ما كان يمكننا أن ندعوه موارد أو طاقات حول فريق شديد الانصهار[١]. كان النجاح تامّاً.

في بضعة أشهر، صار من الضروري إمساك سجل؛ فمنذ ١٩٨٧، هناك أكثر من ألفي شخص، معظمهم شبّان، وجدوا أنفسهم وبصفات شتى غارقين في العمل، فخرجت العملية من حدود الجزائر العاصمة لتغطي أغلب المراكز الاقتصادية. عندئذٍ صار من الصعب وقفها، خصوصاً من قبل الوزراء القلقين من رؤية كوادر كانوا تحت وصايتهم، يخرجون عن سيطرتهم. وفي كل حال ظلّ الحذر ضرورياً في تدبير الجماعات وتنظيم السجالات وصياغة المقترحات.

المعلومات وتأثيرها

لم يكن العمل الفني يواجه، بذاته، مصاعب كبرى. ففي العالم الثالث، يُعَدُّ غيابُ المعطيات الموثوقة والمتماسكة كأنه في الغالب عقبة أمام كل تقويم اقتصادي، سواءٌ من قبل الخبراء أم من قبل المنظمات العامة والخاصة القائمة بعمليات تجارية أو تعاونية. إن تمريناً كلاسيكياً في كل منشأة كبيرة، يقوم على التمهّل، طيلة سنة أو سنتين على الأقل، في وضع جداول ميدانية من الصفر. ومن الرائج أن يكتشف، في آنٍ واحد، وجود ثلاثة أو أربعة برامج مكلفة، من طبيعة واحدة، وضعتها منظمات مختلفة لدى زبائن مختلفين. إن الحجاب الحاجز

---

(١) من المفيد أن نقول كلمة عن فريق الإصلاحات هذا الذي سيحكى عنه كثيراً فيما بعد. في البداية، سنة ١٩٨٦، يتعلق الأمر بحلقة ضيّقة جداً. مكوّنة من محمد صلاح بلكحلة، ومني أنا، وكلانا من قدامى الخطة، ومن مولود حمروش، عبد العزيز القريشي، ثم محمد صلاح محمَّدي من أمانة الحكومة العامة، وفوزي بن مالك، مدير المصرف العام، ومحمد غريب مدير الشركة العام. إن المصطلح نفسه ظهر عندما تكونت مجموعة رسمية سنة ١٩٨٧، فيما كان البعض يبّدلون مراكزهم (حمروش أمين عام في الرئاسة، غريب وزير). والحال، سيجري توسيع المجموعات حسب عدة معايير استنسابية. مع تشكيل الحكومة، ظهر في الصحافة وراج مصطلح «إصلاحيين»، عندما صار البعض وزراء، والبعض الآخر مسؤولين عن مراكز استراتيجية في أجهزة الدولة. كما أن المصطلح سيدلّ، آخر المطاف، على كل الذين سيؤيدون حمروش. مع ذلك، في البداية وتالياً، المقصود أساساً أفراد متنوّعون سياسياً، صهرتهم مقاربة تكوينية وتنظيمية جديدة للمجتمع.

بين الوزارات والمراتب الإدارية والاقتصادية يشجّع هذا الهدر والتبذير في الطاقات والإمكانات. أمام الصعوبة، يعقّد الخبراءُ البرامجَ، مؤخّرين اتخاذ القرارات.

هناك عقبتان كبيرتان تواجهان الصوغ السريع لمعطيات اقتصادية رصينة. أولاً، الأجهزة الرسمية التي يجري التوجه إليها لجمع المعلومات الاقتصادية، نادراً ما تكون في أنظمة تسيير الدولة الممركز، أجهزةً مستهلكةً لهذه المعلومات؛ ولا تعمل المنشآت والمصارف على أسس السوق الاقتصادية. إنها تطبّق طرائق، ومن حين إلى آخر، معايير مفروضة، من دون ضرورة لتقويم الموارد والنتائج. وتالياً، كان لا بدّ لنا من السعي لجمع المعلومات من مواردها، والطلب إلى مديري المنشآت أن يبذلوا جهدهم، ولو نظرياً، لكي يكونوا في وضعيّة السوق. ثانياً، في الأنظمة ذات التسيير الممركز، يحول تجاهلُ الآليّات والطرائق المستعملة في صوغ المعلومات وترويجها، دون توجيه دقيق للأسئلة ودون الحصول على صياغة الطلبات الإعلامية في لغةٍ متوافقة مع الممارسات القائمة. للأجهزة الإحصائية والتخطيطية، على كل المستويات، خبرةٌ في هذه المسائل، وإن كانت لا تتمكن دوماً من حلّها؛ ومع ذلك، نادراً ما تستعينُ بها المنشآت.

حتى قبل تشكيل مجموعات مديري المنشآت ومسؤولي الإدارة المركزية، نظّمنا شبكة خلايا تخطيطية في الظل، صغنا معها اللوحات الإعلامية الأقرب، قدر الإمكان، من الأسئلة التي كان يُفترض أن تُثار على المستوى المركزي. أخيراً، تغطية الحكومة، الشكلية والمعطاة من طرف الشفاه، سمحت لنا ببلوغ المعلومات الحقيقية، وبالخروج جزئياً من الظل.

كما هو الحال في كل مجال، تملك الإداراتُ والأجهزة العامة والمنشآت الإعلامَ الذي تحتاج إليه لكي تعمل. هذا الإعلام يمكنه أن يعالج منهجياً وأن يُروّج ويُتداول. أما ما يُميّز أنظمة الحكم الاستبدادية فهو مصادرة الإعلام المتعلّق بتقويم الرجال والبنى ومسالكهم. إن الاهتمامات الكبرى في غاية الوضوح: المقصود أولاً الحؤول دون تدخل مراتب القرار الدنيا في الاختيار والتوجيهات والقرارات التي تعتبر استراتيجية. وتالياً، المقصود حماية المجالات المخصّصة، المحجوزة. أخيراً، ينبغي في كل المستويات أن يُحدَّد بدقّة مجال الاستقلالية التقنيّة المسموحة، وأن يسير الانضباط الذي يقوم على الصعود، بسريّة تامّة، بكل ما يتعلّق بالمجال السياسي إلى القمة.

في الحقيقة، إن رئاسة الجمهورية هي المركز الأخير لضبط الإعلام «السّري»، أي لكل معلومة متعلّقة بتقويم النتائج وبالضبط الاقتصادي والحقوقي للأعمال.

فما يميّز النظام القائم آنذاك هو أنه غير منظّم بطرائق، بل بممارسات تطورية وبقواعد غير قابلة للنشر، لتسيير الأمور. لنأخذ مثلاً مبدأ إضراب أو مجرّد مناوشة تفرض نفسها في لحظة معيّنة، أحياناً لأسباب في غاية التفاهة، بدون عواقب سياسية وبدون خطورة. منذ أن تعقد النيّة، في أي مستوىً كان، يجري أخذها بالاعتبار وتغدو سريّة، وتخضع حينئذٍ للمدار المُغْلَق. الملاحظة الأولى: إنِ الشبكة الإعلامية حاضرة في كل مكان. الملاحظة الثانية: المحرِّض على

العمل يعلم، من حيث المبدأ، وفوراً أنه مخالف في كل حال للقواعد غير المعروفة، إذا سار على طريق آخر للحصول على المعلومة. في هذه الحالة يمكن ظهور حالتين من التصور. إذا اعتبرت نيّته شرعية: يُمكن إيجاد حل بلا ضجة، كأن شيئاً لم يحدث رسمياً؛ وإذا لم تعتبر نيّته طبيعية: فإن عليه الإعلان عن عدم رغبته في المخالفة، وعندها يقال إن شيئاً لم يحدث. وبالمقابل، إذا استمر، ونشر المعلومة بقنوات أخرى، مثلاً من خلال تعبئة حوله، فعندها يجري تولي المسألة على مستوى أرفع. وعليه، يمكن أن تتطور هذه الآلية حتى أرفع مستويات الهرم، في عالم العمل، كما في عالم هرمية القرار الإدارية. المهم في كل الأحوال هو أن تجري المعلومة في وعاء مغلق: إن كل نشر عام أو كل نشر تتولاّه مستويات أو مراكز نشاط (الصحافة مثلاً) غير مأذونة مباشرة، يشكّل مخالفةً للقاعدة. الشائعة وحدها تسري خارج النظام.

من الواضح أنَّ عواقب تنظيم كهذا، كثيرة ولا يمكن توقعها في الغالب، نظراً لضعف فعالية النظام. من جهة ثانية، بخصوص ما يهمنا، هناك ثلاث فئات من العلاقات تستحق الإشارة إليها.

إن كل ما يختص بتدبير البشر والبنى وتقويم الفعالية الاقتصادية والاجتماعية يمكنه أن يرتدي رداءً استراتيجياً. ليس الإضراب سوى مثل؛ فالنموذج صالح وقابل للتعميم على كل الميادين. وإن أكثر العمليات تفاهةً تثير أسئلة سلوكية ويمكنها أن تستدعي تحكيمات سياسية، ما دامت الدولة حاضرة في كل مكان، وما دامت القواعد والأعراف والأساليب الإدارية، مبرمجة وضاغطة. فكل اختلال، ولو كان طبيعياً، يغدو موضوع استجواب ـ سأكون مثلاً شاهداً على اجتماع لمكتب الرئاسة دام أكثر من ساعة، وكان موضوعه استنساب نشر معلومة متعلقة بحادث بوسطة.

الحقيقة أن النظام غير قابل للتدبير. فهو يتضمن انضباطية وفعالية، وتنظيماً خارج متناول الكفاءات والطاقات المتوافرة. وحتى لو كان في مستطاعه أن يعمل، فإن قطاعات نشاطية كاملة ستجد نفسها مشلولة باستمرار. إن جهاز الرقابة مرغم على الاعتراض، فلا بدّ من تجنّب شلل الفعاليات، والسماح بحدٍ أدنى من المبادرات.

إن التسوية والتواطؤ يطاولان المسؤولية المباشرة، وتالياً المخاطرة، على المستوى الذي تؤخذ فيه القرارات؛ وحين يتعلق الأمر بفعالياتٍ اقتصادية، يكون حينئذٍ لا بدّ من دفع ثمن في المقابل، هذا الثمن سينعكس بدوره على المستعمِل الأخير. إنها الدرجة صفر للفساد: في الدورة، لا يوجد سوى كومبارس، ناشطين، مُرغمين، وحتى لاواعين غالباً.

بيد أن هذه الممارسات لا يجوز لها أن تترك آثاراً. عندما لا يعود كافياً شلاّلُ المخالفات المستهدفة، المتوّقعة بوفرةٍ في مجمل الأحكام والأنظمة، لا يبقى سوى إسكات أو تزوير الإعلام الموجَّه إلى الهرم السلطوي. إنهم يعومون منهجياً في الكذب، وهم يعلمون ذلك! عموماً، المجتمع بخير، والأجهزة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية فعّالة وساهرة؛ أما المخالفات التي

يجري لحظها فمصدرها سوء الرقابة. إذ إن الخصومة لا يمكنها أن تكون سياسيّة، بل تُعزى إلى مجتمع متأخر ومنكر دوماً لمحاسن الدولة الوصيّة.

في «كفرناحوم» هذه، تعمل الرئاسةُ كبناءٍ ذي ثلاثة أبعاد. الواجهة المنظورة: خلايا تحليل وصياغة، مكوّنة من كوادر كفوءة مختارة لطاعتها؛ إنهم ينتجون تحليلات عالمة، وتالياً لاسياسية، ستقوم خلاصاتها بإرضاء كل الاتجاهات. أما الخلايا الفنّية فتعمل كثيراً؛ إنها تعبّىء القدرات والبنى وتهدر المكان في سبيل لاشيء. ناهيك بأنها لا تصل إلاّ نادراً إلى الأماكن الستراتيجية، ويكون دخولها ظرفياً ومحسوباً. لذا نرى أن كبار الموظفين لا يكنّون احتراماً للحاكمين، الذين ينحنون أمامهم مضطرين.

في المؤخرة، هناك شؤون الأمن والإعلام والدفاع، المعمَّمة بعمامةِ مكتب الرئيس. هنا لا يعالج رسمياً سوى المعلومات المتعلقة بالناس، بالمجتمع وبالخدمات التي يقدمها جهازُ الدولة. قليل من المكاتب، قليل من الورق... إنه مجال الرسالة المختصرة، المرمَّزة غالباً. يبدأ الطقسُ الجامد بفرز ما ينبغي وصوله إلى مكتب الرئيس؛ وتقوم القاعدة على تجنب مضايقته، لأنه لا يحب الإدارة؛ وفوق ذلك، يمكنه أن يتّخذ قرارات غير موافقة... بالطبع، المعلومات غير المنقولة، لا تكون مفقودة بالنسبة إلى الجميع.

عموماً، يغادر الرئيس مكتبه عند منتصف النهار. عندئذٍ تبدأ فئة ثانية من النشاطات، اجتماع مجموعات على المائدة أو في صالونات سرية. إنه وقت التواصل مع المميَّزين المقبولين في قلب السرايا، لتقويم الخيارات والتركيبات والقرارات الستراتيجية. هنا نجد المعاونين الرئيسين: المكتب، الدفاع والمواصلات. يتردّد على الأماكن، الأصدقاء الموثوقون أو المعنيّون، دون اعتبار للرتبة أو للوظيفة.

النظام انتقائي: صحافيّون مشهورون، رجال أعمال، رفاق طريق قدامى، قضاة، رؤساء منشآت وبعض الوزراء المعروفين، هؤلاء هم بطانة الرئاسة. ويندر أن يُدعى رئيس الحكومة ووزير الخارجية أو مسؤول الحزب أو رئيس المجلس النيابي (الجمعية)، فهم يدعون لأسباب محدّدة بعدما تكون الألعاب قد تمّت؛ ويتعلق أمر دعوتهم بأن يشرح لهم، شفهياً، ما هو المطلوب منهم. عموماً، هم ليسوا أغبياء، لكنَّ هامشَ مناورتهم ضعيف. فقطع السلسلة ومخاطبة الرئيس مباشرة قد يعرّضهم لمخاطر جمَّة. إنهم يتجنَّبون تحريك الأمواج، نظراً لشدَّة هشاشتهم. إن مهنة التقويم هذه تُعاش بشكل رديء لدرجة، أنَّ هؤلاء الذين سيُبعدون عن السلطة سيُغذّون الأحقاد، الدفينة منذ أمد بعيد، والتي ستنفجر بعد اضطراب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨.

عموماً، اعتباراً من الساعة الخامسة بعد الظهر، ينتهي عمل التسيير والتدبير. عندئذٍ تبدأ ساعة الاجتماعات السرية، في حلقة مغلقة، خارج الرئاسة. الآن، تتلاشى كلياً اللغة المخشَّبة، والآن تعالج المعلومات الحقيقية وتُصاغ التركيبات الحاسمة. باستثناء الثلاثة أو الأربعة من

المعاونين الذين لا يوثق بهم، يجتمع بحسب الموضوعات المطروحة، رجال الثقة الحقيقيون، رجال النفوذ الذين لا نجدهم في أي بيان من مراتب السلطة، والأصدقاءُ الأجانب الحقيقيون الذين يأتون خصوصاً، ولكن خلسةً، عندما تستدعيهم الظروف. سأكون بحاجة إلى بضعة أشهر لكي أفهم التنظيم الحقيقي لتسيير الدولة.

بما أني معتاد على تحليل المعلومة الاقتصادية والاجتماعية، فقد اعتدت بسرعة على عدم قراءة شتى التقارير المحبوكة بعناية فائقة تحت العين الساهرة للوزراء والمديرين العامين والولاة، وإرسالها إلى المحفوظات، فور استلامها. فالشبكات المقامة سابقاً تعمل بشكل جيد؛ ونحن نأخذ المعلومة المفيدة للخطة؛ وبخصوص الباقي، يكفي الهاتف والزيارات السرية للأصدقاء المرموقين، لتغذية العمل الاقتصادي الشمولي والسياسي الضروري لمراقبة الفعاليات الحكومية ولصياغة الخلاصات الموجهة إلى تحكيمات مجلس الوزراء. بالنسبة إلى الدراسات المعمَّقة ستجري إعادة نظر وعملية تحديث للأعمال الكثيرة الرامية إلى تطوير أنظمة التسيير، المخزَّنة سابقاً. وعند الاقتضاء، عندما يتعلق الأمر بتجديدات، سنلجأ إلى المساندة الطوعية والمحصورة بالشبكات المتطورة لدراسة الإصلاحات. إن الهيكلية الموازية لهيكلية المكتب، يمكنها أن تعمل. إن الفعالية والوضوح الجلي للمواد المقدمة في هذا السياق سيدهشان، للوهلة الأولى، دوائر السلطة المعتادة على اللغة الفارغة للخبرة المحايدة. وسوف يثيران قلق الحكومة، ويعودان علينا بعداء الدوائر. إن صفة «التقنوقراطي الجيّد» لن تغادرنا بعد ذلك. قبلنا الإهانة بلا اعتراض؛ فهي ستجنبّنا مغبَّة الأسوأ: ممارسة السياسة.

هذه الأعمال ستسمح لنا بتعكير فعّال لصفو الاجتماعات بين الوزارات. لقد خرجت اقتراحاتنا من الأدراج المقفلة. ولدى تبنّيها، كانت تزعزع؛ وفي حال رفضها نستطيع تحريض الرئيس. هذا الأفق يشكل تهديداً جدياً بالنسبة إلى محاورينا: فقد يعتاد الرئيس على إدارة الشؤون. . .

إن هذا الضغط يؤدي إلى تطور ثلاث استراتيجيات متلازمة:

المكتب يسهر على تصفية الحد الأقصى من المعلومات الموجهة للرئيس. ويُعلِم بعض أعضاء الحكومة بما كنا نقوم به. وأخيراً، يمتدحنا محاولاً تحذيرنا.

الحكومة تمارس معنا تحالفات ظرفية بهدف تحييدنا. فهي تحاول تخويف المتميِّزين بشبح المغامرة. ونحن نرضى بأن نكون الأغبياء المستخدَمين، ونراقب ظهور ثغرات لكي ننفذ من خلالها. في هذه اللعبة، لدينا أوراق أكثر مما لدى شركائنا.

معلومتنا غير مستخدمة، خلافاً للمعلومة التي تصلهم. حقاً نحن لا نجيدُ معرفةَ شبكات المصالح والرجال، لكننا نجيدُ إدارة الأشياء. إننا واعون لضعف إمكاناتنا وهشاشتنا، فيما هم يختنقون في الاكتفاء والضمانات. إن حوافزهم ومطامحهم وأهدافهم ظاهرة، فيما مشروعنا مستور، ويجري تمريره على جرعات وبلغة تقنية باطنيّة. فبماذا يمكنهم الاشتباه بنا، إن لم يكن

بتهمة البحث عن امتيازات النظام، بينما مشروعنا هو إزالته؟

رهاننا هو أولاً كشف المجال المخصص للإعلام الستراتيجي الضروري للقرار، معرفته وانتشاره في العالم الاجتماعي.

مقدّمات الاضطراب

الفرصة الأولى أتاحها السجال، الذي فتحته الحكومةُ بغباء، حول إمكانات خفض مساعدات الموازنة لجهاز الدولة المنتج، سنة ١٩٨٦، بسبب التوتر الناشىء من هبوط أسعار النفط في المالية العامة.

إجمالاً تُعنى بهذه المساعدات ثلاثة مجالات ناشطة: المنشآت الصناعية والتجارية الكبرى، المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المحلية عموماً) والمجال الزراعي. من الواضح أنَّ المجال الأول هو ذلك الذي يمتصّ الحد الأقصى من الموارد المالية. فالحكومة لا تستطيع الإصلاح السليم، لأن هذا المجال هو المجال الأساسي للبنية التقنيّة (كوادر القطاع العام، أجهزة الحزب والنقابة. . .) وهو السند الضروري للحكومة. . وما لم تُوفَّر مصادر تمويلية أضمن وأدوم، فإن الحكومة لا يمكنها أن تعيد النظر في امتيازات البنية التقنية. والحال، لا يمكن خضوعها إلاّ لإصلاحات فنيّة، ترمي إلى الحدّ من التكاليف الحديّة، دون المسّ بالقواعد العامة للتنظيم والتقويم والمراقبة.

في مواجهة محاولة الإصلاحيين تعديل حق الشركات والحكومة والمكتب معاً، وبالارتباط مع النّواب، تمسك الحزبُ والنقابة بالدستور حرفياً للحؤول دون أي تطور ذي دلالة. إن الانكماش المؤقّت لفريق الإصلاحات ـ على غرار ما جرى في الوقت ذاته في أوروبا الشرقيّة ـ سيكمن في محاولة التناول المباشر للقضية الحاسمة، في ضبط رأسمال المنشآت العامة ـ وتالياً قضيّة تنظيمها وتسييرها ـ مع فتح السجال الشهير حول «استقلالية المنشآت».

السجال حول استقلالية المنشأة، أطلقته شبكة محدودة من كوادر القطاع العام، وسيكون له عدّة تأثيرات أخرى. في المقام الأول، لم يعدْ في الإمكان إخفاء المعطيات المتعلقة بالأداء الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي، بل صارت متداولة في كل الأوساط. والعناصر التي تسمح بتكوين رأي ملموس حول التبذير، حول وجهة المساعدات المباشرة وغير المباشرة، وحول الكلفة التي يتحمّلها المستهلكون صارت مدار تعليق الآن، ومؤدية إلى أخذ مواقف موسومة أكثر فأكثر باختلاف المصالح.

داخل جهاز الدولة، ولا سيما داخل المصارف وأجهزة الضريبة والجامعة، جرى اختراق جدار الصمت العام، بحذر. وبشكل حاسم أكثر، صار الرئيس مرغماً على الخروج من دوره السلطاني المترفع، والنظر إلى القطاع الاقتصادي العام نظرة مختلفة. اكتشف لغة مختلفة عن اللغة التي عوّدته عليها الحلقات السلطوية، وبشكل خاص اكتشف إنسانيةً قادرة على التفكير

والمبادرة والعمل المستقل عن الوصايات الأبوية للدولة ـ الرحيمة. وفهم أنّ عليه مراقبة الأ-
والتفكير بالتعاون مع الحركات التي تحرَّرت. في هذه الظروف سيكون في الإمكان ف
التنظيمات، ولو كانت تنبّوئية، المتعلقة باستقلالية المنشآت العامة، من خلال القوانين الث
التي سُنّت عام ١٩٨٨، وحَدَّتْ كثيراً من الوصايات الوزارية، وفتحت الطريق أمام الت
الجزئي للقانون التجاري، وإلى إدخال الرقابة الاجتماعية للشغيلة والمفوَّضين على حسب
إدارة الشركات.

أما المنشآت الصغيرة والمتوسطة فسوف تكون معاملتها أسوأ. فهي بحكم القانون
تابعة للوزارات، بل للإدارات المحلية؛ وهي على الرغم من حجمها الصغير نسبياً، تجد نف
أحسن رقابة من جانب شبكات الزبانية، وأقل خضوعاً لصراعات المصالح العليا. وهذه
المفارقات: إنها منشآت كثيرة، قابلة لتكبير حجمها ولتسخيرها عشوائياً، تغطي حقل نشاء
بالغَ التنوع وتابعاً بشدّة من حيث دفاتر طلباته، والطلبات المحلية المأسورة، وستغدو بفضل
التدابير خاضعة لرقابة ومبادرة وزير الداخلية والولاة، ومستثناة لأمد طويل من تطبيق القو
على استقلالية المنشآت. إن تدابير ظرفية في غاية الخصوصية، ستسمح للولاة بتصفية جزء
منها، يُحكم عليها عشوائياً بأنها مريضة. وسيباع إرثها بأسعار بخسة، وتحت غطاء السرية
يجيزها التخبّط، دون أن تتحرك الحكومة، الجمعية [الوطنية]، النقابة الوطنية (الاتحاد ا
للشغيلة الجزائريين UGTA) أو جبهة التحرير الوطني، ودون أن تخف أعباء الديون عن ال
العامة. وعندها لن يبقى سوى الاعتراض السياسي كخيار أخير أمام عدد من الكوادر والمسؤ
النقابيين المحليين الذين سيجري الحدُّ من مقاومتهم وسط اللامبالاة العامة. سنجدهم لا
يعملون بفعالية وفي كل المستويات، على إحياء شبكات تأطير الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS

تبقى الزراعة؛ حوالى مئة وخمسين ألف عائلة، عاملة في الدولة، غير خطيرة على ا
التقنية ولا على السلطة، وزنها السياسي والاجتماعي بلا معنى، لأنها مشتتة. فهؤلاء المزار
ذوو الأجور المتدنية، المتّهمون بكل العيوب، يشوّهون المشهد منذ أمد بعيد. لقد بيّنت بـ
كثيرة جداً طريق الخصخصة، وكانت البورجوازية الحضرية والريفية مؤاتية منذ أمد طويل لت
مدخراتها وكفاءتها في الأراضي القريبة من المدن ـ للمضاربة العقارية ـ وفي الأراضي الصـ
لتطوير زراعات كثيفة، موجهة إلى أسواق محمية وأسعار حرة، بمنأى عن القيود الضـ
وتحويل العملات. . . وهذا ما يفرضه الاكتفاء الذاتي الغذائي.

حين باعت السلطة الأراضي لمن يملكون الموارد، كانت تأمل أن تربح سياسياً واقتص
على ثلاثة مستويات: تستعمل دينامية أصحاب الامتيازات، فتفتح منجماً كبيراً وذا أرباح مد
تستبدل إعانة الموازنة، المثيرة، بالتسليف المميَّز، الأكثر سريةً، الذي سيجري استرداده
خلال رفع الأسعار؛ وتقوم بتحسين الإنتاج الزراعي. مع ذلك، هناك قيدان: أولهما
المستهلكين يتأثرون كثيراً بتقلبات الظروف وانعكاسها على تموين الأسواق بالمنتو

الزراعية؛ وثانيهما أن أجراء الزراعة يمكنهم الحد كثيراً من الإنتاج طيلة مدة إعادة الانتشار؛ كما يسود التردد المجالين حول التحمل المباشر والمعلن لمسؤولية تفكيك الأملاك العامة. عندها يهبط الوحي على الإصلاحيين، أرباب البدع، فيشجّعهم على تبني العملية وتحمل مخاطرها، دون إشارة هذه المرة إلى ما يعلنه الدستور من قداسة نصّه.

كانت الفرصة مناسبة جداً، فلم يجر انتهازها. إذ إن تطبيق الإصلاحات في البيئة الفلاحية، له ثلاث فضائل. فالأمر يتعلق بفئات اجتماعية مستعدة نسبياً للانفكاك عن الإدارة البيروقراطية، وحساسة لتأطير الأجهزة وتشابكها، ولا تشكّل مداخيلها رهاناً كبيراً مباشراً إلا بالنسبة إلى إدارة الزراعة والسلطات المحلية. إنه ميدان خصب لمجابهة أولى.

وبعد، فإن الأثر السياسي المبارك لعملية ناجحة وسط سكان لا تزال جذورهم الريفية عميقة، يمكنه أن يكون رافعةً لفكرة التغيير. أخيراً، من الممكن، ولو جزئياً، تحرير المزارعين من الرقابة البيروقراطية دون المرور بنقل التركة إلى أصحاب رساميل المضاربة. بهذا الثمن يمكن أيضاً طمأنة أجراء القطاع العام، بعد الحدّ من الحملات التي كانت قد شنّتها الأجهزة ضد التغيير، وبعد تهدئة حماسة المضاربين.

في السر، كان يجري الإعداد لمشروع إصلاح الزراعة، تجنّباً لإجهاضه؛ فجرى إيهام الحكومة والنقابات والحزب أن الأمر يتعلق بإصلاحات فنية محدودة، وجرى توهيم مكتب الرئيس بأن الهدف هو نقل أرصدة... وللسير بسرعة، سيؤخذ الكثير عن التجربة الصينية، التي بدأت بنجاح في عدَّة مناطق آنذاك. سينبغي الحصول من الرئيس ـ المتحفّظ أكثر فأكثر حول النوايا التي تعلنها أجهزته ـ على تبني تدبير يُبْعِد السلطات المحلية والإدارة الزراعية عن تطبيق الإصلاح. سيُدعى الشغيلة الزراعيّون إلى القيام بأنفسهم بعمليات التجزئة، سواء في الاستثمارات العائلية أم في الجمعيات. أما اللجوء إلى تحكيم الإدارة، تحت إشراف سلطة المحاكم، فلا نصَّ عليه إلاّ في حال النزاع الخطير. سينزعج كثيراً الولاة ووزير الزراعة من هذا التدبير.

على الرغم من الجمود الدستوري الذي يمنع إعطاء سندات الملكية (سيكون مشروطاً آنياً بالاستمتاع الدائم، القابل نقله إلى الورثة، لكن هذا يؤخر وضع قانون عقاري حقيقي)، سيعي الفلاحون خطر تحكيم الإدارة. ستختتم العمليات بنسبة ٩٥٪ ـ دون نزاعات ـ في مدى عدة أشهر. وسوف يستفيد الفلاحون بحصافة من الإمكانية المتاحة لاستقبال الجهاز الفني للإدارة الزراعية في التقسيمات الجديدة، وذلك لجعلهم حلفاءً لهم ضد الهرمية السلطوية. سيستعمل بعض الولاة والوزراء هذه الوسيلة لكي يمرّروا، عبر ملفات مزوّرة، مئات الامتيازات في الاستثمارات المراقبة على تخوم المدن الكبرى.

غير أن هذه العمليات تبقى هامشيّة على صعيد الجزائر، وبالمقارنة مع ممارسات النهب المألوفة. إن نجاح العملية ـ مثل الطابع الكدحي والمشين لعمليات التحريف ـ هو العلامة البيّنة

على أن الأشياء تتحرك في الجزائر. لقد تزعزعت البيروقراطية. فبعدما فقدت امتياز الصفقات المربحة في الأراضي، ستدأب على مغادرة الإصلاحات على صعيد التسويق والتمويل، ولن تقلع أبداً فيما بعد، بعد إعادة النظر عام ١٩٩١، عن محاولة العودة إلى الوراء.

سيكون كافياً النجاح الجزئي لهذه الإصلاحات لتعبئة ظرفية للرأي ولقادة المنشآت حول موضوعة استقلالية التسيير، ولجعل المقاولين في القطاع الخاص ـ على الأقل أولئك الذين لم يكونوا متورطين في شبكات تقاسم الريع والامتيازات التي تمنحها الدولة ـ يأملون بتغيرات مؤاتية لتنشيط فعالياتهم، وسيُدعى المقاولون إلى تنظيم أنفسهم والتعبير عن مصالحهم، باستقلال نسبي عن الوصايات الإدارية، ولصالح تعديل امتيازات غرف التجارة ـ في سياق التحولات الجارية في الزراعة. بهذه الصفة، المقصود هو الحدّ من سلطات الإدارة التجارية، الحاسمة في مجال إعانات التشغيل وتعيين المسيّرين واختيار مستشاري المراقبة، واستبدالها بصلاحيات مستقلة، يتولاها المقاولون أنفسهم.

هنا أيضاً، سيتعيّن على التعديلات، ولو محدودة، أن تسلك دروباً متعرّجة، من جهة لأن حق التجمع يعوقه احتكار الحزب الأوحد، ومن جهة ثانية، لأن على الجميع، دستورياً، أن يتعلقوا بالمبادرة المركزية.

ينقسم المقاولون إلى ثلاث فئات، لا تلتقي مصالحهم بالضرورة. في قمة السلّم، صفوة النظام، عددهم قليل ولكن قوّتهم كبيرة. إنهم ضباط قدامى، وكبار رجال النظام المبعدين والمعاد تكييفهم في الأعمال، والعملاء السريون للنظام الذين اغتنوا من عمليّات حصرية، والمقاولون الأثرياء الذين يشكّلون طبقة من أهل النفوذ المغلقة، التي تمر من خلالها العمليات الأكثر عصيراً. هؤلاء يعارضون بشدة كل تعديل في قواعد اللعبة والتوازن القائم، وبالأخص تعديل التنظيم الاحتكاري القائم لمنح الإجازات والأسواق والتسليفات والمخالفات المتنوعة. تحتهم، نجد بكثرة مالكي منشآت الصناعة والبناء، الذين يعود ازدهارهم إلى ديناميتهم بقدر ما يعود إلى سوق محميّة بعدة امتيازات ماليّة مباشرة وغير مباشرة. تغويهم إمكانات التوسع التي تتيحها الإصلاحات، ويتقبّلون مستوى معيناً من المنافسة ويسعون وراء التخفيف من الأساليب والمراقبات والتأشيرات الإدارية، المصادر الكبرى للنخب والامتيازات، شرط أن تواصل الدولة حمايتهم حمايةً كافيةً لاستمرار هوامش الأرباح المرتفعة. إنهم مناضلو الإصلاحات المتدرّجة، بدون هزّات ضريبية، نقدية أو مالية، كبيرة، الذين يمكن أن تحميهم دولة مستقرة وقوية، لأن المقصود أيضاً الحفاظ، بمستويات متوافقة مع السير الحسن للأعمال، على المطالب الاجتماعية لعالم الشغل.

في أسفل السلم، الأكثرية الكادحة من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذين لا يستفيدون من حماية السوق، بل يدفعون في الأغلب، وفي المقابل، عن مداخيلهم وكذلك عن الضرائب المستحقة عادةً، العمولات الضرورية والكثيرة للحصول على أدنى حق. هؤلاء قلّما

يتأثرون بالفتنة السرية للإعانات المباشرة والمستورة التي تحصل عليها المنشآت الكبرى، وهم يتمنّون حرية التجارة ولا يكرهون مستلزمات التنافس وأكبر إنتاجية ممكنة.

في سياق كهذا، سيفرض الإصلاحيون تبّني تطور غرف التجارة، يعزّز صلاحيات الأجهزة القيادية على صعيد مراقبة التموينات الخارجية والتثمير، لا سيما المطالبة بتعيين الأجهزة عن طريق الانتخاب. ستقوم شبكات الإصلاحات بتنظيم حملات سرية وندوات، لحثّ صغار المقاولين، وكذلك المنشآت العامة، على الانضمام إلى غرف التجارة، وأخذ الانتخابات بعين الجدّ. بالنسبة إلى الأولين، هناك عادة تهميشية مديدة تُشكّل عقبةً جديّة في المهل المحددة. وبالنسبة إلى الآخرين، يشكّل الرفض الواعي، الواسع جداً، إشارةً إلى الصعوبة الكبرى التي ستواجهها لاحقاً الإصلاحاتُ، كلما تعلّق الأمرُ بدعوة كوادر القطاع العام المنتج إلى المخاطرة بتقويم السوق لهم. إن الانتخابات التي ستقع سنة ١٩٨٨، ستؤدي مع ذلك إلى نتيجة لا يمكن تجاهلها. لقد استُبعد «وجه السلة» من الأجهزة القيادية. فالمقاولون الصغار، الوافدون الجدد إلى المسرح القومي، يراقبون الاقتراع ويتقاسمون مقاعد مجلس الإدارة والفروع مع المنشآت الأكبر حجماً، محققين لأول مرّة في الجزائر المستقلة اختراقاً سياسياً واسع النطاق. في الوقت الحاضر، وحده جهاز الدولة الاقتصادي يعتبر ارتقاء القطاع الخاص بمنزلة المحاور على المسرح القومي، مع ازدراءٍ لا يخفي قلقه من رؤية هذا القطاع متحرّراً من الإذعان. إنه يفضل الأخذ بأطروحة التشابك بين الإصلاحيين ـ المتهمين بأنهم يحبون الرأسمالية ـ وبين السلطة. هذه الأخيرة لن تدرك الأهمية الستراتيجية للتغير الحاصل إلاّ لاحقاً، عندما بدأت تفلت منها حصة كبيرة من منح الإجازات والأذونات الاستثمارية. فرأت وزارة التجارة، المكان المميَّز لمراقبة صفقات القطاع الخاص مع الخارج، وقائدة أوركسترا التنظيم الاحتكاري لتجارة الجملة، أن صلاحياتها بدأت تتقلص، وشهدت اعتراضاً متزايداً على ممارساتها وأنظمتها.

اتسع شيئاً فشيئاً نطاق الإعلام الاقتصادي لجمهور متعاظم؛ وهو إعلام معزَّز بتحليلات وشواهد من مصادر مأذونة وموثوقة. هناك عدة تيّارات تعبّر عن رأيها داخل شبكات جهاز الدولة. وبنحو خاص، لأرباب القطاع الخاص وسائلهم لإسماع صوتهم، في أروقة السلطة، وكذلك في الصحافة المكتوبة والمحكية، على الرغم من رقابة شديدة الحضور. إن المطالبة بتعديل، ولو محدود، لرقابة السلطة الاقتصادية تجسّدت في عدة دوائر نافذة. عملياً، انكسر احتكار الاتصالات. وحدهم القادة النقابيون وكوادر القطاع العام، الذين ترمي الإصلاحات إلى تعبئتهم بالدرجة الأولى، كانوا بوعي أو بغباء معادين لكل تطور لقواعد اللعبة. صحيح أن الإكراه الإيديولوجي ـ الشديد في الطبقات الوسطى، القواعد المميزة للنظام، ـ وأن الآليّات الظالمة، والفعّالة مع ذلك، للترقيات وللمكاسب المادية في كل مجالات الإدارة، قد تضافرت مع الخوف من البطالة، لكي تحثّ هذه الطبقات على التستّر والسكوت.

بدائل صعبة وخفيّة

في مدى عامين، لم يعد الحقل الاقتصادي خاضعاً لرقابة التعبير الإيديولوجية، ولا لرقابة شبكات المستزلمين، ولا البنية التقنية.

في الوقت نفسه، فشلت الحكومة في مشروعها «لإدارة أزمة» المدفوعات بالعملة الصعبة. فهي تقف تجاه الخارج عاجزة أمام الانحطاط المتواصل لحدود المبادلات، وتالياً أمام انسحاب التمويلات الخاصة. وفي الداخل، جمّدت بنفسها قدرتها على العمل، وهي تكدِّس الأخطاء؛ فكانت تقلّل علانيةً، وحتى أمام الرئيس، من خطورة الضغوط واستمرارها، وترفض الاعتراف بذلك، خوفاً من التنديد بهم. وفوق ذلك لم تتخذ أي قرار بل غرقت في الخطاب الديماغوجي، خوفاً من جرفها خطأً مع الأفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين؛ وأخّرت إصلاح المالية العامة، وبحثت عن ضحايا وعن مساندة مختلف الأزلام والمحاسيب، لاسيما في الجيش وجهاز الحزب، حتى تظهر بمظهر المدافع الأخير عن «قيم» النظام.

إن دوائر السلطة ـ العسكرية والاستزلامية الوسيطة ـ لم تتوقف عن حبك الروايات. فهي تركز على فكرة ثابتة قوامها تغيير الاتجاه، وتالياً تغيير الحكومة. وآن أوان تحميل رئيس الحكومة كل الأخطاء. راجت الإشاعات المتعلقة بعدم أهليّته، باستبداده ومطامعه؛ وسمح لكبار الصحافيين التنديد بأغلاطه، والمطالبة بأساليب حكم مختلفة. ودخل الوزراءُ الكبار في السباق على خلافته. لمواجهة المصاعب الاقتصادية، يكمن الهدفُ المركزي في تمرير برنامج خصخصة للأرصدة العامة أينما تبيّن أن ذلك مربح، من دون التقيد بقواعد اللعبة ومع تجريد الدولة من صلاحياتها.

مع ذلك، الرؤية مشوّشة، والمسيرة غير آمنة؛ ولا حدود للتنقُّج والشهوات. من جهة، يفترض أن تجري الصفقات بأدنى الأسعار حتى يُصار إلى إرضاء إدخارِ مُضارِبٍ ثقافياً. وتقلبات النهب؛ والأمثل، كالعادة، هو أن تدفع الدولة للبيع. ومن جهة ثانية، لا بدّ من تخفيف الأعباء عن المال العام، التي بدأت تشكو من العجز، ومن توفير الموارد الكافية للقيام بعمليّات كهذه. والحال، ليس هناك سوى مصدرين كفيلين بتأمين تمويل مضمون: مداخيل الأرصدة النفطية والضغط على القدرة الشرائية للمنازل. وللتوصل إلى تحريكهما، كانوا بحاجة في الوقت نفسه إلى تجديد البنية التقنية المهترئة ـ المغتذية من إيديولوجية احتكار الدولة ـ وتشجيع قيام سلطة تنفيذية قادرة على تبليع الحبّة دون الاهتمام بكلفتها الاجتماعية، واعتماد خطاب سياسي جديد.

النقطة الأولى لا تثير مشكلة حقاً؛ فالزبائن كثيرون، والمخلصون ـ في عداد كبار الموظفين ـ بعدما أمّنوا خلفيّاتهم مادياً، يتوقون عموماً إلى تثمير ممتلكاتهم والانتفاع من منافع الحداثة التي يجيزها الانفتاح الاقتصادي. أما في الجيش وجهاز الحزب فهناك بعض المتشوّقين القريبين من عمر التقاعد، الذين فقدوا نفوذهم، وصار في الإمكان وضعهم في مرتبة الشرف.

إلاّ أن من الصعب التجديد بفعالية في النظام الآخذ في الانحدار. فالقوى الحيّة التزمت بالمعارضة، وتمركز التسيير بين أيدي الحرس القديم لجبهة التحرير الوطني التي يُراد الانفصال عنها بالذات. والحال، فإنها تتقلّد امتياز الخطاب الرسمي واحتكاره. ولا يمكن في وقتٍ واحد دفعها نحو المخرج والطلب إليها أن تبدّل لغتها. كما أننا لا نستطيع الوثوق بها. فقيادتها هي ساحة عجائب حقيقية تستدرُّ منذ سنوات، بلا تمييز، كل ما يُرمى في أماكن أخرى.

من الأصعب أيضاً إخراج المتميّزين من الظل وتكليفهم بالحكم. فإذا كانوا يتقاسمون المطامح نفسها والمشروع ذاته، فهم لا يوفّرون كل ضمانات الطاعة والثقة. على مدى عشرين عاماً، انحطت الآداب، وتكاثرت البطون والعشائر وتشابكت، وبلا انقطاع تجدّدت التحالفات الهشّة. إن هؤلاء الأثرياء الجدد يعيشون منذ أمد بعيد على هامش التيارات التي تخترق المجتمع؛ حتى إنهم لم يتكلفوا عناءَ تعلُّم إخفاءِ ذلك. وفي الوقت نفسه لم يتنبهوا كثيراً وكفاية، في مرحلة الصفاء النسبي، إلى عدم الإعلان الشديد عن تواطؤاتهم وتزويراتهم. لقد تربَّبوا في البلاط، وكلِّفوا عموماً بمهام متواضعة، وهم الآن عونٌ ضعيف لسلطة تتوقُ إلى قطع الحواجز.

قدامى الحزب، أخيراً، لا يجمعهم سوى الهاجس المشترك بالعودة إلى الصفقات. كل برنامجهم هو الحفاظ على نظام الحكم وقواعد اللعبة، وكذلك الحقوق والامتيازات المكتسبة.

إن تبديل الوجه أو الخطاب قد يعادل الانتحار بنظر هؤلاء الناس. فلا يمكن للجهاز أن يكون مفيداً للمشروع الجديد؛ وسيتعين التخلّص منه منذ أن تُتاح الفرصة المناسبة لذلك. وحده هذا الخيار كان واضحاً في بداية ١٩٨٨.

في ضوء هذه الضغوط، تخيَّل «القصر» استراتيجية على ثلاث مراحل: ستكون ضرورية لغة الإصلاحات الاقتصادية، في مرحلة أولى، لتحضير الأذهان لتغير في الاتجاه لتسيير الأعمال. في الوقت نفسه، انفتاح محسوب في ضبط المجال السياسي، يُفترض به أن يسمح بظهور نُخب جديدة، صاعدة من المجتمع الأهلي الحديث والمغتني، ومن أوساط المال والأعمال.

من ثم، سيمكن تعديل الخطاب السياسي في الاتجاه الصحيح، كما كرَّر مؤتمر جبهة التحرير الوطني، قبل تجديد ولاية الرئاسة المتوقع سنة ١٩٨٩. بعد ذلك، سيفرضُ الرئيس فريقاً حكومياً مطابقاً للمشروع الجديد، وسيشكر المبعدين من الحزب والجمعية الوطنية، وسيقود التغيير نحو الأيام المقبلة التي تغنّي لأجل سلطة المال. في أثناء ذلك، لا بدّ من الصبر والحيلة ومن ثم أخذ ما يفيد من الإصلاحات، دون اهتمام بالبقية.

إلاّ أن القصر انخدع على طول الخط. فهو مكتف وفخور بقوته ـ القوة المسلحة ـ ولا يقلق أبداً من جراء ما يحدث على صعيد المجتمع. مضى وقت طويل على عدم اهتمام الأشخاص الجادّين بالحزب وبالأجهزة. فما يهمّهم هو طبيعة القضاء الأعلى.

فهم المواطنون تماماً أن الباقي ليس سوى واجهة. وهمُّ الجميع هو السلطة الفعلية، التي يمارسها العسكريون بصفة أساسية، والتي يرمز إليها الشاذلي بن جديد. وسواء قُبلت الديكتاتورية العسكرية أم رُفضت، هناك اعتبار عام أن الشاذلي غير قادر على مواجهة المصاعب المتراكمة. فالطبقات المتوسطة، المتعلّقة بالدولة لأجل بقائها، تتوقُ إلى ظهور قائد تسمح سلطته بفرض التغيير. وأكثرية السكان ترى ظروف معيشتها تتدنّى. فصارت الحاجة إلى قلب الصفحة مطلباً، دون معرفة المصير الذي سيختارونه فعلاً. لم يعد يُنتظر شيء من الترقيعات، ولا حتى من الآفاق الجديدة، ما دامت قواعد اللعبة هي هي.

يرى الإصلاحيّون أن الخلاص لا يمكن حدوثه إلاّ في التغيير الكلي للنظام وبلا رجعة، إلاّ أن مشروعهم ظلَّ خارج المجتمع. فليس لإصلاحات الاقتصاد الجزئية، المتداولة بلغة متحفظة، من هدفٍ سوى تصديع البناء وإثارة الجدال حول التغيير السياسي. إن كل مكسب، ولو كان صغيراً، على صعيد التسيير، يشكِّلُ ثغرة تؤدي إلى تغيير القوانين، وتسمح للعامّة بطرح مسألة الدستور ومسألة النظام، أكثر من مسألة رئيس موثوق. يأخذ المشروع في الحسبان الرفض الاجتماعي الذي يتوسع، ويحاول أن يمنحه المراسي التي لا تتنبه لها السلطة، وتعتمد عليها لكي تتقدم. يقول الإصلاحيّون إن البلد لا يحتاج إلى «إله يهبط على المسرح» لكي نخرج من المحنة.

إن قصر نظر جهاز الدولة والمكائد والمناورات في رصد التطور السياسي، إلى جانب فساد الحكومة وجهاز الحزب، هي العناصر المحدِّدة ـ والتي تؤخذ في حسبان المسيرة بالطبع. ونأمل حقاً أن تزداد هذه العناصر تعقيداً في مهامها، وأن تحيّد بعضها البعض.

الصراع المفتوح

الخلاصاتُ التي أعددناها لمجالس الوزراء تشير إلى تناقض العمل الحكومي على المستوى الاقتصادي، كما تشير إلى عبثية المسيرة الرئاسية ذاتها؛ وانتهى بها الأمر إلى إيتاء ثمارها. سنة ١٩٨٧، سيكون الرئيس مضطرباً كفاية، لدرجة أنه لم يعد يؤمن كثيراً بأن أفقَ مؤتمر ١٩٨٩ يمكنه إنقاذ الأثاث. فقرر عدم اتباع مكتبه ولا الحكومة؛ قرّر أن يكون فارساً وحيداً. إنها لحظة مهمة في تطور قواعد التسيير السياسية، المعمول بها منذ وفاة بومدين.

قرّر الشاذلي أن ينيط نفسه باستقلالية القرار؛ وسعى في الوقت نفسه إلى التزوّد من مصادر أخرى للمعلومات. لقد انكسر النظام الهَرَمي. لم يعد تنظيم السلطة مراقباً بقوّة من جانب المكتب. إنه مرغم على أن يحسب حساباً لوجود المصلحين في الجهاز، وأن يصغي للاعتراضات في المجتمع.

إن بعض الأشخاص الذين تحمَّلوا منذ ١٩٨٦ مسؤولية إطلاق الإصلاحات، لا يحاسبون الآن على مبادراتهم إلاّ بالنسبة إلى أنفسهم وإلى التقويم السياسي في نهاية مشروع التغيير. فهم

لا ينتسبون إلى أي بطن أو عشيرة؛ ولولا ذلك لما صدرت عنهم مبادرة، ولما أصغى أحدٌ إلى خطابهم. في التيارات الأكثر حملاً لرغبة التغيير، كان يرتقب سقوط النظام من داخله، أو انفجار اجتماعي. لقد علمتنا ثلاثون سنة من القهر أن الحركة الاجتماعية بحاجة إلى اعتماد على الأفكار، وإلى مشروع ومسيرة. ومن دون ذلك، تكون كل المغامرات ممكنة، وتكون لعبة المستقبل على طريقة الروليت الروسية. ما يميّز مقاربتنا هو التصميم على عدم فرض اختيار مجتمع، الاختيار الذي كان يجب أن يعود إلى أكبر عدد ممكن من الجزائريين. منذ الاستقلال، كان أعداؤنا الحقيقيون النخبوية البورجوازية الصغيرة والاحتكار الإيديولوجي. لذا، اخترنا تغيير قواعد اللعبة وأدرجنا عملنا في اتجاه التغيير الدستوري. هذا الاختيار كان يميّز مقاربتنا العلمانية، العصرية والدنيوية، من كل الأشكال الأخرى للمقاربات «القانونية» التي شرعت بها السلطة ضد الإصلاحات، ثم شرعت بها التشكيلات الأخرى، ولكن لم يشرع بها الإسلاميون إلاّ قليلاً في البداية، حتى الأكثر ردايكاليةً بينهم. في هذا الإطار، كان لا بدّ من تحالف دستوري مع رئيس مسؤول عن القوات المسلحة؛ أولاً لتحقيق التغيير بأقل كلفة بالحياة البشرية؛ وثانياً، لكي نتجنّب قدْر الإمكان الزّج بالقوات المسلحة في تطور الانتقال والتلاعب به من قبل مراكز الارتداد. هذا الطريق المؤسَّس على مصالح متلاقية آنياً، وغير الشعبي كفايةً، كان الأقل كلفة في نظرنا لجعل المشروع الإصلاحي يتقدّم ولحماية الانتقال. ولاحقاً سيجري استثمار شديد لموضوعة تحالف بعض الإصلاحيين، ولا سيما رئيس الحكومة مولود حمروش والرئيس بن جديد، بغية مصادرة السلطة لصالحهم ولصالح جبهة التحرير الوطني. كان المقصود بذلك التوهيم بأن الإصلاحات كانت فكرة تآمرية من أفكار الشاذلي، والحضّ على رمي الطفل مع ماء الحمّام، والتخلص من الجهاز الدستوري الجديد، الأمر الذي يسمح بكل المناورات تحت إشراف الجيش وتحكيمه المباشر. في حزيران (يونيو) ١٩٩١، عندما قطع الشاذلي العهد مع الإصلاحيين، لكي يعود إلى مشروعه الأولي، لم ينزعج أي فريق ملتزم ضمن «الإجماع» الشهير للطبقة الحاكمة، من هذا التحالف الصريح ضد الديمقراطية، ولا من انتهاك الدستور.

فُرضت الإصلاحات ظرفياً. ومنذ أن بدأ الرئيس يتحرّك، لم يعد المكتب الرئاسي والحكومة فعّالين إلاّ هامشياً. عندها، سُمح للإصلاحيين بتغطية المجال الاقتصادي والحقل الاجتماعي وتنظيم الإدارة على حدٍ سواء. صارت رسميةً شبكة مجموعات التفكير والصياغة، وعندئذٍ تطورت تطوراً كبيراً، فزجّت في كل قطاعات النشاط، فيما يتعدى كوادر القطاع العام، المناضلين النقابيين والحقوقيين والقضاة والجسم الطبي ومقاولي القطاع الخاص وأوساط الصحافة والثقافة.

مع ذلك سيتّهم روّاد الإصلاحات بأنهم عملوا سراً، وكانوا استنسابيين وفئويين في خياراتهم. ولم يكن صانعو الرأي العام يأخذون إلاّ ما يريدون.

هذه الاتهامات لن تصاغ أبداً في زمن الوقائع، مباشرةً ولا مداورةً، لأن من الصعب

البرهان على صحتها. كانت قد اتُخذت التدابير الوقائية الأولية. وكان همّنا، المصلحي وغير الساذج إطلاقاً، هو أن نجتذب إلى المجموعة ـ وذلك للمرّة الأولى في تاريخ الإدارة الجزائرية ـ كل أولئك الذين مارسوا، في فترة أو أخرى، مسؤولياتٍ أو راكموا ممارساتٍ، وأن نعطي تمثيلاً أكبر لأولئك الذين كانوا قادرين على إثارة النقاشات المتناقضة. ولم نُرِدْ أن ننسى أولئك الذين أُبعدوا عن المسؤوليات بسبب آرائهم. وكانوا مشبوهين بتهمة الارتباط مع الإصلاحيين، فيما كانوا في الغالب أعضاء في الشبكات السرية المستقلة ـ من التيار الشيوعي PAGS إلى مختلف الاتجاهات الإسلامية. ولم نتوسل الشخصيات المشهورة كثيراً بالانتهازية، التي كان مركز المراقبة المميّز الذي كنا نشغله في الرئاسة يسمح لنا بتحديدها.

وعلى قدْر تطور الأعمال، كان يجري تشجيع أولئك الذين كان لهم شيء يقولونه، وغالباً خلافاً للمسيرات المقترحة، وحضّهم على التعبير والتحرك. كانوا نادرين في أوساط النخبة المنظورة، ولكنهم كانوا أكثر عدداً في أوساط المتروكين مؤبداً. وعندما اقترح الإصلاحيون إسناد مسؤولياتٍ إليهم، سيجري اتهامهم بأنهم استبدلوا الكفاءات المجرّبة بشبان أغرار.

حالياً، لهذه «الكفاءات» حضور مشبوه، فهي تحافظ على عشيرتها وتستفيد من الاجتماعات والندوات لاستغواء الوزراء البارزين ولا سيما أعضاء المكتب الرئاسي والعسكريين العابرين، لكنّهم لا يتبلّلون إلاّ لكي يقترحوا الترقب والانتظار.

بعد ١٩٩١، سأتساءل لماذا انقلب كل هؤلاء وبحماسة، على مولود حمروش. لا ريب أنه كان شاهداً مزعجاً على كثير من الفضائح والانحرافات والخيانات. في هذه المرحلة وما بعدها، حين كان على رأس حكومة الإصلاحات، كان يريد أن يجمع ويتيح، كسامرّائي طيب، كل الفرص للمنافقين والدجّالين. كل هؤلاء سيجعلون من حياة حمروش كابوساً ـ سواء في خلال ولايته أم بعدها.

شخصياً، لا بدّ لي من الاعتراف بأنني كنت أقَلَّ ميلاً إلى الجمع، وكنتُ أُخطىء غالباً بدافع ذاتي وبعداءٍ للهيئات المتكوّنة التي تنزع إلى تناسي أنها تعيش من الغرامة التي يدفعها المجتمع، وعلى الرغم من ذلك، سأكون أقل استهدافاً من مولود حمروش.

مهما يكن الأمر، في نهاية ١٩٨٧ تصاعدت الأعمال المتعلّقة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وشملت معظم مجالات النشاط. بانتظام كانت النتائج تؤدي إلى عقد ندوات، على اتساع البلد كله، ثم كانت تُبْلغ إلى الوزراء، وتوضع على جدول أعمال مجلس الوزراء، بهدف تحريض الحكومة على الخروج من حالة الترقّب.

كانت تجتذب الندوات كثيراً من الناس، وتؤدي إلى ظهور أدبيات وفيرة. وعلى الرغم من تحضيرها على عجل، وتنظيمها بقليل من الإمكانيات، كانت فعّالة جداً، خصوصاً داخل البلد، بقدر ما كان كبيراً العطش إلى الإعلام والاتصال. وغالباً ما كان يُنقل عملنا من خلال حلقاتٍ

محلية كانت تواصل تفكيرها وتحليلها الذاتيين، بمعزل عن الشبكات المعلنة رسمياً. ونظراً لقلة وسائل التنظيم والخبرة، كنا نهدر كثيراً من المبادرات.

في المقابل، كان مجلس الوزراء يعمل مثل «الصندوق الأسود» للطائرة: لا يخرج منه شيء، سوى «صمت مشوّش». كان يجب أن «ينتظر» ذلك الذي كان يطلب عملاً بعيد المدى: إصلاحات جهاز الصحة والتربية والإدارة. وكان لا بدّ من تأجيل الأمور الملحة: المالية العامة، الديون الخارجية، نظام الأسعار. مع ذلك، كانت تنقلبُ الأدوار؛ فصار الرئيس أكثر هيمنة على الإعلام من وزرائه، وتحوّل إلى معلم مدرسة. بدأ يرسل نسخاً، وراح يتعالى عن الحكومة وعن معاونيه المباشرين في المكتب. كانت ترسل المواضيع بانتظام إلى المجالس المشتركة بين الوزارات أو إلى الاجتماعات الطارئة. وبانتظام أيضاً، كان يدأبُ أعضاء الحكومة والمكتب على تحصيل ترتيبات وتسويات مع فريق الإصلاحات، لإغراق السمكة، إذ كان كل فريق يعمل على حساب الآخر. كان الرئيس يزج نفسه أحياناً في التحكيم، لأسباب كانت تبدو لنا غامضة. إنها لحظات حزينة كان يتجلّى فيها أولئك الذين يدّعون تولي مصير أمة. كانت الضحالة تجعلهم يتقلبّون بين الميوعة والكذب. فهم لم يكونوا يخشون التكذيب والخداع، ولا التهديد ولا تكديس الحماقات. الذين ظلّوا محترمين كانوا نادرين؛ ومهما كانت خلافاتنا، فهم الذين جنبّوني اليأس.

ـ ٤ ـ

فشل التسويات

الانحراف الاقتصادي

أزمة نمو الاقتصاد الجزائري، التي كشفتها حوادث تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨، كانت قد انتجت مفاعيلها منذ ١٩٨٦: في آنٍ واحد، هبطت بشدة أسعار المشتقات النفطية، وانكمشت التسليفات المالية على المدى المتوسط والبعيد.

بين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ هبطت معدلات المبادلات بنسبة ٥١٪، والصادرات بـ ٢١٪. بدلاً من المجابهة، لجأت السلطات مجدّداً إلى الأخاديع: ضرورة التوفير والاقتصاد على صعيد الاستيراد بنحو خاص؛ خفض نمو الموازنات الاجتماعية؛ الوعد بتخفيف الرقابات الإدارية على المنشآت؛ الدعوة لدعم ميزان المدفوعات من قبل البلدان الغربية ـ أي الخزينة الفرنسية والبنك الدولي.

من هذه الجهة، لم تكن مقاومة إعادة ترتيب الأولويات قبل ١٩٨٨ من الطراز الإيديولوجي، كما يمكنُ الاعتقاد. فمنذ نهاية السبعينيات، لم تعد تستوهم القيادات السياسية والإدارية حول فعالية النظام الاقتصادي القائم. هناك عائقان يعارضان الإصلاح الضروري للبنى:

ـ السلطة ترفض الاعتراف بأنها انخدعت حين ارتبطت بالخارج ـ ولا يجرؤ أحد على تحمل مسؤولية الفشل.

ـ إصلاح قواعد التسيير الاقتصادي من شأنه إماطة اللثام الذي يغطيَ عدم الفعالية والهدر والتبذير، قبل أن تأخذ مداها التجديدات السياسية، المؤجَّلة دوماً. وقبل المباشرة بتعديل بنيوي، تريد السلطة أن تحمي مؤخّراتها. ولذا كان يُفضِّل الدفع وتجنّب السجال.

في هذه الظروف راح الاستثمار المنتج ينخفض وسطياً بنسبة ١٣٪ سنوياً، ما بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩، وانخفض الاستثمار الإجمالي بنسبة ٧٪ بالأسعار الحقيقية. خارج الإدارة، تناقصت العمالة المنتجة. من حسن الحظ أنّ انخفاض الإنتاج لن يتعدّى ٢٪ إلى ٣٪ سنوياً، بفضل الاحتياطي المرتفع من المخزونات والإنتاجية المجمَّدة في كل قطاعات النشاطات. لم ينخفض

الاستهلاك وسطياً إلا بنسبة ٤٪ سنوياً، ولكن بشكل متفاوت حسب الفئات الاجتماعية.

إلاّ أن رافعة الواردات لم تكن سهلة الاستعمال كما يتمنّى التقنوقراطيّون. إذ كان اللاعبون بالريوع متيقّظين. وكان حصْر الواردات، السيّىء الإدارة، يزيد من هيمنتهم على الصفقات. ذاك أنَّ الوصول إلى السوق الخارجية لا يتحقق إلاّ بإذنٍ إداري، وحسب الأولويات المحدَّدة مركزياً، ستلبى أولاً طلباتُ الاحتكارات التجارية الكبيرة وكبريات المنشآت العامة. فهي تمركز بين يديها رقابة المنتوجات الحساسة الكبرى من جهة، وتمثل واجهة النظام من جهة ثانية. فإذا شحَّت العملات الصعبة، تلجأ إلى التهديد بالفاقة، وتؤول إلى فرض إرادتها، ولكن بشروط مكلفة أكثر فأكثر. هكذا، سيبلغ نمو الواردات ١٢٪ سنة ١٩٨٧، مضافاً بسبب الانغلاق النسبي للسوق المالية، إلى نمو التسليف القصير المدى.

أما المنشآتُ العامة والخاصة، المتوسطة، الأقل قوة، فسوف تكتفي بالحصة الباقية، وسيتعين عليها إما أن تتموّن بشراء عملاتها الصعبة من السوق السوداء، وإما خفض نشاطاتها، وإما أن تقوم بالأمرين معاً.

في مواجهة هذه الاختلالات، كان لا بدّ من سياسة حقيقية لتعديل القواعد الاقتصادية، لمقاومة الانكماش، وبالأخص للتفاوض مع الدائنين حول تعديل شروط تسديد الديون. إن الاستدانة في ظروف سيئة ليست فرضاً أبداً. وسوف تقدم اقتراحات انتقالية ملموسة للسلطات الداخلية وللمؤسسات المالية في الخارج؛ فتجنبتها الأولى، ورحّبت بها الثانية. إلاّ أن السلطة لن تقرّر تبنيها، للأسباب الواردة أعلاه، وكذلك خوفاً من تغيير الأمر الواقع السياسي الذي سيدفع تكاليفه المحسوبون الذين يستفيدون من التجارة الخارجية، ومن التسيير الاحتكاري للمنشآت الكبرى. وتالياً، ستنكبُّ الحكومة على طمأنة السلطة - التي لا تطلب أكثر من ذلك - حول الطابع الظرفي للمصاعب، وستعتمد تجاه الأسواق المالية، موقفاً انتحارياً على مدى المستقبل.

ردَّت على ضغط التسليفات المالية والتجارية، بتشجيع التمويل القصير المدى، لأجل التموينات الجارية. هذه الأصناف التمويلية الباهظة ستبلغ أكثر من ١٥ مليار دولار ما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٩، وستزيد أيضاً من تدهور خدمة ونضج الدَّيْن، اعتباراً من ١٩٨٨. في الأفق نفسه، جرى تشجيع البيوت والمنشآت الخاصة، بتدابير اعتباطية، على اللجوء الكثيف إلى سوق العملات الصعبة السرية، دون الاعتراف رسمياً بهذه النشاطات، وبالأخص تجاه الضريبة؛ فتراكمت خسائر الخزينة العامة، وارتفع معدل الصرْف، بالنسبة إلى السوق الرسمية، من ٢ إلى ٥ في ثلاث سنوات.

كما أن السوق الثانوية انتفخت في اتجاه آخر: تطورت الصفقات غير المنتظمة والمضاربات على المواد التي يدعمها القطاع العام، والتي يختل تنظيم توزيعها أكثر فأكثر. هذه المواد يعاد بيعها في السوق السوداء. إجمالاً، سنة ١٩٨٩، رقم أعمال السوق الخفية يعادل

فائض التعامل بالعملة الورقية في السنة نفسها. هذه السوق، لكي تتجدّد وتتطوّر، تتغذّى بالضرورة من التضخم النقدي، ومن التهرب من الضريبة، واختلاسات المداخيل، وادخار أصحاب المداخيل الثابتة (من أجراء ومُعانين ومقاولين فرديين خاضعين للتسجيل والمنافسة).

حتى العام ١٩٨٤، لم يكن للسوق الموازية، الأكثر كلفة للمستهلك والمنتج، سوى جدوى هامشية، ما دام الريع النفطي كان يسمح بتلبية طلب السلع والخدمات بلجوءٍ كبير إلى الاستيراد، والاستعانة بمعدلات الصَّرْف، والوصول شبه الآلي إلى التسليف بمعدلات فوائد سلبية. كانت تسمح بالحصول على المنتوجات والخدمات ذات الضرورة، «الثانوية» (ثقافة، رحلات، تجهيزات رفيعة المستوى، ملابس) التي لا يراقبها نظام الدولة للإنتاج والمبادلات، وكانت تتوجّه إلى الفئات الاجتماعية ذات المداخيل المرتفعة.

منذ أن صار الريع النفطي عاجزاً عن إبقاء هذا التوازن، صار يتعيَّن على السلطات الاقتصادية انتهاج سياسة اقتصادية غايتها إقامة توازن جديد بين العرض والطلب، وذلك بالإلغاء التدريجي للحواجز المقامة أمام التوازن الفعلي للأسعار النسبية، وأمام اندماج السّوقين.

ما تحقّق هو العكس، تحت ضغط مصالح الفئات الاجتماعية المتميّزة. فالإدارةُ الاقتصادية التي تسيّر، بالمحاصصة، الأسهم والتأشيرات والمخالفات والسوق التجارية، المالية، والنقدية الإدارية الممركزة، ترى في تطور عقلاني للسياسة الاقتصادية مخاطرة كبرى على صعيد خسارة السلطة وموارد الموازنة والعمالة، وكذلك خسارة الامتيازات الكبيرة غير المباشرة، مثل المكسب المستفاد من السلع والخدمات التي لا يمكن الحصول عليها بطريقةٍ أخرى، وإمكان المخالفات المتنوعة على صعيد الممتلكات الاجتماعية والاغتناء.

على الرغم من الأساليب الوقحة والممارسات المشينة من تحت الطاولة، كان لمقاولي القطاع الخاص مكسبان على الأقل من ديمومة النظام: فهو يسمح بالحصول على إعانات (على صعيد معدّل الصرف والتسليف) سهلة ووفيرة، على شكل سيولات يمكن تحريفها بسهولة عن استعمالها المصرَّح به، إلى توظيفاتٍ أكثر مضاربة وربحاً، مثل السوق السرية نفسها، ومنع الضريبة من المطالبة بحقوقها بانتظام، وفوق ذلك، يجيزُ المبيعات غير المصرَّح بها، المسعّرة بالأسعار الحرّة للسوق السرية.

في مواجهة العاصفة، فضَّلت النقابات استغلال الأجراء، حين طالبت بإبقاء الأسعار المقرّرة إدارياً دون أسعار السوق والإعانات التي تمنع إلغاء فرص العمل. كان من شأن تغيير طبيعة المطالب أن يؤدي إلى تبديل التأطير النقابي ذاته.

من هنا التقاء المصالح بين الحكومة التي ترغب في البقاء في الأعمال، ومديري المنشآت العامة غير المهتمين كثيراً بإجراء تجديدات بنيويّة شاقة، وأوساط رجال الأعمال الذين يزيدون أرباحهم من خلال سياسة الاستدانة وتشجيع السوق السرية، والقادة النقابيين. إنه التقاء يقود

السلطة في آخر المطاف إلى صرف النظر عن الإصلاحات، بمعزل عن التضخم بالعملة وبالأسعار.

في هذا الوضع، رفضت السلطات المالية اعتماد سياسة تسليف وتدابير اقتصادية وضريبية انكماشية، فواصلت تعليب الأسعار بموجب إنتاج القطاع العام، فيما تنعقد الصفقات أكثر فأكثر في السوق السرية بأسعار أعلى مرتين أو ثلاث مرّات. سترغم المصارف على تحويل الانكشافات بلا حدود، بمعدلات فوائد حقيقية، سلبية جداً، بدلاً من تجديد رساميل الشركات العامة المريضة وإعادة تنظيمها. عشية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الجزئية، أواخر ١٩٨٩، سيبلغ عجز الخزينة لدى مؤسسة الإصدار ٢٠٠ مليار دولار، وسيبلغ عجز القطاع العام المنتج، المموّل من كشف الحسابات، ١٦٠ مليار دولار، وهكذا كان المجموع يمثّل عامين كاملين من الإنتاج.

سرعان ما قادت هذه السياسة إلى الفقدان الفعلي للسيطرة على الآليّات المالية والنقدية، التي أخذت الأسواقُ الثانوية تصادرها أكثر فأكثر، وإلى تضخم السوق السرية بالنسبة إلى السوق، بتصعيد نقل الموارد من الإنتاج إلى التجارة المُضَارِبة. لم تعد القطاعات المنتجة تحتفظ بحصة من الفائض الذي تحقّقه. في المقابل، كانت تلك القطاعات خاضعة للتمويل التسليفي والأسعار المراقبة والاحتكارات التجارية، فلم تستطع سوى تسجيل النمو المتواصل للديون بالدينار وبالعملات الصعبة وتعليب أعبائها الإنتاجية.

العملة الفائضة ستخضع لرقابة المضاربة، الأمر الذي يعزّز الهيمنة على الضبط الاقتصادي من جانب رجال الأعمال من كل صنف، الذين كان في إمكانهم التوصل العلني إلى كل أجهزة الإدارة الاقتصادية والمصرفية. أما الفئات ذوات الدخل المحدود، فقد رأت أن قدرتها الشرائية تزداد انخفاضاً، دون أن يستوعب القطاع العام، ذو الوضع الصعب، القادمين الجدد إلى سوق العمل. تدريجياً سينقسم المجتمع إلى فئتين ترصدان بعضهما بعضاً: الأولى تستفيد جزئياً أو كلياً من السوق السرية، مع حرية الوصول إلى السكن والاستهلاك والخدمات ـ الباهظة أكثر فأكثر ـ، والثانية ينخفض مستوى معيشتها، وتتحمل البطالة والحرمان.

خط التمّاس سيخترق الفئات الاجتماعية المنسجمة سابقاً، منزِّلاً بنحو خاص أولئك الذين ثمّروا في الكفاءة والمهارة وفي النظام التربوي والوظيفة العامة. لقد انقلبت القيم، ففي كل مكان تتراجع الإحالات التقليدية إلى المناقبية والأخلاقيّة.

أدى الانفجار النقدي (٥٠٪ من الكتلة النقدية لا يخضع للدورات المصرفية) إلى تطور متواصل لمديونية الدولة وإلى إفقار بُناها لاسيما الاجتماعية. ونشأ التضخم وأزمة العمالة والاستثمار عن هذه السياسة القائمة على التوسع النقدي وتغذية سوقين معاً. لم ينخدع الأهالي بالخطاب الرسمي الذي يعزو المصاعب إلى أسواق الطاقة والرساميل الخارجية.

الرفض الاجتماعي

لذا، وفي ما يتعدى الحقل السياسي (مطلب حرية التجمع وضمانات الرقابة الديموقراطية) سيكون الهدف الأساسي لتظاهرات تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨، التغيير في تسيير الاقتصاد العام والخدمات الاجتماعية. وبنحو خاص، سينقضّ الأهالي على نظام الدولة التوزيعي، الذي يرغم الأكثرية على تحمّل العوز والفاقة، وإعادة البيع الممنوعة، بأسعار محرّمة، وتحمل الفساد وتعذّر الادخّار.

إن شمول الريع قادمينَ جُدداً، والخطاب الراضي والسلوك الاستكباري للفئات الاجتماعية المغتنية، ستؤدي كلها إلى بلورة مواقف معادية. انتظمت جبهة الرفض، وصارت الثغرات الخفية في الرقابة السياسية للسكان فجواتٍ يصعب ردمُها أكثر فأكثر. منذ ١٩٨٣، صار الموضوع الأساسي للرفض هو سير المدرسة والمستشفى والأجهزة الإدارية والاقتصادية في الدولة ـ العاجزة أكثر فأكثر، والباهظة، والمعرّضة للخطر من جرّاء حدَّة العرْض والرشوات والفساد. ولم تستطع السلطات المحلية، التي يراقبها أصفياء مصطنعون وموظفون سلطويون ذوو امتيازات فاضحة، أن تواجه الحركة ولا أن تتحمل مسؤوليتها، ولا حتى أن تؤثر في السلطة العليا.

على العكس تماماً، ستفضّل عموماً الإمّحاء، مع تشويه إعلامي مبرمج للسلطات المركزية، خوفاً من انكشافها. تدريجياً، توقف النظام في القاعدة، والمجال المتروك شاغراً، شغله أولئك الذين سيقومون بمبادرات اجتماعية ، ولاسيما في المساجد والجوامع.

تسيَّست المدرسة والليسيه والجامعة. فالمعلمون الذين انحدرت قدرتهم الشرائيّة وصارت ظروف عملهم أشد قساوة وعناءً، طوروا الرفض السياسي للنظام، مع الاستناد أكثر فأكثر إلى الأخلاقي والديني، للحفاظ على حدٍ أدنى من الانضباط في الصفوف المثقلة، المفتقرة إلى الإمكانات والفعالية الإشكالية.

صار الجامع المكان الذي يجتمع فيه صغار الموظفين ومستخدمو القطاع العام والمقاولون الفرديون لمناقشة مشاكلهم وتبادل الخدمات في شبكات سرية للتدبير اليومي لشؤونهم، والاستماع للطلاب والمدرسين والكوادر الذين يجابهون صعوبة في العمل وفي الصعود الاجتماعي، وضغوط الفساد المذلّة. سيسير الأكثر تعلّماً وتسيّساً في طريق الضبط الاجتماعي، مطوّرين في السر، بين الصلوات، الشبكات التضامنية للتعاون والتواصل.

سيجري توفير الموارد لتوسيع عدد الجوامع التي يُطالب بها أكثر فأكثر كأماكن للتواصل الاجتماعي، ولتغذية ميزانية الجمعيات والروابط. أما السلطات المحلية، المعرَّضة من جرّاء عدم فعاليتها وعدم اغتناء إطارها، فلن تفكِّر إلاّ بإعفاء نفسها من الجمارك، وبرفع قيمتها الذاتية. ستعطى الإعانات بسهولة لكل المبادرات، وستتعهد الحكومة ببرنامج واسع لبناء الجوامع، وأخذ الأجور على كاهلها، وإنماء جامعات إسلامية وتزمّت إعلامي بلا حدود، لكنّه لا يخدع أحداً.

كلما حاول جهاز الدولة، الساعي بقوة إلى الدعاية لنفسه، القيام بأعمال دينية مجرَّدة، سارعت الشبكات القائمة إلى الاستيلاء عليها بلا مقاومة كبيرة.

خارج الجوامع، ولدت حركات ثقافية واجتماعية كثيرة. لأسباب أمنية، سيعلن معظمها أنها حركات غير سياسية، وستقوم بتحريكها شخصيَّاتٌ غير معروفة إجمالاً بانتمائها إلى حركة معارضة. تطوّر عملها في مجال الإحياء الثقافي (فرق ومدارس مسرحية، إنماء التراث الثقافي المحلي وكتابة التاريخ، وبشكل خاص الدفاع عن لغة البربر...) والحماية الاجتماعية (حقوق المرأة والطفل، وأعمال خيريّة..).

في البداية، انتظمت حيثما كانت الظروف مؤاتية، خارج الجوامع، وبخاصةٍ حول الجامعة والمصالح الاجتماعية العامة. وسوف تستمدّ منتسبيها الناشطين من التعليم والمنظمات الاجتماعية والثقافية الرسمية. واعتباراً من ١٩٨٠، سيجري تسهيل مهمّتها، عندما أقامت جبهة التحرير الوطني تنظيماً على الأرض، يستبعد في الممارسة الأجيال الجديدة من مجال نشاط المنظمات التي كانت تسيطر عليها، الأمر الذي أدّى في آنٍ إلى معارضة الكثيرين من المناضلين النشطين سابقاً في داخلها، وإلى تعبئة طاقة كبيرة ترفض كادر الحزب الرسمي.

هذه الحركات ستشهد نجاحاتٍ محدودة. ذاك أن الحركات والجمعيات المحلية والوطنية للارتقاء الاجتماعي والمهني الحاضرة في كل المدن، حتى المتوسطة، لن تتمكن من الصمود إلا لعدة سنوات، نظراً لانعدام الإمكانات وحرية العمل والتنسيق؛ وسوف تستولي عليها المنظمات الاجتماعية التابعة للجوامع. هذا، بنحو خاص، كان حال جمعيّات التجار والحرفيّين، التي تضم أكثر من ثلاثمئة ألف منتسب؛ والاتحاد لترقية حقوق المرأة، الذي طوَّر بُناه في كل المدن الكبرى؛ والاتحادات الجامعية التي تضم أساتذةً وطلاباً لإصلاح الجامعة.

من بين كل الجمعيّات الثقافية وحدها الحركة الثقافية البربرية (MCB) ستشكّل قطباً لتجمّع دائم لمبادرات كثيرة في القبائل وفي العاصمة، باسم الاستقلالية والديمقراطية الثقافيّتين، وهي مدرسة فكرية حقيقية ستطبع النقاش السياسي في الجزائر، في الثمانينيّات.

لماذا حدث تطور كهذا؟ إن هذه الحركات تتحدر من فئات اجتماعية كانت أجهزة الدولة تعتبرها مشبوهة منذ ١٩٦٥. وكان من السهل قمعها، ما دامت النُّخب تُوظَّف أساساً في القطاع العام والإدارة الاقتصادية والمصالح الاجتماعية.

بانتظام، سيجري إحباط مبادراتها. فالسلطة لم تستطع أن ترى في الروابط والجمعيات سوى شكل مُقنَّع للتلاعب بالحركة الديمقراطية، وسوى استراتيجية للانقلاب على الحزب الأوحد. وهي تستقوي في هذا الاشتباه، بوقوعها تحت سيطرة مناضلين قدامى من أحزاب يسارية ممنوعة، (مثل حزب PAGS ، وريث الحزب الشيوعي الجزائري، أو جبهة القوى الاشتراكية FFS بقيادة حسين آية أحمد)، أو شخصيَّات على خلاف مع السلطات بسبب آرائها.

إن محرّكي الجمعيات والروابط، المتحدّرين من أوساط فكرية ومن مهن حرة أو ذوي كفاءات مهنية رفيعة، يستطيعون أحياناً أن يمارسوا نفوذاً وتأثيراً متعدّد الأشكال في أجهزة الدولة، على أرفع مستويات الهرمية، التي كانت آنذاك تهم البيروقراطية أكثر من الجوامع أو الضواحي. إلى التهديد القمعي الذي يضغط بثقله على أشخاص معروفين، يضاف إذن تغلغل في الجمعيات التي تسمح، انتقائياً، بإلغاء الإعانات والمساعدات. فعلى مستوى الحكومة، كما على مستوى السلطات المحلية، سيذهبون إلى حد محاولة تشويه طبيعة الحركة الثقافية (مسرح، صحافة، ثقافات شعبية...)، متعهّدين ببرامج باهظة لإطلاق ألعاب الڤيديو والموسيقى الفولكلورية، وأماكن اللهو الصاخبة، وحتى التحريض على الدعارة غالباً - وهي عملية مربحة جداً، من جهة أخرى. هذه التصرفات ستعكّر لأمد طويل صفو الرسائل البديلة أو المكمّلة لخطاب الجوامع وأعمالها.

كما أن هذه الحركات ستكون، من الداخل، مقيَّدةً بخطاب سلمي وتوفيقي في نظر فئات اجتماعية مستاءة أكثر فأكثر من لاعصرية النظام القائم ومن تأبده . إن مسؤولي الجمعيات، خوفاً ن خنق المبادرات في بدايتها - غالباً بالثقافة وبالإقناع - لن يتجاسروا على تجذير مطالبهم. عليه، سيفتقرون إلى الذرائع للتنافس مع الجوامع؛ وفي مواجهة حصارات الإدارة، سينتهي بهم الأمر إلى الاستسلام لها. أحياناً، سيستلمون لغواية التسوية مع السلطات، فاقدين بذلك كل صدقيّة.

أخيراً وبنحو خاص، وخلافاً للحركات حول الجوامع، قلما ينزجّون في توليّ المسائل الاجتماعية، اليومية، الملحّة، التي تشكّل الذخيرة والمدخل إلى الأجهزة والمصالح العامة، والأمن في الحواضر، والبطالة. وبشكل خاص، استنكافهم عن مساندة تطور النشاطات السرية للتجارة الصغيرة، سيقطعهم عن قسم كبير من شبيبة الشوارع. وهكذا، أُتيحت للإسلاميين الفرصة المناسبة، لتصويرهم أمام أنظار الرأي العام، كأنهم سذّج لا سياسيّون. إنَّ ضيقَ حقل عملهم سيحدّ كثيراً من نفوذهم الاجتماعي.

دور الاقتصاد الموازي

إن قضية العمل غير المصرّح به (لكي نستعمل صيغةً أنسب)، تستحق توسعاً خاصاً، ليس فقط بسبب الوزن المتزايد للنشاطات المعنيّة، بل لأنها تلعب دوراً حاسماً في البنى الاجتماعية الجديدة.

في الثمانينيات، ازدهرت السوق السرية ازدهاراً خاصاً، جديداً، على صلة بالسياسة الاقتصادية الحكومية، وليس كما يحصل غالباً في أماكن أخرى، لأسباب ضريبيّة (تهرّب من الضريبة) أو تسليفية (غياب نظام مصرفي). في الأساس، هناك ممارستان تحمّلت السلطات مسؤوليتهما بوعي.

إن نقص السلع والخدمات، الناجم عن خفض الواردات وعدم فعالية تنظيم القطاع العام المنتج، أدى إلى قيام آليات إدارية للتسويق (حصص، بطاقات شراء، الخ) محل آليات السوق. وفي اقتصاد للفاقة، كان رد الفعل الأول هو تقديم المساعدة لقطاع الإنتاج العام، للحفاظ على صورته. وهكذا وجد الاقتصاد الخاص نفسه شبه مستبعد من مسار الاقتصاد الرسمي، فيما هو يستخدم أجراء أكثر مما يستخدم الاقتصاد العام.

في الحركة ذاتها، فرضت النقابة الرسمية (الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين)، المنظمة الاجتماعية الوحيدة المعترف بها، الوصول المميَّز لأجراء القطاع العام إلى السلع الاستهلاكية المحدودة، وطوّرت في هذا الاتجاه شبكة تعاونيّات استهلاكية مدعومة، للصمود في وجه المنشآت والأجهزة العامة. هكذا، نشأت سوق ثانية للسلع وللخدمات الاستهلاكية (تجهيز منزلي، مركبات، منتوجات البقالة..)، تستبعد أجراءَ القطاع الخاص والعاطلين عن العمل وأغلبيّة الموظفين، لأن رقابة الموازنة لا تسمح بتمويل النشاطات التجارية والاجتماعية المُقنَّعة.

الممارسة الثانية التي تعهّدتها السلطات: الرّد على ندرة العملات الصعبة كان القبول، غير المنتظم، بالتبادل السّري للعملة (تصريحات استيراد بدون دفع). هنا أيضاً، المنطق ينتمي إلى رفض القطاع العام التسليم بالعجز عن موازنةِ المبادلات، وإعادة النظر بالرقابة القدسية للدولة الممركزة على التجارة الخارجية. وما دام مستحيلاً منع المنشآت الخاصة والأفراد من دخول السوق السرية، ومواصلة الصراع من أجل البقاء، سمح لها بشكل شبه رسمي، بدخول سوق خارجية، مجهولة رسمياً. لقد انتظم المجتمع في الخفاء.

مقاولو القطاع الخاص لا يستطيعون من جهتهم التسليم بالأمر، دون الرّد على استثنائهم من التموين بالمواد الأولية وسلع التجهيز. سيكمن الحلُّ في الإفساد الإلزامي للأجهزة العامة، المولجة بالتسيير التجاري. عندئذٍ تطوّرت، أولاً حول المنتوجات الستراتيجية الكبرى، ومن ثمّ أينما كان ذلك مربحاً، شبكاتُ وساطة للحصول على الحصص (منشآت بارافانية، إعادة بيع، تجار جملة غير معلنين، مبيعات منحرفة...)، ولكنْ دوماً بحيث يظلّ المصدر عصيّاً على رقابات محتملة. يعلم الأهالي أن هذا النظام لا يمكنه أن يشتغل إلاّ بتواطؤ المراكز السياسية والرقابة البوليسية.

كلفة هذا التوسط انعكست على الأسعار التي تضاعفت مرتين أو ثلاث مرات، بدون فوترة. وكانت الأرباح مرتفعة ارتفاعاً كافياً لكي تتمكن هذه النشاطات من تمويل ذاتها.

إن الأهالي وأولئك الذين هم في المنشآت العامة ولا يمكنهم الوصول إلى هذه الشبكات المميَّزة، لن يبقوا طويلاً على هامش النظام. فصغار المقاولين هم بحاجة إلى العمل أيضاً. فانتظمت شبكات تضامنية، لجمع المال والحصول على الدعم الخفي من أجهزة الدولة؛ وطُوّرت فئةٌ ثانية من الوساطة لأجل عقد الصفقات السرية التي تحرّك، هذه المرّة بلا تمييز، المقاولين وصغار الموظفين والعاطلين من العمل.

على مدى بضع سنوات، ومن مستوى النشاط الأدنى، مستوى العاطل عن العمل، حمَّال الحقائب، إلى أعلى المستويات، صار معلوماً تماماً كيف يسير في اللاشرعية الاقتصادُ الحقيقي، خلف الشرعية الشكلية لاقتصاد الدولة. لقد توسّعت السوق الجديدة لدرجة أنه بات من الصعب على المصالح العامة أن تتموّن بانتظام من منشآت الدولة واحتكاراتها. كانت الخلافات السياسية والانقسامات في غاية الوضوح، عندما اندلعت اضطرابات تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨.

صارت كبيرة الحركة الاجتماعية والسياسية والثقافية المنظمة حول الجوامع؛ وتحرّكها بنية تنسيقية، الدعوة؛ ويتكون إطارها النضالي من الجامعيين والأجراء في القطاع العام والإدارة. للحركة مقرّاتها الدائمة، الجوامع، التي تجتذب العاطلين عن العمل، وأغلبهم من الشبان الذين يجدون فيها اعترافاً اجتماعياً بهم، وكذلك الطلاب والتلاميذ من الجنسين. وبنحو خاص، سيقومون بمهام المساعدة الاجتماعية، والكفاح ضد الانحراف، ومساندة أفقر الفقراء؛ وسيوفرون عند اللزوم المداخل اللازمة للعمالة والوصول إلى النشاطات الاقتصادية الخفيّة أو الحصول على أوراق إدارية. تعمل الحركة مع لوجيستيك الأجراء والمقاولين الإفراديين الذين انضموا إليها، لا سيما أولئك الذين لم يعودوا يجدون في أي مكان آخر، خصوصاً في المنظمات الرسمية أو المعترف بها، قنواتٍ للتعبير والعمل. أخيراً، تتمول الحركة هامشياً من المساهمات الخيرية، ثم من المساعدات العامة، عبر الأجور المدفوعة لأئمة الجوامع، وبالأخص من هبات أصحاب امتيازت النظام، في أجهزة الدولة وفي القطاع الخاص الذين يريدون أن يشتروا بالمال سلامهم الاجتماعي.

استوطنت الحركة الإسلامية بنجاحٍ بادىء الأمر في ضواحي المدن الكبرى، وبنحو أعمّ، حيثما كان التمدّن الفوضوي متضارباً مع تمركز النشاطات المأجورة ذات المستوى الأدنى والمتوسط. ثم وصلت إلى الحواضر ذات المعدّل الرفيع من البطالة، حيث تتمركز النشاطات السرية، وتتجذّر خصوصاً لدى الشبّان في المناطق الجبليّة المحصورة والبعيدة.

الكادر المتحدّر من فئات اجتماعية متوسطة، مهمشة، هو قليل التأييد للنضال، إلاّ أن القاعدة المتضرّرة أكثر فأكثر من تدهور القدرة الشرائية، ومن انحطاط التعليم ونظام الصحة، والأوبئة واحتقار أجهزة الدولة، صارت راديكالية أكثر. إن خطاب الأئمة يجتذب الشبّان بقوة. وإن الفئات الميسورة تحاول توجيه الحركة إلى التفاهم مع السلطة، مطالبةً بليبرالية متدرجة، ولكن دونَ طائل. والحال، إذا كانت القاعدة تنادي بالتغيرات الاجتماعية العميقة، فإنها لم تعِد بعد وزنها ولا قدراتها السياسيّة. في القمة، النخبة الكثيرة العدد، المختارة من الطبقات المتوسطة والبورجوازية الصغيرة، المتحدّرة من فعاليات خاصة أو من أجهزة الدولة، تبحث عن تسويات لكي تنضم إلى الرقابة السياسية. قبل عام ١٩٨٨، كانت لا تزال مستنكفة عن تصوّر حلول قطعية، على الرغم من القمع، وتوصّلت إلى مراقبة تصرفاتها بذاتها.

الحركة الثانية، ذات النزعة الدنيوية، تطالب بالتغيير السياسي والمؤسسي أكثر مما تطالب

بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية. إجمالاً، إنها تشكو من ثقة مفرطة في اقتصاد الدولة، ولا تدرك مدئ شعور المحرومين بالحرمان والاستبعاد، وإلى أي حد تتوقف صديقتها على إمكان تقديمها حلولاً للقطيعة وللأمل، في مواجهة المصاعب الاجتماعية والاقتصادية المعاشة يومياً، بدلاً من انطوائها في النشاط التضامني للجمعيات. إن هذه النقاط الضعيفة ستجعلها غالباً تنزلق في السجال مع أجهزة الدولة، فيما الميدان السياسي هو الشاغل الأساسي للجوامع. وفي وضع موسوم بصعود المخاطر وبفقدان الثقة بالدولة، ينتظر الأهالي المؤيدون للتغيير من النخب أنْ تُفصِح عن همومها الفعلية، وأن تنظمها، بدلاً من السعي للكلام باسمها في المجالات العامة التي تراقبها السلطة.

إن العلاقات بين مختلف الاتجاهات ـ الحركة الثقافية البربرية، الروابط الثقافية والاجتماعية، النزعات اليسارية، منظمات الشبّان والطلاّب ـ ستبقى ضعيفة حتى حوادث تشرين الأول (أكتوبر). وفي الوقت نفسه، سيظل تجذّرها محدوداً في المجتمع. إن إضرابات وتظاهرات تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨، التي انطلق معظَمها بمبادرةٍ منها، لن تفيدها إلاّ هامشياً، بسبب انعدام البنى المساندة والشعارات الواضحة.

في وقت لاحق، سيجري استرداد عملها وتشويهه، لا سيما من خلال وسائل الإعلام، على أيدي منظمات سياسية قوامها بضعة أفراد غالباً ، ولا سيما من الشخصيات القديمة، المجبرة على السكوت منذ ثلاثين عاماً، والخارجة فجأة عن صمتها. إن انقسام الحركة التضامنية إلى تشكيلات سياسية مختلفة تستعملها، تحقق في بضعة أشهر. واستبدل الخطاب الاجتماعي والاقتصادي برواية انتخابية تعلن عن مآثر القادة الجدد، وتبايناتهم، أكثر مما تعلن عن مشاريع مجتمعية. سيقوم التوجه العام على تركيز النقد ضد جهاز جبهة التحرير الوطني، وفتح النقاش المتناقض معها، أكثر من صياغة واضحة لبديل سياسي واقتصادي للنظام القائم، إذ إن الهدف هو التوصل إلى ممارسة السلطة كما هي. هذه المسيرة ستجّر معظم التشكيلات الجديدة إلى التلاعب بها، من قبل السلطة القائمة وقدامى زعماء جبهة التحرير الوطني، العائدين حديثاً إلى المسرح السياسي. إن تقاسم النفوذ ووضع آلية معقدة للرقابة السياسية على الانتخابات المقبلة سيقطعان عن المجتمع كل ممارسي الابتزاز والمساومة. وهكذا صارت الحركةُ في اتجاه الكوارث المعلنة، حركة لا تُقاوم.

الشاذلي يرقص «فالس» التردد

آنذاك، لم يكن في مستطاع أحد الشك بأن كل هذا التقلب الداخلي كان يثير الرئيس لدرجة تجعله يفقد السيطر على خطابه. واليوم ما زلت أرى أنَّ الشاذلي، في ما يتعدّى مسؤوليته عن التفكيك البطيء للتسيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر ـ وهي مسؤولية يتحمَّلها معه أولئك الذين سبقوه ولاسيما الذين اختاروه وعلّبوه وساندوه طيلة ثلاثة عشر عاماً ـ هو رجل مجرَّد من أي إحساس سياسي وكل استعداد للحساب الدقيق، وعاجز عن الاختيار. فهو يريد

الذهاب إلى المعركة مع إبقاء كل السيوف في النار.

حينما أدرك في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ أن المجتمع ماضٍ نحو الجذرية، أقدمَ على الدعوة إلى عقد اجتماع لكل مسؤولي الدولة والحزب، لكي يناشدهم أن يقلعوا عن المكائد الرامية إلى إعداد مطبّات المؤتمر المقرر انعقاده في نهاية ١٩٨٨، وإلى الإقدام على تطبيق الإصلاحات في مواجهة صعود المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بناءً على طلبه، كان خطابه يرمي إلى الطمأنة؛ كان المطلوب تهدئة مخاتلات الأجهزة التي يجري تحضيرها، وترك المبادرة للرئيس. في المقابل، كان عليه أن يقدّم للأهالي صورةً جليّةً عن خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وأن يعلن الإجراءات التي سيجري اتخاذها.

خلافاً لكل منطق، سيتحلّى الشاذلي عن نصّه، ليسترسل في تنديدٍ مفاجىء بالأجهزة، تنديد جريء لكنّه بلا جدوى عملية، لأنه لم يقترح شيئاً بديلاً. لا يمكن تفسير هذه الحركة المجانية وقليلة الفعالية، إلا بانعدام الثقة وبرفض أساسي للسير في مسار التغيير.

إن الغضب والاستياء من «رفاق الدرب» الذين أظهروا أنهم دون مستوى الوضع المطلوب لمواجهة الخطر، هما السببان لهذا السلوك الرئاسي. وعندي أن التفسير مختلف: لقد اعتقد الشاذلي أنَّ من واجبه وفي إمكانه الاعتماد بقوة على أصدقائه ومؤيديه للحصول منهم على قفزة نوعية، لإنقاذهم ولصون نفسه. لكنّه أخطأ وضيّع هدفه كلياً؛ فليس للرجال السلوك نفسه في الأوقات السهلة كما في الأوقات الصعبة، وبالأخص أولئك الذين يتآمرون لكي يبقوا في الصف الأول من توزيع الريوع والامتيازات والقوة.

الخطاب أخافهم كلهم، وقرّر كل منهم أن يبادر فوراً إلى أخذ الحيطة وتحضير المؤامرات التي تخلّوا عنها، مؤقتاً، لانعدام المطابقات المصلحية.

منذ ذلك اليوم، تبدّل جو الرئاسة. فلم يعد أحد من خلّان الرئيس يترنّح على بابه. وبصرامة، لا مناص من دعوة عليّة القوم لكي يأتوا لتناول القهوة، لا غير. الأفواه انغلقت، والنظرات صارت باردة، والهمس يسود أكثر من الكلام، والأفضل الهمس الخفي من وراء ظهر الحاكم. وبشكل خاص، يجري التجنب الشديد لمعاشرة الإصلاحيين. إشاعات التعديل تملأ الأحاديث، ولكن للمرَّة الأولى لم يعد هناك مَنْ يتجاسر على تداول أسماء بديلة.

مرّت العاصفة المتقلّبة، وراح الشاذلي يستقبل، مطوّلاً وغالباً، كل العشائر، ساعياً بشكل ملحوظ إلى التهدئة وتناسي رغبته في إدارة الوضع بمفرده. تظاهر أعضاء الحكومة أنهم يعيرون انتباهاً شديداً لملفات الإصلاح، وأنهم يوافقون على الدفاع عن بعضها أمام الجمعية [الوطنية]. وبروحية تنازلية، وافقت مجموعات الإصلاحات على أن بعض التغييرات، مثل مشاريع القوانين الاجتماعية وإصلاحات النظام الصحي، يمكنها أن تنتظر لأجل معين. إلاّ أنَّ الخلافات اشتدَّت مجدَّداً منذ أن تعلَّق الأمر بالتجارة الخارجية أو بإدارة الديون. وهكذا، أرجئت الإصلاحات.

حماية المضاربين

أكبَّ رئيس الحكومة بقوة على إرث ثقيل وضاغط من المراقبة الإدارية للأسواق الخارجية، غير الفعّالة برمتها، ومع ذلك أصابه من ذلك كثير من الشوائب، ولم يكن له سوى فضيلة وحيدة هي جعل الممارسات أكثر غموضاً وتمييع مسؤوليات المحرِّكين. فهو لا يريد أن يُستبعد من التركيبات الجديدة المقبلة، وكان مقتنعاً، وهو يُمرِّر الملّفات المتعلّقة بالصفقات المهمة إلى لجنة «التوازنات الخارجية» التي يرئسها مرة، مرتين أو ثلاث مرّات أسبوعياً، أنّه يسهر على قوّاته ويحارب التبذير، دون أن يجابه أولئك الذين يراقبون الريوع. كان يأمل أن يستخلص من ذلك سلطاناً وقدرة سياسية تفاوضية في مواجهة السلطات الفعلية، الضرورية لبقائه.

لقد ارتضى الخروج من ذلك بأحسن حال، فتزك له الرئيس المسؤولية الكاملة عن تطور العمليّات. إن الملفّات التي تعجبه يمكن مرورها، دون أن يكون عليه التدخل. كما أن الوزراء البارزين، المرشحين المحتملين للخلافة، كانوا يُعاملون معاملة حسنة، مع اتجاه متقلّب جداً ـ حسب الظروف ـ وحسب التسوية.

لم تنزعج إطلاقاً احتكارات الاستيراد الكبرى؛ يكفيها أنْ تجرجر ساقها، وأن تشهر من ثمَّ سيف التهديد بالفاقة، حتى تنفذ رغباتها، دون أن تتحمل أية مسؤولية. ففي آخر المطاف، الملفّات الأقل خطورةً، هي التي تكون موضوعاً للتوسل البطيء من جانب الرقابة القائمة. أما الفائدة الوحيدة للتجربة، التي دامت أمداً طويلاً، فسوف تكون الرؤية الحسية لسير الرقابة الاستبدادية على تسيير الصفقات، وبالأخص رؤية الصفاقة والتلاعب والحيل التي تمارسها الرقابة الإدارية الحصرية.

كذلك ستظهر بكل جلاء، تعزيزاً لحكمنا ولبرهاننا، الشؤون التي تشغل البيروقراطية الكبيرة، في أزمنة عصيبة كهذه الأزمنة. فمن السدود الكبرى، الاستيراد الغذائي، أسواق الصناعة، إلى مشتريات الهدايا والسكاكر للأعياد، لم يكن يفلت شيء من رقابة عيون المصالح الساهرة لأولئك الذين يحكموننا. عندها سنقتنع نهائياً بأن تسيير الدولة للتجارة الخارجية هو الصيغة الأسوأ، حتى وإن كانت هناك عيوب للصيغ الأخرى. ففي تلك الاجتماعات، دافعنا عن الفكرة القائلة إن الإدارة لا يمكنها أنْ تخاطر في عمليّات تجارية دون أنْ تتورَّط بغباء، وإن عليها أنْ تكرِّس نفسها حصْراً للإلمام الصحيح بمصالح المنتجين والمستهلكين، وأنها لن تتدخل إلاّ عندما تكون هذه المصالح مهدّدة في الدورة التجارية. لكن كيف يمكن إقناع هؤلاء الأقوياء أن وهمَ تعاطي الشؤون التجارية، يمكنه أن يفوتهم؟

تغلّب على كل اعتبار آخر، الستار الرمادي المفروض بين المحرِّكين الفعليين والسريّين، والذي يحول دون إمكان رقابتهم، أو يمنعهم من الاهتمام المباشر بتقاسم أرباحهم. ففي هذه التجربة، من الثانوي جداً أن تكون الإدارة حكماً ورقيباً على حقيقة تشكُّل الأسعار، وأن تقتنع

بالطابع الثانوي والغامض للمعطيات التي يقدّمها لها المحرِّكون المتقاربون. المهمّ هو أن يجري الخيار الأخير، كائناً ما كان ثمنه، من خلال سلطة الدولة ـ وهذا ما لا يُشدَّدُ عليه دوماً بشكل كاف ـ سواء لإظهار قدرتها السياسية على التقرير، أم للمشاركة في العيد بطريقة أو بأخرى.

والمضحك، عندما لا تكون المصلحة المادية هي المحرّك الأولي ـ وهذا يحدث أكثر مما نظن، خصوصاً عندما يختلط به الاقتناع الأيديولوجي للدولة الكليّة ـ هو في التنظيم الإداري للنظام. ذاك أن سلطة المال تقدّم للموظفين الحبل لكي تشنقهم، واضعةً في الممارسة إجراءات رقابة شكلية، فيما المعلومة الحقيقية مكتومة، ومحبوسة بين أيدي المتعاقدين. يغدو الوضع مأساوياً، عندما يتكلّفُ أقوى المحرّكين أو أجدرهم، المغطّى جيداً بالقرار الإداري، بإثارة اهتمام الوسطاء ذوي المواقع القوية في الدورة. ففي كل عملية، يتعيَّن على البيروقراطي الفاضل، العاجز عن تقويم السعر، في لحظة محددة وفي ظروف معيَّنة للتسليف والصيرفة، أن يتأكد من نزاهة كل فرد. وغالباً ما يكون المسؤول نفسه عن البنية التقنية غير قادر على اختيار المُسيّرين، والمراقبين الذين يفترض بهم أن يراقبوهم. إن النظام في غاية التعقيد، متناقض وهشّ، لدرجة أنّه يسمح بارتكاب كل الحماقات. في هذه الظروف، وحده الموظف الشريف، المُبحر في هذه المغامرة، سيكون عليه، بلا أمل بالنجدة ودون إمكانات خاصة، أن يدبّر رأسه، وأن يعاني أوزار المكائد والمصائد والضغوط. فمن أصل أكثر من مئتي صفقة، لن تتمكن لجنة «التوازنات الخارجية»، من التأثير إلاّ على عشر صفقات، ثانوية كلها. سيكون على إصلاح التجارة الخارجية أن ينتظر، لأن السلطات الفعلية قويّة.

حتى إن الحصار هو في مجال آخر: سيرفض رئيس الحكومة ووزير المال الالتزام ببرنامج لإدارة المديونية الخارجية، ولكن لكلٍ منهما دوافع مختلفة.

وزير المال، عبد العزيز خلف، يرفض تحمّل مسؤولية مفاوضات حقيقية مع الدائنين، ولا سيما من القطاع الخاص، بقدر ما يرى أنها تُلزِم، مباشرةً أو مداورةً، مسؤولية الحكومة السياسيّة، وهذا ما فتح الطريق أمام استبداله. في أثناء ذلك، زادَ الانكشاف المالي العام تجاه فرنسا، وناشد النوايا الحسنة لبلدان الخليج، وحدَّ من الواردات، وألزم المصارف والمنشآت بالبحث عن تحويلات قصيرة المدى للمدفوعات نقداً. من الواضح أن كل هذه الصيغ دهورت صورة البلد المالية، وزادت من مخاطرته، وشجّعت أشكالاً جديدة من المضاربة، لا سيما الهوامش غير المستحقة، والعمولات على التركيبات المالية.

الواقع أنّه بعد التجارة، انفتح المجال المالي أمام المضاربين، وإمكانات التركيبات اللامحدودة، تحت عين الدائنين المشهورين القلقة. وبما أنَّ هذه الأدوات لم تكن كافية، جرى تشريع الاستيراد «بدون دفع». والمقصود ـ أقول هذا لغير المتمرّسين بالمنطق البيروقراطي ـ هو الاتّجار مع الخارج دون تبرير للموارد بالعملات الصعبة، ولا حتى بالدنانير. بعبارة أخرى، إذا كنتم تستطيعون أنْ تتدبّروا أموركم في استبدال دنانيركم بعملات صعبة، دون المرور برقابة

القطع، يمكنكم إعادة إدخالها دون أن يكون عليكم تبريرها، وذلك دون تغيير أي شيء في مذهب عدم قابلية الاستبدال، والرقابة الكلية على التجارة الخارجية. إن الدولة المهتمة بحماية وسائلها الخاصة للدفع، لكي تظهر حسن النية والتدبير، ستترك لكم حَصْرِّية التجارة التي لم تعد قادرة على توفيرها، وهذا يشمل المنتوجات الفاخرة والتجهيزات المنزلية وقطع الغيار، مروراً بالسلع الوسيطة التي لا توفرها الاحتكارات بشكل كافٍ.

تورّمت السوق الموازية للعملات الصعبة، بسرعة شديدة، وتعمّق الفرق بين أسعار الصّرف. إن العمليات المربحة، بلا مخاطر وآثار، تجتذب الفوائض النقدية ومالكيها المتميّزين، الذين يهيمنون بسرعةٍ على ضبط الصفقات. انتظمت عمليّات التبييض، وتصاعد تهريب الرساميل. إن أسعار المنتوجات المستوردة بهذه الطريقة، تجتذب الأسعار الداخلية إلى فوق، ولا سيما أسعار السلع البديلة، وهكذا حازت الجزائر على فئة اجتماعية جديدة، مع باروناتها وعبيدها، خلافاً لكل توقع، سيطلق عليها اسم «Trabendistes»، الذي يدل فقط على الشبّان المُستَغلّين في أسفل السلّم.

لا شيء يفيد، وعبثاً تحاولون الاضطراب وشهر سيف التهديد بالصعلكة، وبالأخص بتجارة المخدرات وتبييض الأموال القذرة. صحيح أنها مخاطر حقيقية، ولكن سيجري الاهتمام بها بعد التركيبة الجديدة. وبالانتظار، من الأفضل سياسياً ترك الآكلة تنمو وتضطرد.

ولو ألححتم آنذاك على الدفاع عن تجديد بنية الديون المصحوبة بتطور نحو قابلية الاستبدال، لخرجتم على المألوف، لأنكم تثيرون حكماً مسألتين لا يمكن حلّهما في منطق الجهاز. ففي المقام الأول، تعيدون وضع سلطة الرقابة الاقتصادية لبيروقراطية الدولة على محك النقد؛ وهذا مستحيل ومضاد للدستور، وفي المقام الثاني، حين تحاولون على هذا النحو تحميل المسؤولية السياسية للمسيّرين القائمين، إنما تعرّضونهم إلى هجوم مضاد من قبل الأدعياء، الذين يتكاثرون. . .

ولئن كان في آخر المطاف يستحيل العيش من الحيل، وراح الفخ ينغلق، فإن حل السوق سيفرض نفسه آنئذٍ من الخارج، وسيكون الربح على المستويين: فلن يكون هناك تعرُّض عبثي على الصعيد السياسي، والأفق المرتجى في الكواليس سيكون عندئذٍ من صنع «المستثمر الأجنبي».

رئيس الحكومة، عبد الحميد الإبراهيمي، ينفي تدهور وضع الحسابات الخارجية ويتمسك بخطاب مطمئن. وسوف يدوم أكثر من سبع سنوات، ويصطنع باستمرار شخص الإطفائي. وسيسهم كثيراً، وهو يرضي السلطة كثيراً، في تغطية التبذير والاستيهامات الاقتصادية التي رصّعت عهد الشاذلي، فيما هو رجل شريف. في هذا المشروع، بعدما خنق طاقات التوقع والتفكير لدى الإدارة، وقوّى كثيراً الآليّات المركزية للتطبيع البيروقراطي، سيرفض آخر لحظة أن يتحمل مسؤوليته ويعترف بأخطائه.

في هذا الجو اندلعت الإضرابات. للمرّة الأولى، يندّد شغيلة القطاع العام بهيمنة الإدارة على التسيير، ويطالبون، مدعومين بخجل من قياداتهم، باستقلالية نسبيّة في التسيير المالي والتجاري للأسعار، لكي يحققوا حدوداً دنيا من الإنتاجية والمداخيل.

في قطاع البناء، الضعيف كثيراً من جرّاء خفض التوريدات، هناك تنديد متكرِّر بشروط تمرير الصفقات العامة، وبالحصة المفرطة المخصصة للمنشآت الأجنبية في عقود التنفيذ وتراكم المتأخرات ورفض الإدارة للمدفوعات المستحقة. أخيراً، الفوضى العامة في دورات التوزيع، المتسّعة بفعل التقييدات المتكرّرة للاستيراد ولتطوير الصفقات المخالفة للقانون في السوق الموازية، تخلق في كل مكان أوضاع عوزٍ وفاقة، وممارسات تضخيم الأسعار، وتضييقات على التموين، الأمر الذي يفسّر مطالبة الموظفين برفع أجورهم.

ترفض الحكومة النظر في المطالب الأقل كلفةً، خوفاً من أن تُدان علناً. فتحاول التحالف مع أجهزة الحزب والنقابة المركزية، لمجابهة حركة واسعة يصعب ترويضها. وتسير في نهج استراتيجي ملتوٍ، قوامه الترهيب البوليسي والاستنزاف الذي يستثير، في المقابل، قيام تنسيقات عفوية. حظيت الحركة بتأييد شديد في المناطق ذات التمركز الصناعي الكبير، فوعت قوّتها، ونظّمت المسيرات والجمعيّات، وقاومت الاستفزازات؛ وكان توجهها نحو الإضراب العام. الأهالي القلقون يقفون في الصف أمام المخازن العامة، مكوّنين احتياطيات تموينية، ومسرعين إلى التدفق أمام شبابيك المصارف.

وُضعت البنية التقنية أمام خيارات صعبة. فهي لم تعد تملك الموارد في الموازنة، ولا العملات الصعبة الكافية لتلبية المطالب. وهي لا تستطيع العزم على تغيير قواعد التسيير. وجنّ جنون السلطة السياسية، بعدما صدمها تطور الممانعات الاجتماعية. هناك أكثرية، واعية مخاطر استعمال التنسيقات لأغراض سياسية، تشجّع التصلب، لكنَّ هناك آخرين يؤثرون التريث والتفاوض واعتماد لغة سياسية توفيقية.

مجدداً، وعلى صميم أزمة اجتماعية حادة، راحت ممرات الرئاسة تعجّ بالحركة، وتحرّكت مجموعات شتى في سباق محموم لتشكيل حكومة جديدة. ونال الإصلاحيين نقدٌ شديد لأنهم أسهموا في تصعيد التفكيك. كانت أيامنا معدودة. . في آخر شهر تموز (يوليو)، أخذنا موقفاً، في وثيقة مطوّلة، موجهة للرئيس، في سبيل وضع برنامج منهجي وعلني للإصلاحات المؤسسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولتغيير الدستور؛ وأعلنّا نهاية مهمتنا.

في منتصف شهر آب (أغسطس)، طُلب إلينا عرض هذا البرنامج على أولئك الذين حالوا، بالذات، دون كل تغيير له معناه. هذه خلاصة خطاب ١٩٨٧ . مجدداً راح الرئيس يراوغ. الخداع شديد من كل الجهات. وبدون تنازل، لكن بدون اقتناع، مضينا نُصرِّف الأمور، فيما كانت

تُحبك المؤامرات الكبرى، سراً، في أماكن أخرى.

عندما انفجرت حوادث تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨، كان يسودُ الإرباك والانقسام في قمة الدولة. في الخامس من أكتوبر، كنا نتابع من مكاتبنا تطور التظاهرات؛ وأخيراً سعدنا ونحن نرى رموز الدولة قد صارت في كل مكان الهدف الرئيسي للشعارات، ومع ذلك، كنا قلقين من قيام عصابات شبّان بعمليات نهب، وكنا نتعجب من ملاحظة سلبيّة الشرطة تجاههم.

في السادس من أكتوبر، أُنشئت في الرئاسة خليّة أزمة، شارك فيها، علاوة عن مكتب الرئيس ومسؤولي الجيش، أشخاص غير مُنتظرين، فيما استبعد منها آخرون (خمسة بالمناسبة).

أعلنت حالة الطوارىء، وصار الوضع في يد الجيش الذي انفلت قمعياً من عقاله. كانت الصدمة عميقة، على مدى ثلاثة أو أربعة أيام. في كل مكان كانت جبهة التحرير الوطني والشاذلي بن جديد هدفاً مميّزاً للتظاهرات.

منذ السابع من أكتوبر، قامت الجوامع بتأطير الحركات. وظهر في التجمعات القادة العتيدون للجبهة الإسلامية للإنقاذ، عبّاسي مدني وعلي بلحاج، ودعوا إلى تظاهرات سلمية. وعرضوا وساطاتهم على السلطات للحد من إراقة الدماء.

العاشر من أكتوبر، عاد الرئيس إلى مكتبه، بعدما صمت واعتكف على شاطىء البحر، أصيب بصدمة عميقة، فكان لا بدّ له من الظهور على شاشة التلفزيون. اقترحت عليه خلية الأزمة مسيرةً متشدّدة، استشار الإصلاحيين، الذين فوجئوا من دعوتهم، والذين فهموا أن الرئيس خائفٌ، دون أن يدركوا مصدر خوفه. بالنسبة إليهم هناك جواب واحد موثوق، في مواجهة الوضع الناشىء من هذه المأساة: تغيير النظام السياسي. وصنعوا خطاباً يقترح تعديل الدستور، في اتجاه تعدد الأحزاب وضمان الحريات الأساسية، وانتظروا، دون أوهام كثيرة. بعد الظهر، علموا أن الرئيس اختار هذا الطريق.

ارتفت الحصيلة الرسمية للانتفاضة إلى ١٥٩ قتيلاً وتوقيف الآلاف؛ وبلغ التعذيبُ حدوداً واسعة. وهناك حصيلة مؤقتة من مصادر المستشفيات تقدّر عدد القتلى بأكثر من ٦٨٠٠. الجمعة ٧ أكتوبر، بعد صلاة الجمعة، انطلقت مسيرة سلمية في ذكرى القتلى، فجرى التصدي لها بالرشاشات. سقط أكثر من ٣٠ قتيلاً. كان هناك استفزاز، لن يعرف أبداً مصدره. كان يمكن أن يُعزى كل شيء، مجدداً، إلى مبادرة الإسلاميين. إلاّ أن هؤلاء سارعوا إلى اختيار العودة إلى الهدوء، وأظهروا في كل مكان قدرتهم على التعبئة والتنظيم. سيتمكن القادة العتيدون للجبهة الإسلامية للإنقاذ من جعل السلطات تتقبلهم كمحاورين عقلاء ومسؤولين، دون أن يعربوا عن أي مطلب سياسي يتعدّى خطاب الرئيس.

بعدما اهتزّ الرئيس بقوّة، سينتهي به الأمر إلى إعلان نيّته في تطوير المؤسسات إلى نظام ديمقراطي، والاعتراف بحرية التعبير والاجتماع. في العاشر من أكتوبر، خاطب البلاد، في

السهرة، وكان لخطابه وقع شديد. توقفت التظاهرات. وقامت تظاهرات أخرى، منظمة تأييداً للشاذلي.

طالب الإصلاحيون برفع حالة الطوارىء، فأيّدهم الرئيس. الآن علمنا مما كان يخاف؛ جرى حل خلية الأزمة، وعاد الهدوء.

II

١٩٨٩ ـ ١٩٩١
الإصلاحات

- ٥ -
خفقانات وتشويهات

استقبل المجتمع إعلان تعددية الأحزاب بارتياح وأمل كبير، وصحافة الدولة ـ التي كانت تحتل وحدها الميدان حتى ذلك الحين ـ بدّلت لهجتها، وحيّت عصر الديمقراطية المُشرق. وراح قدامى المحترفين السياسيين يرفعون صوتهم ويندرجون في السباق المكشوف والمفتوح أمام زعامات جديدة. كلٌّ يعلن انتماءه إلى حوادث أكتوبر. وبتأخير كبير، راح كل مشايخ قبائل جبهة التحرير الوطني، الذين شغلوا بصفةٍ أو بأخرى وظيفة في الحكومة أو في الجهاز، يتبارون في صون الحزب، ويأخذون العبر من أخطاء الآخرين، ويتهيأون للوراثة والخلافة. وبموجب أول تعديل مؤسسي، جرى إنشاء منصب رئيس الحكومة، المسؤول أمام الجمعية [الوطنية].

إعادة التركيب بعد تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨

لكن الشاذلي ظلَّ يخاتل. احتاط للأمر وابتعد عن التسيير، كنتيجة أولية لما عانى من هجمات في خلال حوادث أكتوبر. شكّل حكومة مركبّة، لن يتمكن المفسرون من الإحاطة بمعناها لأمد طويل.

منصب رئيس الحكومة أُنيط بقائد أجهزة الأمن السابق، قاصدي مرباح، المخلص لبومدين، الذي أبعده الشاذلي من الجيش، والذي كان يتولى مناصب وزارية أدنى. أما تقنوقراطية النظرة الجديدة، المنفتحة على السوق، العزيزة على بطانة المكتب وعلى «المجتمع الأهلي»، فقد ظهرت في المراكز الاقتصادية وفي وزارة الداخلية. وأما الإصلاحيّون الذين طُلب منهم الدعم والمساندة، فمن الواضح أنهم رفضوا الدخول في الحكومة، لكنهم اقترحوا تعيين علي بنفليس في وزارة العدل، وهو مجهول في القصر، فجرى تعيينه بلا تبرير. والواقع أن تركيب الحكومة هو نتيجة تحالف الجيش وأرباب الليبرالية الذين أطلقوا كوابحهم، ورجال الجهاز المكلفين بمراقبة جبهة التحرير الوطني. بالنسبة إلى المكتب، جرى إبراز التركيبة التي كان يفترض خروجها من مؤتمر ١٩٨٩.

في هذا المنطق، تخلّص الشاذلي من شريف مساعدية، مسؤول الحزب، واستعان بعبد الحميد المهري، من قدامى مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، الذي

كان قد تعاقب على حزب الشعب الجزائري (مصالي الحاج) ثم جبهة التحرير الوطني؛ وهو بعيد عن كل التسويات منذ ١٩٦٢، جامع للقوى، مبرِّز ومنفتح. وكان الهدف فتح مناصب الجهاز أمام كل البارزين، تجنباً لعودة الجِياد العتيقة إلى مهاجمة الرئيس. إلاّ أن العملية، الكارثية في نظر الرأي العام وقواعد الحزب، جرى تنفيذها بقناعة: التحق الجميع بالمسيرة، ما عدا القادة التاريخيين، لأنْ أية شخصية منهم غير مستعدة للمراهنة على أن التطور اللاحق قد ينتزع من جبهة التحرير الوطني هيمنتها السياسية واختيار المؤسسات المقبلة والرئيس القادم.

اكتملت عملية الاسترداد بحركة في قيادة الجيش وأجهزة الأمن، مؤيدة كلياً لمكتب الرئيس. وظل ملفّ مشروع الإصلاح الدستوري في عهدة الرئيس وحده، وكُلّف الإصلاحيون بأمره، رداً على رفضهم المشاركة في الحكومة. لكلٍ توجهه، والشاذلي يستطيع رؤية الآتي.

مع ذلك نرى أن الوضع مؤاتٍ للمبادرة. فكل الناس يرون أن الأوان قد اقترب، وراح الإصلاحيون يصوغون الخيارات للتدبير السياسي في المستقبل. وما أفرحنا هو أن المجتمع الذي صار معنياً بما يجري، راح ينتظم ولم يعد يقبل بالتلاعب به. وسرعان ما قام الجناح «السياسي» للحركة الإسلامية ـ المؤلف جزئياً من أعضاء سابقين في جبهة التحرير الوطني، مدّوا الجوامع بخبرتهم ـ بفرضه على الدعوة تشكيل جهاز لإدارة الحركة، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المبنية بقوة والمنتشرة في كل أراضي الجزائر، المكلّفة أساساً بالعمل على الجبهة السياسية.

المقصود عدم ترك المجال السياسي لحرب القادة، التي تخوضها التشكيلات الجديدة وقدامى جبهة التحرير الوطني. سيظهر خطاب الإسلاميين واضحاً وعملياً، بالمقارنة مع خطاب التشكيلات الأخرى. أما الأجهزة الأخرى فلم تأخذ دوماً الحركة الإسلامية بعين الجد، لأنها لا تعتمد أياً من الشعائر ولا من إشارات التعارف في الممارسة التقليدية للسياسة، ولأنها «حركة الفقراء» بنحو خاص. إنها منذ انطلاقتها حركةٌ تنتقد النظام برمّته، ولكنها لا تتناول جهاز جبهة التحرير الوطني، التي يعتبرها مناضلو الحركة الإسلامية، الحاضرون في الميدان، أنها هدف ثانوي جداً، وهم على حق في ذلك.

جهاز الجوامع أكثر حداثة، أقل بيروقراطية، وأشد فعالية. الرأي العام يفهم لغته، حتى وإن كان يدرك أيضاً أن البديل المقترح ما زال بعيداً عن الوضوح. الرهان هو السيطرة على قواعد اللعبة، وليس السيطرة على موقع نسبي في الحكومات أو الجمعيات الوطنية المقبلة. وفيما كانت التشكيلات الأخرى تنشر خطاباتها في العاصمة بنحو خاص، كان المناضلون الإسلاميون يتدخلون يومياً في أماكن العمل والصلاة. وراح يتناقص الرأي المناوىء للجبهة الإسلامية للإنقاذ، فلم يعد قادراً على مقاومة الهجوم.

بيد أن الزعامات السياسية والاتحادات من كل صنف، راحت تزدهر. كما أن الضغط المطلبي الدائم الذي يتوسله الجميع لتعبئة الرأي العام ـ استنكار التعذيب، الضمانات الأساسية لحرية التعبير والاجتماع، انفتاح المجال الثقافي ـ أفاد أهداف الإصلاحيين. في ثلاثة أشهر،

تبلور مشروع الدستور، على الرغم من تحفظات الأجهزة التي خفّف من حدتها الخوف من انتفاضة عامة. ولا تتعلق الخلافات إلاّ بالحريات الفردية والجماعية وأحكام تنظيم السلطات. أما المجال الاقتصادي، وبالأخص الأحكام المؤسسية، فقلّما كانت تعبىء الناس.

وحدهم الإصلاحيون واجهوا هجمات أجهزة المزايدة الاشتراكية، المنتشرة بكثرة آنذاك، بهدف التخلص من القيود المفروضة على الحريات، والحدّ من مجال المراقبة البيروقراطية. لتركيز التغيير، سيلزم غالباً اللجوء إلى الصياغات الحقوقية، دفعاً للالتباسات، وبأمل قيام الفعاليات الملموسة بالباقي.

واجهت علمنة الدولة اعتراضات شديدة، على الرغم من مناداة بعض التيارات الإسلامية بها. وانضمت معظم التيارات السياسية إلى جبهة التحرير الوطني في المزايدة على إبقاء صيغة «الإسلام دين الدولة»، وهي من ابتكار القومية بعد الحرب، غير المترسخة كثيراً في تراث الحركة الوطنية الجزائرية، ولكنها راسخة مع ذلك في نزعة النخب المحافظة. المؤسف أن الوضع لم يكن ناضجاً لمساجلة كهذه.

باستثناء هذه النقطة الثابتة، سيكون للإصلاحيين مبادرة ثمينة في الاقتراح وفي التأثير على التحكيمات؛ فهم سيستغلون العجز العام عن صياغة بدائل متناسقة. في هذا المجال، كان يمكننا التقدم والعمل على الفصل الفعلي بين السلطات وعلى إخراج الجيش من السياسة. في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٩، جرى تبنّي الدستور، وقام الحد الأدنى من الإطار الحقوقي للقطيعة. ولم يبق أمام المتصارعين سوى العمل.

عودة «شيوخ القبائل»

لكنْ العقبات الجديدة ظهرت على الفور. أولاً على الصعيد السياسي. فالحركات الجديدة تحاكم، منذ نشوئها، النظام الرئاسي، دون أن تنتبه لتناقضاتها. إن الاتجاه العام، المحسوب، يكمن في إعادة النظر في تحكيم الشاذلي خلال المرحلة الانتقالية، دون التخوّف من الفراغ المؤسسي، المؤاتي لكل المغامرات، وحتى قبل أن تُقام جمعية وطنية مشروعة وعدالة مستقلة. الهدف هو الحضور في أثناء تقاسم السلطات الستراتيجية. فمن التقاليد المحضة الاستمرار في الخلط بين الدولة والسلطة التنفيذية.

إن الحركات الجديدة تميل إلى إعادة إنتاج النموذج، على الرغم من أفق الانتخابات. هذه الحالة الذهنية تفسّر إلى حد كبير عدم اكتراث الأهالي في خلال الحملات الانتخابية. فهناك تصوّر لمفاوضات في القمة، ستفرض نفسها على الشاذلي، فيما سيجري بعد ذلك استفتاء لإضفاء الشرعية عليها.

هذا حسب منطق شيوخ قبائل جبهة التحرير الوطني، المقتنعين بأن الجيش سيؤيد آنذاك مرشحهم المحتمل، فعندهم أن الانتخابات شكلية، لا غير. في اجتماعات القيادة الجديدة،

ستكون اهتماماتها الوحيدة محاكمة الشاذلي واستبداله بواحد من أعضائها. أما الإذاعات والصحف، والتلفزة لاحقاً، فسوف تبرِّز المسؤولين عن خنق الاقتراع العام، والإلغاء العنفي لكل معارضة، وانهيار الاقتصاد، وتحوّلهم إلى أبطال «للمستقبل الديمقراطي الساطع». كل واحد سيحاكم النظام اعتباراً من اليوم الذي غادره فيه، هذا سنة ١٩٧٠، وذاك سنة ١٩٨٠، وذلك أيضاً سنة ١٩٨٥، ولكنهم كلهم لا يعرفون سوى مسؤول وحيد، حاضر، لا بدّ من استبداله بأسرع ما يمكن، هو الشاذلي بن جديد؛ وكلهم يعتمدون على جهاز جبهة التحرير الوطني وعلى تواطؤ العسكريين للوصول إلى مبتغاهم. لم تفاجىء مسيرتهم الإصلاحيين ـ لأن شيوخ القبائل لم يقرأوا الدستور ـ ولا الأهالي الذين يرون أن عودتهم فضيحة، وأنهم يعزونها، بحق، إلى الشاذلي نفسه بسلوكه الملتبس.

إنه أيضاً خط الحركة الإسلامية، التي كانت لا تزال مجتمعة في نطاق الدعوة. فهي تحمل مشروع مجتمع، له تماسكه الخاص به، وقاعدته الشعبية التي تسوّغ مطامحها وتؤكد الحكم الفاصل لصناديق الاقتراع.

ومن المفارقات أن الحركات الأخرى، على الرغم من تأسيس حملتها على موضوعة الديمقراطية، لم تتميّز بوضوح من المسيرة الإسلامية. وأنها لكي تميّز نفسها، ستعتمد أهم ما في الخطاب المضاد للإصلاحات، وستظهر كأنها حركات مُستخدَمَة؛ ولاحقاً، لن تتمكن من الخروج من هذه اللعبة سوى جبهة القوى الاشتراكية، بقيادة حسين آية أحمد. حتى حكومة مرباح انضمت إلى هذه اللعبة. فأغرقت السمكة، تجنّباً للنقاش وتعبئة الرأي العام حول قضية المؤسسات الديمقراطية وقواعد التسيير والإدارة.

على مدى عام ١٩٨٩، لن نرى سوى الإصلاحيّين ـ وجبهة القوى الاشتراكية ـ الذين أيّدهم، لحسن الطالع، المجلس الدستوري الذي أنشىء حديثاً، يعارضون مشاريع القوانين الأساسية ـ رغم تعارضها الصريح مع الدستور ـ التي وضعتها حكومة مرباح، بخصوص الإعلام والنظام الانتخابي وحرية الاجتماع وإصلاح الجهاز القضائي. كما أنهم سيتمكّنون وحدهم من التحذير من مخاطر إعادة إنتاج الإدارة الاحتكارية للدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فيما جهاز جبهة التحرير الوطني والنقابة، والجمعية الوطنية والحكومة، تُبقي، وأحياناً تعزِّز الممارسات القديمة.

رغم ذلك، ستُهاجَم الحكومة جدياً على جبهات أخرى. فبعد مرور ستة أشهر على تشكيلها، سيبدأ حلفاؤها السياسيون في الرئاسة بالقلق من نزوعها إلى الاعتماد على قدامى الحزب في أفق التحضيرات المقبلة للخلافة من جهة، ومن تهميش الوزراء المعيَّنين لتشجيع تنمية الأعمال ودعم القطاع الخاص، من جهة ثانية. جرى تنسيق حملة صحافية لدفعها إلى الحد من مطامحها؛ وارتفع الصوت بين العشيرتين، وتجدّد انطلاق المؤامرات التي تشكّك بالتقدم المتحقق بالكدح، بعد عدّة أشهر من أكتوبر ١٩٨٨.

في نظر الرأي العام والتشكيلات السياسية، تراجع الشاذلي وأجهزة الدولة عما قطعوا من وعود بالانفتاح. فمن الصعب الظن بأنهم سيتخلّون عن جزء من سلطتهم. ويرى عدد كبير من الوجوه السياسية، القديمة والجديد، أن من المهم عدم ارتهان الرأي العام لمفاوضة السلطة والحصول منها على مشاركة في التدبير السياسي المقبل. وعليه، كان الخطاب منصباً على الحدّ الضروري، وحتى على إلغاء المجال المخصص لجبهة التحرير الوطني، لصالح التشكيلات الجديدة، في التقاسم القريب للأدوار.

يقوم الطموح على استرداد الوسائل والبنى التي لا تزال تستعملها جبهة التحرير الوطني، وإعدادها لمغامرة جديدة. هذا مثلاً هو الاتفاق الذي عرضه بن بلّة، وهو وجه قديم من الوجوه المؤيدة لنظام الحزب الواحد، وللقدامى الذين ينتمي إليهم ويطلب منهم الأمان.

يريد الواصلون الجدد الحصول على تأييد الجيش لإنماء تشكيلاتٍ ينحاز خطابها إلى خطاب الموجة الليبرالية الصاعدة في البلدان الغنية. ولئن كان الأولون ـ قدامى جبهة التحرير الوطني ـ لا يثيرون عموماً سوى الاحتقار ـ وبالأخص بين الأجيال الجديدة ـ فإن الآخرين ـ مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) بقيادة سعيد سعدي، أو حزب التجدد الجزائري (PRA) بزعامة نور الدين بوقروح ـ سيكون لهم تأثير على المستقبل، مشؤوم ثلاث مرّات. فالأهالي لا يرون في خطابهم، الغوغائي، سوى مصيدة كبيرة، سيدفع تكاليفها أكثرُ الناس فقراً وحرماناً.

إلاّ أن بريق الحداثة والانفتاح يخدع عدداً كبيراً من ممثلي الطبقات المتوسطة. إن صيغة «المجتمع الأهلي» الجديدة، المُسوَّقة حديثاً في الغرب، تثير الإعجاب، فمضمونها الغامض لا ينطوي على مخاطر. وباسمها سيجري في صالونات العاصمة تعلّم السجال بين الأصحاب من مؤيدي حقوق الإنسان والديمقراطية والخير العام.

إن الأجنبي الذي يتابع عن كثب الأحداث الجزائرية يؤخذ بها؛ فقد كان تقدمنا يُقاس بخطاباتنا. كان أولئك الذين ينادون برحيل الشاذلي وجبهة التحرير الوطني، في الصراط المستقيم، على قدْر ما كانوا مستعدين للإلتزام بمذهب إنساني طموح، إلاّ أن أكثرية الرأي العام الجزائري لن تكون غبيّة؛ فهي سترى في هذه التيّارات «التحديثية» الرفض الذي تدبِّره السلطة، بقدر ما كان النقد ينصبُّ على الأشخاص، لا على النظام. وللتدليل على الانفتاح الديمقراطي، قامت السلطة وصحافتها بالتملّق لهذه الاتجاهات المختلفة، التي لا تهمّ انقساماتها أبداً.

أُحيل إلى المرتبة الثانية، عمل الاستنهاض الاقتصادي والتسيير الاجتماعي الفعلي. وللحصول على حدٍ أدنى من هامش المناورة، جرى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي، الذي سمح بالفرز الآلي، وتوسل الخزينة الفرنسية التي منحت تسليفات إضافية.

بالنسبة للبقية، أثبتت الحكومة قدرتها على جمود مدهش. عملياً لم يُباشر بأي إصلاح.

فمخاطبة السكان كانت أبوية. والنقاش المنتظر حول الكيفيات الملموسة لمراقبة السلطة ووسائل إخراج المحرومين من الأزمة، جرى تهميشه.

مخاوف الشاذلي

إن الهرولة لتقاسم السلطة زادت حدة التناقضات بين الرئاسة والحكومة؛ كان التحالف التكتيكي غاية المناورات، فظهرت الخلافات. ورئيس الحكومة لا يستطيع، دون أن يخشى من القطع مع حلفائه في أجهزة الدولة المدنية، والجيش وجبهة التحرير الوطني، والنقابة أو الجمعية الوطنية، أن يتخلى عن تسيير الاقتصاد للقيّمين على الأعمال والاستهلاك. إن التسوية بين رجال الأعمال السلطويين، الذين يمارسون أساليب جمهوريات الموز، وبين الحالمين بالمحافظة، انفرطت. في الرئاسة، اشتباه علني برئيس الحكومة الذي يستفيد من تدهور الوضع. فلم يبق أمامه سوى البحث عن حلفاء جدد.

أما الذين يهتمون بالعدد الأكبر من الناس، فقد انقادوا آنئذٍ إلى تجذير خطاباتهم، وتوّجت دعواتهم إلى الإضراب بالنجاح، وجرى الاحتفال في الذكرى السنوية لأكتوبر ١٩٨٨ بتظاهرات كبرى. وسار في هذا الخط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة القوى الاشتراكية، كما سار فيه عدد من الجمعيات والهيئات المهنية.

مجدّداً وجد الشاذلي نفسه في خطر، فخاف من ضرورة الاستنجاد بالجيش ثانيةً. كان يخشى من الاصطدام مع مختلف الأفرقاء، ما دام الطامحون إلى التبديل يعقّدون مهمته، بعدما استتبوا حالياً في الأجهزة. كما أن المحصلة الهزيلة لهذا العام الواعد بالتغيير لم تشجعه، من جهة ثانية، على مجابهة الرأي العام الذي يسبر أغوار تحدياته. فضاعف الاتصالات مع القادة الغربيين الذين شجّعوه على المضي قدماً في اتجاه الديمقراطية، فيما كان يظن أنه قادر على الخروج، تدريجياً، من مأزق النظام، على الرغم من تحفظات العالم العربي.

لكنه كان بعيداً كل البعد عن رجل القناعات والمبادىء. ففي تصوّره، ليست الديمقراطية سوى أداة استقرار سياسي، مثلما كان بالأمس الاستنجاد بالاشتراكية، لتثبيت مذهب «الدولة الموجِّهة». إن التحكيم في سبيل الدستور الجديد والإصلاحات، ينطلق من منطلق براغماتيكي، تكتيكي.

لم يدرك الشاذلي أن كل المؤسسات، ومنها الجيش والرئيس، عليها أن تكون تحت رقابة القوانين، وأن تخضع لتحكيم صندوق الاقتراع. المنطق الانتخابي مقبول، لكن المؤسسات الانتقالية مؤجلة. هناك رفض لأفق صراع بين إرادة الأكثرية وإرادة السلطة التي لم تفقه، سنة ١٩٨٩، أن الدستور يجعل الانقلاب غير شرعي. ومهما أمكن إظهار قناعته بأنها متناقضة، بالعودة إلى الوراء، فقد ظلّ مقتنعاً بقدرته على إجراء انتخابات، والالتزام بتسريع الإصلاحات، ثم وضع كل شيء على المحك، إذا شعر بأنه مهدَّد.

إن ذكرى أكتوبر ١٩٨٨ ـ القريبة ـ تقلق الشاذلي، الذي انفصل بشدة، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، عن حكومة مرباح.

يخاف الشارع ويشكك في الفائدة التي يمكن أن يجنيها من إدارته للجبهة الإسلامية للإنقاذ، الملتزمة في حملة زعزعة المؤسسات، وكذلك بالنسبة إلى جبهة القوى الاشتراكية، نظراً لخطابها المتماسك، وأخيراً، القاعدة الباقية على تمسكها برسالة جبهة التحرير الوطني، والتي لا تنتظر سوى الفرصة المؤاتية للقطع مع قيادة منقسمة. ناهيك بأن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا يخفون اتصالاتهم التي يجرونها مع هذه القاعدة.

تحت ضغط الأحداث، أقنع الرئيسُ العسكريين بدعوة الإصلاحيين المؤيدين للتغيير الديمقراطي، والمعادين للمحسوبية والوصولية، بتولي قيادة الحكومة. إن مولود حمروش، المندهش والمثار من جرّاء دعوته لإنقاذ الأثاث، والمخلص لقناعاته، اشترط صلاحيات كاملة لكي يقود الانتقال الديمقراطي إلى منتهاه، وتطبيق الإصلاحات برمّتها. العقد الصريح جرى إعلانه منذ تعيين الرئيس الجديد للحكومة.

ـ ٦ ـ

إدارة الإصلاحات

بداية مريرة

المفاجأة حقيقية في كل المجالات. للمرّة الأولى، تخرج السلطة من الدروب المرسومة. فمختلف العشائر التي تشترك، أو اشتركت في السلطة، تسلّم بأنَّ الإصلاحيين يمارسون تأثيراً تقنياً قوياً في تطور البلد السياسي، ولكنهم لم يدركوا مدى ذلك. إذْ ذهب بعضهم إلى تصوّر تكليفهم بتسيير بعض القطاعات التقنية، آملين رؤية الأشياء تتحرك. وتخيّل القليل منهم ضرورة تغيير قواعد اللعبة حتى يستطيع الإصلاحيّون القيام بالعمل الحكومي كله. هذه الهفوة لن تغفر للشاذلي أبداً. وما دام لم يتوقعها، فقد جرى تحميل مسؤوليتها لرئيس الحكومة السابق. وكان يُراد التسليم بأن الشاذلي لم يستعن بموظف ـ كان مولود حمروش أميناً عاماً للرئاسة ـ إلاّ لكي يمهد الطريق أمام الفرق المختارة في القصر.

ذهب البعض، من المقتنعين بأن الجهاز العسكري لم تجر استشارته فعلاً، إلى حد مساندة قاصدي مرباح، معلنين أن الجمعية الوطنية هي المناطة بتغيير الحكومة. كان هذا التفسير المزيف للدستور يرمي إلى إرغام الرئيس على التراجع عن خياره. هذه المؤامرة التي صارت علنية يوم تكليف مولود حمروش، تدل على مدى ابتعاد النخبة السياسية وجهازها من المتخصصّين، عن فهم الأحكام الدستورية، التي ينادون بها منذ عشرة أشهر.

إن تصريح رئيس الحكومة السابق، سيثير ضجة حقيقية في هيئة أركان الشاذلي، الذي لا يخشى سوى تأثير إعلامي سيّىء، للعودة إلى الوراء، ونشوب أزمة سياسية. أمام خوف كهذا، سأقوم في زاوية بكتابة تصريح من عدة أسطر، يذكّر بالإجراء القانوني على هذا الصعيد، لإغلاق باب السجال وإنهاء تحريفات جديدة. هنا سأفقد ما بقي لديّ من أوهام. . وتعززت إرادتي للعمل على طيّ الصفحة.

كما فوجئت المعارضات بتعيين مولود حمروش. عملياً، البيان المعلن في هذه المناسبة قطع الصلة مع الممارسات السابقة. وطالب الإصلاحيّون بأن يُحدَّد تفويضهم الحكومي علناً، بوضوح. إن مجال عمل الحكومة محدّد جداً بالنسبة إلى الرئيس. ورأى قسمٌ من المعارضة،

وحتى بنى الإدارة والجهاز الاقتصادي والمنظمات الاجتماعية، في ذلك تعهداً راسخاً، ولكنه متأخر، بعدم محاولة الوقوف في وجه الانتقال الديمقراطي. لم يتخذ الإسلاميّون موقفاً معارضاً بصراحة، حتى وإنْ لم يتخلوا عن الاتهام المميَّز نسبياً بأن ما يحدث هو مؤامرة إضافية من مؤامرات الرئيس وجبهة التحرير الوطني.

الأكثر تشدداً كانت الحركات التي توصف آنذاك بأنها معتدلة (مثل حزب التجدّد الجزائري، والحزب الشيوعي السابق ـ (PAGS)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الجديد، والحركة الديمقراطية الجزائرية ـ حركة أحمد بن بلّة، حماس، النهضة. .) والتي كانت لغتها قريبة من لغة الإصلاحيين. هذه الحركات طوّرت علناً ذريعة مؤامرة من وحي جبهة التحرير الوطني، لخداع الرأي العام. في الوقت نفسه، أعلنت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني استياءها، واتهمت فريق الإصلاحيين بأنه يريد إزالتها عن المسرح السياسي. هذه الردود تترجم تماماً الهلع الذي ساد.

غداة حوادث أكتوبر، كان فريق الإصلاحات مقتنعاً بأن مواقف مختلف التشكيلات السياسية المعلنة أو الآخذة في التكون، ستكون على هذا النحو. بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ وأيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، استمرت المناقشات والمساجلات، سواءٌ لإعداد الدستور أم لتحضير القوانين الأساسية الأولى؛ وكان يبدو واضحاً أن الجميع، ما خلا الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية (التي لم تكن قد صارت شرعية بعد)، لا يحلمون بغير جمع الأصوات للسيطرة على السلطة. في هذا المشروع، كانت بنى جبهة التحرير الوطني تعتمد على لوجيستيكها، وكذلك على الانتماء الشكلي للقادة المدنيين والعسكريين إلى الحزب، لكي تفاوض على مساندتهم.

أما القادة، المضلَّلون إعلامياً، فلم يكونوا يشكّون في أهمية استياء الرأي العام. لم تكن تخطر في بال شيوخ القبائل، فكرةُ تعاطي السياسة بطريقة أخرى، وتغيير القيادة ـ مستلهمين المناضلين الشبان والأصغر منهم الذين لا يزالون متعلّقين بالشعار وبماضيه. على الفور، بعدِ حوادث أكتوبر، حاول بعض أعضاء فريق الإصلاحيين، ولا سيما مولود حمروش، إجبار قيادةَ الحزب على الدعوة لمؤتمر بالطريقة الديمقراطية، والتخلي عن كل إحالة إلى المركزية في الأنظمة الداخلية: ساندتهم في هذا المشروع أكثرية البنى النقابية والمنظمات الاجتماعية، حيث كانت لا تزال تمثل الأجيالُ الجديدة؛ لكنَّ شيئاً من هذا القبيل لم يحدث. إذْ ظلَّ قادةُ الحزب متضامنين مع أصحاب الامتيازات الذين أنتجهم النظام على مدى أكثر من عشرين سنة.

سيعتقدون بإمكان السيطرة على المستقبل، وهم مطمئنون بغباءٍ إلى انضباط أكثرية النواب ودعم ضباط الجيش. وعندهم أن سلوك رئيس الحكومة الجديد سيخضع للرقابة والتوجيه. من الواضح أن نظرة الحرس المقرَّب من السلطة، كانت مختلفة تماماً. وكان من مصلحته الأولية، في منظار تنظيم جديد للمجال السياسي أكثر تحرراً، ألاّ يظلّ أسير جبهة موّحدة في جهاز

الحزب، بقدر ما كان البارونات لا يحسنون إخفاء رغبتهم في الانتقام. كما أن استراتيجية المكتب كانت تقوم على التردد بين دعم متحفّظ لحمروش، وتحالفاته مع تيارات سياسية جديدة.

كان الرئيس، ورئيس مكتبه ومسؤولو الأمن، وحتى الأقارب والأصدقاء المقرَّبون، يستقبلون الوجوه الجديدة، التي سيقوم الإعلام بتظهيرها. فيما الإصلاحيون المصطفّون في المحافل الأولى، كانوا يرون في هذه المناورات عقبةً أمام الرقابة الديمقراطية على السلطة. إن خطنا المعلن بثبات، كان يقوم على بقائنا مستقلين عن الأجهزة، وعلى تشجيع تعميق الديمقراطية في القاعدة لتركيز أُسس دائمة لتغيير النظام.

ظلت لغتنا غير مفهومة ـ عندما لم توصف بأنها ديماغوجية أو مغايرة ـ من جانب أكثرية محترفي السياسة، القدامى والجدد. فهم يرون أننا لم نأت إلى الحكومة إلاّ لكي نحضِّر الميدان لإزاحتهم. لن يلتزم بحزم سوى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولاحقاً جبهة القوى الاشتراكية، كل حسب وسائله وإمكاناته، حسب منطقه وجمهوره، في طريق تعميق العلاقات مع المجتمع.

تشكيل حكومة حمروش

لم يكن بمستطاع تركيب حكومة حمروش وبرنامجها أن يزعج سوى أولئك الذين يرون أن الديمقراطية يجب أن تكون في خدمة المناورات السياسية الصغيرة. هذه الحكومة أرادت أن تكون انتقالية، وغير ملتزمة، كتيار، في التسابق على السلطة. ولم يكن وارداً أن يدخل فيها ممثلون، صريحون أو ضمنيون، للأطراف الحاضرة. ناهيك بأن الوجوه التي أعلنت بذاتها تمثيلها للمجتمع الأهلي أو للمنظمات الاجتماعية، كانت تُظهر كثيراً من التبعية، لدرجة أن الأفضل كان استبعادها. وأخيراً، كان الأحسن للشخصيات النادرة، المستقلة فعلاً والموثوقة أدبياً وأخلاقياً، ألاّ تُقيد بمسؤوليات حكومية، وأن تحافظ على حريتها في التحرك والمناورة. وتالياً كان الخيار محدوداً، ولم نكن نرغب في إدراج واسع للشبان الفعّالين على صعيد الإصلاحات، الشبّان الصلبين المحضَّرين، في مهمات وزارية، وفضّلنا إبقاءهم لمهمات استراتيجية في جهاز الدولة. كانت معلوماتنا ناقصة، وكان الوقت يضغط علينا، فارتكبنا أخطاءً عديدة حول الأشخاص.

لا يمكن تجزيء المجال الاقتصادي بين عدة قطاعات، نظراً لاتساع التغييرات المنشودة وإلحاحها. إن مجمل التشريع الخاص بإدارة الأموال العامة، والضرائب، والتجارة الداخلية والخارجية، والأسعار، وكذلك التشريع المتعلق بالمجال العام، كان ينبغي تعديلها، سواء لجعلها مطابقة للإجراءات الدستورية الجديدة، أم لمواجهة مستلزمات التصحيح الاقتصادي.

كان لا بدّ من القيام بالمبادرات لإعادة تأهيل الإدارة الاقتصادية المهمّشة منذ أمدٍ طويل، والمفتقرة إلى السلطة، والتي تقودها عملياً المكاتب الوزارية. كنا نعلم أن الممانعات ستكون

شديدة، وأن التقدمات ستكون بطيئة. ففي مجال المال، ليس أمراً بديهياً تحويل تسيير إداري ممركز وغشيم، وفك ارتباطه بزبائن وشبكات تقرّر في الظل، في غياب القواعد والأحكام المناسبة.

لمواجهة ردود فعل يمكن توقعها، كان لا بدّ من قيادة واحدة. فمن الواضح أن كل أولئك الذين كانوا يكسبون سلطاناً وامتيازات وأرباحاً من الاقتصاد الموجه، كانوا ينظرون بعين الغضب إلى ليبرالية الاقتصاد. ومع علمي الكامل بالأمر، خاطرتُ بالمشاركة في التغيير، وقبلت بمنصب وزير الاقتصاد. ففي هذا المجال من الاقتصاد يمكن أن تحدث الانقسامات السياسية الحقيقية.

كذلك كان المجال الاجتماعي بالغ الدقة والتعقيد، سواء في مستوى مراقبة نفقات الموازنة أو إحياء علاقات قائمة على الرعاية الأبويةِ، مع المنظمات الاجتماعية والاتحادات المهنية أو حركة الروابط بمجملها، حيث كانت التوترات متوقعة. فتحرير المبادرات سيؤدي إلى ظهور مطالب من كل صنف، مكبوتة منذ أمد بعيد. وكان توجيهها وضبطها، لا سيما ما يتعلق منها حاجات حركة مطلبية ناشئة واتحادات مهنية لا تزال مطبوعة بطابع الرقابة البيروقراطية، مان كثيراً من الصبر والمهارة، أما الهدف الستراتيجي للتعديل العميق للقوانين الاجتماعية لدم بعداوة الأجهزة القائمة.

أخيراً، كانت ترغب الحكومة في توجيه عملها في اتجاه شبيبة متروكة على كل الأصعدة، ، ومقتنعة أكثر فأكثر بضرورة الانفصال عن الحكم. كان لا بدّ من السعي إلى تخطي ما م من تأخر. ولكننا لم نكن نملك آنذاك إمكانية فرض قطيعة جذرية مع الماضي، على كل ارات. والحال، هذا ما كان يطالب به الشبّان. ومثاله أن علي بلحاج، الحر من كل مسؤولية دارية، المستقر في المعارضة، كان يسبقنا بأشواط. فكان في مستطاعه أن يصوغ صورة أولية للواقع وأن يستقطب الكوادر الكفوئين الذين كنا بحاجة ماسّة إليهم، في مرحلة أقل توتّراً.

أما محمد غريب المكلف بمهمة وزير الشؤون الاجتماعية، المتعبة، ففيما كان يفضّل متابعة تطور المنشآت الصناعية، فسوف يكتفي بالحد الأدنى من الموارد والإمكانات. سيحرّك موجهة نحو الواقع، لإقامة الصلة مع عالم العمل، وهو المجال الذي كان فيه لمجموعات حات، رجال قطعوا منذ زمن بعيد مع مفاوضات الأجور والتأهيل وترقية العمل والعمالة.

من حسن الطالع، كان حظنا أوفر مع الجهاز القضائي. ففي هذا المجال، الحيوي بالنسبة ى إنجاز الإصلاحات، سيكون في مستطاع الدستور تحقيق أوضح الاختراقات، لصالح العذابات المكدَّسة، وإقامة الفرصة أمام التقدمات الحاسمة في مجال التشريع وتحديث البنى. كان وزير العدل في الحكومة السابقة قد دافع بشجاعة عن نزاهة القضاء واستقلاله، وقاوم بنجاح شتى الضغوط. وسيقبل بطيبة خاطر الانضمام إلى فريق الإصلاحات، وسيتمكن من إنجاز مهمته في خلال العشرين شهراً من عمر حكومة الإصلاحات.

تجديدات وانقلابات

لا شكّ أن التجديد المهم كان إلغاء القطاعات الوزارية الثلاثة، التي لا يمكن احتواؤها تقليدياً، نعني الإعلام والثقافة وقدامى المجاهدين. بالنسبة إلى وزارتي الإعلام والثقافة، كان القرار شبه عفوي، على قدر ما كانت ذكراهما تؤرقنا، مولود حمروش وأنا، من مرقاب الرئاسة.

في مجال الثقافة، كانت السلطة تركّز باستمرار على تثقيف الفولكلور المتحدر من المخيلة الكولونيالية، والمصحوب بطقس وثني «وطني» لتمجيد الاشتراكية العربية ـ الإسلامية. وكانت تحارب كل مجهود إبداعي، وتموّل بسخاء كل ما له علاقة بالدعاية. وفي الثمانينيات، تزايد التردد على الجوامع، ورافقه استياء شعبي عام من النتاجات الديماغوجية، فيما كان النظام ينمّي نشاطات ثقافية باهظة التكاليف، ذات حداثة مزيفة، موجهة لملء فراغات شبيبة متمرّدة أكثر فأكثر.

وبتشجيع من شهوات رجال الأعمال، ازدانت المدن بنصبٍ تذكارية، جرى بناؤها على عجل، تمجيداً للوطن، وكان يحيط بها معارض وألعاب ڤيديو وتجارات من كل نوع، وعجائب من أوروبا والشرق الأوسط. (في أثناء ذلك، كان يقوم الإسلاميون بالتعبئة لأجل التجدد الأخلاقي والتقشف والتضامن مع الفقراء). لم نكن قادرين على قبول ميراثٍ كهذا، وكان لا بدّ من إدارة الثقافة من قبل إدارات مستقلة، مكوّنة من محترفين مُختارين، مهتمين بعلم الواجبات الحقيقية.

أما وزارة قدامى المجاهدين فكانت تشرف أساساً على نفقات الأرامل وذوي الحقوق، وبشكل ثانوي كانت تتولى بعض الامتيازات البسيطة التي كان النظام يمنحها إياها على الصعيد الاجتماعي. والواقع أنها كانت دوماً في عهدة وزير مرموق، مرتبط عادة بجهاز الحزب، وبرابطة قدامى المجاهدين التي تتوّج شبكة الحرس القديم، الذي لا يزال يتغنّى بمدائح النظام. هذا لا يطاول كثيراً من الناس، ولكن بما أن التشكيلات المنافسة غير مرخّصة، فإن الشباك الوحيد لا يمكنه الإحاطة بهموم المحرومين. إن العلاقة الحميمة بين الرابطة والسلطة التنفيذية تسمح بالضغط للحصول على التوظيفات الأكثر مردوداً (سفارات، نيابة، مكاتب وزارية، أعمال مخصّصة)... والامتيازات الاقتصادية غير الشرعية (إعفاء من الضريبة، تسليفات مدعومة، الحصول على أدوات تجهيز غير متوفرّة بسهولة).

رأى مولود حمروش، وكان ابن شهيد وهو نفسه مجاهد، أن الوقت قد حان لنقل إدارة قدامى المجاهدين إلى الحركة التعاضدية، داعياً ذوي الحقوقِ، بموجب القوانين الجديدة، إلى ممارسة رقابتهم المباشرة على النشاطات التي تخصّهم.

كما أننا كنا نتطلع إلى إلغاء الوزارة المكلفة بشؤون العبادة. وكنت أعود إلى ذلك في عدة مناسبات. كان يفترض بنا الإقدام على ذلك، لأجل صحة البلد الأخلاقية، وتجنّباً للملابسات.

لكننا رأينا أن المخاطر ستكون كثيرة، لجهة ما سينجم عن الإلغاء من تحريفات ديماغوجية من كل الجهات. كان مولود حمروش يرى أن في إمكاننا انتظار الفرصة المناسبة، فرصة إنشاء المجلس الإسلامي الذي ينصّ الدستور عليه، لكي ننفذ مبادرةً كهذه. والحال، كيف يمكن إقناع القادة الإسلاميين الموثوقين بمساندة هذا المجلس، فيما أولئك الذين يضعون الدين في خدمة الدولة، قد صاروا يعملون لصالح الجوامع المستقلة، وكانت حركة المعارضة نفسها قد التزمت أشكالاً جديدة من تسييس الإسلام؟ كنت واثقاً أن المشروع لن يبصر النور أبداً. اقترح مولود حمروش على عبد الرحمن شيبان، وهو أستاذ طب ومتخصص كبير في الإسلام، تولي هذه الوزارة التي كان شيبان نفسه يفضّل إلغاءها.

إن رومانسية مفرطة ستجعلنا نبعد أصدقاء موثوقين، فقط لأنهم أصدقاء، ولأننا نريد القطع مع المحسوبية. كان رئيس الحكومة متحفّظاً، وينزع نزوعاً مؤسفاً إلى التجميع، فكان يميل إلى التوسع، فيما كنتُ أنزع إلى «الفئوية» وإلى تحبيذ ما كان يتجّه يساراً؛ أحياناً يقضي الخلطُ على كفاءات. لحسن الحظ، تعود الاختيارات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع إلى الرئيس؛ ولكن، للمرة الأولى منذ ١٩٦٥، سيصرّ مولود حمروش على أن يتولى وزارة الدفاع شخص آخر غير رئيس الدولة؟ فهل أصاب في رأيه؟

ستكون عرجاء اللائحة الحكومية المعلنة. وسيلزم القيام بتفسيرات مطوّلة للصحافة والهيئات القائمة وللرأي العام، دفاعاً عن التجديدات. إن زوال حقائب الإعلام والثقافة وقدامى المجاهدين أثار حملات عاصفة، ستدوم عدة أشهر. وعبثاً كرّرنا القول إن الإعلام والثقافة يمكنهما، أخيراً، كما هو الحال في كل البلدان التي تحترم حرية التعبير، الاستغناء عن الوصاية الحكومية، وإن القطاعات الثلاثة يمكنها أن تكسب كرامةً واحتراماً وفعالية، حين تديرها إدارات مستقلة وفقاً للقانون؛ ولم نتمكن من إقناع الإدارات ولا أغلبية المحترفين.

حملات تشدّد ومحاكمات أخرى

ردَّ بقوة شديدة أهل الجهاز الذين يشرفون مباشرةً على تشغيل هذه البنى. فهم يرون أن وراء ذلك إساءة مباشرة لسلطة لم تعد تستند إلى أحكام مكتوبة. مع ذلك، لم نقم بغير تطبيق الدستور المقرّر بالاقتراع. إلاّ أن دوائر السلطة ستُطلق هجوماً، منذ تشكيل الحكومة، تشارك فيه اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني والجمعية [الوطنية] والاتحاد الوطني لقدامى المجاهدين والمثقفون المحسوبون والصحافيون، وأجراء القطاع العام؛ وهؤلاء الأخيرون يخافون على موقعهم بقدر ما يخافون من التحالفات غير المعلنة. سنشرح لهم أن الموازنات لن تُمس، بل على العكس، سيحق لهم المشاركة في صوغ اقتراحات ومراقبة النفقات من خلال أعضاء منتخبين من الإدارات المستقلة. هذا لن يمنعهم من أن يضعوا على رأس الأجهزة الجديدة، وبطريق الانتخاب، المحاسيب الذين تستقطبهم الوصايات القديمة. إن قواعد الواجبات،

الأساسية في المنظار الجديد، لن تخرج أبداً من الجوارير، إذ إن الرقابة الداخلية ستبقى نظرية. أما الأكثر وعياً وكفاءةً فسوف يبرّرون غيابهم عن الانخراط في البنى الجديدة، باختيارهم للصحافة الخاصة، المسموح بها من الآن وصاعداً، والمدعومة مالياً. وعندهم أن الخصخصة تحرّر من الانقياد السياسي؛ ولن يجرؤ الآخرون على الانتظام بدون ضمانة السلطات السابقة، ومن دون حدوث التفاهم مع كل المصالح التي تولّوا إدارتها أو استثمارها أو مراقبتها.

هكذا قامت الأجهزة المستقلة الأولى، التي تنظم إدارة الإعلام والثقافة، والتي تتحدَّرُ من أحكام مؤسسية جديدة، بإعادة إنتاجَ زبانية النظام القديم، عن طريق الانتقاء. والمثقفون الذين يخشون القطيعة، سيظلّون أقلية في كل مجال، على الرغم من نوعية عملهم ونزاهتهم ونفوذهم المهني. سيكونون هدفاً لحملات تشدد وضغط، وسيخضعون لمحاكمات تجبرهم على الصمت.

أما الحملة المتعلقة بإلغاء وزارة قدامى المجاهدين، فهي تتّهم وزارة حمروش بإهانة ذاكرة المجاهدين، وبالوقوف على هذا النحو في معسكر أولئك الذين اختاروا القطع مع مراجع ثورة نوفمبر ١٩٥٤. تقاسمنا التكفير مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الأمر الذي خفف من تأثير الحملة في الرأي العام.

قبل الأوان، كشف رئيس الحكومة هاجساً أساسياً: إعادة النظر، من منظار ديمقراطيُ وبإصلاحات علنية، في الشرعية المستمدة من صندوق المتاجرة بالثورة. إن محركي حملة التنديد، الممثلين بقوة في جهاز الحزب ورابطة قدامى المجاهدين، شككوا في الأخلاقية الوطنية للحكومة. هذه الحملة ستعود بالفائدة الخاصة على الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي ستستعيد حق الكلام باسم التاريخ والثورة.

سيدوم التسميم ما دامت حكومة حمروش. ومن بعده، سيتعاقد الديمقراطيون التحديثيون والجمهوريون مع الممارسات القديمة في مجال الأعمال، وسيوقدون الشعلة الوطنية بقليل من التكاليف.

محاولة رعاية أبوية

من الواضح أن التنظيم الحكومي الجديد لم يرتدِ سوى طابع فني. كان يندرج في الأفق السياسي، الملازم لمشروع الإصلاحات، وتنمية التسيير الأبوي، الخاضع لقواعد تعاقدية في ضبط النشاطات الاجتماعية. كذلك كان لا مناص لنا من تعميق العلاقات الديمقراطية في المجتمع، في ما يتعدى تعدّد الأحزاب وشفافية الانتخابات ذات الطابع السياسي. الرهان الحقيقي كان تغيير قواعد التسيير الاجتماعي، لذا ستعارضه كل التيارات، باستثناء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

منذ ١٩٨٦، كان يحاول الإصلاحيون حثّ النقابيين وحركات الشبّان والمنظمات الثقافية

والروابط الاجتماعية، على المشاركة في النقاش ووضع قواعد جديدة للرعاية الأبوية. كنا نعتمد على الانتخابات لإعادة النظر في قواعد اللعبة المترسخة بقوة، ولإظهار تمثيلاتٍ أحسن تكيفاً مع الوقائع الاجتماعية. إن تحويل الأنظمة التي انتجتها طاحونةُ المركزية البيروقراطية، وإحلال رقابة النشاطات في كل المستويات، هما الأمران اللذان كانت ترفضهما النخب القائمة. وكانت تبدو المسيرة غير موافقة، بقدر ما كانت، على غرار المطالبة بانتخابات سياسية، غير منشودة من الأحزاب أو من المعنيّين أنفسهم. لماذا كانت تُبحر الحكومة على هذا النحو في الاستفزاز «اليساري» للإداريين الذين لا يطلبون منها شيئاً؟ لم يكن يمكن المضي أكثر من ذلك، فالرأي العام لم يكن قادراً على فهم المسار. ففي مرحلة إلغاء القطاعات الوزارية، لم يكن متوقعاً صمتُ الأحزاب الجديدة ـ على الرغم من اهتمامها بالانفتاح الديمقراطي ـ، ولا جمود الكوادر.

ستوجّه إلى فريق الإصلاحات تهمة السعي من وراء ذلك إلى القيام بعملية إغواء واستيلاء سياسي. إنها حرب حقيقية، حتى وإن كنا نبالغ في تقدير وزننا السياسي. والحال، لماذا أنكفأ أولئك الذين يدَّعون النشاط الواسع ولم يتحينوا الفرصة لمصاحبة هذه العملية الديمقراطية والدفاع عنها واستردادها لمصلحتهم؟ ألم يكونوا بحاجة إلى الحضور في المنظمات والاتحادات الأكثر حسماً وتحديداً لمستقبلهم الانتخابي؟ كان يعتقد الكثيرون، بسذاجة، أن الأصوات سيجري الحصول عليها بالمتاجرة الإعلامية، وبالخطاب المصوَّب، وبالتركيبات الانتخابية التي تجريها الأجهزة. وسيجرأ القليلون على المخاطرة مع الوقائع المعاشة شعبياً. وسيترك الميدان للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

على الرغم من كل شيء، استهلت الحكومةُ ولايتها وسط الترقب العام والفضول من جانب الرأي العام المؤاتي غالباً، والمنتظر الأفعال. أدخلت الحكومة بسرعة ممارساتٍ جديدة في التواصل. سيجري تفصيل تقارير المناقشات وتفسيرها، وسيكون التوثيق في متناول الصحافة، التي سيستقبلها المسؤولون السياسيّون.

العلاقات بالجمعية الوطنية تثير مسائل إدارية متعلقة بالطابع الانتقالي للحكومة وللجمعية ذاتها. يربأ النوّاب، في أغلبيتهم، أن يعاملوا كأنهم عملاء مطيعون. فما أكثر المناضلين الناشطين في الحزب، المسجلين على لوائح النيابة، الذين يزعجون بكلامهم الصريح الأجهزة التي يتحدرون منها. منذ أكتوبر ١٩٨٨، سيكونون من المدافعين الصادقين عن الدستور الجديد.

منهجياً، ستبالغ الصحافة والتيارات السياسية الجديدة في استعمال الحجة السهلة التي تنكر على الجمعية الوطنية حقها في التشريع، وراحت تدعو إلى حلها. إلاّ أن النواب سيحرصون على تمرير القوانين المطابقة للدستور فقط؛ ناهيك بأن المجلس الدستوري أحال إليهم، سنة ١٩٨٩، ثلاثة مشاريع قوانين، وضعتها الحكومة السابقة. بهذه الصفة، تعلم الحكومة أنها في صلب الظرف المناسب، إذا لعبت ورقة الشفافية. إلاّ أن قسماً مهماً من الجمعية يندرج في أفق إعادة الانتخاب وغير مستعد لتكرار إجراءات غير شعبية. إن الأقلية المدعومة من الأجهزة، والمعادية

بصورة مسبقة للحكومة الجديدة، كانت فعّالة. ولم يكن في مستطاع النواب الآخرين عدم أخذها في الحسبان. فراحت تستعمل وتبالغ في استعمال المصائد الإجرائية، وأساليب الضغط المتنوعة، والمؤثرات الفضفاضة، التي ستفرح وسائل الإعلام الجديدة.

أما الحكومة التي يجهل أعضاؤها تقاليد الجمعية الوطنية، فقد اختارت الدفاع عن محتوى الملفات. وتعززت المسيرة بملاحظة فاجأتنا كمتمرنين جدد. ذاك أن لجان الجمعية التي تعوزها الإمكانات، كانت في الماضي تحرّكها الحكومات منهجياً وتحجب عنها المعلومات، وكان للحكومات القدرة الكبيرة على ضبط الإدارة وتوجيهها. كان موظفون كبار، كثيرون، يقومون بوضع معطيات مزوَّرة وكاذبة. ومن الآن فصاعداً، ستكون كل الإدارات مدعوة إلى كشف كل شيء أمام اللجان، وسيكون على الموظفين أن يضعوا أنفسهم بتصرفها. إن حكومة انتقالية وجمعية وطنية معلقة هما من الأهداف السهلة. إلاّ أن الحكومة ستقف موقفاً سليماً من الجمعية الوطنية. وهذا الخط السلوكي سيبدو، خلال الولاية الحكومية وبعدها، مُبَرَّراً. فالجمعية المُنتقَدة والمشكوك في انتخابها، ستقوم بعمل تشريعي مطابق للدستور، سيضعه مناوئوها على الرف بعد حلّها.

المسألة الثالثة، الأكثر أهمية في نظرنا، كانت تتعلق بطبيعة ومضمون العقد الذي كنا قد وافقنا على تنفيذه. لماذا استدعانا الشاذلي؟ ربما كان تدهور الوضع يفرض عليه البحث خارج الصوامع المألوفة. بالنسبة إلى محيطه، لم تكن شخصية حمروش تمثّل سوى خطر سياسي صغير. وكانت السلطة مقتنعة أن في إمكانها تفويض الإدارة بكاملها إلى فريق كان يحمل مشروعاً، لا يشكل خطراً على الضبط السياسي للانتقال. ومنذ تعيين رئيس الحكومة، كان يحيطنا كل المقربين، ومنهم العسكريون، بعناية مثيرة. وحتى نتجنّب الملابسات، آثرنا أن نعطي لعملنا طابعاً علنياً ومكشوفاً.

مرحلة الإصلاحات الأولى

الوضع الاقتصادي والاجتماعي يفرض تعديلاتٍ بنيوية واسعة النطاق. فلا شيء، يسير مداورةً ولا يريد أحد الاعتراف بذلك، آنذاك. قد يكون الادعاء القول بامتلاك الحقيقة وتقديمها للمرة الأولى إلى رأي عام غير مطّلع؛ ولكنَّ تقديمها إلى أولئك الذين ينظمون الكذب بدراية، إنما يعني الإثارة أو الاستفزاز.

إن مشروع تصحيح الجهاز المالي والتجاري في متناول الجمعية الوطنية للنظر فيه. وهو موضع تفسير وتعليق في الصحافة وبين الجمهور. لقد أعلنا مرحلة تصحيحية مدتها ١٨ شهراً على الأقل، مرحلة صعبة بالنسبة إلى الجميع، فهي تتناول إصلاح الضريبة على المداخيل. وبالأخص تزايد الضغط الضريبي على المداخيل المرتفعة والعقارات والرساميل المجمَّدة، وتغيير منح المساعدات. إنها مرحلة العراك.

إن كل الذين كانوا مكلفين بالمالية العامة، في فترة أو في أخرى، شعروا أنهم مستهدفون مباشرة وشخصياً. لم يرغب أحدٌ في نقل النقاش إلى مستوى قواعد اللعبة والآليّات. ولربما كان هذا مطلباً مفرطاً، نظراً لأن النظام كان ملتبساً مع الناس. فما كان من رجال السياسة والكوادر العليا إلاّ أن أمسكوا بالذبابة وأصلحوا بأكثريتهم وعفوياً الجدران المحيطة برؤسائهم السابقين، للتنديد بالتصحيح والإصلاح. وسعت الأحزابُ، المهتمّة قليلاً بالدخول في سجال حول الاقتصاد حيث يتعيّن عليها تجاوز الشعارات السياسية، إلى الاستفادة من المحاكمة التي كانت تتناولنا.

في هذا الجو المتوتر، الموسوم بالتنديدات وبالدعوات إلى الإضراب وتجميد الكوادر العليا، باشرنا إصلاحاتنا الأولى. هل كان يمكننا أن نهادن، كما كانوا ينصحوننا؟ آنذاك، لم يكن الأمر ممكناً، واليوم أيضاً، ما زلت أرى أننا لم نكن بين خيارات. ردّ إيجابياً واسترجع الأملَ الرأيُ العام والجهاز الكبير والحاسم في القطاع العام، وكذلك فعل الكثيرون من أجراء صغار المقاولين. كنا نعتمد عليهم لمرحلة ما بعد الانتقال. وفوق ذلك، لم يقعوا في أي من المصائد المنصوبة.

كما أن الحكومة ستقرّر البدء بالتغييرات المؤسسية الأكثر إلحاحاً. وكان البرنامج المقدّم إلى الجمعية الوطنية، يشدِّد على إرادة الإنشاء السريع لأدوات استقلال القضاء: ضمانات قصوى للحريات الفردية والجماعية، الرقابة الديمقراطية للجهاز القضائي، استقلالية مجلس القضاء، تغيير الأساليب القضائية وفقاً للدستور، حماية القضاة، ورقابة المدّعي العام للجهاز البوليسي. في هذا الميدان، لا يستطيع أحد أن يهاجمنا علناً. وتالياً لن يكون إصلاح القضاء حدثاً مثيراً. كان ينبغي بنحو خاص تجنّب قيام الحكومة بتبديد النتائج. آنذاك لم يقدّر الأهالي المكاسب الجديدة الحاسمة. وكان لا بدّ من استئناف العسف حتى يكتشف، في وقت متأخر، أن تلك القوانين كانت صالحة. في المقابل، سجلنا عداوة الأجهزة البوليسية التي لا تكذب أبداً، وعداوة القضاة الذين كانوا فاعلين في النظام، وبالطبع، عداوة أولئك الذين كانوا بالأمس يتدخلون في إدارة هذا القطاع. لقد برزت شؤون كثيرة ـ لا سيما قضايا القمع والتعذيب، في أثناء حوادث أكتوبر ـ وجرى التنديد علناً بمسؤولين سابقين. تزايد عدد الأعداء، لكن السير السليم للقضاء، والاحترام للحريات سيكونان مضمونين، على الرغم من الاستفزازات، حتى رحيل الحكومة.

أخيراً، جرى التشديد على تنظيم العلاقات الاجتماعية. فألغت الحكومة كل المعوقات لحقِّ الإضراب والتظاهر. وكانت منذ قيامها تحتفل رمزياً بذكرى حوادث أكتوبر ١٩٨٨. فتسمح بالتظاهرات وتضبط الشرطة. فجأة تبدّل الجوّ، وهَزُل الاستعراض في الشارع؛ لقد صارت الحركات السياسية والنقابات وكل أشكال الاتحادات، حرة في التظاهر، ولم تتوانَ عن الاستفادة من تلك الحرية.

أما أولئك الذين لا يحسنون التعبئة أو لا يعبئون إلا قليلاً، فقد رأوا في ذلك علامة تسامح من فريق الإصلاحات، فيما كانت أكثرية التظاهرات تهدف إلى رفع مطالب ضد عمل الحكومة. وأما الذين يعبئون الجماهير، مثل إسلاميي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فسوف يحاولون استغلال عرض العضلات. وانتهى الأمر بهذه المبالغات إلى إضعاف الجناح الديمقراطي، وتعزيز الغواية المغامرة لاستلام السلطة بالقوّة، ودفع قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الوقوع في الفخ، التقني والسياسي، للإضراب العام في حزيران (يونيو) ١٩٩١.

ناهيك بأن فريق الإصلاحات سيتُّهم، نظراً لتعميم الإضرابات والتظاهرات، بالضغط على السلطات القائمة، لجرّها إلى التنازل والتسوية. والحقيقة هي أن الشارع كان مخيفاً، خصوصاً في غياب وسائل القمع. وبنحو خاص ستدفعنا الاعتراضات إلى تشجيع الروابط على الانتظام وتطوير برامج عملها. وعليه، فإن فئات اجتماعية كثيرة، مثل الفلاحين والعاطلين عن العمل، وكذلك النساء، ستحقق اختراقات ستدوم على الرغم من الانغلاق اللاحق. هكذا كانت الطريق التي سلكتها الخطوات الديمقراطية الأولى، على مدى عشرين شهراً. فلم يكن أحد يمنع الأحزاب من مواكبة الحركة. لكنها احتقرتها وعانت من عواقبها.

لقد طلبت الحكومة ونالت، سواء من الجمعية الوطنية أم من الرئيس، حرية كاملة للمبادرة بهذه المشاريع، والوعد بدعمها في مواجهة التحركات التخريبية التي يمكنها أن تظهر. كان يلزمنا التزامات عامة وعلنية، حتى وإن كنا نشكُّ قليلاً بقيمتها، لأن الرأي العام يجب أن يكون شاهداً، ولا يجوز تسهيل مهمة أولئك الذين كانوا يطمحون للخلافة. كما أننا طلبنا من الشاذلي إنشاء المجلس الجديد للدفاع، الذي ينصّ عليه الدستور، والذي يشير إلى ضرورة الاستماع لرئيس الجمعية الوطنية، ورئيس المجلس الدستوري، ورئيس الحكومة والوزراء الأساسيين (العدل، الدفاع، الداخلية، الاقتصاد) قبل اتخاذ أي قرار يتضمن الاستعانة بالجيش. لكن الشاذلي لن يدعوه إلى الاجتماع أبداً طيلة مرحلة الإصلاحات، وسيدفع لاحقاً ثمن هذا التقصير في الدراية.

لضمان نجاح الانتقال، كان لا بدّ للرئيس من قبول موقف تراجعي على صعيد الإدارة المباشرة لشؤون الدولة. وكان من واجب الشاذلي السهر على إبقاء الأجهزة تحت سلطته المباشرة (وفي مقدمتها الجيش)، واحتواء حلفائها في «المجتمع الأهلي» الذين كانوا يحاولون، من وراء قناع التشكيلات السياسية الجديدة، أن يعيدوا النظر في الانتقال الديمقراطي. ورفضت الحكومة كل نقاش مع الأحزاب، حتى تظل مسؤولية الانتخابات من صلاحيات قاضي البلاد الأول، وحتى لا نتهم بالخروقات.

لتبديد كل اشتباه، كان يتعين على كل مؤسسة، كل بنية ـ ظرفية أو نهائية ـ أن تضطلع بدورها، بكل استقلالية وفي الشفافية. إنّ تعلُّم احترام الدستور وبناء دولة فعّالة وقوية بالفعل، كان بهذا الثمن. فاضطلعت الجمعية الوطنية بدورها بنزاهة، وكذلك المجلس الدستوري

ومجلس القضاء. والمؤسف أن الرئيس ظلَّ متأخراً، وبالأخص في فترة تصاعد المخاطر. كان نجاح مسيرتنا يتوقف على قدرته على فرض احترام الأحكام والمُهَل، وعلى الضغط على الأحزاب حتى موعد الانتخابات التشريعية. لم تكن تبدو المهمة عصيبةً، على الرغم من هوامش المناورة المحدودة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من اختلال البنى الإدارية والميل الشديد جداً لدى الحركات السياسية إلى التسابق على الخلافة، غالباً من دون تجذّر في المجتمع. كانت الجزائر لا تزال تملك بعض الأوراق، وبالأخص كان المجتمع ميّالاً إلى الأمل بمواجهة التحديات والانطلاق بالعمل.

ستخاف الحركات السياسية، من الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى جبهة التحرير الوطني مروراً بكل التشكيلات الأخرى، المنافسة السياسية مع فريق الإصلاحات الذي كان لديه برنامجه. وسوف نغدو هدفها المفضَّل. وسيُقدَّم برنامجنا كأنه مناورة من الرئيس لقيادة التغيير وللبقاء في الحكم. إن حذر الرأي العام من شخصه، المغذّى يومياً بكل أنواع الإيحاءات، سيجري استغلاله للتشكيك في صدق المشروع، وسيسمح بتوفير النقاش حول مضمونه. وإن محاولة تجميد مسار الإصلاحات، ستُخاض على عدة جبهات. أولاً، ضد الطابع الليبرالي للإصلاحات الاقتصادية، الذي جرى تقديمه كأنه خطر على الضمانات الاجتماعية والأجور والعمالة، ناهيك بأن كل تغيير في العلاقات الاقتصادية الخارجية سيجري التنديد به، بوصفه ناجماً عن إرادة تحالف مع الأجنبي.

ولن ترغب في أية مخاطرة، الأجهزةُ النقابية ـ التي تدعوها الإصلاحات إلى التحول، وبالأخص الكوادر العليا في القطاع العام ـ القليلة الميل إلى التغيير، ولكنها ضرورية للمسار الجاري. وستنكبُّ النخب على إبقاء علاقات الاستزلام (فيما الأحزاب الجديدة ستنفتح أمامهم إلى أبعد حد). وسوف تنشطر الطبقاتُ المتوسطة بين الارتقاب وحاجة الإصلاحيين إلى تنظيم سياسي، قد يكون، مع ذلك، قادراً على انتزاع كل صدقية من الحكومة الانتقالية.

الاقتراع ـ العقاب

كان إجراء انتخاب رئاسي، أو على الأقل انتخابات تشريعية، قد صار شعاراً ولازمة. فالرئيس المتهم شخصياً بالتعلّق بالسلطة، وغير المطّلع كفايةً على تطور الأحزاب الجديدة، انتهى به الأمر إلى أن يفرض على الحكومة انتخابات مبكّرة، بعد مرور عدة أشهر على قيامها. كان مولود حمروش واعياً لغياب تأطير الأحزاب للرأي العام سياسياً ـ ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ ومهتماً بتعميق الحركة الديمقراطية، فتمكّن من إجراء انتخابات محلية أولاً. وكان يظن، خطأً، أن النتائج من شأنها أن تقود النخب السياسية العجولة، إلى مزيد من الواقعية. وافقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكانت الأحزاب الأخرى، الأضعف منها، مرغمة على الموافقة. واعتبرت جبهة القوى الاشتراكية أن انتخابات البلديات في حزيران (يونيو) ١٩٩١ مُبكِّرة، وانسحبت من المنافسة، وأعادت النتيجة عقارب الساعة إلى موضعها. فخرجت من

اللعبة جبهة التحرير الوطني، وهي أكثر تخلخلاً في مستوى قيادتها من مستوى قاعدتها؛ وفرضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها بقوّة، وظهرت التشكيلات المشوشة، الضجّاجة بعبارات فارغة واستعراضات إعلامية، كأنها أقليات بدون قاعدة اجتماعية حقيقية[1].

بلا مواربة، كان الرأي العام قد عبّر عن إرادتين: القطع مع النخبوية البيروقراطية الاستبدادية وغير المساواتية، والاقتراع لمن هم قريبون منه، وكان يعرفهم. لم يكن الرأي العام حسّاساً بالخطابات. والأصوات التي كانت جبهة التحرير الوطني لا تزال قادرة على اجتذابها، والتي لا يمكن تجاهلها، لم تكن قابلة للنسيان بدون ضرر.

هناك قسم كبير من الرأي العام، خصوصاً في المناطق الريفية، لا يلفظ مناضليه عندما لا يكونون مرتبطين امتيازات السلطة. كان الصراع يدور بين مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومرشح جبهة التحرير الوطني، وغالباً ما كان يربح هذا الأخير عندما لا تضطلع الغفلةُ بدورها. تراجعت جبهة التحرير الوطني في المنطقة الحضريّة، حيث كان الأهالي لا يعرفون مرشحيها كفايةً، فيما كان مرشحو الجبهة الإسلامية للإنقاذ معروفين من الجوامع.

أما الرجال والأحزاب الذين لم يجنوا أصواتاً، فقد كانوا يُعتبرون كأنهم من دمى السلطة المتحركة. وهذا كان صحيحاً غالباً. ذاك أن اصطناع وجه التغيير والحداثة والتقدم في العاصمة هو شيء؛ وشيء آخر هو تقديم وجهاء للانتخابات، يعيشون ميسورين في دوائر مغلقة، ويتصرفون تصرفات غريبة، ولم يكن «الإسلاميون المعتدلون» بمنأى عنهم.

إن الشعب الجزائري عندما يقترع، يصبّ اختياره على المرشحين الذين يعرفهم أو يظنّ أنه يضبطهم، أولئك الذين يعيشون بين الناس. وهو عندما يتغيَّب، فمعنى ذلك أنه غير راضٍ عن هؤلاء المرشحين، وأنه لا يرى نفسه ممثلاً في الآخرين. هذه هي دلالة ما سمي آنذاك الاقتراع - العقاب. لقد كان اقتراعاً صافياً، نتيجة تأمل وسلوك واعٍ. ولم تؤخذ منه العبَرُ أبداً، بل سيجري استعمال الحكومة كبشاً للمحرقة، وسوف تتهم بأنها أساءت «تحضير» الانتخابات.

إلاّ أن محترفي السياسة هضموا هزيمتهم، لأجل معين، وتكتموا عليها. ودعت الحكومةُ قادة جبهة التحرير الوطني والأحزاب الأخرى، إلى تغيير استراتيجيّتهم. وشرحنا في كل مكان أن رهانات المستقبل ليست في دوائر السلطة في العاصمة، ولو كانت عسكرية، بل هي في الميدان. وطلبنا منهم تغيير خطابهم والتخلص من الزبانية والمحسوبية، وترقية رجال محترمين ومعروفين.

---

(١) من أصل ١٢,٨٤١,٧٦٩ ناخباً مسجلاً، اقترع ٧,٩٨٤,٧٨٨ (نسبة التغيّب ٣٤,٨٣٪). نالت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ٥٤,٢٥٪ من الأصوات (أي ٤,٣٣١,٤٧٢ صوتاً)، مقابل ٢٨,١٣٪ لجبهة التحرير الوطني، و ١١,٦٦٪ للقوائم المستقلة، وفقط ٢,٠٨٪ (١٦٦,١٠٤ أصوات) للتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، و ٣,٨٨٪ للأحزاب الأخرى.

إن أولئك الذين لم يقترعوا، لم يعودوا مستعدين للاستماع إلى خطابات عرقوبية ووعود زائفة؛ كما أنهم يرفضون الوثوق بأولئك الذين لا يعتمدون طريقة حياتهم، بحق أو بغير حق. وآنذاك طالبنا قادة جبهة التحرير الوطني بعدم التعلّق ببرنامج الإصلاحات، بل اعتماد خط قريب من اهتمامات العدد الأكبر، والانتهاء من الظلم، وتحصيل أدوات لمراقبة السلطة. فالأمر الجوهري هو جمع الناس حول خطوط دُنيا من العمل. ويجب أن يُصنع السلوك الديمقراطي من التواضع والصبر في مواجهة الخصومة.

في هذا الأفق، دعونا جبهة التحرير الوطني إلى عقد مؤتمر، ودعونا القادة إلى تسليم زمام الأمور لمن جرى انتخابهم أولاً، كما شجّعناهم على التخلّص من الارتباطات بالسلطة ومن الدعم القطعي للحكومة، لكي يذهبوا إلى المجتمع بخطى أقوى؛ فلا يجوز لبرنامج جبهة التحرير الوطني، ولا لبرنامج أحزاب أخرى، أن يلتصق وجوباً بالإصلاحات ـ فهذه مشروع انتقالي وبرنامج حكومة ـ، ولا تأييدها بالضرورة، إذا كان المجتمع يطالب بمقترحات أخرى، هو في حاجةٍ إليها.

ـ ٧ ـ
المنعطف

لن يُصغى إلينا، ولن يطول الانتظار. فشيوخ القبائل لا يريدون تجديد البنى ولا الذهاب إلى المجتمع. إنهم يؤثرون السكوت والتعلّق بالحكومة. لقد انتصرت مناورات الأجهزة وغريزة التجمّع ونخبوية الطبقات المتوسطة، على الإرادة السياسية؛ وساد شياطين الانقسام والمصالح الآنية والأهواء الفئوية. وانطلاقاً من صيف ١٩٩٠، حصل تراجع واضح في سلوكات أهل السياسة، في السلطة وخارجها.

أما القادة الرسميون للجبهة الإسلامية للإنقاذ، الأقوياء بنجاحهم النسبي، فكانت أمنيتهم التعجيل بإجراء الانتخاب الرئاسي والانتهاء من الانتقال. إنها ساعة الخيار: إما مجابهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخاب رئاسي يُعتبر ابتزازاً من جانب رأي عام أثاره مشهد الخطابات الطنّانة، وإما التمهّل لتصحيح الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ولتعزيز قواعد اللعبة الديمقراطية، وتقديم بدائل يثق بها المواطنون، باسم انتقال ديمقراطي حقيقي. عندئذٍ تراجع المطلب الديمقراطي، في الخطاب، أمام الحاجة الأمنية. إن الرأي، وبخاصة الشبيبة، لم يعودوا موضع مخاطبة. بل على العكس، بدأ التعامل معهم كأنهم «غير ناضجين»، والشك في قدرتهم على الاختيار.

تخشى السلطة وأكثرية الزعماء السياسيين ـ خارج جبهة القوى الاشتراكية ـ أن تكون طريق الإصلاحات مقيدة للنخب الجديدة، في حال الاحتكام لصناديق الاقتراع. ولم تعد تتقبل انتقالاً لا تُديره مباشرةً، ولا يكون مخرجه في متناولها. إن البرنامج الانتقالي «للإصلاحيين» (صارت الكلمة وصفة)، الذي لم يتمكّنوا من استبداله باقتراح موثوق، يُعابُ عليه وجودُه ذاته، ودفعه إياهم خارجاً.

ذاك أن الإصلاحيين لم يرفضوا أي تلاعب بنتائج الانتخابات البلدية وحسب، فيما كان الجهاز الإداري بتصرفهم، بل تجاهلوا، فوق ذلك، كل محاولة للتسوية السياسية، وظلوا يقيمون بحزم أدوات القطع الجذري مع الماضي. وهكذا، صاروا الآن العدو الأساسي، الأسوأ من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تواصل التقليل من وزنها، على أمل عدم تكرار الاقتراع ـ العقاب.

وها هو التسابق العام إلى السلطة العليا. تقوم استراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ على منع التشكيلات الأخرى من منازعتها قاعدتها الاجتماعية القوية. وكان خوفها الأكبر من تقدم الإصلاحات، الأمر الذي دفعها إلى تشديد هجماتها على السلطة والحكومة في آنٍ. وراحت تخفّف من خطابها التوتاليتاري، لاجتذاب قاعدة انتخابية صارت حساسة بالقواعد الديمقراطية، واعتمدت خطاً مطلبياً متشدّداً بانتخابات تشريعية مبكِّرة، إذا لم تُجْرَ انتخابات رئاسية.

ستتجه الأحزاب الأخرى نحو قطع دعم السلطة المحسوب لحكومة الإصلاحات. وسيكون للذرائع المقدّمة ـ مخاوف من اقتصاد السوق، حماية القطاع العام، التشابك مع المصالح الأجنبية ـ تأثير كبير في الإعلام الجماهيري، ولكنه سيكون ذا وقعٍ ضعيف جداً في المجتمع.

لكن ما صلّب التحالفات، هو الخوف من عقاب صناديق الاقتراع. بعد الانتخابات البلدية، في المجال الاقتصادي، ستلجأ الإصلاحات إلى تشديد الضرائب على الممتلكات، والحد من التهرّب الضريبي، وإزعاج نشاط الاحتكارات الاستيرادية، وتحرير الأسعار من دون ضغوط اجتماعية كبيرة، ولكن مع زيادة واردات الموازنة. وبنحو خاص، حقَّقت متغيّرات سريعة على رأس الإدارات والمنشآت، ووضعت تحت الرقابة القضائية، الشرفة الاقتصادية، وهمَّشت داخل الإدارة التسيير الوصي على الاقتصاد، وكل التدابير التي تريح إعادة تجمّع المصالح المكتسبة.

لكي يغدو الجزائريون مواطنين كاملين، ويتمكّنوا فعلياً من الاختيار بكل أمان واطمئنان أولئك الذين يريدون تكليفهم بالرقابة السياسية، كان لا بدّ من تسريع وتيرة القطيعات على الرغم من المخاطر. كان علينا تصعيد وتيرة تطبيق قواعد قانونية ترسّخ الحريات الفردية والعامة في كل المجالات، ومنها المجال الاقتصادي، ثم إثارة وتشجيع النقاش الديمقراطي بين الأهالي.

والحال، كنّا ملزمين بالعمل علناً في مواجهة السلطة وحلفائها، المصابين بقصر النظر، ولكنهم يملكون كل الوسائل، ومنها القوة، لتجميد المسار الديمقراطي في كل لحظة. إذاً، لا بدّ لعملنا من التخفي وراء ضمانتين: الانسجام الكامل للخيارات والقرارات مع غاية الإصلاحات الديمقراطية وموضوعها، تجنّباً لإعادة النظر فيها؛ ورأي عام يعارض بكثافة كل عودة إلى الوراء. إن المنهج الذي أفصحنا عنه بوضوح غداة الانتخابات البلدية، يقوم على عدم ترك أي خيار آخر للسلطة الفعلية وللمعارضة، سوى اللجوء إلى اللاشرعية لتجميد الإصلاحات. كنا نأمل مع مرور الزمن أن قسماً من التيارات السياسية الآخذة في التكون، سيتمكن من التفريق بين الرهانات، وأن الرأي العام سيتطور. في هذه الديناميكية، ولدت الضغوط من مصدرين.

من طرف الحراك الإسلامي، تخاف الحكومة الاختراقات التخريبية لتيارات متأثرة في آنٍ بالدعاية السعودية وبالديماغوجية التي تستعمل شبيبةً يائسة. للحد من هذه المؤثرات، كان لا بدّ من ظهور الرفض النظامي، ولو كان شالاً، ومن تشجيع التيارات الديمقراطية على اعتماد سُبُلٍ أخرى.

على الصعيد الاقتصادي، كان الوقت يضغط لتقديم حد أدنى من التحسّن للمعوزين والمحرومين. فرفضت الطبقات المتوسطة أن تتحمل كلفةَ الإصلاح، ومخاطر تسييب ليبرالي عميق للنظام. في هذا المجال، حيث الدعم الدولي محدود، توقعت الحكومةُ أشدَّ الممانعات.

مع ذلك، سمحت بتظاهرات الشارع، كائناً ما كان موضوعها، وساندت المطالب الأجريّة، الفلاحية والموقعية، وكفلت حرية محاكمات الأشخاص الموقوفين. إن التحركات التعبوية التي ولّدها هذا السلوك، أدهشت تشكيلاتٍ سياسية معادية لنا. ولم تتأخر الردود الأولى، القاسية، من جانب جهاز الدولة، وبالأخص الجهاز البوليسي؛ وكانت ترمي بوجهٍ خاص إلى النيل من وزارة العدل التي وضعت حداً لتدخلات الأجهزة في درس الملفات، وحرّرت المحاكم من كل ضغط. وحسب الظروف، سنُوصف بأننا يساريّون خطرون أو حلفاء للجبهة الإسلامية للإنقاذ. . .

الإعلام

غالباً ما ستكون التظاهرات محترمة وهادئة أكثر فأكثر. وعليه، فإن الشاذلي سيكون مسروراً دوماً من عدم المسّ به شخصياً، وستلزم الصمت آنياً الأجهزة الأمنية المحرومة من اضطرابات كانت منتظرة. ويسود الفرح في جهاز جبهة التحرير الوطني من تجاوز القطوع بدون ضرر كبير. إلاّ أن الحذر من الحكومة كان في ازدياد.

لقد استفادت الحكومة من الانفعال المؤاتي لإلغاء الحقائب الوزارية للإعلام والثقافة، فحرَّضت المهن والاتحادات المعنيّة على تنظيم ذاتها للمشاركة في مراقبة الأجهزة المستقلة المنصوص عنها، وللمفاوضة حول دفاتر شروط الآليات المقبلة لإدارة الموازنة والتمويل. وانجذب الرأي العام إلى المشاركة في سجال واسع حول مكانة ودور وسائل الإعلام في المجال السياسي وتنظيم السلطة، وهو سجال مشوَّه جزئياً من جرّاء الذهنية الانتخابية والمناورات لأجل السيطرة على البنى الجديدة.

الحكومة وجَّهت السجال في اتجاهين:

- قطع علاقات الوصاية بين القطاع العام الإعلامي والثقافي وبين السلطات الحكومية، وإحياء روح الحياد السياسي والاحترام الدقيق للواجبات (ستحوّل الصحف العامة إلى شركات مغفلة ذات مسؤولية محدودة، تراقبها انتقالياً لجان وصاية، فيما رقابة الإذاعة والتلفزيون ستُناط بالإدارات المستقلة المقبلة)؛

- تحريض أكبر عدد من المهنيّين (في ظروف موازنة صعبة) على اختيار طريق الصحافة المستقلة (بتسليف أجور لتكوين رأسمال، وبتقديم مساعدات شتى للتأسيس، وتسليفات مميّزة لأجل التجهيز. . .).

لن تشارك الأحزاب السياسية في هذا السجال إلاّ هامشياً جداً، بطريقة ملتوية وغير

مناسبة، متجاهلة قواعد السجال، قبل أن تلزم نهائياً صمتاً حذراً.

وستتهم الحكومة ـ قبل أن تلاحظ خطأها الفظيع وتتراجع عنه ـ بأنها تخلت عن مسؤولياتها عن الصحافة. حتى إن عدداً من الروّاد الجدد للديمقراطية ـ التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحركة الديمقراطية الجزائرية، حزب التجدّد الجزائري. . . -سينادون، بلا مزاح، باقتسام الأجهزة الصحافية بين الحركات السياسية. كما أنهم سيشنون حملة على رجوع صحيفة المجاهد إلى جبهة التحرير الوطني، إذ كان يفضّل البعض أن تبقى ناطقة بلسان الحكومة. وحده سيرضى لوقتٍ معين اليسار المتحدر من أصل شيوعي؛ فورث، حتى دون المطالبة بذلك، عنوان آلجيه ريبوبليكان [الجزائر الجمهورية] الذي كان قد منحه. . لاحتكار جهاز جبهة التحرير الوطني في عهد بن بلّة، في زمن «التحالفات [الانتهازية] مع المواطنين المعادين للإمبريالية»، كما أنه استفاد من تمثيل مهم في الصحف المستقلة التي جرى إنشاؤها بمساعدة من الحكومة.

غير أن أجهزة الدولة القديمة، التي ساعدها الصمت المُدان لرجال السياسة من كل مشرب، ستتمكن من الإفادة من رفض الإصلاحات على صعيد الإعلام والثقافة. وسوف تضمن، أولاً، طاعة العديدين من قدامى الصحافيين المشاهير، المعتادين على الرقابة الذاتية، والإذعان والامتيازات. وسوف تتمكن في الأجهزة الإدارية الجديدة، من انتخاب أكثرية من «الحرس القديم» مرتبطة بمصادر مختلفة، ستقوم بشلّ عملها. وسوف يفيد رجال الماضي من إمكانات مالية (مباشرةً من خلال الإعلانات، ومداورةً من خلال مراقبة الرساميل)، لترقية الصحف والصحافيين الذين يعجبونهم.

في مدى عام، لن تتمكن الصحافة المستقلة حقاً، والمحترفون الكثيرون الذين لا يزالون شباناً، من الاعتماد إلا على المبيعات والتطوّع.

على الرغم من هذه المصاعب، المخفَّفة في مجال الثقافة، فإن الحكومة تعتبر نفسها راضية. فلقد وقع الشجار المتعلق بالإعلام، واستتب ميدانياً التدبير القانوني والتنظيمي الذي يكفل مستقبلاً، استقلالاً حقيقياً للصحافة. سيمكن ربح المعارك أو خسارتها حسب الظروف، والحركة ستظل غير قابلة للقهر، إذ إن التغيّر جذري. في هذا المضمار، أغلقت نهائياً طريق إعادة النظر والتراجع، حتى لو تعلّق الرجال والبنى بالنظام القديم، وبالأساليب الأقل تلميحاً وتصريحاً.

الجهاز القضائي

في أثناء ذلك، تطورت بإيقاع متصاعد، إصلاحاتُ الجهاز القضائي، وسط لامبالاة أكثرية الطبقة السياسية، وصمت الأجهزة، التي لا يشغلها شاغل آخر سوى تجنّب البوح بما يقارب الثلاثين عاماً من الإنكار المنهجي للعدل. في هذا المجال، لم ترجع أية حكومة جزائرية إلى تدبير الطوارىء الذي اتخذته السلطات الفرنسية في أثناء حرب التحرير. ولن يرتفع أبداً أي

صوت، حتى في الخارج، للمطالبة بالعودة إلى الأحكام الطبيعية. بعد وقف الانتخابات التشريعية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، سيجري الإسراع، لمواكبة القمع، في إقرار أحكام ستذهب إلى أبعد مما شهدته فرنسا في ظل نظام ڤيشي.

وتالياً، ستكون المؤسسة برمّتها قد أُصلحت في العمق، دون تسجيل أي تعليق إيجابي أو سلبي، على الرغم من مجهود إعلامي كبير لنقابة المحامين، ولجمعيات حقوق الإنسان وللجهاز القضائي نفسه. وبعد رحيل الحكومة وإعادة حال الطوارىء وتعليق الحريات العامة، سيكتشف الكثيرون من الجزائريين والصحافة أنهم كانوا آنذاك أمام عدالة مستقلة، وشرطة تعمل بأمر النيابة العامة. ولن يعترف أي رجل سياسي - حتى من بين القادة الإسلاميين المُطاردين والمعتقلين في المعسكرات - أنَّ ما جرى النّيل منه إنما كان قوانين وآليات عدالة مستقلة، أقامتها حكومةُ الإصلاحات.

إن الصحافة المتخصّصة في التنديد بالإصلاحات (المجاهد، لنوڤيل إيدو، الشعب...)، سيمكنها آنئذٍ، ودون إزعاج أحد، أن تتهم على اتساع أعمدتها الإصلاحيين بأنهم قوّضوا أسس النظام التوتاليتاري حين حدّوا من نفوذ الشرطة السياسية، وحرّروا الجهاز القضائي من الوصايات.

هذه الظواهر لفقدان الذاكرة تُبيِّن مدى هشاشة الاختراقات الديمقراطية عندما لا تكون مطلوبةً بشكل كافٍ من الناس. ومع ذلك فإن اتهامنا بأننا كنا نفتقر إلى الواقعية السياسية، لم يكن صحيحاً. فأهمية الإصلاحات الكثيرة، في الجزائر وسواها، لن تُفهم إلاّ بعد محاربتها في بدايتها؛ والأهم هو أنها بقيت في الذاكرة، وعندئذٍ يستطيع الرأي العام الرجوع إليها، ما دام استقلال القضاء وحرية الصحافة ستصبحان من المطالب الأساسية، بعد انتهاء حالة الطوارىء.

كنا نعلم أننا كنا نفتقر إلى الوقت والإمكانات لتنفيذ كل برنامج الإصلاحات. والطبقة السياسية الجديدة، التي تظن أنها تدعم التغيير وتعممه على الشعب، لم تكن مشغولة بغير صراعات الأجهزة للوصول إلى الحكم؛ فيما سلطة الدولة الحقيقية القائمة كانت معادية لنا جوهرياً. لم يسمح لنا بالبقاء عشرين شهراً سوى قصر نظر خصومنا وعدم كفاءتهم السياسية.

ممارسة التغيير

سيواجه التغيير الاقتصادي بأشد الممانعات. ذاك أن الخطاب السياسي في موضوع الاقتصاد والاجتماع هو في متناول الحمقى وكل الديماغوجيين. وأن سلوك الفاعل الاقتصادي في منظومات الدولة الممركزة والريعية، مثل المنظومة التي أنمتها الجزائر طيلة ٢٨ سنة، سيتلاشى برمته تقريباً، سواء على مستوى المقاول أم على مستوى الشغّيل. ولا يمكن أن يعنيهما السجال، اللهم إلاّ إذا كانا مندمجين تماماً في ما يسمى السوق الخفيّة، وهذه الحالة ليس لها وجود شرعي. إن الفاعلين هم منفذّون لحركاتٍ ومهمات يحدّدها لهم البيروقراطيّون. فهؤلاء

ليس عليهم الاهتمام أساساً بالقيمة، ولا بالإنتاجية، ولا بشروط التبادل بنحو خاص: للإنتاج أو للاستهلاك، بل يعبِّرون عن حاجات تكون تغطيتها مضمونة نسبياً، حسب آليّات وكيفيّات وطرائق مفروضة، ليس لهم أي نفوذ عليها. إن خبرتهم وآراءهم لا يمكنها أن تفيد بشيء في هذه المجالات؛ ولا يستطيع أن يستفيد منها سوى السوق الخفية.

سنة ١٩٨٥، عندما بدأ النظام بالتدهور، لم يقبل أحد أن يدفع بعض الفاتورة أو كلها. كان الأجراء النقابيّون يعون أنهم مدلّلون ويعاملون كرعايا غير مسؤولين في التوازن السابق، حتى وإن كانوا يقبضون في المقابل، دون أن يكون عليهم أن يتحملوا عذاباً شديداً. إنهم يعلمون أن التصحيح بالضريبة سيقع على كاهلهم، وكذلك الحال بالنسبة إلى الضغوط واختلالات عرض السلع والخدمات الأساسية، والتلاعب بالمداخيل والأسعار. لكنهم يعتقدون بأنَّ البيروقراطية في حاجةٍ إلى تحالفهم الصارم في مواجهة الفئات الاجتماعية الأخرى، لتبرير رقابتها على الرأسمال وإعادة إنتاجه، وأنها لا تستطيع أن تقطع علناً علاقة الوصاية معها، ومجابهتها بشكل مكشوف، فلا تعود تضمن مداخيلها. كما أنها ترى أن لها كل المصلحة في التمسك بمواقعها المطلبية، ورفض الدخول في توزيع جديد للأدوار.

هناك دوماً شيء ما يخسره رب العمل الخاص والمدير العام من ضعف جهاز الدولة الذي يكفل تسييراً للاقتصاد، محمياً من التنافس الخارجي، والداخلي أيضاً، بفعل لعبة الامتيازات والمفاوضات والمحسوبيّات. والطرفان، ما عدا بعض الاستثناءات، لا يضمنان الحصول على ضمانات كافية للاستفادة من الانفتاح الاقتصادي أو زوال الريوع (ريع القطع، والتهرب من الضريبة واستغلال الموقع). وفي كل حال، يفضّلون الانتظار.

في هذه الظروف، للبيروقراطية كل المصلحة في السلوك الديماغوجي والهرب إلى الأمام، بانتظار تدخل أحداث خارجية تؤدي إلى حلول مؤاتية إلى إصلاح للنظام بلا ألم؛ مساعدة خارجية ذات طابع سياسي، وهم الرسوم المرتفعة على دخول الرساميل الخارجية، دعم الهرمية العسكرية للداخل في الأوقات الصعبة.

منذ بدء اللعبة، سيجري اختيار مطلب المديونية الداخلية والخارجية، والتضخم المقنَّع وراء العجز المالي، والسكوت عن السوق الخفية. وسيفضّل خفض الاستثمارات الاجتماعية والجماعية، على التصحيح الاقتصادي والمالي. أما التيارات السياسية الجديدة فلا تتمسك بخطاب مسؤول في مواجهة تدهور مستوى المعيشة. وسار على خطاهم الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ـ الذي يخشى من فقدان جمهوره ـ فانحازوا للبيروقراطيات القائمة، ونشأ تحالف ميداني ضد الإصلاح. إنه الوعد الأسرع بغدٍ مفرح. هناك شريحة من الطبقات المتوسطة التي بالغت في تأويل المسلك الاقتصادي ـ غير النزيه دوماً ـ لعدد من الإسلاميين، راحت تحتفي بنعيم المنشأة الحرة والتجارة المنفلتة، وجعلت نفسها داعية الليبرالية السائبة.

على هذا النحو، حدَّدت مصلحة التجارة الصغيرة والمنشأة العائلية والعاطلين من العمل،

الذين لا يجدون خلاصهم إلاّ في التبادل الخفي والتبعية للكبار والصغار من أصحاب السيولة الطفيلية، وعندها أن المسألة لم تعد سوى مسألة تفكك الدولة. فهي تستقطب اهتمام الأجراء، واعدةً إياهم بتزايد الرفاه الجماعي عن طريق خفض الهدْر ووقف السرقات، دون أن تقول كيف، بالطبع.

عملياً اللغة هي نفسها في اليسار التقليدي. فهو يريد إقناع الرأي بأن المال الذي يسرقه الأغنياء وأصحاب الامتيازات، كافٍ لتلبية المطالب وإطلاق عجلة الآلة الاقتصادية، ولكن لا يستطيع تحقيق ذلك سوى رأسمالية الدولة البيروقراطية. وعليه، لا بدّ للأجراء والعاطلين عن العمل، من مساندة التقنوقراطية إذا كانوا لا يرغبون في أن يأكلهم الليبراليون.

أخيراً، تساند البورجوازية الحَضَرية الصغيرة، التيارات التحديثية الجديدة التي تفضّل تجميع الأفكار المستوردة آنياً على عجل، مثل التكييف الاقتصادي الواسع، وإنماء الاقتصاد «المختلط»؛ وهذا ما يسمح بتحاشي البلل مع امتداح فضائل التقنوقراطية الإدارية.

وإنه لمن الدونكيشوتية بمكان إدارة الانتقال الاقتصادي في هذا الجو ما قبل الانتخابي. فمنذ أمد طويل جداً، تعيش الجزائر على التسليف، ومعدلات فائدة قريبة من الربا، ويتزايد السكان ويتفاقم ميكانيك هرب واستهلاك الرأسمال الموجود. وما لم يجر احتواء الإفقار المتقدم، فإن تدهور الوضع سيؤدي إلى تجذير أوسع الفئات من السكان، ويفضي إلى حالة لا يمكن ضبطها. وعندنا أن على الجزائر القطع بأسرع ما يمكن مع قواعد وممارسات التوتاليتارية البيروقراطية. وإن الأكثر فقراً والأكثر فتوةً هم الآن مستعدون للمجابهة. ومن واجبنا أن نجرّب طريقاً أقل كلفة، ونقدم المزيد من ضمانات العدالة والسلم والتقدم.

يقترح الإصلاحيّون الانتقال الأشد اختصاراً، بدون مماحكات سياسية ولا محاكمات؛ والذي يحول دونما انفلات الأهواء ودمار الاقتصاد؛ لكنّه لا يستطيع تقديم ضمانات رقابة السلطة المقبلة لأي كان.

بعد مرور عام على أكتوبر ١٩٨٨، كان الخوف من الانفجار الشعبي، الذي لا يزال ماثلاً، يجيز إطلاق المبادرات. إلاّ أن وهم تبديد عواصف الانتفاضة، سيثير لدى البعض غواية العودة إلى الوراء. سنة ١٩٩٣، مع تأخر ثلاث سنوات، سيجري الحديث في الجزائر وفي الغرب، عن أن مسيرة حكومة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية كان يمكنها أن تنجح. ولكنّ تسريع الإصلاحات لا يلقى حالياً قبولاً حسناً.

للمرّة الأولى في تاريخ الإدارة الوطنية، تُعلن على الملأ المعطياتُ حول الوقائع الاقتصادية الحزينة، بلغةٍ يمكنها أن تكون في متناول الجميع. إنها قطيعة مع التراث البيروقراطي الطويل في التجميد والتلاعب. ولا بدّ للتشكيلات السياسية الجديدة والمنظمات الاجتماعية ومختلف الاتحادات من أن تكون على مستوى واحد من الإعلام الستراتيجي حتى يجري النقاش حول بدائل البرامج، على أسس ملموسة.

هناك هدف أول جرى بلوغه فوراً: هو أن معرفة مستوى المديونية الداخلية والخارجية للاقتصاد، وحقيقة التضخم وحجم السوق الخفية، تخطّت دائرة المطّلعين. لقد حُرمت النُخَب من احتكار التحليل والشائعة.

شارك في السجال الاقتصادي والاجتماعي الطلاّب والمعلمون والصحافيون، وبالأخص الكثير من الفئات المهنية، وحاسبوا النظام على نتائجه الفعلية. وعاجل زعماء المعارضة السياسيون في جعل حصيلة الماضي جوادَ معركتهم، وطالبوا بالتبديل في قمة الدولة، لكنَّهم لم يتفوّهوا بكلمة حول متابعة البرنامج الإصلاحي. كما رفضوا، في أكثريتهم، تقديم حلول: لا بدّ للرأي من إعطائهم أولاً توقيعاً على بياض، لكن السجال استمر يدور في المجتمع.

إن الأغلبية العظمى من القادة الذين عرفهم الحزبُ والحكوماتُ المتعاقبة، هاجت في فوضى لا يمكن وصفها. إنهم يبحثون عن ضحايا. . . . وعليه تُعَدُّ حكومة الإصلاحات «مُدانة» لأنها كسرت قانون الصمت. لقد زهقت من شرح سياستها أمام اللجنة المركزية لجبهة التحرير ،طني، فاتهمت بأنها مسؤولة عن الإرث كله: المخطىء هو الذي يندّد ويستنكر. صار فريق ـلاحات هدفاً لحقد الأجهزة، وتغيّر المشهد السياسي. . . لقد انقطع حبل الهدوء.

صار إنقاذ رأس كل جماعة هو قانون هذا الغاب ما قبل الانتخابات. وراحوا يستنجدون عشوائياً بهواري بومدين وبفضائل الدولة القوية ـ أما السنوات السوداء فهي للشاذلي ـ، وبالإسلام المجرّد هذه المرة من الاشتراكية، وبمآثر الرأسمال الطفيلي على خلفية تغيير المعسكر، وبالعودة إلى «المصدر»، إلى «قيم نوفمبر». ونظروا بعين الرضا إلى العسكريين، حرس الأرثوذكسية، ولكنهم لا يريدون أخذ العبر من الماضي، ولا الرحيل. إنهم يلعبون دور منقذي الوطن، الذي تعرّضه للخطر يقظةُ «الجماهير» غير المضبوطة. كان الأكثرُ استثارةً منهم يمارسون المزايدات. فرأى بعضهم، بلعيد عبد السلام مثلاً، أن في الإمكان تناسي الهدر والعجز المالي في مرحلة بومدين، ومحو الديون لو جرى السير بحزم في الطريق عينها.

ورأى آخرون أن الإدارة البيروقراطية غير مسؤولة عن الكارثة: هناك ٢٦ مليار دولار، أي ما يعادل بالضبط حجم الدين الكلي، سرقها بعض المنحرفين الأشرار، على الرغم من حسن نية التقنوقراطيين والمناضلين. ذُهل الرأي العام واكتشف أنَّه سلَّم مصيره، على مدى أكثر من عشرين سنة، لمقيمي معارض. أحزاب المعارضة تماحك. . . فيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، البراغماتيكية والفعّالة، تعرض الوضع في كل الجوامع.

أما كبار موظفي الدولة في القطاع العام، فلم يقيّموا أبداً هذا السجال في الساحة العامة. لم يكن في إمكانهم منع الصحافة والاتحادات وحتى مرؤوسيهم من النظر في نتائج إدارةٍ هي جزئياً إدارتهم. وبنحوٍ عام، سيتجنّبون أن يتخذوا موقفاً. وسيقيمون علاقات مع الأجهزة القديمة، مع التقارب من التيارات السياسية الناشئة. وفي الحالتين، المخاطر أقل من اختيار طريق الاستقلالية والصراحة.

وفي وسط الرأي العام، سيُزرع الشك حول مناهج الانتقال وقواعده. فالسجال العام يزعج النخب التقنية وبالأخص تلك التي تدَّعي أنها حديثة، ديمقراطية، اجتماعية ويسارية.

وستعمَّم المجابهة على قدْر ما ستكشف الحكومة إجراءات الإصلاح والتصحيح.

معركة المال العام

أُسيء فهم السعي لتوازن الموازنة. فالحكومة إذ أعلنت رفضها تغذية التضخم، وتالياً هبوط المداخيل الفعلية، من الإنفاق العام، إنما جابهت ثلاثة مراكز مقاومة. ففي غياب تنامي عائدات مرتبطة بالإنتاج، وبالأخص عائدات المحروقات، رأى جهاز الدولة في هذا القرار أفقاً لخفض الموازنة وتالياً للتقشف الذي يرفضه. كما أن الجمعية الوطنية تتمنى نمواً للنفقات العامة وخفضاً محتملاً للعائدات. كان هاجس النواب اجتذاب تأييد الرأي العام في فترة صعبة، ولم يفهموا أن الحكومة ترفض ذلك. أخيراً يتخوَّف الموظفون ونقابتهم، بحق، على نمو العمالة ومداخيلهم.

على مر السنين، انتهى الأمرُ بتراث المركزة الشديدة للموارد ولتوزيعها في الموازنة، تسجيل المساعدات والنفقات الأشد تنوّعاً في ميزانية الدولة، باسم الإدارة، وكذلك باسم المنشآت العامة والكثير من النشاطات الاجتماعية المزعومة.

وبمساعدة اللامركزية، انتهى الأمر بأجهزة وزارة المال إلى تجاهل حتى هدف مساعدات كثيرة ووجهتها. سنة ١٩٨٤، حين أصاب انخفاض أسعار المحروقات مقتلاً من عائدات الدولة، توجهت التحكيمات الحكومية بانتظام نحو ضغط الجماهير الكبرى، التي يسهل التلاعب بها سلطوياً، وضغط النفقات الجارية للإدارات (بالأخص حاجات التأهيل والدراسات والتحديث)، والإعانات للصحة والتربية. هذه الوفورات على جودة الخدمة العامة وفعاليتها، كانت تجانبُ اتخاذ تدابير تمسُّ بأصحاب الامتيازات.

فيما كانت نشاطات كثيرة، لامجدية، طفيليّة وبرَّاقة، مثل نشاطات الوجاهة الزائفة والبرّ والدعاية، تمتص المال العام بلا رقابة ممكنة، كانت تتراجع القطاعات الاجتماعية والأجهزة الستراتيجية في الإدارة. وكان تقارب موارد بعض الإدارات والمؤسسات العامة الحيوية يثير التساؤل حول وجهتها بالذات.

في عدة مناسبات جرى، بلا نتائج، وضع برامج لتبديل عميق في التوزيع الأولوي للموارد، وإلغاء الهدر وتحويل تنظيم الأجهزة والأنظمة الإدارية. سنة ١٩٨٧، أيضاً، كانت الحكومة قد رفضت مشروعاً كاملاً لإصلاح الإدارة، لأسباب انتهازية سياسية.

هنا يتعلق الأمر بعمل سياسي بالغ الأهمية. فلو جرى، على العكس، خفض أو إلغاء نفقات ومساعدات غير مجدية غالباً ولا تدخل على كل حال في واجبات الدولة، وإصلاح ظروف تحويل الأسواق العامة، لكان معنى ذلك، في الأغلب، قطع العلاقات المحسوبية، وتالياً

إعادة النظر في الوظيفة الاجتماعية لهذه السلطات بالذات، وإلغاء ممارسات متجذّرة لمراقبة الأهالي. ناهيك بأن توزيع موارد الموازنة المتعلقة ببرامج التحديث ورفع مستوى الجودة وتحسين فعالية الأجهزة العامة في إطار تعاقدي، يعني القطع مع تراث طويل من الجمود في الإدارة وتعيين الموظفين وترقيتهم. وإن إعادة السيادة إلى الإدارات، وتحريرها من ضغوط غير مناسبة يمارسها كوادر المكاتب الوزارية والإقطاعيّات المحليّة، وتزويدها بأدوات حقوقية تخدم المجتمع، إنما يعني، أخيراً، الحد من نفوذ شبكات المسيطرين على جهاز الدولة.

فما كان يُرْفَض، من خلال التعديلات البنيوية في توزيع موارد الموازنة، إنما كان تغيير قواعد اللعبة، وظهور رقابة ديمقراطية شفافة، وإعادة كتابة تاريخ بيروقراطية مبذِّرة، متخفّية وراء دعاية بناء الدولة.

من جهة الموارد، لم تحدث سوى تعديلات جزئية في فرض الضرائب على الرساميل، هدفها تشجيع الاستثمار المنتج ومعاقبة الصناديق الطفيلية، والحدّ من الأعباء التي تثقل كاهل الفئات الأكثر حرماناً، وتوسيع قاعدة فرض الضريبة على المداخيل الأكثر ارتفاعاً وعلى العقارات. وفيما كانت تُلغى عدّة «حسابات مُفوّضة»، كان هناك ثلاثة صناديق متخصّصة، يجري تمويلها من التزايد المرتقب في الموارد الضريبية، ومن جزء من فرق القطع المرتبط بتصحيح تسعير العملة، قد أقيمت فعلاً وهي: صندوق الإسكان، صندوق عمالة الشبان، وصندوق الزراعة. مع ذلك كان يمكن تحقيق توازن الموازنة، على هذه الأسس وحدها، وكان يمكن تحسين الأجور الفعلية للفئات الدنيا، أو الحفاظ عليها في مواجهة التضخم.

لكنَّ حملة حقيقية ضد الإجراءات الجديدة، ستُشَنُّ من داخل الجمعية الوطنية، وبنى جبهة التحرير الوطني، وفي الصحافة حيث تتحرَّك الأحزابُ السياسية والنقابة. وإذ خافت الحكومة من تصويت سلبي، وجدت نفسها مرغمة على القتال علناً، واستنفار وسائل الإعلام بدورها.

استقبل الرأي العام ومعظم الصحافيين الإجراءات المتخذة بحفاوة، لكنَّ السجال سرعان ما ارتدى تلويناً سياسياً ثابتاً. فالحكومة حين شرحت معنى الإجراءات الضريبية المعتمدة، إنما كشفت الحجاب عن أصحاب الامتيازات الفضائحيين الذين يستفيدون خصوصاً من المضاربة على العملة والعقارات. وانجرّت إلى الكشف الجزئي عن أهداف الإصلاح المالي والضريبي الجاري إعداده، حتى تعيد إلى الدورة الاقتصادية المداخيل والرساميل التي كان التسيير الإداري للسوق والجهل المنافق للريوع الناجمة عن المضاربات يتركها تتفلت من الضريبة. تكاثرت الهجمات، وصوتت الجمعية الوطنية، على مضض، على أهمّ الإجراءات.

على صعيد آخر، سارت إرادة الحكومة بعدم الاستعانة بالعملة، في مسار معاكس للخطاب الشعبوي المتجذّر بقوّة، الذي يحتفي بفضائل الإرهاص النّقدي بالنسبة إلى التنمية، ولاجدوى الحماية للعملة الوطنية، التي أفادت بيروقراطية الدولة، على مدى سنوات طويلة، في تجنّب كل جهد تدبيري قويم، وفي تغطية الهدر والسلب. في ما يتعدى مكافحة التضخم،

يشكّل هذا القرار، الذي سيرتسم لاحقاً في القانون، إدانةً لزعم الحكومات التلاعب، على مزاجها، بتسيير الخزينة العامة. لقد شعر مترفو اقتصاد الدولة أنهم مستهدفون بحق، من وراء اتخاذ هذا الموقف الذي رأوا فيه، بسطحية، فعل إيمان «ليبرالي». وأخيراً وجدوا في ذلك الوسيلة التي تمكنّهم من طرد حكومة الإصلاحات. في نيسان (إبريل) ١٩٩٠، دُعينا مجدّداً أمام اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني حتى نشرح هذه «الخيانة». لقد صار الأمر مألوفاً.

إن كل ما بقي في عداد جهاز الحزب من مدبّرين قدامى ووجهاء، وجّهوا خطابهم للتنديد بـ «الطريق الليبرالي» وحتى «الرأسمالي» للإصلاحات الاقتصادية. واستُرجعت الشعارات الأكثر عداءً لمخاطر المذهب النقدي، لدعوة الناس إلى المقاومة. فلا أحد يريد الاعتراف بأنه مسؤول عن استغلال صغار الناس لصالح المضاربين تحت ستار الاشتراكية والمساواتية. ولن يُغْفَر للإصلاحيين تجاسرهم على تقويم تآكل الموارد بالتضخم، وتحديدهم آليات التآكل ومرتكبيها والمستفيدين منها.

إن الضجة التي أثارتها ردود الفعل هذه، وضخّمتها الأحزاب ووسائل الإعلام، لن تمنـ الحكومة من تطبيق قراراتها؛ حتى إنها ستتخذ المبادرة بعصر الموازنة في مجرى السنة، إلاّ أ لن تخرج منها سليمة، ولو راح الجمهور يصفّق لها للمرّة الأولى.

لن يغادرها بعد الآن الوسمُ الليبرالي. فهذه الدعاية الموجهة إلى رأي عام يعرف بنحـ خاص نفي الحقوق، والذي يستنكر فضائح أصحاب الامتيازات، كانت ترمي إلى اتهّامنا بدل اتهام الأثرياء أو على الأقل أولئك الذين باتوا يملكون إمكانات المنافسة الاقتصادية والاجتماعيّة. مع الموافقة الجزئية على ما تستطيع الليبرالية المُفْتَرضة تقديمَه على صعيد الحقوق الاقتصادية، وإطلاق حرية الصفقات، والدفاع عن العملة، تندّدُ هذه الدعاية بالاستبعاد المفترض للأكثر ضعفاً. وأدت الحملات المتتالية، المنظمة على موجات الأثير وفي الصحافة المكتوبة، إلى تحييد قسم من الرأي العام، وجعله يشارك في خطاب التضامن الاجتماعي للحركات الإسلامية. انتظرْ وشاهدْ... فكلما سجّل الإصلاحيون نقطة ضد النظام القديم والأحزاب، يُصفّق الرأي العام، لكنّه يتراجع، ما أن يتعرَّضوا لهجوم. من الصعب استعادة الثقة.

البحث عن حلفاء

قبل الإلتزام، يترقب الناس النتائج التي يسمح الوقت وحده بتسجيلها. ولم تكن إمكاناتنا كافيةً لجعله يصبر. فنحن لا نستطيع التوصل إلى بناء مستديم إلاّ بعد إنشاء تنظيم مناسب، وبالأخص، وضع قواعد ثابتة تقطع مع النظام القائم.

التحالفات كانت ضرورية. ومثاله أن التحالف مع النقابات كان أساسياً في نظرنا. وكنا نعلم حق العلم، أقله في المستوى الأعلى لهرمية الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين، أن المنتخبين كانوا في الغالب يهبطون من فوق، ويتبعون لأجهزة الدولة إلى حدٍ بعيد. إلاّ أنهم

كانوا يعون أنَّ عملهم الماضي كان مرفوضاً، منهجياً ونهائياً، من الرأي العام، وأن لهم مصلحة، موضوعياً، في القطع ولو تدريجياً مع التحالفات القديمة، لكي يقتربوا من قاعدتهم، في إطار تعددية نقابية واختيارٍ حرّ لممثليهم من جانب الأجراء.

بدأت علاقاتنا بمجابهة قاسية، كنا نتوقعها. فبموجب التراث، يصل الجهاز المركزي للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين، وكذلك جهاز الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، ومنظمة التجار والحرفيين، إلى المناقشة مع الحكومة كحلفاء، فكلهم ينتمون إلى النظام ذاته. وعندهم ليس وارداً أبداً المطالبة بأية رعاية أبوية، ولا حتى بأي حق رقابة على نشاط المنشأة، سواء في مجال العمالة والتأهيل والاستثمار والأسعار أو التمويل. إن دورهم اجتماعي محض.

منذ ١٩٧٥، تبرِّز البيروقراطية والتقنوقراطية، وكذلك الأنتلجنسيا، القوانين الاجتماعية بوصفها المأثرة الكبرى لاشتراكية دولة بومدين، التي يُصفِّق لها بقوة كلُّ اليسار باسم المثال الماركسي. هذه القوانين، المعمول بها حتى ١٩٩٠، تعترف بحق ممثلي الأجراء بالجلوس إلى جانب القيادة (التقنية، تحت وصاية الوزارة)، لتسيير الأعمال الاجتماعية للمنشآت. إلاّ أن هذا النشاط، المُضني، لا يتعلَّق بالتأهيل ـ ولو الداخلي ـ ولا بالمكافآت والأجور، التي تُعَدّ من صلاحيات الدولة. وتبقى موضعَ اعتراف تام، مسؤوليةُ الشغيلة في تسيير. . المطاعم، ومخازن التموين بمنتوجات جارية، والملاهي، والرياضة والتوصيات لتعيين وترقية المرؤوسين، شرط أنْ يغلق ممثلو الشغيلة عيونهم عن الملَّفات الأخرى.

في المستوى المركزي، تتفاوض النقابات مع الحكومة على الإصلاح السنوي للأجور والتقاعد، وأحياناً، على المساعدات العائلية. وليس وارداً، في أية لحظة ولا في أي مستوى، تناول مسائل العمالة والاستثمار والإنتاج والتجارة أو التأهيل. يقضي التقليد بأن تحافظ الحكومة على الحد الأدنى للأجر ونقاط المؤشرات، وأن تعد بالإبقاء على الأسعار المدعومة والمساعدات للنشاطات الاجتماعية الطفيلية. النقابات، في منطقها الخاص بها، لا تخسر شيئاً: ليس هناك حدود للاستعانة بالعملة من الأموال العامة، وللمنشآت حق الحصول على تمويلها، من العملة دوماً، وهكذا تزداد فرص العجز المالي. وتخرج النقابات والحكومة راضيةً عن هذه المهازل؛ ويستطيع الشعب أن ينام هادئاً، ما دام هؤلاء وأولئك يسهرون على مصالحه حتى العام المقبل.

ولكن في نهاية المطاف، ها هو النظام لم يعد صامداً منذ بضع سنوات سابقة، دون أن يتحرّك أحد للدفاع عنه. إن المديونية الداخلية للدولة تتجاوز ثلاث سنوات من العائدات الضريبية الجارية؛ وإن المصارف أكلت رأسمالها، منذ أمدٍ طويل، وبعدّة مناسبات، وتقريباً لم تسدّد أية منشأة ديونها. فيما القطاع العام المنتج يعمل لدفع النفقات المالية، وتسمين المضاربة، والمصارف سعيدة لأن الهوامش والفوائد تسمح بتقديم جردات حساب مناسبة، ودفع أجور جيّدة، لكن قيمة العملة تنهار يومياً. فالسوق الخفية، الناشطة أكثر فأكثر، تجتذب الصناديق

الطفيلية، والادخار السائل، وينتهي بها الأمر إلى التحديد في أعلى مستوى، لقسم كبير من الأسعار الفعلية التي يدفعها المستهلكون، وتعيد تكييف الرساميل في الخارج. الخزينة خاوية.

لم يعد ممكناً الهرب إلى الأمام. فالآليّات التي وضعتها الإصلاحاتُ تجعل من غير الممكن أن تُنْفَق غير الموارد الموجودة فعلياً. منذ شباط (فبراير) ١٩٩٠، عرضنا على الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين أن يسلك طريقاً مفيداً للطرفين. كنا في خلال تلك السنة مصمّمين على إطلاق قوانين اجتماعية حقيقية. وتدريجياً سيجري إلغاء علاقة وصاية الإدارة على المنشآت. وفي المجالس الإدارية الجاري تشكيلها، سيفتح القانونُ الطريق أمام شراكة حقيقية في مراقبة نشاط المنشأة وصيرورتها: شراكة بالأسهم؛ حضور حقوقي كافٍ في مجالس الإدارة؛ حق التدخل في موضوع الاستثمار والتسيير؛ المشاركة في القرارات الستراتيجيّة.

كنا نتمنّى أن يساندنا الأجراء في تجديد الستراتيجيات النقابية والآليّات التمثيلية، حتى نطوّر قوّةً تعبويةً قادرةً على الاضطلاع بدور محرّك في أنماط التنظيم المقبلة. وبدا لنا مهماً، بالنسبة إلى المستقبل، أنْ تتبنّى النقابات المشروع، حتى تجدّد تعبئة الأجراء وتتخذ موقعها بالنسبة إلى خيارات المجتمع الآتية، ما دامت الأحزابُ تبدو عاجزة. في خلال ذلك، راحت الحكومةُ تنمّي علاقةً شفّافةً للشراكة مع النقابات، لصالح الأجراء، وكذلك لصالح العاطلين عن العمل، بقدْر ما تسمح إمكانات المساندة المتوافرة.

ولكن كان لا بدّ من شرطين: أن تساند النقاباتُ الحكومة في مكافحتها للتضخم، وأن تسجل في عداد اهتماماتها المركزية الدفاع عن أداة العمل. اقترحنا هذا التحالف حتى انتخابات تجديد البنى النقابية التي ستطبقها القوانين، بعد التصويت عليها.

في فترة أولى، رفض الجهاز النقابي تغيير الممارسات، وظلّ يصمّ الآذان عن عرضنا. فهو من حيث الأساس لا يتمنى أن يُجدَّد لإعضائه من القاعدة؛ كائناً ما أمكن أن يكون التقدم المقبل. إنه يفضِّل البقاء في النظام القديم، بدلاً من المخاطرة بإصلاح يفضي إلى صناديق الاقتراع. إن القواعد الجديدة المقترحة تدافع أحسن دفاع عن الأداة العامة للإنتاج، في انتقال نحو السوق، إلاّ أن عدداً من المسؤولين النقابيين، المعتادين على المطالبة بالفُتات دون الاهتمام بقضايا استراتيجيّة، لم يشعروا بقدرتهم على دفع التحدي الناجم عن مشاركة مستقلة، تستلزم في هذا المجال خبرةً ورأياً. أخيراً وبنحو خاص، لا يزال جهاز الدولة قائماً حقاً، وثمة ضمانات قليلة بأن يفرض الإصلاح والإصلاحيّون مسيرتهم لأمد طويل: الممانعة هي الأفضل، وعدم التحرّك، ما دامت الحكومة لا تملك منظماتٍ أخرى تعتمد عليها.

كانت المجابهة محتومة، كان في مستطاعهم القيام بإضرابات لامتناهية. وكانت القاعدة النقابية تتطلب المزيد منها؛ وعليه، فإن التعبئة على أساس كلفة المعيشة لا تثير أية مشكلة، وحتى إن كان الأجراء يتحدّون جهازهم.

لم يكن لدى الحكومة ما تقدّمه سوى وعود، ومسيرة قلّما يفهمها الأجراء في المدى القصير. مع ذلك اخترنا أن نتابع وحدنا العمل وأن نقبل المجابهة. وأصابنا خير من ذلك، على الرغم من جوّ المزايدة الذي كانت تثيره الإضراباتُ المعلنة في مجمل القطاعات، وتفرضه في الصحافة ولدى المسؤولين السياسيّين.

في الزراعة، ستختار النقابة استعراضات القوّة، إذْ كان الإضرابُ صعباً. إلاّ أن تظاهرات المزارعين انطلاقاً من أيار (مايو) ١٩٩٠ تحوّلت إلى أداة حاسمة بالنسبة إلى تقدم الإصلاحات، وسيجري تهميش النقابة الوطنية، وهي تجمّع أشخاص متعارضين، معتادين على خدمة الإدارة الزراعية والسلطات القائمة، بدلاً من الدفاع عن الفلاّحين. انتظم المزارعون وأسسوا قواعد ونهضوا كشركاء حقيقيين للحكومة، لكي تنفّذ الإصلاحات.

بفضل ديناميكيّتهم سيمكن أيضاً احتواء الإدارة الزراعية، المتواطئة جداً في الممارسات الماضية، وتحققت القفزات الجريئة للقطاع نحو الاستقلالية، في أفضل الظروف. عشية صيف ١٩٩١، سيتسنى لهم أن يفرضوا على الجمعية الوطنية المعادية لهم، التصويت على أول قانون عقاري يحرِّر الأراضي من الهيمنة البيروقراطية، بدعم من أكثرية زعماء المعارضة السياسيين، للمرة الأولى، باستثناء الإسلاميين الذين سيظهرون في ذلك جهْلاً شديداً بالزراعة والفلاّحين.

سنفتقر إلى الوقت حتى نحقّق معاً سيطرة المزارعين على الشركات المالية والتجارية، وهي مزارع حقيقية للنهب والاستغلال وإحباط الاستثمار.

كان يشكل كل إضراب مناسبةً مميّزة للاتصال المباشر مع الأجراء والمسؤولين النقابيّين في القاعدة. ومهما كان مسؤولو الإضرابات متشدِّدين في مطالبهم، فقد كانوا على مستوى البنى، أقل اهتماماً من النقابة الوطنية بالشواغل السياسية أو الانتخابية. كانت المطالب ملموسةً أكثر، وكان الحوار أكثر فائدة.

على مستوى الفروع، في المراكز الصناعية الكبرى وفي الوزارات، كان هناك اهتمام بالإصلاحات ومسارها، أكثر مما كان الحال في المستوى المركزي. ناهيك بأننا سنكتشف، في الحقيقة، أن هناك خارج الزراعة ثلاثة تيّارات نقابية متمايزة كانت تخوض معركة على الزعامة غير متكافئة: تيّار ديناميكي، محترم، وشعاراته متبوعة، لكنّه قليل التمثّل عموماً في البنى؛ وتيّاران آخران، أحدهما تقودُه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهو ماثل في بعض القطاعات؛ وثانيهما مرتبك، كان ينفذ تعليمات النقابة المركزية.

كنا قد توصّلنا مع الجميع إلى إيجاد ميادين تفاهم حول مشاكل الأداة الإنتاجية. وبتسهيل وتحكيم من محاكم تفتيش العمل ـ التي كانت القوانين الجديدة تضمن استقلالها ـ، كانت تجري المفاوضات حول عقود العمل المشتركة الدائمة، وحول توزيع ـ أفضل توجُّهاً نحو ترقية جهاز العاملين ـ للمكاسب المادية المنتزعة من الحكومة.

من الواضح، في غياب البدائل في أجهزة الأحزاب والمنظمات الاجتماعيّة، أن من الأفضل ترك الرفض يتنامى، والتصرّف بحرارة، مباشرة مع المعنيّين. والحال، سينتهي الأمر برئيس الحكومة إلى تخصيص يومين في الأسبوع للتفاوض مع لجان الإضراب أو مع مسؤولي التظاهرات القطاعيّة، الذين سيكتشفون بدورهم فائدة الحوار والتواصل المباشر.

في بداية ١٩٩١ ستقبل النقابات، القلقة من التخلي عنها، والمشتبهة ـ خطأً ـ بأن الحكومة تشجع التعددية النقابية، وبأنها تدفع إلى الانتخابات ـ وهذا أمر صحيح ـ، ستقبل بالشروط المعروضة قبل سنة، وستجلس إلى طاولة المفاوضات. وستكسب منها ـ حتى بعد رحيلنا ـ اعتبارها شريكاً، وليس بنية دونية، إلاّ أنها ستسيء التوظيف السياسي لهذا المكسب.

إن التسيير المنظور لتطور الأحداث الاجتماعية لن يثير، في آخر المطاف، مشاكل لا يمكن حلّها. لكن الشاذلي، المضغوط على الصعيد السياسي من قبل الزعماء على اختلاف مشاربهم، وفي المقام الأول زعماء جبهة التحرير الوطني، للتراجع عن برنامج الثلاث سنوات، وإجراء انتخابات رئاسية مبكّرة، سيطالبُ الحكومة بنتائج، لكي يعلن، على الأقل، انتخابات تشريعية مبكّرة.

لم يكن في مستطاعنا اختراع النتائج، كما أننا لم نكن متحمسين لكي نراها، في الوقت المناسب، تخدمُ النخب القديمة. وكنا نقدّر أن أولئك الذين يطيلون النظر والإصغاء إلى أنفسهم في التلفزيون والصحافة، وكانوا يرغبون في مواجهة تحدي انتصار انتخابي، إنما كانوا متسمّمين ذاتياً، ومنقطعين عن الوقائع الاجتماعية. غير أنَّ الهجمات الافترائية، الشخصية والحاقدة أكثر فأكثر، ستنصبُّ على الإصلاحيين، الحائلين دون الدوران في الدائرة المغلقة، الذين زعزعوا، بلمسات صغيرة، أركان المباني المرفوعة بصبر، والتحالفات المنسوجة بعناء وصعوبة.

في هذا الجو المكهرب، تواصلت الإصلاحات بالوتيرة نفسها. وفيما كانت تُعتمد القوانين الاجتماعية الجديدة، كان يجري في العمق إصلاح الإدارة الاقتصادية. فحُدِّدت في القانون صلاحيّات إدارات الخزينة والضرائب، وتعيين مسؤوليها من قبل رئيس الدولة: لم تعد المكاتب الوزارية والأحكام الظرفية تؤثر فيها. وألغيت إدارات التجارة الداخلية والخارجية. وأُلحقت إدارة الأسعار بالمالية، فيما أنشئت إدارة مكلّفة بالرقابة القضائية والاقتصادية على العقود التجارية؛ ولم تعد الدولة تمارس حق الوصاية على الصفقات التجارية في الداخل والخارج. وصار التنافس حراً في تجارة الجملة والاستيراد. أما الصلاحيات المتعلّقة بالعمليات التجارية الجارية وبالتجهيز فقد نقلت بشكل طبيعي إلى القائمين بها، وإلى والنظام المصرفي لرقابة القطع والتسليف. وأما القطاع الخاص فقد جرى تنظيمه من خلال غرف التجارة، لتطبيق الحريات المكتسبة حديثاً.

جرى إنشاء مرصد للتجارة الخارجية، لكي يواكبَ بالمساعدة التقنية تطور الاحتكارات

القديمة في اتجاه تطبيق قواعد التجارة والتسيير المستقل. فالقانون يعدّل القطاع العام في العمق: وضعت رساميل الدولة في الاقتصاد تحت رقابة شركات وصاية خاضعة لقانون الشركات. في شباط (فبراير) ١٩٩١، جاء في الوقت المناسب، إضراب عام لموظفي وزارة الاقتصاد، مفتوح وموزون بمهارة من قبل الجهاز النقابي، ومنظور إليه بعين الرضا من طرف المسؤولين المنقولين من الإدارة المركزية والمحلية؛ فهو يفسح في المجال أمام تفسير التغيّرات الطارئة على مجمل جهاز الموظفين. ففي فترة حساسة بنوع خاص، كان يكمن هدفُ الإضراب في الحصول تحت الضغط على اتفاق حول انتقال مُلطَّف، يحفظ إلى أقصى حد العشائرَ المتكوّنة ويحافظ على نفوذها في جهاز الموظفين وفي البنى.

بالطبع لن أُبلَّغ بالإضراب إلا بعد إعلانه، وكذلك حال رئيس الحكومة ووزير الداخلية. وفي المعمعة، قيل لي إن شيوخ قبائل النقابة والإدارة مستعدون «لمساعدتنا» على تسوية النزاع. كان الإضراب شاملاً في كل الإدارات. فاخترت طريق المجابهة وتجاهل «قادة التحكيم». بعد عدّة أيام، بادرت إلى دعوة المسؤولين النقابيين لحوار مباشر. وكواحد من قدامى الوزارة، وجدت نفسي بعد خمسة عشر عاماً أمام وجوه صديقة عديدة، شائخة مثلي، ولكنها أكثر فقراً. كان يكفيني الإصغاء إلى حديثهم، لاكتشف إلى أي حدٍ جرى في أثناء ذلك احتقار موظفي الدولة، والتلاعب بالترقيات، وإلغاء المباريات، وقضم المكاسب، ولأدرك مدى إذلال الدولة وإضعافها ووطئها بأقدام البيروقراطية.

لم يكن هناك أمل بإعادة حد أدنى من الكرامة إلى الدولة. وراحت تعمل مجموعة عمل عفوية؛ وفي بضعة أيام جرى وضع برنامج منهجي للتأهيل وتنظيم المهن والمباريات، وتعديل أحكام وشروط المكافآت والأجور. (أما الاقتراحات الأكثر تفصيلاً ومعقوليةً فقد صيغت منذ أمد بعيد ورفضتها رفضاً قاطعاً السلطات المكتفية والمنغلقة).

نشرت في صحافة الغد نتائج المفاوضات. توقف الإضراب بدون تدخل من أية سلطة، باستثناء تفتيش العمل. وسوف أُلاَمُ كثيراً على خلق سابقة مخالفة للقواعد العتيقة والاستبدادية، المقدسة في إدارة الوظيفة العامة، وهي آلة حقيقية لتفقيس التجاوزات.

سأقترح على زملائي، بوصفي مسؤولاً عن توازن الموازنة، أنْ يعمدوا إلى مناقشات مماثلة في إداراتهم. فالعدل هو الوحيد الجدير بالمتابعة. ومهما يكن الأمر، راحت إدارات المال تستقر تدريجياً، وعاد الموظفون إلى العمل.

سنتمكن في مجرى السنة من إقرار قانون النقد والتسليف، الذي يضع حداً للعسف الحكومي النقدي، ويسمح بمباشرة إصلاح التسليف والنظام المصرفي، وتطوير إدارة مستقلة للدفاع عن العملة ومراقبة المضاربات على الرساميل.

بدأ العمل بقانون التجارة الذي يُفترض به أن يفتح الطريق أمام تطور السوق المالية، وأنْ

يركّز بصورة نهائية قواعد القانون التجاري بالنسبة إلى كل حركات الأسهم، ويسمح للمنشآت العامة ولصناديق المساهمة بالخروج نهائياً من حقل تدخلات الإدارة. وفي أثناء ذلك، وبانتظار مجموعة حقوقية متماسكة، كان قانون المالية يجيز إنشاء منشآت أجنبية تتعاطى نشاطات تجارية، ويقترح شرعنة نشاطات الخدمة والتجارة التي تغطيها السوقُ الموازية.

هذا شيء كثير، بالنسبة إلى جهاز الدولة بكامله، الذي لا يتمكن من التوقع الكافي، مسبقاً، للمبادرات الجديدة حتى ينتظم في ضوئها، ولا يؤسس لهجومات مضادة موثوقة، وبالنسبة إلى أجهزة رقابة وتدخل كثيرة، جرى تهميشها فيما السلطة تعتمد عليها لمراقبة تطور الإصلاحات لحسابها. وهذا شيء كثير، أخيراً وبنحو خاص، بالنسبة إلى أرباب الأجهزة الذين يمسُّ اقتصاد السوق الناشئة، بامتيازاتهم واقتطاعاتهم الخفية، والذين يتهدّدهم مباشرة توسعُ الحريات العامة واستقلالُ القضاء.

حالياً، توطدت الإصلاحات مع تغيير الأحكام المؤسسية، وإجازة حرية المبادرات، وكانت أخطر بكثير من الراديكالية الإسلامية التي تجابه النظام بأيدٍ عارية، وتعتمد على موازين القوّة.

تعيَّن وقفُ التجربة قبل أوانها. وكانت تؤيد ذلك أحزابٌ كثيرة، مُنيت بهزيمة مريرة في الانتخابات البلدية. ولم يعد أفقُ الانتخابات التشريعية يلهمُها، إذْ إن الإصلاحات أظهرت قوىً، في الاتحادات بنحو خاص، ترفض السير وراء المنظمات القديمة، وتتوّجه بإلحاح إلى مولود حمروش، محفّزة إياه على اتخاذ مبادرة حركة جديدة. كان رئيس الحكومة يشغل الساحة بقوة، فتوصل إلى إقامة علاقة مع عدّة تيارات في المجتمع، وصمد في وجه النقابات. إلاّ أن المقلق أكثر هو أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، باستثناء بعض عناصرها المتطرفة، لم تكن تهاجمه إلاّ باعتدال، مركّزةً ضغطها على الرئيس والجهاز البوليسي. وسرعان ما حوَّم التخوّف من الائتلاف، الأمر الذي سيدفع الكثيرين من «الحرس القديم» إلى التقارب مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتحريضها وتعبئتها ضد الحكومة.

لكن عمل الحكومة كان موضع ترحيب شديد لدى الرأي العام، ويُخشى من رحيلها أن يخدم أعضاءها، ويكشف الرجال الذين يدورون في فلك السلطة.

معركة التجارة الخارجية

في فترة أولى، كانت المحاكمة السياسية عشوائية، فجرى اختيار عمل الحكومة الاقتصادي مرمّى للتسديد. إن الاستياء الاجتماعي هو حليفٌ أكيد. وإن قسماً من الصحافة والنواب ومسؤولي الحزب كانوا قد تخصّصوا، مبكراً، في التنديد بالليبرالية والنقدية. إلاّ أن هذه الدعاية كانت قليلة التأثير في المحرومين والطبقات المتوسطة.

انصبَّت الانتقادات على التجارة الخارجية؛ وجرى التشكيك بعمليّة تحرير الاقتصاد، منذ

بدايتها. جرى دفع النوّاب للمطالبة بدعوة لجنة تحقيق في أعمال الغرفة الوطنيّة للتجارة. وكان رجال الجهاز مقتنعين بوجود تواطؤ إجرامي بين الوزير وقادة غرفة التجارة على مستوى الواردات. كيف يستطيع بيروقراطي أن يتخيّل التخلّي عن امتيازاته؟

سرعان ما انقلب التحقيقُ كارثة على بادئيه. صحيح أنه اكتشفَ عمليّاتٍ مشبوهة؛ لكنها وقعت كلها قبل إصلاح غرفة التجارة. لن يكون في الإمكان إخفاؤها لأن نتائج التقرير ظهرت في الصحافة، ولا متابعة الاستقصاءات بالطبع.

عادةً، ترتبط الاحتكاراتُ التجارية بوزارات مختلفة (الصناعة، التجارة، الزراعة، الصحة. .)، ومن الضروري تحويلها إلى مؤسسات مستقلة، خاضعة للقواعد التجارية، في نطاق القوانين الجديدة.

عموماً، إدارة التجارة الخارجية بدائية؛ فالمصالح هي مكاتب شراء سلبية، غير معنيّة عملياً باستراتيجيّات إعادة هيكلة التجارة الدولية وتمويلها، فيما الطلب الجزائري على المنتوجات الأساسية حاسم ومحدَّد في عدَّة أسواق (مواد غذائية، أدوية، مواد بناء، مواد أولية أساسية). ناهيك بأن ضمانة الدولة للمخاطر المالية والتجارية، كانت عاملاً مشجعاً للجمود والتبذير، وحتى لتهريب أموال مخصصة للتموين.

في أوضاع احتكارية، كان عمل السلطات العامة قد صار وسيلة نهب لدى فاعلين مستورين، وفي أيديهم امتيازات الوصول إلى المعلومات والقرار، في سياق إدارةٍ هشّة، غير كفوءة وغير مسؤولة. وفي السوق الداخلية، عزَّز التنظيمُ الإداري للتوزيع الكبير، والإدارة العاجزة للمخزونات الناظمة، بالإضافة إلى تطور الصفقات المعقودة في السوق الخفيّة، وقوّى رقابة النّهابين، المنظمين في شبكات مافيا حقيقية، على المشتريات من الخارج.

تفاقم وضع تبعية الاقتصاد منذ الانكماش المرتبط بتضخم المديونية، انكماش القدرة المالية من جرّاء التزايد المتواصل للاقتطاعات المالية، المعلنة أو المخفية، من أسواق العملات.

في مرحلة صعبة حيث تكون مسموحة كل الضربات القوية، خافت الحكومة من اضطرابات منسقة على صعيد التموين والتزوّد بسلع حسّاسة جداً، فرفضت طلب وزير الاقتصاد النقل السريع والمجمَّع لهذه المكاتب إلى السوق، وعندئذٍ لم يستطع مرصد التجارة الخارجية، الذي كان قد أعدَّ هذا النقل القانوني، أن يتصرف إلاّ من خلال المجلس أو الدعوة إلى فعالية أفضل في التسيير التجاري.

إن المسألة الرئيسة، بالنسبة إلى المرصد، تكمن في تقديم العون للتقدم التنظيمي والتنبؤ المهني للمشترين والموزعين في كل سلسلة النشاط، في الخارج وفي الجزائر، لكي يسيطروا على المعلومات ويقوموا بخيارات تحدّ من كلفة الصفقات.

إن مرصد التجارة الخارجية يقلق لأنه «يرصد»، فصلاحياته لا تسمح له بالحصول على

مكاسب ولا بإفساد الناس. ولكن، إليكم ما يجري اعتباره بمنزلة الاستفزازات: تشريح شروط تكوّن الأسعار في كل سلسلة الصفقات الخارجية، تقدير فعاليّة توليفات التسليفات الخارجية، التدخل في العمليات المتعلّقة بالمساعدات والتعويضات وسواها من المكافآت، وتقويم شروط دوران وتخزين السلع.

عادةً تكون الصحافة صامتة وقليلة الاهتمام بالممارسات التجارية، وها هي تهتم الآن بنشاط المرصد، لكن بطريقة انتقائية. فلا تهمّها سوى عملية واحدة حول منتوج واحد (السكر). «العملية» بحد ذاتها تافهة: سنة ١٩٩٠، تلقيت شخصياً وبالطريقة الرسمية، ولكن مع نسخة إلى الأمانة العامة للرئاسة، رسالة من مموّن تقليدي، شركة جان ليون الفرنسية، يشكو فيها من استبعاده عن المناقصة. استعلمت عن الأمر وعلمت أن من المألوف طلب تحكيم الوزراء وأجهزة الرئاسة في هذا النوع من الأوضاع. رددت على المموّن (بعدما رفضتْ الرّد المنشأة الجزائرية المعنية، ENAPAL) بأنني لا أهتم بالتجارة، وأن شؤون المنشآت لا تعنيني. وأرسلت نسخة من الرسالة إلى الرئاسة أيضاً. .

بعد خمسة عشر يوماً، تلقفت المسألة الصحافة المقرّبة من الرئاسة، فقالت إن وزير الاقتصاد يجيز لنفسه، من خلال المرصد، منع الاحتكارات من العمل، وإنه يسيء التعامل مع مموّن جدّي ونزيه، ولكن أين الخطأ؟ جرى البحث عنه ووجدوا غلطتين خطيرتين: المرصد يستعمل إرشادات مكتب أجنبي للدراسات ـ فرنسي بالمناسبة: المقصود شركة ACT للاستشارات ـ؛ والأجانب يسعون إلى الاستعلام عن كيفية عقد الصفقات خارج حدودنا (كذا). كيف يستطيع الوزير أن يجيز لنفسه تدخل مكتب أجنبي للدراسات في ما تقوم به احتكاراتنا مع مموّنيها؟ هذا الأمر لا يمكنه أن يكون إلاّ من التجسس السياسي ـ المافياوي. وبسرعة شديدة، استرجع رجال السياسية هذه الذرائع، وهم من «الحرس القديم» المشاهير، وفي كل جلسة للجمعية الوطنية، كما استرجعها بعض النواب، هم أنفسهم دوماً. وتصاعدت اللهجة، كما لو أن الأمر كان يتعلّق بالعملية الأولى لمساعدة تقنية في تاريخ الجزائر.

أساليب دنيئة

اضطررنا لتفسير بيّنات وبديهيات، مثل الممارسة المشتركة للتعاون الدولي في موضوع الدراسة والهندسة، المنتشرة كثيراً في الجزائر. حتى إننا أرسلنا الصحافيين إلى مكتب الدراسات عينه، وهو مؤسسة معروفة منذ تاريخ مديد، باستقلالها عن كل أصناف جماعات الضغط (اللوبي).

لم تستخدم الوزارة، لأجل برنامج الإصلاحات برمّته، سوى مكتبَيْ خبراء، بفرقٍ محدودة جداً، هما مكتب ACT (المؤلف من ثلاثة أشخاص منهم «حمّال حقائب» قديم من جبهة التحرير الوطني، كان معتقلاً طيلة حرب الجزائر) للتجارة الخارجية؛ ومكتب آخر (مؤلف من شخصين)

للقضايا الحقوقية والمالية. ولم يكن للعمل أي طابع سرّي، ما دام يقوم غالباً على عقد اجتماعات وندوات في المنشآت ذاتها. وجرى نشر المراسلة بين الوزارة والمموّن الذي أثار القضيّة. عندئذٍ تبدّلتْ طبيعة الحملة. لم تعد مسألة سكّر، بل أشخاص جرى استدعاؤهم للاستشارة. فما التهمة الموجَّهة للوزير آنذاك؟

للمصادفة كان أحد الخبراء يهودياً ومغربياً. وقيل إن هذا الأمر يُعتبر «في غاية الدناسة». هذه الذريعة استعملتها الصحف نفسها، النواب أنفسهم ورجال السياسة ذاتهم، وهم كلهم مدافعون علنيّون عن الديمقراطية والعلمانية والحداثة، ومناهضون معروفون للسلفيّة القومية والإسلاميّة، وتجاسروا على جعلها عناوين ضخمة خلال عدة أشهر، مركّزين عليها خطاباتهم في الجمعية الوطنية وفي التلفزيون. صار وزير الاقتصاد عميلاً للصهيونية العالمية (وسط الغليان الشعبي الناشىء عن حرب الخليج)، وصار المكتب الاستشاري مركزاً سرياً لتمويل سياسي للإصلاحيين. كما جرى في أثناء ذلك، لكنْ دون كبير إلحاح، اكتشاف أنَّ المستشار المالي العربي الآخر، كان مسيحياً. وذهب أحد الصحافيين إلى حد سؤالي عما إذا كانت والدتي يهودية. كانت المؤامرة شنعاء. وكان المقصود الحدّ من الضغط على الاحتكارات، وتحريض الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ التي يُفترض أنّها غبيّة مثل النخبة الحاكمة ـ لمعارضة الإصلاحات.

بما أنني اندهشت من غياب ردود فعل من جانب الرئيس، ستنصحني نفوس خيِّرة بالاحتكام إلى المحاكم. فخ أو غباء، لن أفهم ذلك أبداً. في كل حال، حرصاً على كرامة بلدي، رفضت الانزلاق إلى ميدان العنصرية وكره الأجنبي. سيحدث لي مرّة واحدة أن أصفَ مهاجمينا بأنهم زعران، وسأحافظ على العلاقة المهنية والودية مع المستشار والمكتب، حتى رحيل الحكومة.

باستثناء بعض الصحافيين الجريئين، المستائين من هذه الممارسات، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي ستعبّر علناً عن مساندتها للخبير المغربي المتهَّم، وهو مناضل قديم مؤيد للفلسطينيين، لن يرفع أحد صوته سوى رئيس الحكومة، دفاعاً عن شرف البلد. بعد استقالة الحكومة، سأسأل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لماذا لم يشاركوا أبداً في هذه الحملة، في المواعظ والخطب أو الصحف. فأجابوني: آنذاك لم يكن وارداً أن ترتدي المعركةُ التي يخوضونها ضد الإصلاحات، رداءً تافهاً ودنيئاً.

بعد رحيلنا، سيجري تحقيق حول إدارة مرصد التجارة الخارجية[1]، ولن يُدفع لمكتب الدراسات أتعابه.

---

(١) مولود خضير المسؤول منذ أمد طويل في فريق الإصلاحات، عن التنظيم التجاري، والمدير العام للمرصد طيلة عامين، ستجري ملاحقته بعد رحيلنا. عمر بن درّاع، المُعيَّن في سن مبكّرة جداً (وهذه هي الغلطة) رئيساً لمصرف، سيؤخذ في الحملات ذاتها.

سيجري التداول خلال عامين بهذه القضية المشينة؛ وسيُبحَث من خلالها عن محاكمة فريق الإصلاحات. وكان التجاسر على الاستمرار في التلاعب بالغرائز العنصرية والمعادية للأجانب ـ وسط صمت «الديمقراطيين» الثقيل ـ، يدلُّ كثيراً على «النزاهة الأخلاقية والفكريّة» لمن يعطون دروساً فيها اليوم.

إن الاستنكار ذا الطابع التفتيشي لليهودي والصهيوني لصالح الرأسمالية المتوحشة، سيتصل سريعاً بالكره وبالدعوة إلى تصفية الإسلاميين، وحوش الضواحي الحسودة، ودائماً لصالح الصهيونية العالمية، وهذا في الحقيقة عمل غير واعٍ. فالنفوس الطيّبة الخرساء سترى ديمقراطيي الصالونات ينقلبون إلىٰ مرتكزات ديكتاتورية دَموية، وشبيبة يائسة تقلبُ عليهم الأسلحة عينها.

إن هذه الأساليب الدنيئة ستستعمل ضد الإصلاحات منذ أن تمسّ المصالح المادية. فالتجارة الخارجية نقطة حساسة، لأن تهريب العملات الصعبة ومسألة تكديس رساميل في الخارج ناشئة عن الفساد، يطلقان العنان للأهواء والانفعالات. والفساد الذي يرافق المبادلات التجارية والمالية بالعملات القابلة للتحويل، يشكّل دوماً، اليوم، الوسيلة الأضمن للإثراء. ففي اقتصاد العوز هذا، تقاس سلطة النُّخَب بكمية العملات الأجنبية التي تملكها.

في الخارج، لا بدّ لمورّدي السلع والخدمات والتسليفات من العمل. وإزاء نظام مغلق، كالنظام الجزائري، لا يمكنهم سوى الإذعان أو الاستقالة. الذين يذعنون يكسبون نوعاً من الامتيازات بالمقارنة مع المنافسة. وكما هو الحال في الدول الحقوقية، يتعيَّن على المنشآت الجدية الحفاظ على شرفها التجاري؛ والذين يخاطرون علناً قليلون وغالباً مشبوهون، الأمر الذي يقوّي الشبكة.

بخصوص العمليّات المهمة، يمكن للمراقبات أن ترصد المنافسين الطارئين الذين لا ينتمون إلى الشبكات «المؤسسية» الفاسدة. وعندها تُركَّب بين الحين والآخر محاكماتٌ مشهدية كبرى ضد الفساد.

لقد أكبَّت الإصلاحات على مهاجمة روافع النظام. كان منطقنا بسيطاً. فلا بدّ للقانون من إجازة التنافس وتشجيعه، ولا بدّ للسلطات العامة من السهر على تطبيق القانون. وتالياً، لا مناص لحرية الإنشاء والاستثمار في الخارج من أن تكون مضمونة للمنشآت الخاضعة للقانون الجزائري، وهذا شرط ضروري لدخولها العيني في الأسواق العالمية. ولا مناص من ضمان الحريات ذاتها للمنشآت غير المقيمة، لكي تتاجر، وتالياً لكي تستثمر في الجزائر. هذه الحرية تجنّبُ البائع الأجنبي، المستقر مباشرة في السوق، دفع حقوق الدخول الخفية التي يتغذّى منها الفساد. أخيراً، يستطيع المهنيّون، المقيمون وغير المقيمين، أنْ ينضموا إلى البحث المربح عن تقاسم المكاسب الإنتاجية والتجارية التي تسير على هذا النحو، في الداخل والخارج، نحو

الانعتاق التدريجي، الذي ينظّمه قانون يحبط الظهور المتلفز، أخيراً، تقوم المرحلة الأخيرة على تحرير التجارة خطوةً خطوة من الضغوط الناشئة عن مديونية البلد المفرطة، والمتغذية من آفاق أرباح المضاربة، التي يجيزها تنظيم السوق على المدى القصير. أما مرصد التجارة الخارجية، بالتعاون مع الإدارة وصناديق مشاركة المنشآت العامة، المؤسَّسة للرقابة التجارية على تطور أسهمها وأرصدتها، فلا بدّ له في ضوء التقدم التشريعي من تشجيع هذه المساعي، وفي مقدمتها المنتوجات الحسّاسة.

هذا هو المشروع في مبدئه. في الواقع، كنا نأخذ في الاعتبار أن التنفيذ التدريجي للبرنامج هو نظرة فكرية. فمنذ المبادرة الأولى، كان يتوزّع الفاعلون على أربع مجموعات متمايزة تماماً.

كان جهاز الإدارة يتابع الحركة بدقة. بنحو عام، صفّق الموظفون لتوضيح الصلاحيّات والمهمات، ولإلغاء الضغوط (خصوصاً ضغوط المُكاتب الوزارية). وبرزت للعيان الحاجةُ إلى تعزيز الكفاءات وتحسين الأداء.

إن مدبّري شؤون المنشآت (بالمناسبة، الاحتكارات) هم عموماً تحت هيمنة شبكات الفساد. فبعضهم يقبل بأن تنقلب كل الممارسات المألوفة إذا توفّرت كل الضمانات. وبعضهم الآخر تحرَّك لإفشال المشروع.

بصورة مسبقة، يُعتبر المنافسون المحتملون للاحتكارات في القطاع العام والخاص، مستفيدين من تحقيق صفقاتهم التجارية مباشرة، لأسباب اقتصادية، وبالأخص أيضاً لأسباب الأمن والدخول في دائرة المعلومات الستراتيجيّة. وفي بضعة أشهر تشكّلت تجمعات وهيئات خدماتية في كل المجالات، واستدعت أموالاً، وجدتها بدون عناءٍ كبير. فقامت معارك حقيقية للدفاع عن مصالح متباينة، وطوّرت مناخاً إيجابياً جداً للمقاولة. وانطلقت مفاوضات للتشارك مع شركاء أجانب، واعتادت الصحافة على إعلام قرّائها بذلك.

أخيراً، أعدّت المنشآت الأجنبية ذات الحجم المتوسط، والكبير أيضاً، مشاريع، وسارت في هذا الطريق منذ التصويت على قانون النقد والتسليف.

إلاّ أن المحاصرات والممانعات ظلّت قائمة، سواء في الجهاز التجاري للاحتكارات أم في مستوى الإدارات. وما جرى تنظيمه منهجياً بشكل غير مباشر هو رفض التمويل والدخول في دورات التوزيع والتخزين، وفسخ العقود في أثناء التوريد. إن تطور الحملة ضد مرصد التجارة الخارجية سيحبط عزيمة كثيرٍ من المبادرات؛ فالنظام القديم شديد الحضور ويستعمل الذرائع المتحدثة عن الابتزاز والحرب المدبّرة. وصار من الحكمة الانتظار، في نظر الأكثرية.

ربما كان ينبغي، آنذاك، أن نخاطر بتعديل شديد لمجمل تنظيم التجارة الخارجية: تغيير النظام القانوني للاحتكارات؛ تشكيلات واسعة في صفوف الموظفين؛ إعادة تنظيم متصاعد للمصارف ونظام التسليف؛ الإنزال إلى السوق بقدرات توزيعية وتخزينية استراتيجية، تستولي

عليها بعض المؤسسات الاحتكارية. . إلاّ أن برنامجنا كانت تقيّده قيود صارمة حول السيولة الخارجية الضرورية لمواجهة الاختلالات في التموّن والتوريد، إنه برنامج يجري تطبيقه في حال تخريب شديد، ولم يسهّل علينا الأمور، الاستعداد المحدود لدى المهنيّين المستعدين لهذه العمليّات.

أما الحركات السياسية، الداخلة في منافسة مكشوفة للوصول إلى السلطة، فقد طالبت، ديماغوجياً، بوقف الإصلاحات، ولم تتوانَ عن استغلال أقل صعوبة.

مسألة الديون الخارجية

في الفترة نفسها، يراوح أخيراً التفاوض الدولي حول تصحيح خدمة الديون مكانه. في الخارج، سنة ١٩٩٠ هي سنة أزمة الخليج، وفي الداخل هي سنة الصعود القوي للجبهة الإسلامية للإنقاذ. هذان الوجهان ـ الأول أكثر من الثاني ـ جرى إبرازهما بخطاب ديماغوجي، مما دعا المجتمع المالي العالمي إلى الحذر. رأى صندوق النقد الدولي ـ المقتنع بتناسق برنامج الإصلاحات ـ والبنك الدولي ـ المهتمُ جداً بمساندته ـ أن الملفّ الجزائري قد انتقل مرحلياً إلى المستوى الثاني من الأولوّيات. وكانت المشاكل أشد تعقيداً على مستوى الدائنين؛ فالنيّة الحسنة للمصارف وللسلطات المالية زعزعتها ظواهر ثانوية اتخذتْ، ظرفياً، وزناً لا حدود له.

في المقام الأول لا يُنظر إلى الإصلاحيين على أساس برنامجهم، ولا على أساس تصريحاتهم ولا حتى على أساس تحليلات صحافة أو أوساط اقتصادية مؤاتية للانتقال غالباً. لقد تغلبّت التصوّرات المختصرة على التقويم الواضح: فما دام رئيس الحكومة هو الأمين العام السابق للرئاسة، فلا مفرّ من وسمه بسمة جبهة التحرير الوطني. وشاعت الحجة، على الرغم من انحصار تداولها بشيوخ القبائل القدامى. فهل كان في مستطاع الإصلاحات السياسية أن تطوّر مؤسسات الفوضى؟ لا يمكن أن يكون ذلك سوى مناورة من جبهة التحرير الوطني لكي تستمر سلطتها، وليس مشروعاً إيجابياً انتقالياً نحو نظام جديد. وحيث إن جبهة التحرير الوطني شرّيرة قَبْلياً، فلا بدّ من زوالها.

من البيِّن أن الأمر لا يتعلق بالجبهة الإسلامية للإنقاذ؛ ناهيك بأن الرأي السائد ينتظر لدعم انتقال الجزائر، أن تقوم فئات من الديمقراطيين بمواصلة المسيرة، ومن ثم سيكون راضياً إلى حد بعيد. . . .

في التواصل مع الغرب، الجزائر هي أولاً تلك التي تكتب بالفرنسية على وجه التفضيل. ويُصغى إليها دون التنبه إلى أن الجزائر هذه لا تمثل سوى بضعة أحياء في المدن الكبرى، وأنها تميل إلى تغيير الصورة التي تُنْتَظَرُ منها. فهذا الجزء الصغير من الجزائر يكذبُ غالباً، عندما لا يقدّم رغباته وكأنها حقائق؛ ولقد انحاز إلى الهامشية النخبوية، ويقع في الأجهزة الدنيا من التقنوقراطية التي تخدم السلطة. وهو مضطرب من جرّاء الدم الجديد الذي يستدعيه إنماء

الإصلاحات في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبما أنه قليلُ التأثير في داخل البلاد، فهو يسمّم الرأي الغربي بلا تحفُّظ. وسيدفع الثمن فريق الإصلاحات، على الرغم من جهوده لشرح سياسته.

مع ريح الأمل التي أثارتها وعود الإصلاحات واستقامة اللغة الاقتصادية، كان لا بدّ من التصحيح. ذاك أن النظام البيروقراطي للتسيير الاقتصادي أدّى من خلال تعقيدات الإجراءات القانونية للعقود المتعلقة بالاستثمارات، إلى كثرة من الدائنين والارتهانيين الذين يسمّمون، بأهمية متفاوتة، العلاقات التجارية والمالية بين الجزائر وشركائها. هذا الوضع كلَّف البلد ثمناً باهظاً، إنْ على مستوى «التغطيات» التي تعوّد العاملون الأجانب عليها، منهجياً، في الصفقات، توقياً للتقلّبات، أم في المفاوضات المالية، نظراً لتزايد الاقتطاعات توقياً لمخاطر شتى. كانت مصلحتنا تكمن في التدقيق في الديون، إلاّ أن هذا لا يمكن إجراؤه على عَجَل، دون تحليل دقيق للملَّفات. كان لا مفر لنا من الحرص على أن يتحمل الأفرقاء الجزائريون في الديون، مسؤوليتهم التجارية في معالجة العمليّات والنظر فيها، بدلاً من الخزينة العامة. إلاّ أن الأفرقاء الأجانب، الذين كانوا انتظروا كثيراً، حتى نفد صبرهم، طالما ظلَّ التسيير بيروقراطياً (تعود أغلبية الديون المهمة إلى عشرة أعوام)، اشترطوا المفاوضات المالية شرطاً لتسوية أولية لنزاعاتهم. إن هذه المسالك ستجعل التفاوض صعباً، فيما كنا نكتشف أن الفساد يتدخل في هذه الأمور مثلما يتدخل في التجارة الخارجية: إنما العمل على تخليص ملفّ الديون من الشوائب لا يقل ربحاً عن تحقيق عملية تجارية. فكثرة الديون لا تزعج، بل يجري تشجيعها أحياناً.

زدْ على ذلك أننا سنجد أنفسنا مقيدين بقيود الدين الخارجي. فبينما كان المجتمع المالي العالمي يعتبر أن من الطبيعي أن تتمتع الجزائر بمساعدات وبتسهيلات لتسديد القروض، كانت السلطات المعنية (نادي باريس، صندوق النقد الدولي..) تربأ بتصوّر صيغ متناسبة مع مستلزمات الساعة. الأمر الذي دفع الحكومة إلى السير في مسار إعادة الجدولة، فيما كانت تسعى أولاً، ولنجاح تحرير التجارة الخارجية، إلى الرجوع للأسواق المالية. لو اعتُمدت في سنة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، لكان من شأن الصيغة تحسين نضج الدين وشروط التسديد، تحسيناً مهماً. إلاّ أن موجوداتها كانت قد صارت ضئيلة جداً سنة ١٩٩٠، بعدما أفرطت السلطات والاحتكارات في إعادة التمويل على مدى قصير. ناهيك بأن برنامج الإصلاحات، على صعيد ضمانات التصحيح الاقتصادي والمالي، كان يتعدّى كثيراً «المشروطيّات»، الشكلية غالباً، للمؤسسات الدولية. أخيراً، وباستثناء بعض المصارف الدائنة وبعض المستويات الدنيا من الإدارات المالية، كان هناك الاعتراف عام آنذاك، حتى من قبل صندوق النقد الدولي، بفعالية صيغة أكثر مرونة وأقل إكراهاً للجميع، حتى بالنسبة إلى الخزينة العامة، في مختلف البلدان المعنيّة. في ما عدا ذلك، كانت تتمنى حكومةُ الإصلاحات ألاّ تموّل التضخم الديماغوجي الداخلي، وأن تعزز على المدى القصير ملاءة البلد الخارجية.

إن مجمل هذه القيود والضغوط يزعزع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتطبيقها؛ فالدعم المالي الخارجي، المرتقب في نهاية العام ١٩٩٠، لن يأتي إلاّ اعتباراً من أيار (مايو) ١٩٩١، قبل رحيل الحكومة بشهر واحد. وبعد السيطرة على نتائج حرب الخليج، سيوافق صندوق النقد الدولي، ثم اتحادات المصارف، على إعادة تمويل تعادل ٨ مليارات دولار تقريباً، لمدة عامين.

هذه الاتفاقيات ستفتح الطريق أمام ترتيبات إضافية في سياق التفاوض، بقيمة ٤ مليارات دولار؛ كما كان من المتوقع أيضاً التفاوض، في بداية العام ١٩٩٢، على دعم الانتقال إلى إمكانية التحويل التجاري، وعلى خط من الاحتياطيات الإضافية للضمان والتدخل، تسريعاً لتوحيد أسواق العملات الصعبة ولتنظيم سوق القطع. وبما أن هذا البرنامج لم يجرِ تنفيذه، كما كان منشوداً في الفرضية المتفائلة، في آخر ١٩٩٠، فقد تعيَّن في خلال ذلك التشدّد في شروط التصحيح الداخلي للاقتصاد.

ترتيبات السوق

ما دام التنافس على الاستيراد بين الفاعلين المحليين، عامةً وخاصة، قد تأخر عن التموضع، قرّرنا، فيما كانت الإجراءات القانونية غير جاهزة بعد، والحوافز الاقتصادية غير واضحة أيضاً، أن نستعجل في إنشاء شركات غير مقيمة للتجارة في السوق الداخلية، وفي الآن ذاته، لإضفاء الشرعية على التجارة الخارجية، الخفية، للمقيمين. في هذا المنظور، جاءت المبادرة لمشروع قانون مالي تكميلي، بغية تنسيق الضريبة على الرساميل المعطّلة، والسماح بتقويم حسابي للأرصدة العامة والخاصة المجمّدة على عتبة قريبة من قيمتها الحقيقية.

إن إنشاء منشآت أجنبية، وفقاً للقانون الجزائري، قادرة على تعاطي تجارة السلع والخدمات، تلك التي كانت تقدمها سابقاً من خلال دورة الاحتكارات المغلقة، كانت تمليه الضغوط الظرفية: كبح مبادرات المقيمين، رفض الاحتكارات، الاندراج في مسار الشروط الجديدة القانونية، وبالأخص حدّة الوسائل المالية في سياق تجارةٍ يتآكلها النهب المنظم للعملات الصعبة. في ما يتعدى ذلك، كان الهدف إنماء العلاقات المباشرة مع الزبائن الحقيقيين، وتشجيع الاستثمار المحلي في الإنتاج والخدمات، بما يسمح بتصفية الوساطة الطفيلية في مجال الصفقات الخارجية والداخلية معاً. ولو طبّق الإجراء بعقلانية لاستطاع تحفيز التنافس: ذاك أن المورّدين الأجانب التقليديين كانوا يترددون في التموضع، لأنهم كانوا يجنون أرباحهم من أسواق مأسورة ومن ترتيبات خفيّة، ولم يكن في مستطاع منافسيهم، المُبعدين بإجحاف، إلاّ أن ينتهزوا الفرصة المناسبة لتطوير أعمالهم، أقلّه في الشركات الفرعية التي تحسب حساباً للسوق الجزائرية.

في مجال آخر، كان إصلاح الضريبة على العقارات والأسهم العامة، يشكل جواباً أدنى عن فضيحة حقيقية. فكل شخص جزائري، طبيعي أو معنوي، اكتسب ممتلكات عامة منذ

الاستقلال، بأية صفة كانت، كان قد حقق ذلك في شروط حدّدتها الإدارة عشوائياً، هذا إن لم يكن بعد قرارات سرية تماماً اتخذتها السلطة الآنيّة. كذلك الحال بالنسبة إلى المبيعات، اعتباراً من ١٩٨٢، والمساكن حيث كانت السكنى الجماعية، وحدها، هدفاً لتطبيع الأسعار. في المقابل، كانت المساكن والمكاتب التجارية والصناعية والمجالات الأخرى، قد جرى تسجيلها والتنازل عنها بأسعار أدنى من قيمتها التجارية منذ الاستقلال. إن تقاسم المتروكات، المهم جداً في الستينيات والسبعينيات، لم يعد يعني سنة ١٩٩٠ سوى كميات هامشيّة، اللهم إلاّ إذا جرى عرض الممتلكات العامة المنتجة للبيع بأقلّ من سعرها، كما جرى الأمر في الماضي، وهذا ما كان يتحضّر له الكثيرون بالطبع! وفي ما يخص المساكن، كنا نعيش وضعاً يتعين فيه على المالك الجديد المحتمل أو المستأجر الجديد، بمساعدة أزمة الأسعار وتحريرها، أن يدفع عشرة أضعاف ما كان يدفع قبل خمس أو عشر سنوات.

كانت ترمي الترتيبات الضريبية المقترحة إلى الاسترداد التدريجي لقسم من الريوع المتراكمة، وإلى تنسيق الأسعار التي يدفعها هؤلاء وأولئك. وكان الناتج الضريبي مخصّصاً لدعم حالة السكنى الاجتماعية المتأزمة. بالطبع، هذا الإجراء كان يحظى بتأييد أجيال جديدة معاقبة، وكل أولئك الذين كانوا قد حصلوا على أملاكهم العقارية بأسعار معقولة. لكنّه أثار عاصفة عامة لدى الآخرين. في أذار (مارس) ١٩٩١، وفي الجمعية الوطنية، حيث كان المكلّفون من الفئة الأولى نادرين، لم ينلْ سوى ٤٢ صوتاً من أصل ٢٥٠، فيما كانت وسائل الإعلام تغطي النقاش العلني تغطية واسعة. كما أنها رفضت حق الإقامة «للمتشردين»، وهذا ما كنت أقلّل من توقعه.

كان هذا في الواقع حلاً وسطاً للتوصل تدريجياً إلى توحيد الأسواق، والحصول على مزيد من الشفافية والمنافسة في تنظيم السوق الخفيّة، وتحفيز المقاولين الكثيرين على تصوّر نشاطات منتجة قانونية على المدى المتوسط، عند انتهاء مهلة إمكان التحويل، واسترداد قسم من ضرائب غير مستوفاة سابقاً.

إلاّ أن الجمعية الوطنية لم تذهب إلى النهاية في انضباطها الاقتراعي، إذْ إن نواباً كثيرين رفضوا تحمل مسؤولية تجميد الإصلاحات. فالنقاشات الحادّة في اللجان وفي الجلسات العامة، سيجري عكسها بقوّة في الصحافة؛ وبدلاً من اقتراع الجمعية على تشريع كامل للتجارة الخفيّة، صوّتت على الإجراء المتعلّق بـ«أصحاب الامتيازات»، متيحةً انتقالياً الفرصة أمام المنشآت الأجنبية للمتاجرة مع الجزائر. وحيث إن محاولة زعزعة الحكومة قد فشلت، فإن رباح بيطاط، الرئيس الدائم للجمعية، استقال في آخر جلسة، متوقعاً أن يجرّ وراءه مئةً من النوّاب، وأنْ يثير أزمةَ مؤسسات. في الخطاب الذي ألقاه بالمناسبة، استطاع أن يجد نبرات الفارس المدافع عن اقتصاد الدولة في مواجهة الإرادة المشينة لممثلي «اقتصاد البازار» الذين كانوا يقدمون الاقتصاد الجزائري للنهّابين (يعني التجّار الإسلاميين، وهي موضوعة شديدة التداول آنذاك لتفسير القوّة المالية للجبهة الإسلاميّة للإنقاذ)، وللرأسمالية المتوحشة، المنشآت الأجنبية.

بعد ٤٨ ساعة من المشاورات والحسابات الحصيفة، لن يتبعه أحد في استقالته، وسوف يختار النواب رئيساً جديداً لهم. لقد تكرّر ما كنا شاهدناه من قبل، مرّتين، في اللجنة المركزية: لم تعد الأجهزة قادرة على تسديد ضرباتها؛ ولكن الجحافل لم تكن تنهج نهجها بالضرورة. حتى العام ١٩٩٥، كانت تظن الأجهزة أنَّ في إمكانها الاعتماد على شبكاتها، فرأت كيف فشل قسم كبير من مكائدها، دون أن تستفيد عبرةً من ذلك. ومع ذلك، سيستمر منهجياً تجاهل تطور المسالك.

- ٨ -

الحرب ضد الإصلاحات

في ربيع ١٩٩١، لم يعد ثمة شيء يربط بين أجهزة الدولة وفريق الإصلاحات. ففي أقل مناسبة، كان يمكن شكرنا، ما دام هدف عملنا هو تغيير النظام. وفي الجمعية الوطنية، يختارُ كل واحد معسكره، وينهار انضباطُ الاقتراع؛ وكنا نحظى بمعارضة مخلصة تزيد عن مئة عضو، كائناً ما يكون المشروع الجاري نقاشه، وكذلك بمئة نائب أكيدين، مهما تكن أغلاطنا. كان الحرس القديم، المتحجّر، قد صمت: البِعض يتظاهر بالاستقالة (لكنْ إلى أين يذهب؟)، والأكثرية تصفّق للتغيير، معربة بطيبة خاطر عن سوء تصرفها.

كما أن خط التماس يمرُّ في الصحافة. هناك صحيفتان أسبوعيتان، فقط، متحمستان ضد الإصلاحات الاقتصادية ورئيس الحكومة ووزير الاقتصاد: إحداهما *Le Nouvel Hebdo*، يديرها مباشرةً المسؤول السابق عن الإعلام في الرئاسة، وثانيتهما، ثانوية، *Le Jeune Indépendant*، يُشرف عليها المكتب نفسه. أما الصحف الأخرى فقد أقلعت عن الشتيمة، بصرف النظر عن كونها مع الإصلاحات أو ضدها.

على مدى عدّة أسابيع جرت إعادة خلط التحالفات؛ إذْ لم يعدْ يتوقَّف مصير الإصلاحات إلاّ على موازين القوى. من جهة، كل من يشارك في السلطة، في امتيازاتها أو ضماناتها؛ ومن جهة ثانية، الحركة الإسلامية المصمّمة أكثر فأكثر على استخدام ضغط الشارع لبلوغ أهدافها. في الوسط، حكومة تسعى إلى بلوغ نقطة اللاعودة في التغيير المؤسسي والتسيير الاقتصادي والاجتماعي.

في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، جرى التصويت في الجمعية الوطنية على ضرائب جديدة، تضرب بقوّة مصدر المداخيل النقدية، دون أن تعي أغلبية النّواب عواقب تصويتها. وهكذا جرى توفير مصدر أكيد ووفير للمداخيل، لتحقيق فائض في الموازنة. والفوائض مخصَّصة بكاملها لزيادة الأجور المتدنية، ولتمويل عمالة الشبّان والإسكان الاجتماعي وصندوق دعم تجديد بُنى المنشآتِ. وللمرة الأولى، أُصيبت الهوامش المستفيدة من النشاطات الصناعية التي تنتج سلعاً استهلاكية «ثانوية» (نعني السلع الأخرى غير المنتوجات الأساسية)، وباتت المنشآت العامة

ملزمةً ببذل جهود إنتاجيّة؛ وراح تحرير الأسعار المدعومة، المصحَّحة بالضريبة، يعدِّل الطلب ويحدّ من الهوامش.

بعد أقل من عامين، جرى تصحيح معدّل القطع الأجنبي؛ وفقد في عشرة أسابيع نصف قيمته المسجلة سابقاً. وبعد الضريبة، جرى تسديد ضربة جديدة إلى ريوع المضاربة المتراكمة تحت الحجاب الوقح للاقتصاد المدعوم. وكان يحول دون احتراق الأسعار التأطيرُ الضريبي وعدم مرونة الطلب. انخفضت مصادر المضاربة، وشرع المقاولون في تصوّر تجديد الاستثمار. في شهر أذار (مارس) صار القطاع المنتج، أخيراً، في وضع يضارع الوضع الطبيعي: عليه أن يدفع ضرائب، وأن يضيّق هوامشه، وأن ينفق من صناديقه الخاصة، كما صار التسليف غالياً، وصار من الضروري تعلّم الإنتاج والبيع في سوق غير مقنَّنة ومتطلّبة تدريجياً. إن العملية تضع على المحكّ التبذير والأرباح غير المعلنة.

وضلَّ الطريقَ الجهازُ النقابي عندما بادر مجدداً إلى مهاجمة «الليبرالية الشرسة»؛ إذْ إن الأجور المتدنية يجري تعويضها في ما يتعدّى التضخم المُعلن. وانتظم العاطلون الشبان عن العمل في اتحادات للإفادة من الإمكانات الجديدة للفعالية والعمالة؛ وكان المزارعون راضين. واضطر الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين للقبول بالتفاوض مع الحكومة، والاختيار العلني بين إنقاذ المنشآت ودعم الأشدّ فقراً من جهة، أو المطالب الديماغوجية الفئويّة من جهة ثانية.

لقد تحوّلت، شروط اللعبة. وأعلن بيان طويل يفصّل نقطة نقطة المواقف المتقابلة للحكومة وللجهاز النقابي، وانتهى في آخر المطاف إلى اتفاق بينهما. اكتشف الأجراء أين تقع مصالحهم. لقد فقد كلَّ أساس، الخطابُ الاجتماعي الشعبوي والأبوي لبيروقراطية الدولة. وكان لا بدّ للجهاز النقابي، المفخَّخ من جرّاء ديماغوجيته ذاتها، أن يقدّم الحساب لقاعدته. ناهيك بأن تطبيق الإصلاحات يسلّط الضوءَ على الطابع السطحي لوعظ الأحزاب التي تدَّعي الاشتراكية.

التصفية السياسية

عندها حصلت تصفية جديدة في المجال السياسي. فالثروات الخاصة الكبرى، التي أثارها تعاقب الضربات الموجهة إلى تراكم المداخيل، وأصابها القلق من آفاق المنافسة وتجديد البناء الصناعي، لم تعد تغويها اللبْرلة، بقدْر ما كان يفاوض ذئاب فتيّة ومنشآت أجنبية للدخول في الأسواق. فراحت تطالب برفع الإجراءات وهدّدت بالإغلاق، وسعت إلى تدبير إضرابات، دون أن تتمكن من التأثير في اهتمام الحكومة ولا في مصلحة الأجراء، ولا في مصلحة أغلبية القطاع الخاص ذاته. طالبت علناً بإقالة حكومة الإصلاحات، وانغمست علناً في وسائل الإعلام والسياسة. عندها أعلن الرئيس الجديد للجمعية الوطنية - وبحماقة - أنه لم يكن يعلم أنّه صوّت على إجراءات رديكالية إلى هذا الحد.

في حركةٍ جماعية رائعة، نسيت على الفور الأحزاب الديمقراطية «التحديثيّة» ما هو العهد الليبرالي، وما هو الخطاب الاشتراكي، حتى تطير إلى نجدة المقاولين، وتكتشف فضائلَ انتقالاتٍ أكثر لطافةً وتدرّجاً. وفتحت الصحافة، باستثناء القليل منها، أعمدتها الواسعة أمام المتضررين الجدد من زلازل الإصلاحات، الأغنياء والطبقات المتوسطة العليا. لم يعد وارداً العمل لأجل الانعتاق العام. لقد صار حصار الإصلاحات هو المهمة الطارئة. إنها اللحظة التي ترتبط فيها الصحافةُ بالمال. تراتبت جموعُ الصحافيين منذ الساعة الأولى: وظهر المديرون، مسؤولو الافتتاحيات والأقلام المستقلة. وراء النشرات الكبرى، نجد المتموّلين. لقد تعلمت كل جريدة، لكي تستمر، أن تختار سنداً مالياً أو سندين في آنٍ، وبدأت تغيب العناوينُ غير المدعومة، بسبب عدم تنظيم المهنة وإقامة قواعد دعم متعدّدة وفعّالة.

إن التوازن السياسي المقام آنذاك لن يشهد أي تعديل تقريباً. فالعمل السياسي الدائم وسط الأهالي هو من شأن مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ أولاً. أما في الأرياف والتجمعات الأقل ميّة فقد تقاسم العمل مناضلو الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني، وهؤلاء يرون منقطعون تماماً عن أجهزتهم ومؤيدون للإصلاحات؛ فيما كان مناضلو جبهة القوى تراكية ينظّمون تغلغلهم في منطقة القبائل والعاصمة الجزائر. أما في الصحافة الجزائرية، فرد حلفاء السلطة بالتعبير عن أنفسهم، بعيداً عن اهتمامات الأغلبية الكبرى.

في شباط (فبراير) ١٩٩١، رفعت السلطة وأغلبيّة الأحزاب الرسمية حجابَ الاختلافات، لكي تخلق تنسيقاً (سمي «السبعة زائد واحد») يرمي إلى الحلول محل جهاز جبهة التحرير الوطني، في علاقتها بالسلطة. أما معنى هذا التحالف السياسي المبرَّر بثلاثة اعتبارات، فهو الإيهام بالتغيير، والاضطلاع بدور البديل الحَضْري في أجهزة الدولة والحكومة.

على الرغم من مناورات القدامى الدائمة، الذين تشجعهم أجهزةُ الدولة، حافظت بنى جبهة التحرير الوطني ـ وبالأخص أمانتها العامة ـ على موقفٍ متحفّظ من السلطة، وأيّدت الإصلاحات وأعلنت خطاباً مستقلاً. هذا أقلُّ ما يمكنها فعله لمناضليها، السائرين مع القطيعة والمطالبين بالتطهير.

يرى «المتآمرون» أن تغيير بعض الرؤوس في القمة كافٍ. فتحليلات الأجهزة الأمنية تعطي للأحزاب المتحالفة ٣٠٪ من الناخبين، ونسبة مماثلة لجبهة التحرير الوطني. كما أنها تنسى الإصلاحات وتظنّ أن أغلبيتها مضمونة في حال الانتخابات.

مضغوطاً من كل الجهات، أعلن الشاذلي حياداً يُشابه الغياب. في الكواليس، تجده يشجع البعض، يطمئن البعض الآخر، لكنَّه يتأفف من هيمنة الإصلاحات. لقد أقلقته شعبيّة مولود حمروش، والاعتدال النسبي للجبهة الإسلامية للإنقاذ تجاه الحكومة، الاعتدال المتناقض مع الضغط المتواصل الذي تمارسه على شخصه وعلى رجال السلطة الآخرين، وعلى الأحزاب المتحالفة.

تحرّك الرأي العام لصالح رئيس الحكومة. ففي الطبقات المتوسطة، ما أكثر أولئك الذين يقدّرون المجال الجديد للحريات ولقواعد لعبة السوق، والذين يرون فيها رافعةً للتقدم الاقتصادي. والقواعد الاقتصادية الجديدة، المؤاتية للاستثمار، جرّت غرفة التجارة إلى وضع أكثر من ٨٠٠ مشروع في الصناعة، فيما صناديقُ المشاركة تدرس مئة إمكانية للمشاركات الأجنبيّة في رساميل المنشآت العامة. وتوافدت ملفّات أصحاب الامتيازات إلى مجلس النقد، وخُتمت المفاوضات مع المنظمات المالية العالميّة.

وفي كل مجال، يحاول الشبان، وفي المقام الأول حملة الشهادات وهؤلاء الذين يبحثون عن عملهم الأول أو الذين يأتون من السوق الخفيّة، تطوير النشاطات. قامت أكثر من ثلاثة آلاف تعاونية؛ وجرى في شباط (فبراير) ١٩٩١، إنشاء رابطة وطنيا للعاطلين عن العمل؛ وفي نيسان (إبريل) نظِّمت مسيرة كبرى إلى العاصمة للمطالبة بإصلاح الأجهزة الإدارية والمالية والميدانية، لكي تتكيَّف مع الواقع.

إن هيئات التنسيق الفلاحيّة، المزروعة في كل مكان، في جمعيات حائزة على أراض جيدة، وقدامى المالكين، فتحوا مجمل الملفات المتعلّقة بازراعة وطالبوا بتصحيح رهونات كثيرة.

أما في الجامعة والتعليم وأجهزة الصحة والعمل الاجتماعي، وفي مجالات الرياضة، فقد تطوّرت المشاريع في جو ساذج وانفعالي غالباً، لكنّ الطاقات استنفرت في كل ميدان. ولا ريب أن الضمان والعزم والممارسة كانت لا تزال ناقصة. ميدانياً، الإدارات لم تُماشِ الحركة، وكبار الكوادر يماطلون، ظناً منهم أن كل شيء يسير بسرعة مفرطة. أما الأجهزة القديمة فقد هدَّدت علناً الجمعيات الجديدة بالأعمال الانتقامية.

عندها كان يُتّصل برئيس الحكومة من كل جانب. وقاده تسارع الأحداث إلى إقامة آليّات تسيير مباشر وإلزامي لشؤون الدولة. وصارت تُعالج الملفات مباشرةً أكثر فأكثر، في اجتماعات مغلقة، مع الجمعيات. ولم يعد عدد من الوزراء قادرين على متابعة الحركة. تراخى البعض منهم، وأسف آخرون لأنهم ركبوا مركب هذه المغامرة، إذْ كانوا موزَّعين بين ثقافة تقليدية سكونية وضرورة تقديم حلول طارئة. لحسن الحظ، صمدت النطاعات الأساسية بشكل جيّد. لقد عدَّل مولود حمروش وجدَّد في العمق شباب إدارة الولايات، آملاً بذلك في تسريع الإصلاحات. ونزولاً عند طلب الفلاحين، نُشرت في الصحافة لائحة بأسماء أولئك الذين استولوا على أملاك عامة، في خلال عمليات الخصخصة: لم يكن هناك سوى مئة عملية تحوير، في الاستثمارات القريبة من المدن الكبرى، هناك حيث تنظيم الفلاحين هو الأضعف، وحضور الإدارات هو الدائم (مزارع ذات تأطير جميل، يستخدمها النظام واجهة له). إن طبيعة المستفيدين من هذه التحويرات سلطت الضوء على حقيقة التقاليد البيروقراطية: في كل حالة، هناك «بارون» شهير، يمنح لنفسه أفضل قطعة أرض، ويسير على خطاه كادر أو كادران رفيعان، يُختارون بلا

شك من بين أولئك الذين عالجوا الملف، وأخيراً بعض الكوادر الدنيا الذين كان لا بدّ من تواطؤهم على الزراعة. وكانت صفة المحارب القديم أو الشبيه تفرض قبول الملفّ.

كان عدد كبير من الشرفاء، في الساعات الرومانسية، قد قدّموا الأراضي العائلية «للثورة الزراعية»، فاستردوها لمناسبة إعادة الاعتبار للمستثمرين المنهوبين. ولم يقاوم الغواية، حتى في المناطق الأقل إنتاجيةً، أناسٌ صاروا صناعيين كباراً أو من كبار موظفي الدولة.

إن المدافع العام عن اشتراكية الدولة، البورجوازي الميسور في المدينة، الذي لم يكن بالمقدور الاقتراب منه في الخدمة، لم يترفّع عن تذوق الفريز أو سواه. والحال، فما الذي يدفع هؤلاء الأثرياء، وكلهم عملياً في سن التقاعد، إلى الاستيلاء على حصة أفقر الفلاحين، فيما أكثرية الجزائريين تندبُ بؤسه في الشارع؟ هناك دوماً شيء حزين في تحرّي الظلم. لقد صُدم الشعور الأخلاقي لدى جيل بكامله: كلهم فاسدون. . . وتصاعد التوتّر الاجتماعي.

عندئذٍ جال رئيس الحكومة في البلاد. فوضعته إدارة محلية جديدة في مواجهة الوقائع. وتبيَّن في كل مكان أن تسريعاً للقطعيات يمكنه وحدَه من الحيلولة دون الانحرافات الشديدة والأساليب القمعية. ميدانياً، كانت تراوح مكانها تعاونيات الشبّان ومبادرات الترقية الاجتماعية للإسكان، نظراً لعدم المواكبة المالية والمؤسسية لها.

إن بُنى الدولة، التي لا تزال مصابة بعدوى الريعيين والعاجزين من كل صنف، تنظّمت في شبكات ممانعة حقيقية. والمفارقة هي أن الرأي العام، المؤيد أكثر فأكثر للإصلاحات، لا يشكّل سوى فريق صغير، معرَّض لعداوة أولئك الذين يتقلّدون السلطة الفعلية، ويتحمل وحدَه كل مسؤوليات التسيير. لقد كُبح التجدّد الإداري وصارت النتائج عشوائية، فيما كانت تتوطد بقوّة استراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

في الوقت ذاته، صار الكسر عميقاً في العاصمة. عملياً صارت الجسور مقطوعة بين الرئيس والحكومة. والآن انضافت الخصومات الشخصية إلى الخلافات الأساسية. إن إصلاحات جهاز القطاع العام والإدارات، طاولت عائلات كثيرة. وهناك عائلات أخرى، منها عائلة الرئيس، أصيبت مباشرة من جرّاء عملية استرداد الأراضي والاستبعاد. في هذا السياق، يشكّل التعديل في إدارة المجال الوطني، والقانون العقاري الجاري إعداده، مصدر قلق على أملاك مسؤولين كثيرين. فكلما تقدَّمت المتغيّرات، ازداد اقتناع أصحاب الامتيازات بأنهم مستهدَفون شخصيّاً، من وراء مشروع زعزعة مشخصن.

أكد مكتبُ الرئيس أن صلاحياته سُحبت منه، فثارت ثائرة الشرطة السياسية ـ الأمن العسكري ـ على هذا التسيير المفاجىء للأمن العام الذي تمارسه النيابة العامة والشرطة. والواقع أن بعد مرور بضعة أشهر على قيام السلطات القضائية الجديدة، تمكّن القضاة من وضع الأمور في نصابها بعمليات بوليسية بسيطة، ووفقاً للأساليب العادية، ومن قمع الأعمال الإرهابية الأشد

خطراً، إذْ إن سلطتهم المعنوية سمحت لهم بمثول حتى الأُناس المختارين أمام العدالة، وكاد يُقضى على اللجوء للقوة والقوانين الاستثنائية لحماية عمل الدولة.

من الآن فصاعداً، صارت الدوائر القيادية بلا سلطة حقيقية على الناس والأجهزة، ولم يعد في مستطاعها ضبط الآلة ولا طمأنة المحاسيب.

على الجبهة الاقتصادية، خاصرة الإصلاحات الرخوة، شكّل غياب النتائج حتى ذلك الحين ذريعة قوية ضدنا. وكانت ممانعة أصحاب الامتيازات والمصالح القائمة، واستحالة الاستئناف في مهلة قصيرة، وترقُّب الأوساط الدولية، ذرائع قويّة للمطالبة بطباباتٍ أخرى. عموماً، كانت المزايدة مكلفة. ولكن، منذ بضعة أشهر، ها هو الجهاز النقابي لم يعد قادراً على التعبئة، والجمعية الوطنية بدت غير قابلة للضبط، ولم يعد أقرب أرباب العمل في القطاع الخاص من السلطة، بقادرين على تحريك الناس ضد الإصلاحات. ومع ذلك، في الوضع العصيب، يميل الناس البسطاء إلى الإيمان بمستقبل أفضل. غير أنَّ الإنذار الجدي سيأتي من الخارج. الآن تثق الرساميل بالإجراءات التشريعية المتّخذة، ذاك أن طرائق وآليات الدخول إلى السوق تستبعد الإدارات من مجالات مهمّة للنشاط.

إن كبار الريعيّين الذين بنوا امتيازات الرقابة الحصرية على الصفقات، جرى تهميشهم، ومعهم جرى تهميش كبار وجهاء العالمي النظام. تجاوب النظام المالي العالمي مع القواعد الجديدة للتعامل. وكادت تفضي إلى نتائج المفاوضات مع السلطات المالية ومع جمعيات المصارف. استعادتْ الثقة دوائر اقتصادية عديدة في القطاعين العام والخاص؛ غير أن هذا النجاح المفاجىء أثار حفيظة السلطة. ففي آنٍ، يمكن لاتفاق مالي دولي حول المديونيّة أن يشكّل اعترافاً تقديرياً بالأساس الصحيح للإصلاحات، وفقداناً للثقة الدولية بمن خرَّبوا الإصلاحات.

النظام السياسي، القليل الاهتمام بالرأي الداخلي، هو في المقابل شديد الحساسية والتأثر بحكم الخارج. والنفوذ الدولي يؤثر كثيراً في الأهالي. وبلغ الهذيان ذروته، إذ صار أوّل مقال نقدي في الصحافة الأجنبية يُعد وكأنه حملة صليبية ضد البيروقراطية الجزائرية.

إن تحسن هوامش المناورات المالية عزّز الإصلاحات وزاد من الثقة بأفق قابلية حرية تحويل العملة الوطنية، محور تعديل النظام الاقتصادي. وإن نتيجة المفاوضات المالية الخارجية مقلقة، ولا بدّ من أن تجري بسرية أكثر الحملة المناهضة للإصلاحات. صار من الضروري تدبير مؤامرة التلاعب بالاستقرار. في يوم ١٢ أذار (مارس) ١٩٩١ بالذات، وصلت الرسالة المبدئية التي وجهتها الحكومة إلى صندوق النقد الدولي، إلى مكتب سعيد سعدي، زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب السياسي القريب من السلطة، وإلى تحرير الأسبوعية الباريسية، *Jeune Afrique*. وكانت مصحوبة بتعليق ملفّق، جرى تقديمه كأنه جزء من الاتفاق المبدئي، الذي يعلن زلازل حقيقية: خفض شديد لعدد العاملين في الإدارة، تسريح، وبيع أسهم القطاع العام، إلخ. ويضيف التعليق أنَّ الإصلاحيين قد حرصوا بدراية على سريّة الاتفاق، وهذا

«دليل» على أن مسيرة الإصلاحات الاقتصادية تشكل خيانة حقيقية.

علمتُ بالخبر عند الساعة السابعة مساءً. وخشيت بنحو خاص أن يعتقد ٢٥٠,٠٠٠ موظف أنهم سيُسرّحون. ولم أرَ أمامي سوى شيء واحد أقوم به: التحدث في نشرة أخبار الساعة الثامنة. محليّاً، علمت أنَّ نداء من الحزب الذي تلقى الوثيقة التي تكشف خيانة الحكومة، سيُتلى. حصلت على حق التحدّث أولاً للتنديد بالمؤامرة؛ ومن ثم لن يكون للنداء التالي أي تأثير في الرأي العام.

نشرت المجلة الباريسية الوثيقة ـ المزوّرة؛ ونقلتها بضع صحف جزائرية وطلبت تفسيرات: وزعت الوزارة البرنامج الذي تبنّاه مجلس الوزراء وصوّتت عليه الجمعية الوطنية، وكذلك الرسالة الكاملة التي تشكّل نسخة طبق الأصل. ليس هناك سر. ونحن نصرّ على أن يكون كل شيء علناً.

إن الإتفاق المعقود آنذاك مع صندوق النقد الدولي يؤكد عملياً البرنامج المقترح وبلا شروط: لقد كنا أكثر تطلّباً من المؤسسات المالية العالمية، سواء في الموضوع المالي أم في تحرير التجارة الخارجية، وكنا نشاطر الاهتمام بتوحيد قريب لسُوقَيْ القطع. في هذه الحالة الشكلية، جرى اعتماد التشريعات المناسبة، ولم يتناول التفاوضُ إعادة هيكلة القطاع العام ولا تخفيض الموازنة. وبالعكس، كانت مواقف البنك الدولي وحتى مواقف صندوق النقد الدولي متراجعة غالباً بالنسبة إلى المواقف التي كنا نعدّها صالحة لاقتصادنا.

إن التقنوقراطيين العاجزين عن التفريق بين المفاوضات والتنازلات، لم يستوعبوا وضوح الوثائق الرسمية وإجراءات التصحيح النقدي والتوازن في الموازنة المتّخذة قبل التفاوض.

فشلت المناورة. لكنَّ المسيّرين التقليديين للاقتصاد سيتمسّكون علناً بالكذبة الأولى، وسيعلنون أنهم ضد أي شكل من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وعندما سيصبحون في واجهة المسؤولية، بعد عدة أشهر، سيرتدّ الفخ عليهم. لم يعد النظام المالي العالمي يجد محاورين موثوقين ولا مسؤولين. وسينتظر بصبر، مرغماً ومكرهاً، الفرصة السانحة حينما ستستنفد النخبة الحاكمة كل الأساليب المصطنعة، حتى تفرض قواعدها الخاصة بها.

الانتخابات المصطنعة

بعد هذه النكسات، سيبحث الجهاز السياسي للسلطة وحلفاؤه عن أساليب أخرى لزعزعة الحكومة. سيكون دور الرئيس في النزول إلى الحلبة. وسوف يلحّ على تقصير مهلة الانتخابات التشريعية، محدّداً بذلك أجلاً معيناً لحياة الحكومة. لم يعد يقاوم مطلب الأجهزة بتغيير فريق الحكومة، فآثر الإعلان عن عجزه ـ وهذا غير صحيح ـ عن الصمود أكثر في وجه الضغوط المتعددة الأشكال من جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والأحزاب الأخرى لإنهاء ولايته. وبدون إبلاغ الحكومة، أعلن قراره بتقصير المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات التشريعية في خريف

١٩٩١. بوضوح، لا بدّ للانتقال من انتهاج سُبُل جديدة، فمسيرتنا لم تَعد على جدول الأعمال.

ماذا فعلنا أيضاً للشاذلي؟ إن الضغوط الحقيقية في سبيل انتخابات تشريعية مبكّرة لا يمكن صدورها إلاّ عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكنا نعلم تماماً أنّ قادتها لم يكونوا مهتمّين كثيراً في دفع الرئيس إلى قراراته الأخيرة، والأرجح هو أن الشاذلي قد كان معزولاً أكثر فأكثر في دعمه حمروش: لقد تعيّن على حلفائه أن يعوا بأن العمليّة قد تخدعهم وتطيح بهم. فكان لا بدّ من فرض الخيار القاسي عليه.

حزنًا قليلاً لعدم تمكّننا من متابعة المفاوضات الاقتصادية الخارجية حتى آخرها، بعدما صارت جديّة هذه المرّة. في الخريف، كان يتعيّن على الجمعية الوطنية أن تناقش إنشاء آخر الأدوات، الأكثر حسماً، للانتقال إلى اقتصاد السوق: تطبيق الإصلاح الضريبي وتشريع قانون التجارة وحق الشركات. كانت قابلية تحويل العملة قد أعلنت، تجارياً، للفصل الأول من عام ١٩٩٢. وكانت بدأت تعمل آليّات التصحيح المالي للمنشآت العامة ومبادلات الأسهم، وكان تعديل قواعد تمويل الإسكان والزراعة على وشك التنفيذ. وكان إصلاح النظام الصحي والجامعة قد بدأ يؤتي ثمارَه، فيما كانت الحكومة قد أرغمت الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين على إجراء انتخابات قبل نهاية العام.

طبعاً، فيما كان الرئيس يحدّد هذه المُهَل، كانت الأحزاب السياسية تعلِن أنها قصيرة جداً. المناورة واضحة: بعد التخلّص من الحكومة، يجري الإعداد لتركيبة جديدة غايتها اختصار الانتخابات التشريعية والانتقال مباشرة إلى الانتخاب الرئاسي، الأقل مخاطرةً، نظراً لعدد المرشحين المحدود، بعدما جُرّب تحكيم الشاذلي المُرَاقب والموجّه أطول مدة ممكنة.

لذا، تتمنى «المعارضة» حكومةً أكثر «إجماعاً». فإذا أبعد الشاذلي نفسه عن هذه المسيرة، سيكون في الإمكان استبعاد ترشيحه للانتخابات المقبلة، والإيهام بحصول التغيير على هذا النحو. للبقاء والاستمرار، يفضّل الشاذلي اقتراح الحل الجديد على حمروش نفسه، طالباً منه الحدّ من رغباته التغييرية والقبول بالرقابة البرّانية للحكومة.

إن الدائرة المقرّبة ـ المدنية والعسكرية ـ من الرئيس، صارت منقسمة للمرّة الأولى. فالبيروقراطية التي يتحلى رؤساؤها بسلوك متناسق، تكون غالباً متنافرةً في وجه الخصومة. لكن عندما تفترق مصالح القادة، تغدو البيروقراطية غبيّة وخطرة على نفسها وعلى سواها. فكل يوم يشهد ولادة مكيدة جديدة للتآمر على القدر. إن مصير الانتقال الديمقراطي ستقرّره لعبة النرد.

حين أُلزمت الحكومة بالتوجه في هذا الاتجاه، راحت تحضّر تقسيمات الانتخابات التشريعية. ولما كانت تشكّ في الكلام المقطوع لها، فقد اعتمدت المفاجأة وتمكنت من تقديم الانتخابات إلى حزيران (يونيو) ١٩٩١. هكذا تناقصت فترة المناورات ثلاثة أشهر. فالأهم كان عدم ترك الوقت الكافي لنجاح انقلابٍ ولا لاجتياح الديماغوجية.

الرئيس قلق، وسيحاول آخر محاولة التوفيق بين الآراء والمساعي. ومع بقائه على حدة، لعجزه عن التحكيم، سيدعو في نيسان (إبريل) ١٩٩٠ إلى اجتماعات تنسيقية بين أجهزته المدنيّة والعسكرية والحكومة. للمرّة الأولى، يعلن الجيش خطياً موقفه المضاد لمخرج انتخابي قد يضع نظامه على المحكّ. وجاء ذلك في فقرة تهديد بوقف الآليات الدستورية وتعليقها بالقوّة. لم تثِرْ المسألة أية حركة معارضة ـ ولا حتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ. لم يعلن موقفاً واضحاً من فصل السلطات واحترام الدستور، سوى الإصلاحيين وجبهة القوى الاشتراكية. كان هذا الموقف في غير صالحنا. فما كانت تخشاه السلطة أيضاً دون أن تجرؤ على البوح به، والذي يفسّر تشدّدها، هو أن تأتي جمعية منتخبة ديمقراطياً وشرعية ولا تستطيع تفسير الدستور إلاّ في اتجاهنا نفسه.

عندئذٍ طلبت حكومة مولود حمروش الإسراع بإنشاء مجلس الدفاع الذي ينصُّ الدستور عليه، والذي يشرك في القرارات الخطيرة رئيس الجمعية الوطنية، الجهـاز القضائي والحكومة: لم يعد في إمكان الانتقال تجاهل المجالات الستراتيجية للرقابة السياسية على أدوات الدفاع والأمن. سيرفض الرئيس بوضوح تصوَّر إجراءٍ كهذه.

تجنباً للأزمة، وعملياً لتأجيل أحدِ اختيار مؤلم، أوحى الشاذلي لحمروش بأن يباشرَ في إجراء تعديل حكومي يتخلّى فيه عن وزير الداخلية، محمد صلاح محمّدي، ويحمّله تبعة «أخطاء» متعلقة باختيار موعد الانتخابات والتقسيم الانتخابي وطريقة الاقتراع. هذا معناه أنَّ وزيراً جديداً سيُفرَض. تصاعد التوتّر وصار كل واحد مستعجلاً لقلب الصفحة.

استفاد رئيس الحكومة من النفوذ المعنوي على الأجهزة، ففرض على جبهة التحرير الوطني أن تختار للانتخابات التشريعية أكثريةً من المرشحين الشبّان، غير معروفين، حاضرين في القاعدة؛ ومن باب الحيطة زجَّ بأعضاء الحكومة في المعركة. كان للعملية مفعول قنبلة، كان الأعيان و «شيوخ القبائل»، المتأخرين دوماً عن الحرب، يتوقّعون أن يكونوا على اللوائح. إنها القطيعة النهائية على كل الجبهات؛ لا بد من رحيل حمروش، في أية ظروف كانت، ويجب تأجيل الانتخابات. لم يعد وارداً تخيّل مخارج، إذ إن النظام سائر نحو المبادرة للقيام بانقلاب. ما جدوى انتخابات، سبقَ تقديرُها تقديراً سيئاً جداً، إذا كانت، فوق ذلك، ستوصل إلى الجمعية الوطنية أغلبية من المجهولين، المعادين بكل وضوح، مهما يكن الحزبُ الذي ينتسبون إليه؟

الطرد بالقوّة

شكّلت معظم الحركات التي تزعم انها ديمقراطية وتحديثية، جوقةً مع بارونات النظام. وتكاثرت الاجتماعات العامة والمساومات على امتداد البلاد، للتنديد بالتقسيم الانتخابي وللمطالبة بتأجيل الانتخابات. وفيما كانت الأحزاب لا تجد عملياً شيئاً تردّده أمام اللجنة الحقوقية للجمعية الوطنية، كان يتعالى الصراخ في الشارع بالويل والثبور. مع ذلك، راح يتناقص عدد الناس الذين يفهمون تحليلات الأحزاب والصحافة المتقنة؛ وبالعكس، أدّى نشر

لائحة مرشحين جبهة التحرير الوطني، إلى منح حمروش أقصى حد من الثقة. لقد تجدّد الأمل بالانتخابات التشريعية القريبة. هذه المرة، دخلت جبهة القوى الاشتراكية في المعركة، وراح مرشحو التغيير السياسي يجتذبون الجماهير في كل مكان.

والحال، بماذا كانت تفكر قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حين قرّرت معارضة الانتخابات التشريعية وأطلقت مشروع انتخاب رئاسي؟ هذا الموقف غير ممكن فهمه على ما يبدو للجميع ومنهم قاعدة الجبهة ذاتها. فموضوعياً، هذا الموعد المقرَّب للانتخابات هو لصالح هذا الحزب الذي يملك وحده تنظيماً فعّالاً، قادراً على التعبئة في كل البلاد. وليس هناك استطلاع، حتى في الإدارة، يمنحه أصواتاً أقل مما نال في الانتخابات البلدية. ومن شأن حضور قوي في الجمعية الوطنية أن يسمح له بالمطالبة بانتخابات رئاسية مبكّر. ناهيك بأن هذا الأفق لا مفرَّ منه ولم يصدر أي تصريح رسمي عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ يفسح في المجال للافتراض بأن هذا الحزب معادٍ لحكم الصناديق..

من المحتمل أن يكون بعض الزعماء الإسلاميين قد خافوا من وقوع نكسة في الانتخابات التشريعية، تمنعهم من الضغط على المستقبل: إن الخطاب الراديكالي والكلّي الذي يعبّىء شبيبة حضَرِية يائسة، يثير القلق لدى الناخبين الأكبر سناً، الميّالين إلى الاعتدال والتسامح. وإن منطق الإصلاحات ـ المستوعب بشكل واسع ـ والموثوقية الأخلاقية لعدة مرشحين ذوي ميول ديمقراطية وتحديثية ـ ومنهم مرشحون على لوائح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ من شأنهما أن يقلقا القائلين بحلولٍ أكثر راديكالية.

قبل الانتخابات بشهر، وفيما كانت العلاقات قد انقطعت نهائياً بين الحكومة والرئيس، دعا زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى إضراب عام لثلاثة أيام، اعتباراً من ٢٥ أيار (مايو) ١٩٩١، مع احتلال دائم للشارع. ولم تكن صريحة حتى الأهداف المؤكدة للإضراب؛ فهي ستتراوح بمقتضى الظروف. سيطالب باستقالة الرئيس تارة، وتارة بتعديل التقسيم الانتخابي، وتأجيل الانتخابات ورحيل الحكومة. لقد انتزع عباسي مدني قرار الإضراب بقليل من الديمقراطية داخل السلطة العليا للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

لم تنفعل الحكومة أبداً. فقلّة اطمئنان الجبهة الإسلامية للإنقاذ، سمح لها باسترداد المبادرة. وما دام الاتجاه لم يتغيّر، تستطيع الحكومة الانتظار وتقويم الوضع الحقيقي ورؤية الآتي. وإذا كان لا بدّ من حفظ الأمن وضمان سير المصالح العامة، ففي المقابل ليس وارداً عندها إطلاقاً الانكفاء في أية مجابهة. لا مناص من الحفاظ على احترام قواعد القانون حتى يقدّر المواطنون المستعدون للذهاب إلى صناديق الاقتراع، الأمور حقّ قدرها. منذ البداية كان موقفنا محدّداً بعزم. سنواجه الإضراب العام بوسائل القانون.

في الأيام الأولى، كان الإضرابُ متفاوتاً في المصالح العامة ومرافق الاقتصاد، ولكن المواكبَ كانت تحتل الشوارع باستمرار، ولا سيما شوارع المدن الكبرى. وصفّقت أحزاب

كثيرة، لأن عمل الجبهة يخدم هدف تأجيل الانتخابات. وكان آخرون يستعجلوننا للخلاص من ذلك. وبعد أسبوع، تطورت الأمور لصالحنا. فعاد الناس إلى العمل، وتفرّقت التجمُّعات.

تخلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن الضغط على الشغيلة وركزّت حركة الشارع على العاصمة، ثم على ساحتين كبيرتين، كان يُراد احتلالهما حتى آخر الإضراب. وفيما كانت القيادة تراقب الإضراب، شنَّ الجهازُ حملة من أجل الانتخابات، وربما كان الجميع سيرضى بتنازلات شكلية، جديرة بالمساعدة على العودة إلى النظام.

صار الإضراب لاشعبياً. وترك فيه زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ ريشهم المنتوف، إذْ صار واضحاً أن استمرار الفوضى يعزّز وضع الأحزاب الأخرى في الانتخابات. ومن ذلك استخلص رئيس الحكومة العِبَر على شاشة التلفزيون يوم ٢٦ أيار (مايو)؛ وأمام جلاء الفشل، سيتمسك الرئيس به بعد يومين. وانكمشت جيوب المخاطر بسرعة، ولم يعد وارداً سوى التفاوض المؤاتي لإخلاء الساحتين اللتين لا تزالان مشغولتين.

إنها اللحظة المؤاتية لتطور المناورات السرية، فراح رجالٌ من الأجهزة، قلّما يوثق بهم، وكانوا بالأمس مؤيدين علنيين لعنف الدولة، يتحولون فجأة إلى وسطاء سريين لـ «حل الأزمة» مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. قام بعضهم برحلات مكوكية بين قيادة الجبهة والرئاسة؛ وقام آخرون ـ أقلّ استعلاماً ـ برحلات بين جهاز الجبهة والحكومة. وفي الخفاء، كان يجري التفاوض في الرئاسة على رحيل الحكومة، وتشجيع قيادة الجبهة على التمسك بذلك، لتأجيل الانتخابات. تحوّلت الخصومة إلى تعاون غامض. وصار واضحاً أن الإضراب كان موجّهاً، وأن قادة الجبهة قد وقعوا في الفخ.

مجدّداً تصاعدت اللهجة. ففي آنٍ واحد ظهرت في عدة أماكن جماعات «غير منضبطة» تقوم بأعمال نهب وتثير صدامات وتدفع في اتجاه الانحراف. إن مسؤولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الذين استقبلهم رئيس الحكومة يوم ٢٩ أيار (مايو)، سيعلنون صراحةً عدم اللجوء إلى العنف. لا داعي للجنون، إذْ إن كتائب الشرطة والأمن الداخلي تسيطر على الوضع تماماً، حتى وإن كانت هذه الجماعات غير المنضبطة تقذف رجالَ الأمن حالياً. وبينما كانت الحكومة تحضّر الإجلاء السلمي للساحات، رأى الرئيس فجأة أن من الضروري اللجوء إلى حالة الطوارىء، فتكاثرت الصدامات.

الوضع ميؤوس منه بالنسبة إلى أولئك الذين كانوا ينشدون استعمال القوّة؛ يكفي مرور عدة أيام إضافية، ويغدو هذا الأمر مستحيلاً. كانت الجبهة على وشك الإقلاع عن الإضراب، وكان الذين يساندونه في وضع يزداد صعوبةً داخل الحركة، و «المحرّضون» أنفسهم، كما يقال اليوم، يُطاردهم أفراد الشرطة ومناضلو الجبهة على حدٍ سواء. في مسعى أخير، طلب الرئيس من رئيس الحكومة أن يقبل بحالة الطوارىء وتغيير وزير الداخلية وحده، وتأجيل الانتخابات.

لدى استشارتي، شدَّدت على الاستقالة الفورية. عملياً، لم يكن رئيس الحكومة يطلب غير ذلك، لقد عملنا عشرين شهراً في أصعب الظروف دون إطلاق رصاصة واحدة على جزائري، ودون مساسٍ بالطرق القضائية السوِيّة. لقد تحمّلنا مسؤولياتنا وخياراتنا، دون أن نخضع لإذلال أو تواطؤ، أو للعودة إلى ظروف ما قبل تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨.

من المهم الآن، وفوق كل شيء، أن لا يمسَّ بأذى المستوى الأخلاقي الذي حكمَ سلوك الانتقال والإصلاحات الديمقراطية، وأن تحفظ الذاكرة الشعبية عزمنا على الخروج من النظام القديم. ففي الخصومة يُمكن استعمال عدَّة إنجازات كمرجعية. لقد دخلنا في النظام مصادفةً، واستفدنا لأجلٍ من التباس البيروقراطيين وعدم كفاءتهم السياسية، وقدناهم إلى الكشف عن وجوههم الحقيقية.

إنه أوان الرحيل. تركت رئيس الحكومة الذي سيقدم استقالة حكومته. بعد ساعة، عاد هادئاً ومرتاحاً. لقد قدّم لنا الشاذلي زهرة: سنحرّر بنفسنا البيان الذي يعلن رحيلنا. حرصنا على القول بوضوح «إن الحكومة استقالت، نظراً لإعلان حالة الطوارىء». قبل ذلك، كان وزير الداخلية قد أذاع البيان الأخير الذي يعلن أن الساحات خالية، ولم يعد هناك حوادث، ومع ذلك، دخلت الدبابات إلى العاصمة بعد خمس ساعات. كان ذلك يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٩١.

عواقب حزيران (يونيو) ١٩٩١

الحكومة الموسومة «بالإصلاحات» ستضع حداً لسرّ الدولة. فقد اقترحت برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً يسير عكس تيّار الأفكار التي تلقّتها أو أشاعتها الحكومات السابقة والتيارات السياسية «الجديدة». وبيّنت أنّ في الإمكان القطع مع حتمية العجز المالي، ووضع دعم المداخيل الثابتة في مواجهة التضخم، على جدول الأعمال، والحثّ على تنمية الاستثمار، **وبالأخص جعل الجزائر المستقلة تعيش طيلة عشرين شهراً وفقاً لأحكام القانون.**

إن الإصلاح الجزئي للضريبة، الذي جعل المداخيل المرتفعة تدفع أكثر بقليل، سمح منذ العام الأول بالحصول على فائض في الخزينة. سنة ١٩٩١، مع إدخال الإصلاح الضريبي وبعد توصل إلى خفض سعر الصرف الرسمي للقطع الأجنبي بنسبة أكبر من ٥٠٪، سيسمح الفائض بمضاعفة الحد الأدنى للأجر، وبزيادة مداخيل نصف الأجراء بنسبة ٣٠٪، ودعم الزراعة والبناء وتشغيل الشبان، وأخيراً، تجديد رساميل مصارف الدولة.

على صعيد إدارة التسليف، تمّت القطيعة مع إعلان قانون النقد والتسليف في منتصف أيار (مايو) ١٩٩٠. ومنعت تدخلات الخزينة في السوق النقدية، وجرى تحرير الفوائد وعوقب بشدة اللجوء إلى التسليف القصير المدى. وهكذا توفّرت الظروف للبدء بتصحيح القطاع العام، مع سوق مالية مضبوطة؛ والآن حُظرت المضاربة على العملة وإعادة تكييف الأموال المشبوهة.

على صعيد التجارة الخارجية، حتى وإن كانت التدابير تصاعدية خوفاً من العوز والفاقة، شهدنا قبول أصحاب امتيازات أجانب في منتصف ١٩٩٠؛ وفي منتصف ١٩٩١، شهدنا الحرية الكاملة في تجارة المنشآت مع الخارج. في الوقت نفسه، جرى إبرام وتنفيذ عقود جديدة للتصدير البعيد المدى للمشتقات النفطية. في هذا الإطار، كانت قد بدأت تتجسّد أعمال شتى ترمي إلى الحصول على تمويلات خارجية بعيدة المدى، للتخفيف من ضغوط الديون المستحقة ما بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ (إعادة تمويل، رفع رساميل، استثمارات أجنبية).

بعد مفاوضات صعبة، حصلنا على دعم صندوق النقد الدولي. ففي خلال هذه المرحلة بلغ «إعلان النوايا» الاستثمارية الأجنبية الخاصة ملياري دولار، خارج القطاعات الصناعية والمالية الكبرى، وبلغت مشاريع الاستثمارات الوطنية الخاصة، التي تحرّكها غرفة التجارة الوطنية، حوالى ٤ مليار دولار، فيما كانت المبادرات مجمّدة من قبل.

إن تعديل نسبة معدل الصرف، مضافاً إلى حرية عقد الصفقات مع الخارج، سيترتب عليه ازدياد الواردات المفيدة والضرورية في عاميّ ١٩٩٠ و ١٩٩١، وبالأخصّ تحسين فعاليتها بشكل ملموس. والإنتاج استأنف بخجل حركته صعوداً، في البناء والقطاعات الصناعية الستراتيجية، على حسابات قطاعاتٍ مخصصةٍ للاستهلاك الثانوي، عُوقبت بارتفاع الأسعار والضرائب المباشرة وغير المباشرة.

في السوق السرية، ظلّت الواردات مهمة، حتى إنها تزايدت، ولكن طبيعتها تبدّلت من جرّاء حرية الاستيراد، التي توجه هذا القطاع نحو تموين نشاطات منتجة، والإعلان عن قابلية تحويل العملة تجارياً في العام ١٩٩٢، الأمر الذي يحدّ من فارق الصرف بين السعر الرسمي والسعر السرّي للصرف، وبذلك يعاقب النشاطات المخصصة للاستهلاك ولإعادة تكييف العملة. وعلى الرغم من توسع نقدي شديد مرتبط بعودة الاستثمار في القطاع الخاص، هبط مستوى سيولات الاقتصاد إلى مؤشّره الأدنى منذ ١٩٨٥.

على صعيد التنظيم الاقتصادي، ألغيت رقابة الإدارات المركزية على القطاع العام. وأنشئت شركات محاسبة هدفها تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة، وإصدار أسهم في السوق المالية لتغطية حاجاتها البنيوية إلى التمويل، والبدء بمعاودة تنظيم النشاطات المتعلقة بمتطلبات السوق، ومنها إشراك رساميل عامة ورساميل أجنبية، بانتظار صدور قانون التجارة الذي يربط قانون الشركات في الجزائر بالقانون الدولي العام.

في هذا الإطار سُمح بتبادل الأرصدة بين المنشآت جزئياً للسماح بأفضل استعمال للقدرات الإنتاجية المجمّدة في عدة فروع للصناعة والبناء، تحت الرقابة الشفافة والمنتظمة لصناديق المشاركة[1].

(١) شركات المشاركة، البالغ عددها ست شركات، جرى إنشاؤها سنة ١٩٨٨، على شكل شركات محاسبة=

مع احترام الأحكام الجديدة للاتحادات المهنية، دُعي مقاولو القطاع الخاص إلى التحمل المباشر لمسؤولية رقابة تموِيناتها الجارية، وكذلك شراء التجهيزات. وللمرة الأولى في تاريخ البلد، جرى تنظيم هذه الرقابة، عن طريق الانتخاب، على المستوى الوطني والمحلي. حتى حينه. كان ثمانية آلاف مقاول يتعاطون مع الإدارة والسوق الخفية من خلال علاقات فردية وغامضة، فظهروا مؤسسياً، ودعوا على مسؤوليتهم وفي إطار القانون، إلى ممارسة صلاحياتهم التجارية.

وجرى تشجيع عدة اتحادات، معظمها جديد، لتولي أمورها ومصالح أعضائها بنفسها. وعلى الرغم من المُدَد القصيرة، سيكون لاتحادات الفلاحين والعاطلين عن العمل تأثير كبير في مجرى الأحداث، وسيشاركون في تغيير عدّة قوانين، وفي التطوير الديمقراطي للممارسات.

إلاّ أن المفارقة، وعلى الرغم من الحزم في قيادة التصحيح، ستصدر مصاعب قليلة عن الفئات الاجتماعية المحرومة، وكذلك عن القطاع الخاص بمجمله، رغم ما طاله من شدَّة جراء خفض قيمة العملة. إن كلفة التغيير الموجعة سيجري تحملها بلا توترات شديدة. إن الثقة في التوازن اللاحق لعملة حقيقية، وأفق قابلية تحويلها، والتحرير الحقيقي للمبادرات في الزراعة، والانفتاح على الخارج، وفّرت كلها مناخ استقرار نسبي. وستحرص الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ على عدم الخوض في النقاش حول الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، فهي راضية عن تحقيق المهمة على أيدي آخرين سواها.

وفقاً للوعود، سيجري في آخر ١٩٩١ بلوغ نقطة اللارجوع تقريباً. وعندما أنهت السلطة في حزيران (يونيو) ١٩٩١ برنامج الانتقال الديمقراطي الذي بدأته الحكومة، كنا نودّ لو أنَّ اقتراحات أخرى موثوقة تشجّع الانطلاقة الاقتصادية والسلم الاجتماعي، في غياب احترام العدالة والحرية. ولكن، كان يجري من كل الجهات السعي لإخفاء نتائجنا، فيما كان احترام الحريات واستقلال القضاء والاقتصاد السليم والسجال الديمقراطي تحظى بصدى طيّب لدى السكان كافةً، وفي المقام الأول لدى الاتجاه الإسلامي ـ وهي الحجة الكبرى لتبرير كل التخليّات والانحرافات وضربات القوّة.

= واتتمان للإشراف على المساهمات المشتركة بين أسهم المنشآت العامة. كُلِّف أربعون إدارياً بمهمة التصحيح وإعادة البناء وتجديد رساميل المنشآت التي يعينون مديريها بدورهم. واعتباراً من نشر قانون النقد والتسليف صاروا مخوّلين بالتنازل عن أسهم في السوق الخاصة بحرية. وبما أن قانون التجارة لم يمكن إصداره قبل رحيل الحكومة في حزيران (يونيو) ١٩٩١، فإن الذين جاءوا بعدنا سيحاولون بانتظام إزالة هذه القروح المحدَّدة، والعودة إلى الوصايات الوزارية. وعليه سيجري تجميد صناديق المشاركة جزئياً. وهذا يثير مسألة خصوصاً عندما ينبغي التخصيص إضطراراً، بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فهناك وزارة للخصخصة باتت قائمة. وإذا تلاشت صناديق المشاركة، فلن يعود ثمة إمكان للرقابة التجارية على الصفقات المتعلقة بالأرصدة العامة وتعيين مديري الشركات، وتالياً، لا يعود هناك مسؤولون شرعيّون.

إن التسابق على السلطة من قبل المحترفين ومغامري السياسة، بالإضافة إلى مقاومة المصالح والامتيازات الشديدة، جعل المبنى ينهار. وبعد أربع سنوات من أشهر الحرية العشرين، بيّنت التجربة أن المتخصّصين بالمستقبل الذين يغنّون، والمتلاعبين، والنخب البيروقراطية الخاضعة، قادوا البلد إلى الدمار واليأس. في مواجهة الشرط الاجتماعي للقطيعة، مارست القوى المحافظة تحالفاتٍ ظرفيّة. لقد ركّزت ضرباتها على الإصلاحات الديمقراطية، وكلها جهوزية للحرب الأهلية، حتى ترمّم ماضي الامتيازات.

كان في مستطاع الانتقال أن يقيم عدالة قوية ومستقلة، وأن يفرض احترام الحرّيات العامة. وكان تنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية وفضّ النزاعات سيرتكزان على القانون. كان لا بدّ لنا من الإقلاع عن الإكراه. وكان لا بدّ للنقاش من أن يظلّ حراً في مواجهة العدوانية والقمع. إذ كان من الضروري استبعاد اللجوء إلى القمع، والقيام بمعالجة سياسية للأزمة العميقة التي كان يجتازها البلد.

لم يُرِدْ ذلك بعضُ أولئك الذين كانوا يخشون أن يزولوا، ولم يفهمه الآخرون، وهم الأكثرية. وقطع هؤلاء وأولئك الرباط الذي كان يبدو لنا أنه الأقل مخاطرةً في مواجهة تراكم المخاطر واشتداد التوتّرات. فمن المعروف أن القانون عندما لا يعود محترماً، لا يبقى سوى علاقات القوّة.

لم يشأ النظام أن يفهم أنه لم يعد قادراً على فرض آرائه على المجتمع. ولقد تقدّم العنف، وتراجعت السياسة. وحيث إن الأهالي كانوا مقيّدين بقوانين الطوارىء، فإن القوى الديمقراطية وجدت نفسها في طليعة القوى المخنوقة. وصار الكلام للسلاح.

بين مسؤولي التدهور والانحلال، سيعي بعضهم ـ ولكنْ متأخرين جداً ـ مدى لاوعيهم. إذ كان هذا التطور الدراماتيكي مرتسماً في حوادث تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨. ولقد حاولنا تجنُّبه، ولم ننجح. في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٩٣، انكسرت السدود، وانطلقت الآلة الجهنمية، ولمّا يأتِ شيء لوقفها حتى الآن.

III

١٩٩١ ـ ١٩٩٥
الانحراف

ـ ٩ ـ

ممارسات الماضي

أسباب الانحراف منذ حزيران (يونيو) ١٩٩١

سنة ١٩٨٦، عندما فوجئت السلطة بهبوط أسعار النفط، اضطرت للدخول في سجال حول إصلاح الإدارة والاقتصاد، وكانت هوامش المناورة كبيرة. كانت قائمةً المشاريع والكفاءات على كل المستويات، وربما كانت ستسمح للجزائر بالخروج من مأزقها. لكن الجهاز السياسي للرقابة كان يشكل سداً أمام كل تطور بنيوي، نظراً لأن الرئيس ومكتبه وزبانيتهما في الحزب، كانوا يديرون النقابات والقطاع الاقتصادي مباشرةً.

وبما أن حوادث تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ خوّفتهم، فقد وافقوا آنذاك على محاولة تجربة الانفتاح السياسي والاقتصادي، ولكن ليس بدون أفكار مسبقة وخلفيّات. فجهاز الدولة يظنّ أن في إمكانه الحؤول دون ظهور أي إطار بديل. ورأت شبكاته الخاصة أنها، إذْ تحافظ على التحالف مع هذا الجهاز، ستتمكن من الاندراج مجدداً في اقتصاد السوق المتدرِّج، دون تخوّف كبير من المنافسة ولا المراقبة السياسية المناوئة. فالمطامح السياسية تعتمد على تعدد الأحزاب الواجهية التي تراقب «الجماهير» وتضبطها على إيقاع خطاب تحديثي خادع، لكي تتمكن من البقاء. وكان الجميع يراهنون على أن تعليب أعباء الضرائب والأجور، فضلاً عن دعم الرساميل الأجنبية، سيمكّنان المبادرة الخاصة من الانضمام إلى القطاع العام، لتقديم المداخيل التي تنتظرها الجماهير الجائعة.

وحين كشف برنامج الإصلاحات لعبة التوقعات، بدا لهم كأنه صفقةُ مخدوعين، وحتى كأنه ضربة قوية. ففي نهاية المطاف تبيّن استبدالُ الكوادر العليا الذين كانوا يعتقدون بأنهم لا يُستبدلون، أمراً ممكناً، والأجيال الجديدة، وإن كانت غير مؤهلة كفايةً، تكيفت بفعالية مع قواعد السوق والرقابة الديمقراطية. وما كان يُقلِق أكثر من أي شيء آخر، هو أن المجتمع قد استيقظ ويرغب في فرض تحكيمه وحكمه.

بعد حملات تنديدات وتهديدات مدعومة من الداخل والخارج، وبعد محاولةٍ فاشلة لتحريض الجمعية الوطنية ضد الإصلاحات، سيجري اللجوء إلى تجميد القوانين والتلاعب بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي أصابها القلق، العجيب، من تغيّر مجرى الأحداث، لكي تحمل حكومة الإصلاحات على الرحيل.

التغيير بالتراضي والإجماع

منذ إعلان حالة الطوارىء، اكتشف قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حجم الفخ الذي وقعوا فيه. حركتهم ستكون الهدفَ المقبل... عندها قاموا باستفاقة مدهشة.

قطعوا الاتصالات فوراً، وساروا في طريق المزايدة، مطالبين برحيل الشاذلي، وراحوا يستعدون للمواجهة المكشوفة. أما السلطات التي تشرف على حالة الطوارىء، فلا تستطيع سوى سجنهم على عجل، الأمر الذي يجنّبهم تقديم تفسيراتٍ لقاعدتهم، المضطربة، حول فشل الإضراب وحماستهم لتأجيل الانتخابات. وتلاحم الأجهزة للتوصل إلى تسوية تحول دون إصلاحات ديمقراطية حقيقية، تناثر منذ أن قامت حكومة سيد أحمد غزالي، مع أنها مكلّفة بتطبيق التلاحم والحفاظ على الإجماع.

وبما أن شراً لا يأتي وحدَه أبداً، فإن قيادة جديدة للجبهة، سياسية أكثر هذه المرة، تشكّلت وقلبت الاتجاه جذرياً: أعلنت احترامها الشديد للدستور، وجمّدت حركات الشارع وطالبت بإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها، للعودة سريعاً إلى الشرعية. واستحوذت على خطاب الإصلاحات، فكان رحيل حمروش من أجل لاشيء.

فرح الشاذلي بإتاحة فرصة أخرى أمامه للخروج من المأزق، فقرّر إجراء الانتخابات التشريعية خلال ستة أشهر. بعد مرور شهر على الضربة الأولى، لم تعد ضربة ثانية قادرةً على أن تفرض نفسها على الرأي العام ولا على الخارج. إن جهاز السلطة المفخّخ لا يمكنه إلا التظاهر بالموافقة. إنه التراجع في الفوضى، والتدبير المفضوح، والرجوع إلى التركيبات المحمومة، التي ينبغي على رئيس الحكومة الجديد أن يتكفّلها، بعدما كان يظنّ بأنه قادر على امتلاك الوقت الكافي للتوصل إلى تبييض الواجهة. وبدأت تفقد الثقة الأحزاب المعادية للإصلاحات، السعيدة سابقاً ـ لغياب الناخبين ـ بأنها وجدت لها مكاناً في التلاحم والإجماع، فراحت تعقّد مهمّة رئيس الحكومة الجديد.

لم تنجح التركيبات الجديدة، وصار الدعم اللامشروط للسلطة انتحاراً علنياً. بقي سبيلان ممكنين: الحدّ من صلاحيات الرئيس، خصوصاً في موضوع الدفاع، تجنّباً لكل شرود جديد؛ ووضع النكسات الراهنة والمقبلة على كاهل فريق الإصلاحات وعاتق الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي صارت صعبة الانقياد.

لكن السفينة غرقت وصار العمل بلا قلب، فالوقت يضيع، والجيش مرغم على احتلال وزارة الداخلية، المناطة باللواء العربي بلخير (الرئيس السابق لمكتب الشاذلي)، بعدما انتزعت من الرئيس ـ بقانون ـ صلاحية تحريك قطاعات الجيش. رئيس الحكومة الجديد مكلّف بالتغطية الإعلامية، وعليه أن يوّفر بسرعة مالاً كثيراً، في غياب مشروع سياسي، لكي يمحو من الذاكرة حسنات الإصلاحات الاقتصادية، ويقدّم البديل.

بدا صعباً الرجوع إلى الوراء. فقد تطوّر المجتمع منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨، ونجحت الإصلاحات ـ ولو متقطّعة ـ في إسقاط قواعد اللعبة القديمة، وجعلها صعبة التطبيق. وانقاد البيروقراطيّون إلى الكشف عن الطابع التوتاليتاري لثقافتهم. ولا يمكن الرفض العلني للقانون وللحريات المكفولة. صار المستبدون مرغمين على المراوغة والكذب والعمل في الظلام؛ وبذلك، كانوا يحضّرون عزلتهم.

لا يملك أحد ممن أرادوا المخرج الحالي والذين وضعهم الجيشُ في المقدمة، ما يكفي من الوقاحة ولا من الشجاعة السياسية ليقولوا الأشياء كما هي. ناهيكَ بأنهم اختاروا في البداية توهيم الناس بأن شيئاً جوهرياً لم يتغيَّر. فالأهالي مدعوون لاختيار ممثليهم وللاقتراع، ولكن بعد ستة أشهر، عندما «سيعود الصفاء» وتتحقق شروط الاختيار؛ وفهم الجميع أن مهلة الستة أشهر سيستفاد منها لكي تعتاد جحافل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على احترامِ أفضل للنظام العام ولقواعد حملة انتخابية طبيعية.

والحال، منذ ٢٠ حزيران (يونيو)، لم يعد ثمة متظاهرون في الشوارع، ويؤكد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ عزمهم على التعاون مع السلطة لتحضير المُهَل الجديدة واستحقاقاتها بصفاء. وما كادت تعلن حالة الطوارىء، حتى فقدت مبرِّر وجودها. وما كاد يُعيَّن رئيس الحكومة الجديد، حتى استقبل زعماء الجبهة، وكلهم سرور؛ واعترف بصحة مطالبهم المتعلقة بالتقسيم الانتخابي (بعدما كادوا ينسونها) وأعلن أسلوباً تلاحمياً في التدبير السياسي.

إن لم يكن تعليق الحريات موجهاً ضد الإسلاميين، فمن يستهدف إذن؟ لا بدّ من تقديم ذرائع أخرى. لقد تبدّل الخطاب فوراً، ولم يتبدل شيء من حيث الجوهر. لكنّ الإصلاحات خضّت المجتمع كثيراً؛ ولا بدّ من وقت لتوفير الشروط الديمقراطية اللازمة لسير الانتخابات سيراً حسناً. ثمة موضوعات جديدة طُرحت بغباوة شديدة: كانت الإصلاحات الاقتصادية قاسية وشديدة على الأكثر فقراً؛ سلّمت البلد لصندوق النقد الدولي، ومارست ليبرالية هدّامة؛ هدّدت المواقع الاجتماعية للطبقات المتوسطة وأطالت الأزمة. والحال، كان ينتظر الجميع برامج أجدى، وانطلاقة أضمن وإدارة للعلاقات الاقتصادية الخارجية «أقل تنازلاً» وأكثر فعالية.

الإصلاحات السياسية ضلالة حقيقية. فقد زُعزعت أسس الدولة؛ ولم تعد أجهزتها البوليسية محترمة ولا تستطيع أداء مهامها في الحفاظ على الأمن بدقة؛ وأعطيت حريات كثيرة للصحافة التي أفرطت في استعمالها؛ وجرى تهميش كوادر الدولة. وأما أرفع الإهانات، فكان القول بأن ذلك كله كان يرمي إلى إعادة الاعتبار إلى جبهة التحرير الوطني والتحالف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. من الواضح أن هذه الشعارات ترمي إلى القول إن السلطة قطعت مع جبهة التحرير الوطني، وغيّرت موقفها من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتريد تجديد «أسس الدولة». وأدركت حكومة غزالي أنها تغرق في هاوية مأزق جديد، هل يمكن لحالة الطوارىء أن تفضي إلى تعاون مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

في بضعة أيام، صار تنافر الأصوات شاملاً. جرى نسيان الابتسام لزعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وصار يُفضل «استيعاب» بعضهم، وإدخالهم في الحكومة، للبرهان على قبول الحركة الإسلامية عندما توافق على الخدمة. وجرى التنديد العلني بتصرفات عباسي مدني وعلي بلحاج، اللذين سيجري توقيفهما قبل نهاية شهر حزيران (يونيو).

في خلال عدة أشهر ستدور مجابهة بين السلطة وحركة إسلامية شعبية، منكشفة ومعلنة، ذات إمكانات متواضعة، تثير هزء الناس. إلاّ أن قيادة الجبهة لم تستسلم. فعقدت مؤتمراً، وساندت المعتقلين وأيدت استلام السلطة حرفياً، في الشرعية والوضوح، من خلال التحضير للانتخابات المعلنة. إلاّ أنَّ المكيدة المدبرة في الكواليس لاستبعاد الجبهة من الانتخابات المقبلة، وأقله لتقسيمها عند الاستحقاق، انقلبت على مدبّريها. سيتعين إجراء الانتخابات في مهلة ستة أشهر.

عندئذٍ، ستجري محاولة الإجماع بدون الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ومجدّداً جرى اكتشاف الحاجة إلى قاعدة جبهة التحرير الوطني. فعرض على قيادتها تحالف مع السلطة؛ وبوضوح، يمكن إعادة الاعتبار لجبهة التحرير الوطني وإشراكها في تقاسم الجبنة، إذا تخلّت عن الإصلاحات وفريقها. من أصل عشرين «شيخ قبيلة» ـ كان «البارونات» مؤيدين لذلك شرط أن تعطى لهم مواقع في جهاز الدولة ـ فقط الأمين العام عبد الحميد المهري وثلاث أو أربع شخصيات رفضوا أن يكونوا من المرؤوسين. وفي مواجهة مئة شخص في اللجنة المركزية، لم يجمع الوجوه التقليديون البالغ عددهم ١٦ أو ١٧، أكثر من عشرة أصوات إضافية لكي يؤكدوا خيارهم. إنه عدد ضئيل جداً. فشلت محاولة الاسترداد، وانكسفت جبهة التحرير الوطني، وواصلت مساندة الإصلاحات السابقة.

عندها جرى اختراع الإجماع من دون الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وجبهة التحرير الوطني، وبدون البرنامج السياسي والاقتصادي للإصلاحات. وجرى إلباس الإجماع، كيفما أتى، لباس خطاب جمهوري فضفاض، تعود فيه الحركة الإسلامية مشاعاً للجميع. صارت الديمقراطية مرشداً للآداب الخميدة في المجتمع الذي ينحصر رهانه في الاستهلاكية وفي طلاءٍ تحديثي باهت. ويُعَدُّ الباقي بمنزلة بدائيةٍ أو مغامرة طوباوية يجب إحباطها.

جمع الخطاب كل أولئك الذين هزمتهم الانتخابات البلدية، مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وسواه، والذين نسيهم الرأي العام في أغلبيّته الساحقة. فتوصّلوا بلا منازع إلى وسائل الإعلام التي يأذن بها الجيش. وانزلق زعماء الأحزاب، بلا معلّم ولا برنامج، في مزالق الكلمات والتحالفات التي لا مستقبل لها.

كما استدعت السلطة لمؤازرتها قدامى المجاهدين، ظنّاً منها أنها ستغريهم بأفق الرجوع إلى سلطة الماضي القوية؛ ولم يدعمها سوى أولئك الذين كدّسوا الامتيازات منذ ثلاثين عاماً ـ من «شيوخ قبائل» جبهة التحرير أو إخوانهم. ومع ذلك سيغادر بعضهم فيلاتهم الفارهة

ومحلاتهم الخاصة لكي يزيّنوا الواجهة العامة حتى نهاية ١٩٩٤.

ناهيك بأن الحكومة لم توّفر المثقفين المقاطعين للمشروع، وعلماء السياسة المنجذبين والصحافيين غير الملتزمين الذين يمكنهم الآن توظيف خطاباتٍ فارغة. ولم تتوانَ عن تحريك منظمات النساء، لكنها لم تحصل إلاّ على تأييد الصالونيّاتَ، القاعدات بلا عمل منذ أمدٍ طويل.

لم تعد تنتج النخبة سوى أوهام الماضي. وصار يوصف بالمنحطّ هذا الشعب الذي يتجرّأ على الرغبة في اختياره ممثليه. وفي الوقت نفسه، ولا من تجاسرٍ على الطلب العلني من أولئك الذين لا يزال في الإمكان خداعهم، أن يتخلّوا عن الانتخابات، بالخطاب التحديثي. وتقرّر في مسعى أخير الاستيلاء على الموارد الدنيا لتوزيعها حتى تتوافر الـ ٣٠٪ من الأصوات الضرورية للنظام حتى ينتقل إلى إجراء تسوية.

بعد تجرّعها كلَّ عار، لم تعد تأمل الأوليغارشية التي كانت تقدّر نفسها بـ ٧٠٪، بالحصول على أكثر من ٣٠٪ من الأصوات. وللحصول على ٣٠٪، وإيجاد حلفاء يحصلون على نسبة مماثلة، عُبِئَت كل وسائل الإعلام وعُقدت اجتماعات في مختلف الولايات. فبعد الفشل في ضرب الجبهة الإسلامية للإنقاذ أو في اصطيادها، وبعد العجز عن استرداد جهاز جبهة التحرير الوطني وقاعدتها، جرى البحث عن نتائج انتخابية بكل الوسائل المتاحة.

طلبت السلطة من الجمعية الوطنية تقسيماً جديداً للانتخابات، مؤاتياً للمدن؛ واقتراعاً للائحة يسمح بخلط الوجوه القديمة والجديدة، والتمثيل النسبي الذي يمكنه إنقاذ الحد الأدنى من اللوائح الرضائية. إن الجمعية الوطنية المؤيدة لجبهة التحرير الوطني، والتي تنفّذ توصيات قيادتها ـ التي صارت معادية ـ وافقت على التقسيم الانتخابي، لكنها أبقت على الاقتراع الإسمي الآحادي، على دورتين.

في غياب نظام اللوائح والتشطيب والتحالفات العجيبة والنسبية، صار مرشحو الجبهة الإسلامية للإنقاذ مرتاحين أكثر مما كانوا يطلبون. وأكمل فريق الحكم الجهبذي هذا الانتحار، حين حصل من اللجنة الانتخابية في جبهة التحرير الوطني على تلميع وجوه متواطئة محلياً، ومعروفة بعدم أهليّتها منذ سنوات طويلة. وجرى استبعاد أغلب الشبّان المرشحين في حزيران (يونيو) ١٩٩١.

المقاصد الاقتصادية الرضائية

التقنوقراطيون من خدم الأجهزة، حاولوا اجتذاب الأصوات بزيادة المداخيل والاستهلاك بدون مقابل إنتاجي. لكن كيف الوصول إلى ذلك في غياب الاحتياطيّات التي يمكن حقنها في الاقتصاد؟ يظن المحلّلون المرتبطون بالسلطة أن أصحاب الرساميل العامة والخاصة في الخارج مستعدون للمساعدة وللمغامرة بأموالهم في الجزائر. ألم ينجح فريق الإصلاحات في اجتذاب الرساميل والقروض، على الرغم من نزعته المظهرية إلى الطوباوية، ومن ضعف تأثيره في

الأجهزة، ومن صورته السيئة على المسرح الإعلامي الغربي؟

في هذا الأفق جرى تحريك قاعدة وخلفيّة رجال الأعمال لتسديد الضربات القوية، فراحوا في كل مجال يشرحون أن الانفتاح على الرأسمال الخارجي سيكون مربحاً جداً، بمعزل عن المنافسة العالمية. لقد تضاعفت الثروات المجمعة في ظل اقتصاد الدولة. ويُمكن أن تحوّل بهدوء الموجودات الخفية، وأن تُستعمل لمراقبة الأسواق المقبلة، ولمَ لا، التطور السياسي واختيار القادة. وسوف تحرّك أسهم الاتحاد الوحيد للرساميل الخارجية، الباحثة عن أرباح قيّمة. وتصدَّر الصحف الكلام على «بلد صناعي جديد» مقبل، هو الجسر المتحرك لمغربٍ يجري وراء المضاربة. استولى الهذيان على المتخصصين في كومبينات الأوف شور، والعمولات على التمويل التجاري للفوائض الغذائية والمواد الأولية والأدوية والقطع الأجنبي الموازي.

أوحى وسطاء وقحون للحكومة بأن تبيع بسرعة الأسهم البترولية الأكثر ضماناً للخروج من أزمة الديون والحصول على سيولات فوريّة.

إلاّ أن المنشآت الجدية تحفّظت. وقررت انتظار حدوث الانتخابات وكذلك هبوط الأسعار. ومن ثمّ كيف يمكن وعدها بضمانات اقتصاد سوق، فيما يتواصل داخل البلد مشروع مصمِّم على تفكيك الإصلاحات الاقتصادية؟ فوق ذلك، ليس هناك حَصْريّة للجزائريين فيما يتعلّق باجتذاب الرساميل. ففي مرحلة العروض المفرطة للنفط وللغاز في كل أنحاء العالم بسعر رخيص، يظنّون أن أسهمهم هي الوحيدة في السوق. أخيراً، لم يعد العصْرُ عصرَ دعم بلا تحفظ للتصدير إلى اقتصادات «طافية» في دول العالم الثالث.

في مدى ثلاثة أشهر تمكنّت الحكومة من كسب المزيد من حذر مراكز القرار الاقتصادي والمالي الخارجيّة، وفقدان مساندة المؤسسات المتعدّدة الطرف، وإزعاج كفلاء الصناديق الثنائية الطرف، الذين ما زالوا يكرهون التخلي عن مصالحهم في الجزائر. ولم يقف الأمر عند عدم تجديد التسليفات، خارج مساعدة التصدير والموارد الهزيلة لموازنة الدولة التي تخشى من عواقب الانهيار، بل تجاوزه إلى تبذير الاحتياطيات المتراكمة وصرفها على التموينات المفاجئة، بدون جدوى اقتصادية، ودفع أعباء مالية مفرطة.

على الجبهة الداخلية، سمح العجز في الموازنة وتسامح السلطات النقدية التي يُمارَس عليها ابتزاز لتفكيك القواعد، بشراء سكوت الأجراء والمنشآت العامة لأجل معين، دون إقناعهم مع ذلك بدعم السلطة.

غاب الاستثمار، نظراً لعدم الوصول الكافي إلى سوق التسليفات الخارجية؛ أما مديرو المنشآت العامة والأجهزة النقابية، المحرَّرون من ضغط تجديد البناء وتغيير الفِرق والإدارة التجارية المضبوطة، فقد اكتفوا بالاقتراض لأجلٍ قصير، حتى يدفعوا الأجور، بدلاً من تدبّرها، الأمر الذي ضخَّمَ العجز وفاقمَ التضخّم.

أدرك الأجراءُ وكوادر القطاع العام بوضوح أنَّ سلطاتٍ ضعيفة تتنازل للمطالب والتوفيقية، هاربةً من الخيارات الحاسمة، وفاتحة الطريق أمام الاستحقاقات المؤلمة. وبدأ رجال الأعمال، في الخارج والداخل، يشكّون في قدرة السلطات على ضمان الأعمال المقبلة التي جرى عكسها في مرايا وهّاجة. وأما البعيدون من العيد، فهم يطالبون بالعودة إلى أرثوذكسية الإصلاحات. وحتى يكتمل العقد، راح الأجراء والمقاولون العامّون يعارضون السلطة السياسية أكثر فأكثر.

انتخابات كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١

فهمَ القائمون بانقلاب حزيران (يونيو) ١٩٩١ مغزى الاستحقاق الانتخابي المقبل. فقد شقَّت طريقها فكرةُ فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات، حتى في الدوائر التي تدور في فلك السلطة. وكانوا يريدون تحميل الإصلاحيّين مغبّة ذلك. فإذا كانت حكومة غزالي لم تتمكن من فعل شيء خلال الأشهر الستة الأخيرة، فذلك لأن الإصلاحيين، مع دستورهم اللعين، وقوانينهم حول العدالة، والحريات العامة، وبالأخص اقتصاد السوق، جعلوا مستحيلاً استرجاع جهاز الدولة. والواقع أنَّ الأوامر المعطاة قد ظهرت إما غير قانونيّة وإما غير قابلة للتطبيق، في غياب الوقف الكلّي للمؤسسات وللقواعد المطبّقة سابقاً التي لم يتجاسروا بعد على العمل بها.

شرحت الحكومة وصحافتها لمن يرغب في الإصغاء إليها، أن الإصلاحيين كانوا يتلاعبون بالجمعية الوطنية لتجميد المشاريع. والحملات ـ الاستثنائية والرصينة ـ للصحافة الوطنية ضد عمل الحكومة الاقتصادي والاجتماعي، هم وراءها. وهم أيضاً وراء ارتياب الصحافة الأجنبية، وعدم التزام أوساط الأعمال والمؤسسات المالية...

وحين فقدت السلطة استقرارها، فكَّرت بمحاكماتٍ عامة مفاجئة لإدارة الإصلاحات. وكان لا بدّ للرأي العام ـ أقله الرأي غير المتحالف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ من الاقتناع بعدم وجود مخرَج إلاّ بالعودة إلى النظام السابق.

في فترة أولى، جرى التفكير باستعمال المحاكمة الجارية لزعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتقديم الدليل على نشاط الحركة التمرّدي، وعزو هذا الانحراف في إدارة الجبهة إلى حكومة مولود حمروش. واقتيد هذا الأخير مع وزير داخليته محمّد صالح محمّدي، للمثول أمام المحكمة العسكرية بعد تحضير الرأي العام لذلك، من خلال الصحافة، لكي يرى فيه صانع تحالفٍ سريّ مع قادة الجبهة، والمسؤول عن حوادث مميتة وقعت في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٩١.

كان المقصود النّيل معاً من الإصلاحات ومن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المتآمرين على تقاسم السلطة. وعندما ستجري، لاحقاً، محاكمة الإصلاحيين، ستنقلب اللعبة على مدبّريها. بلا مواربة، سيدلّ زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أولئك الذين تعاملوا معهم، والذين تلاعبوا بهم، قبل ٥ حزيران (يونيو) ١٩٩١ وبعده. وسيخرج مولود حمروش كبيراً من القضية.

إلى ذلك، سيجري البحث عن الفضائح في التسيير الاقتصادي والتجاري والمالي للإصلاحيّين. فنحن متّهمون، عشوائياً، بالقيام برشوات على صعيد التجارة الخارجية، وبتشجيع منشآت خاصة على حساب منشآتٍ أخرى، وتقديم مساهمات خفيّة إلى جبهة التحرير الوطني.. وأخيراً، بتجريد المؤسسات العامة من ممتلكات منقولة وغير منقولة. لم يسبق في تاريخ الجزائر أن كانت حكومة قصيرة الأمد موضوع استقصاء دقيق كهذا.

وعليه، جرى تحميل حكومة الإصلاحات مسؤولية ثلاثين عاماً من الإدارة البيروقراطية العسفية. وسوف يُختصر الماضي، كما يدعوه «المسؤولون القدامى ـ الجدد»، في عشرين شهراً من إدارة الانتقال. ونجحوا في التوهيم بأن فعل الإصلاحات يندرج في مواصلة العمل الماضي، الأمر الذي يترك المشروع القديم ومشروع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجهاً لوجه.

وعى الرئيس هذا التطور. لقد انخدع في حزيران (يونيو) ١٩٩١، عندما أمر بإعلان حالة الطوارىء. إنه ضحيّة قراره، وهو مبعد عملياً عن السلطة. وسوف تُعزى إليه مسؤولية نكسة محتملة. وفقد بسرعة القليل من الثقة التي اكتسبها في مناسبة الإصلاحات.

لاحظ الرأي العام أن السلطة ترفض تغيير قواعد اللعبة، وإناطة البلاد بمؤسسات ديمقراطية. وأدرك البعض أن الإضراب غير المترّوي الذي أطلقته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، استعمل وسيلة لتدخل الجيش بغية إعادة النظر في الإصلاحات السياسية أولاً، والاقتصادية ثانياً.

إن هذا الرفض للتسليم بتطور الرأي العام سيقود إلى المقاطعة الكثيفة (٤١٪ في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية، يوم ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ . فلم تعد الجزائريات والجزائريون يخضعون للأوامر. وسيكون الاحتكام لصناديق الاقتراع بلا استئناف. فالذين لا يريدون الاقتراع للجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يتحرّكوا قط، اللهم إلا لإعطاء أصواتهم لجبهة القوى الاشتراكية في القبائل (٧,٤٠٪ من أصوات المقترعين) ولجبهة التحرير الوطني (٢٣,٣٨٪ من أصوات المقترعين) التي اعتبرت أنها لا تستحقها. وكان رصيد الجبهة الإسلامية للانقاذ (٤٧,٢٧٪)، الهابط بالمقارنة مع نتائج الانتخابات البلدية، كافياً لحصولها على ١٨٨ مقعداً في الدورة الأولى من الانتخابات.

إن التسيير «الرضائي» والتسيير الاقتصادي والاجتماعي بالخداع والوعود، سيفيدان الجبهة الإسلامية للإنقاذ كثيراً، لدرجة أنها اكتسبت معظم السلطة في يوم واحد. وهذا ما سيلحق بها الأذى، بكل وضوح؛ إذ سيجري اللجوء إلى استعمال القوة العارية لمنعها من تحقيق ذلك. لن تكون هناك دورة ثانية للانتخابات تجنّباً لكل سجال حقوقي «قانوني» حول المؤسسات. جرى ترحيل الجمعية الوطنية السابقة، واستقال الشاذلي بن جديد. وتحقق فراغ كل سلطة دستورية. لقد رجعنا إلى وضع ١٩٦٥، لكن مع جزائر أخرى...

عودة الشرعية الثورية

الدولة الجزائرية تقوم كلياً وحصْرياً على الجيش. ولكنها بدلاً من إناطة الأمر بوزير الدفاع كما جرى سنة ١٩٦٥، سعى الجيش إلى انفتاح مدني. فراح يجري وراء محمد بوضياف، أحد القادة التاريخيين لحرب التحرير، المنفي في المغرب منذ أكثر من ربع قرن. وبلا تفسير، قبل بوضياف الانجرار إلى هذه المهزلة، وهو الذي رفض دائماً أن يكون أداة في أيدي الجيش. وحين تولّى رئاسة مجلس مؤقت على رأس الدولة، «اللجنة العليا للدولة»، سمح للفريق الحاكم بأن يوّفر على نفسه مهمة التسوية مع الرجال في الميدان، وجنَّبه تقديم جردة حساب عن الأشهر الستة الأخيرة.

إن استبدال الشاذلي بن جديد برجل نظيف وبلا تاريخ ـ لكنّه من الماضي ـ يجيز التشدّد في إدارة شؤون الدولة، دون الرجوع إلى الدستور والإصلاحات. بعد إلغاء الانتخابات، حانت ساعة إدارة استثنائية قادرة على القيام بالقمع. بوضياف هو آخر ممثل لهذا التراث السياسي الذي لا يتقبّل سوى إيديولوجية وحيدة، هي إيديولوجية الدولة التيوقراطية. فجمع بين النزاهة والاستبداد. ومن خلف بوضياف، سيتمكن العسكريون ـ أقله كما يظنّون ـ من القضاء على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقوة. لم يعودوا يرون خياراً آخر، بعد فشل تعدد الأحزاب المظهري، المضاف إلى عودة للاقتصاد الريعي، سوى خيار تخليص الانتظام السياسي من ضوابطه القضائية والمؤسسية.

ولكن إذا كان في الإمكان أيضاً تحريك بعض الأسماء القابلة للتقديم من بين الوجوه القديمة للشرعية التاريخية، فلم يعد ممكناً اجتذاب الطبقات المتوسطة. إن أية حركة طامحة للبقاء، لا تريد التورط مع هؤلاء الذين يلغون الحريات الفردية والجماعية، والذين يستخدمون الجهاز القضائي ويجمّدون آليات تسيير الاقتصاد بالسوق.

اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢، لن تستطيع القيادات الجديدة الاعتماد إلاّ على الأجهزة المجهرية من الحركة الشيوعية القديمة، السعيدة باكتشاف جديد لسلطة توتاليتارية، وعلى شخصيّات هامشية، تفرّقها المطامع، مثل قادة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.

الآن يقوم تدبير الوضع برمته على الجهاز البوليسي (الأمن العسكري، الأمن الداخلي والشرطة)، القليل الفعالية في الحدّ من الإرهاب أو حتى إضعافه، وغير المعدّ لضبط الجنوح والانحراف وأعمال ترهيب الناس العزَّل من السلاح. إن تنشيط الحرس القديم، القائم على إدارة الريع النفطي، شلَّ عمل الإدارة والجهاز الاقتصادي، فعاد التضخم وتردَّد الاستثمار.

شيئاً فشيئاً سقط المجتمع في هاوية العنف والفوضى. فالرئيس الجديد لا يملك الوسائل لتهدئة اللعبة. وهو يدرك خطر اللعبة، لكنّه لا يستطيع التراجع، بعدما وصل إلى سدّة الحكم. وعليه أبقى في مناصبهم أولئك الذين يشغلونها وأطلق العنان للتسيير البيروقراطي.

لم تعد الانتخابات واردةً، ولكن الاستفتاء على رئيس دولة ـ إذا سمحت الظروف ـ سيجري وفقاً للتراث المعروف. إن هذا «المهدي» الجديد سيغيّر عندئذٍ الدستور، ليحصر العمل والضبط السياسي في ما تستطيع أن تتحمله سلطة أوتوقراطية، ولاحقاً ستقوم بإجراء الاستشارات الانتخابية التي تتمنّاها السلطة. وساد في الصحافة وفي المهرجانات هذا التصوّر الجديد للانتقال. وترك بوضياف الأمور تأخذ مجراها.

بلا تعقيدٍ، سيجري أخيراً طرد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المساجد والجوامع، على يد سلطةٍ لم تستطع أبداً أن تتحمَّل اجتماع المؤمنين على نحو آخر، وأن يعبّر الوعّاظ عن آرائهم. وظنّوا أن في الإمكان وقف الانهيار من خلال «مراقبة الجدران». وبما أن شيئاً لم يتوقف على الرغم من سقوط مئات القتلى واعتقال الآلاف، فقد صار القمع عادة. وتبلّد العنفُ. وباتت السرية هي القاعدة، فصاحبها الإرهاب. إلاّ أن الدولة لم تضجر من ذلك؛ فهي تملك القوّة والوقت، ولا بدّ في النهاية من أن يتعب الصعاليك.

بما أن الحركات السياسية، الموثوقة نسبياً، لم تتراخ، فقد جرى الانكباب على اختراع من لا شيء حركة الرئيس الجماهيرية، «التجمع الوطني القومي» (RPN)، الذي يجنّد الشبيبة، والذي سينمّي لاحقاً الخط الوحيد، المقبول على صعيد الدين والسياسة.

لقد وقع الرأي العام في مصيدة. فمن جهة، الإيديولوجية الرسمية تحتل الحقل الإعلامي، يوصف كل احتمال اعتراضي بأنّه «ائتلاف مع الإرهاب» ومحاولة تخريبيّة مدبّرة من الخارج، وعمل «مضاد للوطن»؛ ومن جهة ثانية، شبيبة مضروبة، مهدَّدة بمعسكرات الاعتقال والتعذيب، ومنغلقة أمام كل اتصال وتواصل. وصار الواقع الاجتماعي هو عدم التورط مع أي من «العشيرتين»، وانتظار إفناء بعضهما بعضاً.

بوضياف، كسياسي عتيق، هل يعي أنه انزلق في هاوية، على الرغم من الحصار البيروقراطي؟ بعد وصوله بثلاثة أشهر، سيقول بوضياف إنه سيبذل جهده ليجد «ستين جزائرياً نزيهاً». عندئذٍ بدَّل سلوكه: فهو يريد الآن أنْ يتصرَّف من تلقاء نفسه، أولاً في المجال الاقتصادي. محاولاً العودة إلى الإصلاحات ومكافحة الفساد، وثانياً في المجال السياسي، المبحر في عمليات مريبة وعابثة. بعد أقل من مرور ستة أشهر على وصوله، سيتلاشى مأساوياً في هجوم ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٩٢. فهل كان على وشك إيجاد الجزمة الخفية التي كانت تزعزع المؤسسة؟

عندما يندمج الحاضر بالماضي

أُغتيل محمد بوضياف، فمن يمكن استخدامه واجهةً للسلطة العسكرية؟ سيد أحمد غزالي، وُصف بأنه رخو جداً، فجرى استبداله ببلعيد عبد السلام، الذي يرتاح العسكر لاستبداديته. فهو قادر، في المجال الاقتصادي والاجتماعي، على الانتقال من التسيير الإداري إلى اقتصاد

السوق، وبالعكس. وعلى كل الأصعدة، ستجري إدارة النظام على أيدي رجال لهم معنى واحد للتناسق.

تجاسروا على ما لم يتجاسر عليه بوضياف: يوم ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢، نُشِر «مرسوم اشتراعي متعلّق بمكافحة التخريب والإرهاب»، يضع حداً أخيراً لآخر آثار القوانين المتحدّرة من دستور ١٩٨٨؛ بعد وضع الانتقال السياسي على المشرحة، ووقف الإصلاحات الاقتصادية، جرى إنهاء استقلال القضاء. إنها حالة الطوارىء.

بعد تخلّصها من كل مرجع إلى القانون، ومن كل واجب تجاه الرأي العام، هل تستطيع السلطة تبرير هذه الديكتاتورية، بمسيرة تخرج البلاد من المحنة؟ لقد اختارت السلطات العسكرية الكاملة «لاجتثاث» الإرهاب. وصار في إمكان البيروقراطية الظهور على المسرح بلا قيد. وسوف تؤول إلى أكل طعومها؛ إذ غادر آخرُ أنصار الجمهورية المسلّحة السفينة، بقدْر ما كشف الزعماء طبيعتهم الفاشيّة والعشائرية والمعادية للمجتمع.

بعدما استعمل بلعيد عبد السلام بوفرة العلمانيين لمحاربة فوضوية وظلاميّة ولاأخلاقية كل الذين يقاومونه، وللقضاء على دناءات الانحلال، وعرضهم حيثما كانوا يستطيعون أن يخدموا؛ ها هو يعامل هؤلاء الناس بكل وقاحة وازدراء، ويصفهم بأنهم «استيعابيّون علمانيون» وهدّدهم بالطرد، ثم تخلّى عنهم. وبتشجيع من السلطة، منذ ١٩٨٩، على التلاعب بعدة هيئات سياسية واجتماعية وثقافية، وتوجيهها؛ سيشاركون في تمزيقها. فلم تكن «لجنتهم الوطنية للحفاظ على الجزائر» سوى تحريض على القمع[١].

غالباً ما كان العلمانيون في موضع جيّد للاتصال بالخارج، فأفرطوا في الإفادة من هذا الامتياز، سواء لدى النخبة العربية في المغرب والمشرق، أم في فرنسا، حيث روّجوا حقائق مقلوبة، تشوّه وقائع مجتمعهم وثقافتهم.

تخلّصت السلطة من هذه العادات السيئة، وراحت تدغدغ وطنية الفقراء. ودعتهم إلى «التحفّز الوطني» في مواجهة التهديدات الخارجية. لم يعد وارداً التفاوض آنياً على استحقاقات الديون؛ فسوف يدفع الفقراء الديون بكاملها. لكن ما جرى ربحه من تسليفات الاستثمار، خسرناه ـ وخسرنا فوقه ـ في القروض القصيرة الأمد بفوائد ربَويّة.

حين يُفقد الخبز، سيكون للأهالي الحق في السيرك. إن التحقيق حول الفساد في العقد الأسود ـ أي مرحلة الشاذلي، كأن الجزائر لم تُصب به إلا منذ وصول الشاذلي إلى الحكم ـ سيكون أخيراً تحقيقاً مبرمجاً، وسيكون دائماً مشهدُ الرؤوس التي تتهاوى. وسيجري بصورة

(١) جرى إنشاؤها غداة الدورة الأولى للانتخابات التشريعية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ من قبل أحزاب: التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) والشيوعيين (PAGS)، وقيادة الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (UGTA)، للمطالبة بإلغاء الدورة الثانية.

نهائية توطيد نظام إجازات الاستيراد. وحتى يكون الأمر في منتهى الغموض، ستُناط المهمة بلجان أكثر غموضاً، للإجازة التجارية، ثم للتمويل.

الفساد اكتسح السوق برمّته. وخلال عام، انحسر التسيير الاقتصادي المركزي بتصفيات حسابات بين أصحاب العمليّات والوسطاء، الذين سينتهون إلى نيل موافقة رئيس الحكومة. عملياً سيجري إنفاق عملات صعبة، تمّ الحصول عليها بكلفةٍ باهظة، وتعادل نفقات السنوات السابقة، مع تعميق المخالفة على صعيد التموين. فتزايدت الثروات وتصاعد تهريب الرساميل.

إن اقتصاد الدولة البيروقراطي أنهى محاولة استقلال مؤسسة الإصدار التي لم يتمكن من تصفيتها تماماً رئيسُ الحكومة السابق، الذي كان يراقبه بوضياف عن كثب. وإن الإدارة، وليس السلطات النقدية المستقلة، هي التي ستجيز الاستثمارات الأجنبية وتكفلها. لهذه الغاية، كما في زمن الحرب، جرى الوعد بقانون استثمارات متميّز جداً، لدرجة أن البلد سيمكنه التحوّل إلى «كونتوار» تكفله دولة قويّة. على الرغم من سلطة قهرية، سيلزم أكثر من سنة لوضع نصٍ ناقصٍ ولا يمكن تطبيقه إلاّ بصعوبة.

وبنحو خاصٍ، تمّت العودة إلى التمويل اللامحدود بالعملة، سواء من الموازنة أم من مجمل الاقتصاد العام. ومع انعدام السلع، سيحصل على أوراق البنكنوت أولئك الذين لا يزالون قادرين على إيجاد عمل. وللقيام بتدبير جيّد، يجري إحباط حيازة عقارات والبناء عليها، مخصّصين سلطة التقرير للإدارة وللأسواق النادرة في المنشآت العامة. وبما أن الإنتاج لم يعد يموَّن، في الآن ذاته، إلاّ بالقطّارة، فإن أوراق البنكنوت الفائضة ستضخّم السوق الموازية، والمضاربة والتوظيفات في الخارج. وجرى تلغيم الاقتصاد بالتكديس الناجم عن النهب والاختلاس والامتيازات.

اختبأ التحديثيون، بعدما أُحبطوا، وراحوا يحلمون بالسلطة الكلية. والآن صار القطاع الخاص الذي أغواه لفترةٍ أفقُ الدعم والإعفاءات، يفضّل قيود السوق على معاداة «دولة العناية». سراً، غادرت الثروات الكبرى السفينة وراهنت على تحالفات جديدة، وارتقبت فرص إعادة الانتشار والتبييض، بعد المرور المحتّم بصندوق النقد الدولي.

بين الحين والآخر، يمكن لمراقبة الوضع أن تفلت من أيدي السلطة. فالخوف من الانفجار الاجتماعي يحثُّ على الاعتدال، بعدما راح الغرب، اللامبالي بالأمس والقلِق أكثر فأكثر من تحوّل اتجاه الأحداث، يضغطُ لأجل الوصول إلى تسوية. للمرّة الأولى، استولى الشكُّ على مجلس الجنرالات، الذي يدشّن أسلوب «المجامع المغلقة». والتفريق بين «مناوئين» و «محاورين»، المعتمد لتقسيم المعارضة، إنما ينطبق على أرباب السلطة الفعلية. أخيراً، تتصوّر الهرمية العسكرية دعوة المدنيّين المهملين حتى الآن، إلى الحوار، لكي يشاركوا في مهمة الرقابة الاجتماعية العاقّة.

تقاسم الجثث

بعدما تعب العسكريون من الحرب، مدوا اليد إلى المربع الأخير من الوظيفة العامة التاريخية، التي أخلت الميدان للتدخل الخارجي، دون أن تنظم الإدارة الداخلية. كيف يمكن أن يتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟ لقد جفّت احتياطيات الادخار التي يملكها الخاصّة. وفي مواجهة العجز العام، لم يعد في الإمكان أخذ الضريبة إلاّ من الفئات الميسورة، وهذه عملية لا يمكن أن تقوم بها إلاّ حكومة مقبولة من الأكثرية. إننا بعيدون عن ذلك، والطريق مفتوحة أمام الفساد المُعمَّم، وانكماش التسليف وهرب الرساميل إلى الخارج. وحين لا تفارق أسعار النفط السقف المحدود، تغدو مضحكةً المناقشاتُ حول صيغ الجدولة ومستويات خفض قيمة العملة. كل ما يجري هو تأجيل التوقف عن الدفع. إنّه المأزق.

على الجبهة الداخلية، الإدارة الأمنية تهدد بالقمع البوليسي كل حركة جماعية وتُسكت بالقوّة المطالب الاجتماعية. إن سنواتٍ عديدة من انحطاط شروط المعيشة عمَّمت الفقرَ والحرمان. وهؤلاء الذين كانوا لا يزالون يكرهون الانضمام إلى التطرف، سيدفعهم الإفقار إليه.

عملياً، جرى بلوغ حدود الهرب إلى الأمام في إدارة الأموال العامة. فلا الضريبة ولا الادّخار بقادرين على تحمّل المزيد من الاقتطاعات. القدرة الشرائية في أدنى مستوى. بدون إصلاح ضريبي عميق وتغطية السوق للحاجات المالية في القطاع العام الاقتصادي، يمكن أن تصبح الخزينة مضطرة، اعتباراً من عام ١٩٩٥، للتخلي عن تحمل قسم من التعويضات والتقديمات الاجتماعية. إن السلطات الراهنة عاجزة عن البتّ بهذا الأمر، إذْ لا يمكن تحقيق إصلاح كهذا، بدون تفاوض مع الشركاء، المكرهين اليوم على السكوت.

لم تعد تُمارَس رقابة الدولة إلا على تجميد أجور القطاع العام وإدارة إجازات الاستيرادات الأساسية بنظام الترخيص للأرخص، وهما تدبيران مدمِّران لما تبقى من الدولة. تكيَّف أصحاب العمليات الاقتصادية مع التطورات يوماً بيوم، فهم لا يستثمّرون، ثم يضاربون ويحاولون البقاء، منتظرين ظهور مَخْرَج. وتصاعد الانحراف التضخّمي، وتراجع الإنتاج، دون أن تظهر السلطات المركزية أدنى قلق. لم يعد الاقتصاد موجهاً، بل سائراً بقدرة الأحداث. لقد جرِّبت كل الوصفات الاقتصادية الزائفة، بما فيها الجمود الكلي الراهن، من غير الحؤول دون النضوب المتواصل للموارد، والإفقار، واليوم، صعلكة حقيقية للطبقات المتوسطة، مصدر كل الانحرافات.

كائنةً ما كانت الحكومات الراهنة، فإنها تجابه وضعاً في غاية الصعوبة. لقد تحقّقت التوقعات الأكثر تشاؤماً، المتعلقة بالوضع الاقتصادي، على الرغم من اتفاقية التفاهم مع صندوق النقد الدولي. ولم يُباشَر بأي تدبير لنهوض فعلي بالجهاز المنتج، الخاص والعام، سواء تعلَّق الأمر بتوفير ضمان التموينات، أم بتخفيف الضغوط المالية الداخلية والخارجية، أو تحسين سير الإدارة، وإطلاق الاستثمار، وتحرير التجارة. الأمر الذي أدّى إلى تزايد التسريحات، وخفض

المداخيل الموزعة، وانقطاعات التموينات الجارية وارتفاع الأسعار.

أخيراً، لا مفرَّ من تدبّر الانخفاض المستديم في أسعار الصرْف. وفي كل حال، انغلقت السوق المالية، بنتيجة الجدولة، ولن يتمكَّن شيء من جعلها تتحرّك جوهرياً، نحو العودة إلى الاستقرار المستديم. ولم يعد في الإمكان سوى مضاعفة المناشدات للخارج لزيادة المساعدات بدون مقابل من الارتهانات المالية، والسماح بتحرك أصحاب السيولة.

للخروج من المأزق، الحل سياسي أولاً وبكل وضوح. فإذا تقرّرت بسرعة «قطيعة» ما، فإن الضغوط على الدولة، الناشئة من تحرير الصفقات، يمكن تعويضها بمردود ضريبي أهم من المردود الحالي، ويسمح بدوره، بتمويل البناء وإطلاق العمالة، بينما توحيد الأسواق ومعدلات الصرْف ومراقبة حركة المال، كانت تكبح المضاربة وتعيد إطلاق الاستثمار وتكوين أموال ذاتية. وبالمقارنة مع ١٩٩٠، لم تعد العمليّات قادرة، مع ذلك، على أن تتم في التسوية وبالإقناع. لقد تأخر الأوان كثيراً، وعملياً صارت هوامش المناورة معدومة. لقد تحدّدت نُوى الممانعة، وسيتعيَّن على سلطة شرعيّة أن تقرّر القبول بهامشيّتها.

إذا كان هناك من يفضِّل الحفاظ على التحالفات مع جماعات المصالح التي تفرض تخليص التسيير الاقتصادي من المحاصرات البيروقراطية والفساد، فإن توحيد الأسواق وضبط المضاربة وإصلاح الضريبة سيجري تأجيلها حكماً.

في أثناء ذلك، ينتظر النظامُ بقاءه من الخارج. لكن من المحتمل قليلاً أن يوافق النظام المالي العالمي أن يتحمّل بقوة عبء إعادة التمويل الضروري، لأن خزائنَ أموال البلدان الدائنة ستتحمل معظمَ هذا العبء الكبير. وستواصل السوق المالية انغلاقَها، ودوماً ستجري التمويناتُ في الظلام، بفوائد محظورة على صعيد الاستدانة. وحدها التسهيلات الدنيا ستستمر في المجيء من البلدان الدائنة. وهذا تعفّن لا يمكنه الاستمرار إلى ما لا نهاية..

- ١٠ -
شروط التغيير

لا يمكن لأي مشروع سياسي مجدِّد أن يتجسد في المجتمع الجزائري، ما لم يستند إلى توسيع الحريّات. وإلغاء الرقابة، واستقلال القضاء.

الإسلامية وأسبابها

في الأساس، لو كانت الحريات مُصانة، لما كان ثمة حاجة إلى تسييس الدين. ولا يتعيَّن على وحدة القناعات الخوف من سيادة الشعب، وكأن هذا الأخير لا يهتم بالاختيار بين قناعات مختلفة. وخلافاً لما يطرحه الإسلاميّون الراديكاليون، لا تحتاج ممارسة الإسلام إلى رقابة السلطة لكي يؤمِّن الحفاظ على القيم الأخلاقية، والحق في العدالة وصون الحريات العامة. هذه هي طبيعة الخلافات بين الإسلامية السياسية وبقية المسلمين. إذ ليس للدولة أهليَّة للتشريع في الشأن الديني؛ وليس مقبولاً تحويل العلماء والأئمة إلى موظفين تابعين.

إن الإسلامية ـ بحكم غياب الإكليروس في الإسلام ـ هي وجهة نظر بين وجهات أخرى، وهذه الوجهة ينبغي الاعتراف بها شرعياً، ما دامت لا تدعو إلى الاستبداد. لأن الإسلامية تتعلَّق بسلوك الأفراد وليس بالحق العام والحريات. وناهيك بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت قد سلَّمت بالقاعدة الديمقراطية قبل أن يدفعها عنفُ الدولة إلى القطيعة. وهذه ثابتة نجدها مكرَّرةً في كل العالم الإسلامي: فالإسلامية السياسية لا تقوم ولا تتطوّر إلاّ هناك حيث تشعر مجتمعات أو جماعات إسلامية أنها مضطهَدة.

وعليه، فقد ازدهرت الإسلامية السياسية الحديثة ـ ولا تزال تزدهر دوماً ـ في العربية السعودية أولاً، منذ أمدٍ طويل جداً: كانت في المنطلق رأسَ المقاومة للمحتّل. ولكنها، بعد ذلك، استقرت في الحكم بالقوة، وراحت تنتشر خلال حقبة طويلة في كل العالم الإسلامي: لقد وزّع السعوديون، بلا حساب، أموالاً على بناء المساجد الضخمة، والجامعات المفتقرة إلى الوسائل التربوية والكوادر، وعلى تكاثر الشبكات الخيرية التي تقوم بدعوتها، بقليل من النفقات، في قلب إفريقيا البائسة وبنغلادش الجائعة، وحتى لنشر القميص الوطني في كل مكان، وهو في الحقيقة أقل كلفة من الطقم الغربي.

في مرحلة الحرب الباردة، هذه الإسلامية السياسية السعودية لم تُثِر مشكلةً بالنسبة إلى الغرب، ولا عاصفة علمانية وجمهورية، ما دام الأمل كبيراً بإمكان استخدامها لزعزعة الماركسيّة والبعثيّة والاشتراكيّات الخاصة والأشكال الأخرى من القوميّة المنتصرة، المتهمة بالتعاون مع موسكو. وهي حركة غنيّة، احتكرت تقريباً النشر والصحافة، وبالطبع الكتاب الديني، عملياً في كل العالم الإسلامي غير الشيعي؛ وهكذا تغذّى «الصعاليك» المسلمون في العالم الإسلامي، بغياب الأفضل، من أدب ديني مسوّق ومدعوم بقوّة، ومن مواعظ معلّمين أهّلهم السعوديون، وكيّفوهم مع يأسهم وتمرّدهم.

ومن السهل اليوم اتهام الإسلامية السياسية التي لا يوجد وراءها نفط ولا مصارف، ولكنها تأمل بالوصول إلى السلطة، بطرق انتخابية غالباً، لتحقيق مقاصد أخرى. فهي تبدو فجأة كأنها حركة فاشيّة، لا بدّ من خنقها قبل ولادتها. كذلك، ربما يتعيّن على الغرب أن يشرح «للفاشيين الجدد» أنّ الخطاب الذي ساعد مطوّلاً على انتشاره، لم يكنْ سوى تضليل...

مع ذلك، توجد «إسلامية» أخرى: الإسلامية التي ترعرعت، منذ أمد غير بعيد، على أنقاض الأمبراطورية العثمانية، في كل أنحاء أرض الإسلام، وظلّت حيّةً حتى أزاحتها من المجال الاجتماعي الإداراتُ الكولونيالية وبالأخص الدول الوطنية التوتاليتارية، لأنها كانت تطالب بالقواعد الديمقراطية. إن روحية النهضة، المتميّزة بكونها سلمية ومتجذّرة بين الأهالي، ومنفتحة على العالم، لم تفرضْ نفسها حقاً، ولكنها ظلّت مؤثّرة جداً في العالم الإسلامي، وفي الجزائر نفسها. هناك حركات كثيرة تحاول استرجاعها وتكييفها مع الأزمات الراهنة؛ ولكن من يصغي لها اليوم؟

إن هذه الإسلامية التي تعمل على مستوى الضمائر والسلوك والأخلاق، تتقبّل التنوع ولا تصبُّ في الراديكالية إلاّ استثنائياً ـ عندما تُغلق السُبلُ الأخرى. وبينما تفرض السياسة قانونها باسم القوة أو الأكثرية، لا تستطيع إسلامية النهضة فرض القانون الإلهي، ولا فرض نفسها باسمه، خصوصاً على المسلمين؛ فشعارها هو حق الاختلاف. إنها ترفض الرقابات والإكراه. وهي غريبة عن المتطرّفين الذين يودّون توريطها في مغامراتٍ سياسية. إن التمكن من قول الحقيقة في كل ظرف يعني حرية الفكر والعمل، وكذلك احترام أهليّة المواطن وقدرته على التقرير. هكذا كانت الإسلامية في الحركة الوطنية الجزائرية.

الخلط الخطير بين الدولة والإسلام

حين قرّرت الدولة الممركزة، غداة الاستقلال، أن تجعل الدين والجهاز القضائي أدواتٍ للسلطة السياسية، على غرار الدول التي سبقتها في المشرق، إنما ألحقت في الجزائر أذىً كبيراً بفكر المسلمين وعملهم.

إن الرقابة البوليسية المتغطرسة وبيانات الشعبوية الفارغة، لم تنجح أبداً في تحويل عميق

للسلوكات الاجتماعية، والأخطر من ذلك، لم تتمكن من جعل الحياة اليومية قابلة للاحتمال. وإن كل تدخل للدولة غير مناسب في السجال بين المسلمين، يُعاشُ كأنه قلّة دراية، وحتى كأنه إساءة للكرامة الإنسانية. ومجدداً، صارت الانتفاضة دينية، معنوية وأخلاقية، بينما كان يُفترض أن تبقى دنيوية. فالمرء عندما يفقد كل شيء، تكون القناعاتُ ملاذه الأخير.

في الجزائر كما في سواها، لم يكن للخطب الرنانة التي تلقيها النخب المهذِّبة للأخلاق، والتي تسلب صوتَ شعب صامت، تصفه بالبدائية، سوى فائدة واحدة هي الحفاظ على امتيازات البعض، وعلى تضحيات الآخرين. وفي مواجهة الجمود الفكري في القمة، الذي يُفضي إلى عدمية دينية لدى جيل منكسر بكامله أمام التسيير البيروقراطي والديكتاتورية الشعبوية، الخائفة من أفق الفقر، يكون مطلب الحرية والعدالة مشروعاً تماماً. ومن المنطقي أن يُعبَّر عنه بواسطة الدين خصوصاً.

بالأمس، في مواجهة انقياد الأئمة المعيَّنين، والتزمت وسلبية المواعظ الرسمية تجاه الفساد والظلم، شعر المؤمنُ أنه مُهان، فراح يبني مساجده الخاصة به، ويختار أئمته. وتجدَّد قيام شبكات الاتصال المباشر والمستقل للمتحدات الصغيرة، حول الجامع. وهكذا جرى ضرب الاحتكار الرسمي للتواصل ولرقابة الإشاعة، في أساسه. فقد ارتدى الجامع أهمية أساسية، شرعية وإيجابية، لتعليم السياسة. وفي غياب المدارس، صار الجامع المكان المميّز للدفاع عن النفس ضد الظلم، وللتعاضد والتماسك الاجتماعي في الحياة اليومية. ولم يكن منطق النظام قادراً على تحمّل ذلك، وسيدفع القمع الانتقائي إلى الاحتكام للقوة: فكلما كان ينزلق إمام جامع إلى ميدان التشكيك بالنظام، كان يؤخذ إلى السجن، وتقدّمه الدعاية الرسمية كأنه عدو خطير.

في هذا الوضع، يفسّر الإسلاميون القانونَ حرفياً، ولا يتوانون عن المطالبة بأن تذهب الدولة، الإسلامية رسمياً، إلى آخر منطقها. لقد أخطأ أولئك الذين وحّدوا الدين والدولة. ففي هذه اللعبة، حيثُ ألغي تدريجياً كل فكر مستقل، صار الدين الرهان الوحيد للسلطة، الأداة الكبرى لرقابة المجتمع استبدادياً: اقتنعت الإسلامية السياسية، التي يغذيها الإزدراء والاستبعاد، بأنها ستربح كل شيء، إذا نقلت المجابهة إلى الميدان الديني.

لكن الماضي يموت، وهناك رؤية حديثة تفرض نفسها. فلا بدّ للإسلامية من مراجعة علاقاتها بالاستبداد السياسي، المتجذّر في المجتمع بعد أكثر من ٢٥ عاماً من التسيير الممركز. ولا بدّ لها من التطور.

ضرورة المشاركة، التواصل الحر والتحقيق الفعلي للمواطنية: هذه هي المطالب الثلاثة اليوم. إن التغيير الذي جُرِّب سنة ١٩٩٠ في أسوأ الظروف، لا يمكن إحياؤه الآن، إلاّ إذا وافق النظام على القواعد الديمقراطية أولاً. فالحذر يُترجم لدى الشبيبة بالانجذاب إلى التمرّد، ولدى بقية الأهالي بالرفض الصامت للتسوية.

وما لم تؤخذ في الحسبان مطالب العدد الأكبر في مشاركة فعلية في الرقابة الاجتماعية السياسية، لن يكون في الإمكان ممارسة أية سلطة بشكل صحيح. لكن سقوط الاستبداد ' يُبرمج: فالأكيد اليوم هو أن محاولات الانتقال التفاوضي، إلى نظام حرية ومسؤولية وعدالة، ِداد مصاعب نجاحها أكثر فأكثر. إن الآفاق السياسية مغلقة، وإن التجذُّر نما وترعرع. المجابهة المبرمجة، حتى داخل الجامع، التي اختارتها سلطة استبدادية، انقلبت إلى مجابهة سكرية واسعة النطاق.

ختام

في الجزائر، حاكمت السلطة الإصلاحيين، مثلما حاكمت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والمقصود هو إضفاء الشرعية على خرافة المستبّد العادل، وبذلك، ضرورة عنف الرقابة الاجتماعية. وحين تخوّفت السلطة من الاتصال بين أفكار الإصلاحات وبعض التيارات الإسلامية، إنما فتحت الطريق أمام العنف غير المضبوط. وعلى قدْر تراكم النكسات. فقد العنف من صدقيّته، وصار هناك أتباع في كل التيارات للطريق الانتقالي الذي اختارته الإصلاحات. ألا تطالب الحركة الإسلامية، اليوم، بدولة حقوقية، كما يدلّ على ذلك اشتراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مذكرة الأحزاب المعارضة التي أُقرّت في روما، في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥؟

لا بدّ من تيار سياسي واضح يسمح باستبعاد غواية الانقلاب، من أي جهةٍ جاء. إذْ إن قواعد لعبة التغيير ما عاد في الإمكان تحديدها إلاّ بمشاركة مختلف الأفرقاء، وبتطبيقها أولاً.

على الصعيد الاقتصادي، إن التهديد بالكلفة الباهظة للانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي استخدم سنة ١٩٩٠ لإثارة قلق العاطلين والشغيلة، ولتحييد الكوادر، أضرم ناراً كبيرة. واليوم أدرك الجميع أن ثمن الجمود والركود والعودة إلى الوراء أكثر كلفةً، وظلماً في توزّعه. لقد صارت الجزائر طريدة سهلة للاقتناص والنهب والاستغلال، ليس بخطأ من صندوق النقد الدولي، بل لأنها لم تعد تملك مشروعاً سياسياً ولا أجهزة دولة فعّالة.

قبل ١٩٩٠، كان التعيين في مختلف مناصب القيادة يحثُّ على تأهيل محسوبيّات مبنيّة ومتيّنة، وفقاً للعبة تقاطع معايير الاختيار الغامضة (مصالح عائلية، شبكات «نضالية»، مسالك استتباع لمتقلّدي السلطة في الطبقات المتوسطة الجديدة، تعيينات سرية..). وللحفاظ على الانضباط، والحد من مخاطر النزاعات، وإفساح المجال أمام القادمين الجدد، استمسك نظام الفساد بتوسع متواصل. فمن الآن وصاعداً صار هاجسه استبعاد كل احتمال لزعزته. وبالتدرّج، تجمّد عند هذين الشرطين، أربابُ الرقابة على النفوذ.

في كل المرحلة الممتدة من الاستقلال حتى ١٩٨٦، سمح النمو الاقتصادي المتحقّق، بكل الانحرافات. وفي العقد الأخير، صارت ظاهرة الفساد أشدَّ أذىً لأنها انكشفت في الخارج: فبعد أزمة النفط، أغلقت الاقتصاداتُ التصديرية، الباحثة عن أسواقٍ طارئة، عيونها عن

العمولات والرشوات؛ وبذلك تعزّز نفوذ الوسطاء، بلا عقاب. ناهيك بأن هذا التدويل لشبكات الفساد، شجّعه اختلال الأسواق المالية والنقدية، وغموضُ قانون الشركات، الذي يجيز تكاثر الشركات «البارافانية»، خصوصاً في الفراديس الضريبية، وسريةُ المصارف. وقام بالباقي تشجيع الاستدانة الخارجية والداخلية.

وكانت حصيلة ذلك أن الرساميل المنهوبة هُرِّبت بسهولة كبيرة، ولم تعد تظهر في وضح النهار، ولم يعد لها مالكون ظاهرون: فالوسيط والمُسخَّر، المجهولان، صارا من الأشخاص المركزيين في الاقتصاد الجزائري؛ وهذا الغمام الدخاني جعل من الصعب إجراء أي تحليل موضوعي للوضع.

اعتباراً من ١٩٩٠، أخلَّت القوانينُ الاقتصادية الجديدة وإعادة تنظيم الأجهزة الإدارية والاقتصادية، إخلالاً شديداً بالتنظيم القائم. وعبر صناديق المشاركة، خضعت الرساميل العامة التجارية لآليات رقابة القانون التجاري العام. وصار أمراً إشكالياً تسييرُ الاختلاسات على مستوى المنشآت المنتقلة إلى الاستقلالية. والتعيين في مجالس الإدارة صار أقل تشجيعاً للمحسوبية وإعادة إنتاج العشائر، من التعيينات الإدارية. لقد قُطعت الرقابة على الصفقات، عن السلطات الإدارية، وانتقلت من خلال «شركات المحاسبة» إلى طريقة شفّافة تسمح بتقدير مستقلّ. وصار ظهور كوادر شابة، عيَّنتهم حكومةُ الإصلاحات، يثير القلق.

فقد الوزراء ومجلسهم جزءاً كبيراً من قدرتهم على التدخل القانوني في توزيع الموارد العامة، وتوجيه النفقات وإدارة التجارة الخارجية والداخلية، والتسليف. وجرى الفصل بوضوح بين صلاحيات البرمجة والإدارة والرقابة، ووضعت موضعَ تنافس؛ كما أُعيد النظر في قواعد الأسواق العامة. إن الاستعانة بالمحترفين، وشفافية قواعد التعيين ـ حتى وإن كانت النتائج محدودة، من جرّاء مدّة الإصلاحات القصيرة ـ أدَّتا إلى تشتيت الفِرق وتفكيك نظام الشبكات. أخيراً، الفصل القانوني بين سلطة النقد والتسليف، ومراقبة الأموال العامة وإدخال القواعد المشتركة للرقابة على النشاط المصرفي، تعرّض للخطر مورداً من الموارد الأساسية للامتيازات والإثراء، نعني «نظام الفروسية» في تسيير التسليف الداخلي والخارجي.

إن فجائية المبادرات أدهشت شبكات الفساد التي ردَّت أولاً، كما رأينا، بالوشاية وتخريب الإصلاحات والتمرّد. غير أنها لم تحرّك سوى جحافلها الخاصة ـ وهي لا يمكن الاستهانة بها في مرحلة أولية تعوزها الكفاءات ـ، ولم تتمكن من التغرير بالجسم الاجتماعي، ولا بالمقاولين الذين يسعون للانفلات من شباكها. كما أنها ستفضّل، في مرحلة ثانية، التكيّف وممارسة التغلغل وتضليل الكوادر المعينين حديثاً، وإثارة الفضائح. فتخلّت جزئياً عن مجال النشاط الداخلي (الأسواق العامة وتجارة الجملة) لكي تركّز على التجارة والتمويل الخارجيّين، الأصعب إصلاحاً على المدى القصير.

من الآن فصاعداً، يتوارى الزعماء المحليّون، فيما أقدم المسؤولين (موظفين كبار، أعضاء

سابقين في الأمن العسكري، الخ) عن الدورات الإفسادية الذين كدّسوا رساميل مهمة جداً في الخارج، يراقبون، من منشآت «الأوف شور» أو شركات «بارافانية» تقع في الفراديس الضريبية، التوزيع الجديد للغنائم، وكانوا يفيدون من مصاعب فِرق الإصلاحات ومتاعبها في إعادة تنظيم التجارة الخارجية، وتفكيك «العشائر»، فيمارسون ابتزاز الفاقة. وفوق ذلك، بمساعدة بدايات اللبْرلة، صارت مراقبة الفساد بالرقابة على الرساميل حاسمةً بالنسبة إلى الإعفاء الإداري. فتكيَّف تدريجياً قسم من الوسطاء والمسخَّرين مع التحويلات غير القانونية والتلاعب بمعدّلات الصرْف والتسليف التجاري القصير الأمد. على المستوى الضريبي، تقرَّرت هجمات مضادة لإحباط المضاربة النقدية، وإبعاد المتدخلين من أصحاب الأصول والرساميل غير الشفّافة، وتشجيع المنشآت القائمة في الأسواق المضمونة والمراقبة، على القدوم للمتاجرة في الجزائر. لكن رحيل الحكومة في حزيران (يونيو) ١٩٩١ سيضع حداً لتلك الجهود.

إلاّ أن التصحيح المنقوص سيغيّر لأمدٍ بعيد قواعد اللعبة ويعكّر استقرار التنظيم الاحتكاري والتراتبي لشبكات الفساد. لقد اتسم الوضع الجديد بالفقدان، ولو النسبي، لنفوذ وفعالية الزعماء المحليين، لصالح تنسيق ورقابة يمارسهما الوسطاء الخارجيّون. لهذا التطور عاقبتان: في المقام الأول، هذا الفقدان للسلطة يخلخل الانضباط الداخلي؛ وجزئياً تتشتَّتْ «العشائر» ويتطوَّر التنظيم المتمرتب نحو تكوين جماعات مصالح متنافسة وغير مستقرة. أما الرقابة الخارجية فهي مضطرة لاستعمال أسلحة رادعة تتراوح بين التدخل المكشوف أكثر فأكثر في التسيير السياسي المركزي، والابتزاز والعنف. كما أنها مضطرة، من الخارج أيضاً، لترك المنافسة تأخذ مجراها، وكذلك الفوضى في الأعمال. ففي الوقت ذاته، تطوّرت تقنيات المافيات، كما يقال في الجزائر، بحيث صار الفساد «ديمقراطياً». وفي المقام الثاني، التمويل المتدّرج لإدارة الاحتكار والتخزين، أدَّى إلى التصميم الصريح والمستديم على المخالفات في كل الجهات، والقضاء على الدولة.

وكما جرى في روسيا، حلّت محلّ المعركة لأجل انتقال هادىء يحفظ الامتيازات والاعفاءات، المطالبةُ بليبرالية وحشيّة، لا سيما في موضوع الرقابة على حركات الرساميل وإلغاء الضرائب على مداخيل المضاربات. وفي هذا الإطار يجب تفسير المأزق الذي وقع فيه البيروقراطيون والبيروقراطيات على صعيد «الإصلاح البنيوي» الخارجي: من الممكن شرعنة النهب بالتوهيم أنه مفروض من الخارج، مقابل تأجيلٍ لدفع القروض. فالفساد مقيم في الخارج بكل أمان واطمئنان، هناك حيث تهرب الرساميل منذ أمد بعيد، وحيث سلطة المال يمكنها الانتشار مجدّداً، وفقاً للظروف، لكي تعتصر مجتمعاً يزداد فقراً، واقتصاداً يزداد اختناقاً. إن تحويلات الأرصدة وانتفاخ الصفقات المالية والنقدية التي سيؤدي إليها الانتشار الجديد لاقتصاد الدولة في اتجاه السوق، ستستنزف دماء الاقتصاد الجزائري.

لا مفرّ من استئنـاف قواعد لعبة الإصلاحات، وتعزيزها على أيدي أولئك الذين سيكون عليهم غداً أن يواجهوا، بعد استعادة الاستقرار، عواقبَ تبديد الموارد. إن الانتقال إلى اقتصاد

السوق لا يكمن، عملياً، في فرص التعايش، وسط تركيبات مشبوهة، بين صيغ استغلال العمل والرأسمال، الأشد تنوعاً. فالنظام التنافسي والمنفتح الذي يفترض بالبلد أن ينتهجه، سيكون هدفه تشجيع السلوكات السليمة، وحيازة الرساميل وملاءة التسليف، والقدرة على التسديد. وفي آنٍ، سيتعيّن على العدالة المالية أن تضمن الاستثمار وتؤمّن تحرير المبادلات والاستقرار النقدي.

اليوم، يجابه المجتمع الجزائري مطلبَ تغيُّر أساسي يتعلق بكل التيارات السياسية. هذا التغيّر لا يقع في نطاق الإيمان الإيديولوجي أو الخطاب السياسي حول تطلعات الرأي العام الشائعة، بقدر ما يقع في تحوّل جذري على صعيد سلوك النخب تجاه المجتمع. لم يعد ممكناً ـ بعد مرور ستة أعوام على ظهور تعدّد الأحزاب، وبعد مرور أربع سنوات على الحرب الأهلية الشرسة ـ ممارسة انتداب سياسي لا يستمد شرعيّته من صناديق الاقتراع. ولا مناص للمؤسسات من التسليم برقابة فعلية للمواطنين على السلطة. إن التوقيع على بياض الذي كانت تخوّله المشاركة في معركة التحرير، لم يعد له ما يبرّره. فقد دخل شبان اليوم إلى المسرح السياسي؛ وسيكون من الصعب استبعادهم عنه.

قبل أربع سنوات، وفي وضع أقل انحلالاً، كان بعض هؤلاء الشبان يقبل بانتقالٍ هادىء، مشترك مع الأجيال الأكبر سناً، فيما كان آخرون يعطون أصواتهم لحركة التجدّد. ولكن، اليوم، فقدَ الجيل القديم، عملياً، كل فرص التقرير لوحده غداً في مصير البلد السياسي، لأنَّ الفوضى والإفقار والانقسام وفقدان الأمن، تُعزى كلها إليه، بحق أو بغير حق، ناهيك بأنَّ المجتمع يدفع يومياً، منذ حزيران (يونيو) ١٩٩١، ضريبة مرتفعة جداً، ثمناً للمغامرة السياسية للحركة الإسلامية ولاستعجالها غير المنظّم في الوصول إلى السلطة بطرق غير ديمقراطية. لقد أوقعت الشعبوية والذهنية الحزبية وعمليات الاستبعاد أضراراً كبيرة.

ولو أن المجال السياسي انفتح في الوقت المناسب، وأُعطيت فعلياً الضماناتُ لمنافسة صحية وسليمة، فعندها سيجري الإدراك بأن الفكرة الديمقراطية قد حققت تقدماً منذ أربع سنوات، على الرغم من المظاهر، وأن شروط الانتقال السلمي موجودة. لكن لا بدّ من الانتهاء من التسويات العشوائية. فالقيّمون على السلطة اليوم، يسعون وراء صيغ استلابية جديدة، مؤاتية للراديكالية والتجذّر. وعلى النخب الراهنة أن تواكب الأجيال الجديدة في ممارسة السلطة، بدلاً من الإصرار على استتباعها والوصاية عليها. وإذا لم يفت الأوان كثيراً، فإن هذا هو الدور الوحيد الذي لا تزال قادرة على الاضطلاع به شرعياً.

هذه هي المرة الثالثة التي يجد فيها الشعب الجزائري نفسه أمام خيار حاسم في تاريخه الحديث. غداة الاستقلال، ربما كانت الظروف تفسّر انقياده لتفويض سيادته إلى نخبه الجديدة المنتصرة. ولكنّ ثقته خابت، إلى حدٍ بعيد جداً. ومرّة ثانية، طالبَ بالتغيير في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٨٨. فما أكثر الذين يحاولون، منذ ذلك الحين، أن يبيعوه بضاعةَ الماضي، في

توضيبات مختلفة. وفي كل المعسكرات، جرى البحث عن كسب انتدابات وولايات مقابل وعود، لكن الأزمنة تبدّلت، والشعب يرفض الانقياد.

على أنقاض النزعة المغامراتية التي جمعت متعلّمي السحر والشعوذة من كل الجهات، يبحث الجميع عن مخرج للعنف. فقد بيَّن المجتمع، سنة ١٩٩٠، أنه يقبل بقيود قواعد اللعبة الديمقراطية، التي أفشلتها المطامع السياسيّة الملتوية والمصالح الصمّاء. لا بدّ من وقف اللجوء إلى العنف. وفي النهاية ينفتح المجال السياسي. فإذا انطلقت ديناميكية سلمية أهليّة، فإن المعطيات ستتبدَّل جذرياً. عندها سيبدأ السجالُ الحقيقي وعمل البناء الحقيقي.

المحتويات



سلسلة «السياسة والمجتمع»

قضايا علم السياسة العام (طبعة ثانية)
د. محمد فايز عبد اسعيد

التطور اللامتكافىء (طبعة رابعة)
دراسات في التشكيلات الإجتماعية للرأسمالية المحيطية
د. سمير أمين

التنمية المفقودة (طبعة ثانية)
دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية
د. جورج قرم

انفجار المشرق العربي
من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان
د. جورج قرم

اوروبا والمشرق العربي
تاريخ حداثة غير مُنْجَزَة
د. جورج قرم

الشخصية العربية ـ الإسلامية والمصير العربي
(طبعة ثانية)
د. هشام جعيط

اوروبا والإسلام
صدام الثقافة والحداثة
د. هشام جعيط

العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي
الإستقطاب الدولي الغربي وتطور التكنولوجيا الصناعية للعالم الثالث
١٩٧٠ ـ ١٩٨٠
د. محمد عبد الشفيع عيسى

الإرهاب السياسي (طبعة ثانية)
بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية
د. أدونيس العكره

دراسات إيديولوجية في الحالة العربية
د. تركي الحمد

٢٠٠٠ /٩٧/١٢٢٣

مطبعة دار الكتب ساحة رياض الصلح بناية اللعازارية تلفون: ٦٤٥٠٣٩ (٠١)

الجزائر: التحرير الناقص

□ لن تحظى المأساة التي تمزّق المجتمع الجزائري منذ عام ١٩٩٢، بحلٍ سلميّ من دون قيام نقاش حقيقي بين كل الأطراف المعنيّة: الجيش والديمقراطيين والإسلاميين. ومن أولى شروط هذا النقاش: إقلاع هؤلاء عن الأساليب الدعائية أو الديماغوجية، والالتزام بإعلان الحقائق كاملةً، وضرورة مراجعة تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، تاريخها المغيَّب والمؤسطر من أكثر من جهة، إلى حد التغذية المباشرة للعنف الحالي.

□ من هنا تأتي الأهمية الكبرى لهذا الكتاب، حيث يعاود مسؤول جزائري سابق، رسم تاريخ ثلاثة عقود من خلال شهادته للحقيقة. فمنذ عام ١٩٦٥، كان غازي حيدوسي موظفاً كبيراً في إدارة التخطيط، ثم عمل على رأس مكتب استشاري في الهندسة الصناعية لحين استدعائه كمستشار اقتصادي في رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٥، ومن ثم شغل منصب وزير الاقتصاد في الجزائر بين ١٩٨٩ و١٩٩٠ حيث أطلق سياسة الإصلاحات الاقتصادية والنقدية، وكان أحد محفّزي الاتجاه السياسي الليبرالي آنذاك، قبل أن يُعاني النفي الإجباري إلى فرنسا. وهذه المسيرة الطويلة أتاحت له التعرّف عن كثب إلى كيفية إدارة المؤسسات وكيفية صنع القرارات السياسية، ولاسيما كواليس الفساد والمحسوبية التي كانت تقف وراء تلك القرارات.

□ وهكذا، من عهد بومدين ومذهبه في التنمية المطلقة، إلى الانفجار الشعبي في أوكتوبر ١٩٨٨، إلى سنوات حكومة مولود حمروش الموسومة بسمة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية... جاءت شهادة حيدوسي بمثابة شهادة إنسان ملتزم، لم ينقطع عن العمل من داخل النظام ـ وسراً في بعض الأحيان ـ لتطوير المقاومة وجرّه إلى محاكمة نفسه.

□ إنه كتاب خطير، وضع بمنتهى الصدق والجدّية، وهو يتضمن الكثير من الايحاءات والتحليلات غير المسبوقة لمن يرغبون في فهمٍ أفضل لجذور المأساة الجزائرية.

4